

المقدمة

ابن الأنباري هو أحد أئمة النحو في القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي). وترجع صلتنا به إلى عدة سنين خلت، حينما أتيح لنا الاطلاع — من خلال شفقتنا بقراءة النحو — على كتاب "الانصاف في مسائل الخلاف". فقد كانت قراءتنا له باعثة على الإعجاب به. وقرأنا له بعد ذلك "جدل الاعراب ولمع الأدلة" بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني و"أسرار العربية" بتحقيق الأستاذ بهجت البيطار، فزدنا به إعجاباً على إعجاب.

ليس هذا فحسب. فقد ترسخت صلتنا بأبن الأنباري في مناسبتين أخريين هما:

١. خلال السنة الثالثة في جامعة دمشق، إذ إن منهج اللغة العربية في تلك السنة كان يضم مسائل من كتاب "الانصاف".
٢. خلال كتابة رسالة "الماجستير" وكان عنوانها "التعجب صيغة وأهنته". فقد اعتمدنا فيها اعتماداً كبيراً على الفصل الذي أورده صاحبنا في "انصافه" عن الخلاف بين البصريين والكوفيين حول طهيمه "أفعل التعجب".

وكان من شأن هذا كله أن يولد فينا الحافز للكتابة فيه والكشف عن فضائله ومزاياه وبخاصة أنه — على وفرة إنتاجه وسعة علمه — لم يحظ بما حظي به غيره من عنايته واهتمام.

وإنه لمن المؤسف حقاً أن تمر هذه السنون الطويلة ولا يجد صاحب "الانصاف" من ينصفه، وأن تكون الصفحات القليلة التي كتبها الأستاذ الأفغاني في مقدمة "جدل الاعراب". وبعض الأبحاث المتفرقة في المجلات العربية هي غاية ما ظفر به عالمنا الكبير حتى الآن (١).

١ — بعد كتابة هذه المقدمة، أتيح لنا الاطلاع على كتاب جديد عن ابن الأنباري للدكتور فاضل السامرائي بعنوان "أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية". صدر عن دار الرسالة للطباعة — بغداد — ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م. ولسنينا في سبيل تقييم هذا الكتاب، غير أن المنهج الذي التزمناه في كتابة رسالتنا هذه يبيح لنا القول أنه لا يفني عنها ولا يمسدها فلكل منهما اتجاه يسير فيه ومجال يدور في نطاقه.

(ب)

تلك هي الأسباب التي حططنا على اختيار موضوع الرسالة . أما أهمية الموضوع بذاته فتتلخص في النقاط التالية :

- ١- أن مؤلفات ابن الأنباري النحوية هي كالمصيب العظيم الذي تلتقي فيه شتى الروافد لما تشتمل عليه من آراء وأفكار تمثل مختلف الاتجاهات والمدارس النحوية التي كانت سائدة في عصره .
- ٢- أنها تعكس كذلك مختلف التيارات الفكرية التي تعرض لها النحو وتأثر بها في تلك الفترة كالفقه والمنطق والفلسفة . وكان لشقافة ابن الأنباري أثر كبير في ذلك .
- ٣- أنها تعتبر مصادر هامة للدراسة النحوية لما تمتاز به من نسبة الرأي السوي صاحبه ، والحرص على اثبات مواقف مشاهير النحاة من المسألة الواحدة .
- ٤- ان ابن الأنباري كان من أكثر النحاة عناية بموضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين . ويتجلى لنا ذلك في كتاب الانصاف الذي يعتبر بحق المرجع الأكبر والأوسع في هذا الموضوع .

أما خصائص هذه الدراسة فتتلخص فيما يلي :

- ١- أنها تقدم صورة وافية عن حياة ابن الأنباري فتصف عصره وبيئته وتعدد آثاره ومصنفاته ، وترن جهوده في النحو ومسا هماته وتحدد ميوله فيه واتجاهاته .
- ٢- أنها تتعرض لتجربة نحوي كبير ، فتستطلع آفاقها وتستقصى أهميادها وتستجمع خلاصتها وتحدد مناحي القوة والضعف فيها .
- ٣- أنها تنفذ إلى النحوي منابعه وتتعمقه في جذوره ومناهبه فتسلط الأضواء - من خلال تجربة ابن الأنباري - على التيارات التي أثمرت فيه والمعلوم التي تركت ميسمها عليه كالفقه والفلسفة والمنطق .

ومع أن الرسائل الجامعية التي تناولت شخصيات نحوية ليست بالقليلة ، فإن ما تعرضت لها لمثل هذا الموضوع قليل ونادر . ولعل في هذه الظاهرة شاهدا لنا على وعورة مسلكنا ووضعتنا .

وأذا كان القصد من مثل هذه الدراسات نفض الغبار عن جهود السلف الصالح ، والاستفادة من تجاربهم وممارساتهم ، وانصاف من لم يتم انصافه منهم ، فإن هذه الدراسة قد تكفلت لابن الأنباري بتحقيق هذه المطالب .

أما مصادر هذه الرسالة فهي على ثلاثة أصناف :

- ١- ما يتعلق منها بمصر المؤلف وقد اعتمدنا فيه على جملة صالحة من كتب التاريخ القديمة والحديثة، العربية والأجنبية والمترجمة .
- ٢- ما يتعلق بحياته وآثاره ، وقد اعتمدنا فيه على كتب التراجم والطبقات كإنبأه الرواة للقطبي ووفيات الأعيان لابن خلكان ، وطبقات الشافعية للسبكي وغيرها .
- ٣- ما يتعلق بجهوده النحوية وقد اعتمدنا فيه بصفة رئيسية على مؤلفاته كالإنصاف وأسرار العربية وجدل الإعراب ولمع الأدلة مستفيين بعدد من كتب النحو القديمة والحديثة .

هذا ومن الجدير بالتنبيه أننا سنضع دراسة لمصادر الصنفين الأول والثاني ، على أن نخصر كل فصل من فصول الباب الأول بما يناسبه منها . أما مصادر الصنف الثالث فلم يكن ثمة حاجة لوضع دراسة عنها اكتفاء بما أوردناه عنها من شرح وتفصيل في الفصل الثالث من الباب الأول .

ولا تود الأفاضة في الحديث عما اعترضنا من عقبات في تكوين هذه الرسالة وحسبنا أن نذكر من ذلك مفارقة عجيبة تتمثل في التباين الشديد بين ندرة ما يعنى بتفاصيل حياته من المصادر وكثرة ما يعنى بجهوده النحوية منها (نعني بذلك مصنفاته النحوية) . فلئن كانت الندرة تدعو إلى الإعاقة وتشبث الهمة بالكثرة تحمل على الضياع والحيرة .

ولقد كانت هذه العقبات والصعوبات باعثة لنا على الرحلة في طلب العلم فسافرنا إلى دمشق وبغداد حيث اهدتينا إلى بعض المخطوطات التي تخدم موضوعنا ، وبخاصة كتاب " طبقات النحاة واللغويين " لابن قاضي شهبه الأسي فقد عثرنا فيه على ما يسد بعض الثغرات في حياة صاحبنا .

أما تخطيط الرسالة فقد وضعناها في ثلاثة أبواب يقع كل منها في ثلاثة فصول ، وخاتمة .

ففي الباب الأول تحدثنا عن عصره وحياته وآثاره بالتوالي متخذين من الحديث عن عصره مرتكزا ومنطلقا للحديث عن حياته ، ومنتقلين من ثم لتقديم عرض بآثاره العامة التي هي نتاج تلك الحياة . وكما أن في الحديث عن مصر تسليطا للأضواء على جذور حياته ومنابتها فإن في الحديث عن حياته تفسيراً وتوضيحاً لأتجاهاته الفكرية ورسوياً

لشمارتك الاتجاهات ألا وهي آثاره ومصنفاته.

وفي الباب الثاني حاولنا أن نقدم صورة عن إنتاجه النحوي وأن نعرض تقييماً لذلك الإنتاج في ثلاثة مواد هي أصول النحو، والعلة والتعليل، والخلاف. ولقد كان ترتيبنا لها على هذا النسق ناتجاً عما هو متعارف عليه من وجوب تقديم الأصول على الفرع. ذلك أنه لا يجوز الحديث عن العلة قبل الحديث عن الأصول ولا الحديث عن الخلاف قبل الحديث عن كليهما لتوقف أحدهما على الآخر وانبثاقه عنه كما سنوضح فيما بعد.

أما في الباب الثالث فقد عرضنا لمنهج ابن الأنباري في إنتاجه النحوي من خلال التوقف عند ثلاثة موضوعات مهمة هي :

- ١- إحتجاجه وموقفه من الشواهد.
- ٢- أصوله ومقاييسه.
- ٣- مذهبه النحوي.

وقد تتبعنا ذلك في ثلاثة فصول رصدنا فيها كل ملامح ذلك المنهج ومميزاته. وكان ترتيبنا لهذه الفصول كترتيبنا لغيرها يعتمد على الانتقال من الأصل إلى الفرع ومن العام إلى الخاص. فإنه لا مجال مثلاً للحديث عن أصوله ومقاييسه قبل التصدي لموقفه من الشواهد. ذلك الموقف الذي استعان في التوصل إليه بتلك الأصول والمقاييس. أما مذهبه فهو خلاصة لموقفه من ذلك كله ولقضايا أخرى أبرزناها في مكانها من الفصل الأخير.

أما الخاتمة فقد عرضنا فيها لبعض الإمكانات التي قد تكون صالحة لأن يستغلها الدارسون للاستفادة من جهود صاحبنا في تعليم النحو والاستعانة بها في استنباط أساليب جديدة لتدريس هذا الموضوع الذي يعد بحق روح العربية وجوهرها فسي زمن فسدت فيه السلائق والتوت الألسنة وقل الاهتمام باللغة العربية وأقبال علمها.

هذا ولا نود أن ننهي هذه الكلمة دون التنويه بجهد استاذين كريمين احتضنا هذه الرسالة وتمهداها بالرعاية والاهتمام هما :

- ١- الدكتور الأب ميشيل أ. أ. المدير السابق لمعهد الآداب الشرقية والذي لقي مصرعه في حوادث لبنان الأخيرة قبل أن يحقق مطامحه ويبلغ غاياته، بل قبل أن يقطف ثمرة جهوده العلمية.

وكان ، رحمه الله ، قد أشرف على هذه الرسالة برفاقها في جميع مراحلها وأطوارها .

٢- الدكتور أهيف، سنو الذي كان له دور كبير في تهذيب هذه الرسالة وتشذيبها وذلك من خلال ملاحظاته السديدة ، وتوجيهاته الصائبة التي كانت تتسم بالشمول والأستيعاب فتناولت الشكل والمنهج والمضمون .

رحم الله الأول ، ومدّ في عمر الثاني ، فقد كان لهما فضل كبير في اخراج هذه الرسالة على هذه الصورة التي نرجو أن تحوز رضی العلماء والدارسين .

والله وليّ التوفيق .

جميل علوش .

ألباب الأول
عصره - حياته - آثاره
الفصل الأول

عصره :

الفصل الأول - دراسة المصادر -

اعتمدنا في كتابة هذا الفصل على طائفة من المصادر الأساسية هي :

- ١- المنتظم لابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م . وقد كتب ابن الجوزي تاريخه هذا حسب السنين فلكل سنة أحداثها ووقائعها دون ان يكون ثمة اتصال أو ترابط بين سنة وأخرى . وهو كما يتحدث عن الأحداث والوقائع يتحدث كذلك عن الأشخاص . وتتبثق قيمة هذا المصدر من أن صاحبه شاهد تطورات هذا العصر وما يترتب عنها . ولد سنة ٥٠٨هـ / ١١١٣م أو ٥١٠هـ / ١١١٥م وتوفي سنة ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م (وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٤٢) فهو ألق المورخين بالعصر السلجوقي زمانا . وقد اعتمدنا على هذا الكتاب في نقل بعض الحقائق عن المدارس والمكتبات وبخاصة المدرسة النظامية في بغداد .
- ٢- الكامل لابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م وهو يجرى فيه على نسق " المنتظم " في تسجيل الأحداث والوقائع حسب السنين وقد ينقل عنه أحيانا إلا انه يمتاز عنه في أنه يصل بين ما تجانس من تلك الأحداث والوقائع ويتبعه بأناة وصبر ويعالجه بموضوعية وعمق . ويتجلى ذلك في حديثه عن السلاجقة فلم يكتف كاتب الجوزي بأخبار متقطعة عنهم حسب التسلسل التاريخي بل تتبع سيرتهم منذ نشأتهم حتى اضمحلال دولتهم تتبعاً يعمق فهم وحسن بصيرة . وقد أفادتنا هذه الميزة في حديثنا عن السلاجقة . هذا بالإضافة إلى أننا اعتمدنا على " الكامل " في دراسة الناحية الاجتماعية وما تشتمل عليه من ذكر الفيضانات والزلازل والكوارث الطبيعية . فقد أكثر ابن الأثير منها في كتابه وهي ميزة أخرى تستحق التنويه .
- ٣- التاريخ الباهر في الدولة الاتاكية لابن الأثير صاحب الكامل . وهو يتحدث في هذا الكتاب عن الدولة الزنكية التي قامت في الموصل وبتطرق فيه إلى علاقة السلاجقة بهذه الدولة فيذكر شيئاً من صراعاتهم مع القبائل العربية ومع الخلفاء . وقد أفادتنا " التاريخ الباهر " في تصوير سياستهم الداخلية والخارجية .
- ٤- تاريخ دولة آل سلجوق ، وهو في الأصل من تأليف عماد الدين الكاتب الأصفهاني المتوفى سنة ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م . وكان يعرف باسم " نصره الفترة وعصره القطرة " ويقع في أربع مجلدات . وقد لخصه البنداري في مجلد واحد سماه " زبدة النصره " (انظر كشف الظنون ص ١٩٥٦) ولكنه طبع أخيراً تحت الاسم المذكور في أعلاه .

لكون هذا الاسم أكثر دلالة على مضمون الكتاب . وتكمن قيمة الكتاب في أن مؤلفه الأصلي عايش أحداث هذا العصر فتنتقل بين أصفهان وبغداد وتقلد عدة مناصب . هذا بالإضافة إلى أنه كان يتقن اللغة الفارسية فقد ترجم كتاب " فتور زمان الصدور " لآلوش بن خالد الوزير من الفارسية إلى العربية وجعله جزءاً من كتابه هذا . ويعطينا هذا الكتاب صورة عن السلاجقة في حروبهم وفتوحاتهم وعلاقاتهم بالأمم المجاورة . وهي صورة قنم عن تشييع المؤلف للسلاجقة وأعجابه بهم مما يجعله يعهد إلى الصالفة والتهويل أحياناً .

٥- تاريخ الخلفاء للسيوطي المتوفى سنة ١١١ هـ ١٠٥٠ م . ينقل السيوطي في هذا الكتاب عن المؤرخين القدامى وبخاصة ابن الجوزي وابن الأثير . ومع ذلك فهو يجلو صورة واقعية عن الخلفاء في مختلف أحوالهم وعن علاقاتهم بالسلطانين السلاجقة وموقفهم من العاصمة ومحاولاتهم الإصلاحية وغير ذلك مما كان بيد من منهم من تصرفات ويتخذونه من اجراءات في معالجة المشكلات التي تواجههم سياسية كانت أو اجتماعية . ونستطيع أن نعد هذا المصدر مكملاً لما كتبه ابن الجوزي وابن الأثير والبنداري في الموضوع .

هذا وقد نعتد أحياناً في جلاء بعض الأحداث على كتب الطبقات كوفيات الأعيان لابن خلكان وطبقات الشافعية وبخاصة ما تعلق ببناء المدارس والمكتبات .

أما المصادر الحديثة فقد اعتمدنا على طائفة غير قليلة منها رغبة في الالمام بكل ما له صلة وثيقة بموضوعنا . ونود أن نشير بصفة خاصة إلى " تاريخ العراق في العصر السلجوقي " للدكتور حسين أمين . وهو كتاب جامع يشتمل على كثير من الوثائق التاريخية ورسوم الآثار القديمة من مساجد ومناير ومدارس وغير ذلك من شواهد العصر مما لا يشتمل عليه كتاب غيره . وهو لذلك يمكن أن يعد بحق مرجعاً أساسياً في الموضوع . وقد استفدنا منه كثيراً في الحديث عن الحركة الفكرية إذ أمدنا بمعلومات ثمينة عن المساجد والربط وما كان يدور فيها من نشاط تعليمي .

واعتمدنا كذلك على كتاب " تاريخ العرب " لغليب حنّي وخاصة فيما يتعلق بالحركات السياسية والمذاهب الدينية وقد اعتمد فيه مؤلفه على مصادر نهر من المتيسر الوصول إليها . ولهذا الكتاب قيمة كبيرة قد نستطيع التذليل عليها بشاهدتين هما :

١- أنه ترجم إلى عدة لغات .

٢- أن بعض الجامعات جعلته من ضمن مناهجها التعليمية.

هذه هي مصادرنا الأساسية لهذا الفصل . أما ما سواها فهو من المصادر الثانوية التي أقرنا باستخدامها رغبتنا في الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه . وعزونا في ذلك أنها تصّرنا نحن في الجوهر وتصيّه في الصميم .

تمهيد

ولد أبو البركات ابن الأنباري في العراق (١) سنة ٥١٣هـ / ١١١٩م وتوفي سنة ٥٧٧هـ / ١١٨١م. فحياته تمتد على جزء كبير من القرن السادس الهجري. ولقد فتح هذا العالم الكبير عينيه على الدنيا ورحى حرب شديدة تدور بين اثنين من سلاطين السلاجقة (٢) هما سنجر وابن أخيه محمود (٣). كما شهد هذا العام الذي ولد فيه ابن الأنباري حدثاً خطيراً في تاريخ العراق ألا وهو انفصال سلاجقة العراق عن سلاجقة بلاد فارس (٤). يضاف الى ذلك أن صاحبنا تعلم في مدارس السلاجقة (نظامية بفسدان) وعلم فيها (٥). ومن البديهي أن يكون لهذه الصلة الوثيقة، بالعصر السلجوقي تأثير كبير في تكوين شخصية صاحبنا وبناء ثقافته وتحديد اتجاهه العلمي. ولذلك يبدو من الضروري تقديم صورة وافية عن هذا العصر من النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية

- ١- سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد .
- ٢- السلاجقة احدى عشائر التركمان الفزاتية كانت تعيش في سهوب القيرغيز من بلاد التركستان اخلف نهر سيحون ثم انتقلوا الى جند على طرف سيحون، ثم الى بخارى، ثم عبروا النهر الى خراسان، حيث خيموا بظواهر خوارزم. ومن هناك زحفوا الى بفسدان، بعد أن سيطروا على الأقاليم، وأقاموا لهم دولة في بلاد فارس (انظر سيرة السلاجقة الكامل لابن الأثير - طبعة صادر - بيروت ج ١ ص ٤٧٣ وما بعدها . وتاريخ الأمم الإسلامية للخضري ج ٢ ص ٤١٢ وما بعدها ، وتاريخ العرب لفلبي حتى ص ٤٧٣ وما بعدها) .
- ٣- ابن العبري - تاريخ مختصر الدول ص ٢٠ .
- ٤- حسين أمين ، تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٩٤ .
- ٥- سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد .

قبل التهيؤ للخوض في تفاصيل حياته لصعوبة تفسير بعض التفاصيل مجردة عن وقائع العصر وأحداثه . . . وإذا كان لنا أن نعتبر الأديب أو العالم ابن عصره وبيئته كما يرى بعض النقاد المحدثين (١) ، فإن القيام بهذه المهمة يصبح فرضاً واجباً ومسلكاً لا محيد عنه .

* * *

١ - هو الناقد الفرنسي هيبوليت تين (١٨٢٨ - ١٨٩٣) . انظر النقد الأدبي لكارلوني وفيللو ترجمة كيتي سالم ، منشورات عويدات - بيروت ص ٥٣ .

الحالة السياسية

لم يكن الوضع السياسي هادئا ولا مطمئنا عند دخول السلاجقة الى بغداد ،
فلاضطراب يعمه من جميع نواحيه . لقد كان الخليفة لا يتمتع بشيء مما كان له من
سلطة في السابق . وكانت امبراطوريته مقسمة مجزأة فالأيوبيون في اسبانيا والفاطميون
في مصر وشمال افريقيا ، قد رسخوا أنفسهم بما لا يدع مجالا لأي أمل في أن تحل بغداد
محلهم . وكذلك كان شمال سوريا والقسم الأعلى من وادي النهرين في أيدي الرؤساء
السرب المتمردين . ومنهم من نجح في تكوين حكم وراثي . وكذلك كان الحال في بلاد
قارس وما وراء النهر . وصفوة القول أن الفوضى السياسية والعسكرية كانت منتشرة
والاضطراب السني الشيعي كان أمرا عاديا (١) .

فقد تمكن الشيعة من السيطرة على البلاد حين تسلّموا زمام السلطة في العراق
عن طريق البويهيين وفي مصر عن طريق الخليفة الفاطمي والدولة الفاطمية . ونجم
عن ذلك أن أصبح السنة يشعرون أنهم مظلومون على أمرهم وأنهم مظلومون مضطهدون .
ومما كان يزيد في ألمهم أن الخليفة العباسي كان مستضعفا مضطهدا لا يملك من
أمره شيئا .

فكفة الشيعة كانت راجحة على جميع المستويات وفي مختلف أنحاء الامبراطورية
الاسلامية على الرغم من أنهم قلة (٢) . وكان السنة يبحثون عن منفذ يخرجون منه
ويتخلصون من هذا الظلم المفروض عليهم . فلقد كانوا يعتقدون أن الخلافة العباسية
هي الأعلى والأساس لأنها تنحدر من الاسرة النبوية الشريفة والبيت الهاشمي أما
الخلافة الفاطمية فهي لا تمت على ما يرون - الى البيت الهاشمي بصلة لأنها خلافة
مصطنعة وبلا جذور تاريخية . ونجد هذه الحملة الشعراء على الخلافة الفاطمية
منذ عدد من المؤرخين الكبار كابن كثير (٣) وابن تفردي بردي (٤) وابن خلكان

Hitti: History of the Arabs p. 473

—١—

IBID.P 449

—٢—

—٣— البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٨٤ .

—٤— النجوم الزاهرة ج ٤ ص ٧٥—٧٧ .

وابن عذاري والسيوطي (١) ، فقد اتهم هؤلاء الفاطميين بأن لا حظ لهم من النسب الهاشمي وأن دعوتهم باطنية اسماعيلية رافضة . ونسبوهم الى اليهود والمجوس والملاحدة والباطنية والمبيدية وغير ذلك .

وهذا يوحي بمقدار النعمة التي كان يحطها السنة على التسلط الشيعي وبلغ بهم الأمر أن اتهموهم بالاتصان بالصليبيين والتآمر معهم على احتلال بلاد الشام مع العلم أن أهالي المدن الساحلية الشامية كانوا يستنجدون بالفاطميين لا بالمباسبين ولا بالسلاجقة حينما يحل بهم ضيم (٢) . فقد رافع الفاطميون عن القدس وقد مسوا ضحايا جمة لحمايتها (٣) في حين تخلى هؤلاء وتخاضلوا .

ولهذه الأسباب كلها كان انتصار السلاجقة على البويهيين ردة سيئة على الشيعة . فقد اعتبر احتلالهم لبغداد من قبل الثوريين تحريرا لها من البويهيين الهراطقة (٤) وما يؤكد ذلك أن طغرلبيك لم يتوجه نحو بغداد الا بعد أن جاءه المراسل والوفود وشجعتهم على القدوم وزينت له المقامرة ومهدت له السبل (٥) ولولا الظروف التي بينها لما كان متيسرا لطرلبيك أن يلقي هذا التأييد والتشجيع .

ولم تقف هذه الردة عند هذا الحد فقد امتدت الى الفاطميين في مصر وهم المهدف الثاني للسنة الفاضية الساخطة فأسقطت دولتهم على يد الناصر صلاح الدين سنة ٥٦٧هـ / ١١٧١م واقامت الخطبة على منابر مصر للخلافة العباسية في بغداد (٦) ورجحت كفة السنة من جديد .

وقد عرف السلاجقة مدى اهتمام السنة بهم وحاجتهم اليهم فعاولوا أن يوثقوا

-
- ١- انظر Hitti: History Of The Arabs. p. 618
 - ٢- ابن الأثير ، الكامل ج ١٠ ص ٤٥٤ و ٤٧٦-٤٧٧ .
 - ٣- نفس المصدر ص ٢٨٢-٢٨٣ و ٢٨٦ و ٢٤٥-٢٤٦
 - ٤- Bernard Lewis: The Arabs In History, p. 147
 - ٥- البنداري ، تاريخ آل سلجوق ص ٩ .
 - ٦- أنظر Hitti; History Of The Arabs 646

علاقتهم بهم عن طريق التظاهر باحترام الخليفة والتقرب منه والتزلف اليه . وظلموا كذلك الى أن مكثوا قبضتهم على البلاد ورسخوا جذورهم فيها فتحولوا عن مسلكهم وتكبروا ليهودهم ومواليهم وأذاقوا خلفاء بني العباس أصنافاً من الذل والمذاب .

هذا من الناحية الداخلية . أما في الخارج فقد كانت سياسة السلاجقة تقوم على اعتماد العنف واستخدام القوة . فبعد أن انتهوا من تطويع الأمازيغ المتنفذين الذين كانوا يدينون للخليفة الفاطمي في الموصل (١) وحلب (٢) وديار بكر (٣) ، سعروا الحروب على جميع الجبهات مع الدول والامارات المحيطة بهم . وكان أشد تلك الحروب وأهمها ما دار بينهم وبين الروم . فقد شنوا على الروم عدة غزوات وتغلبوا عليهم في عدة مواقع . وقد بلغت هذه الغزوات قممها في عهد ألب أرسلان الذي انتصر على الروم في موقعه حاسمة هي معركة " ملاذكرد " (٤) سنة ٤٦٣هـ / ١٠٧٠م في مكان يقع شمال بحيرة قان في أرمينية . وأسرا الامبراطور البيزنطي رومانوس ويوجينوس وبدأت منذ حينئذ قبائل السلاجقة تستقر في مناطق هضبة آسيا الصغرى التي أصبحت في ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من الأرغلاسلامية (٥) . وقد جرى ملكشاه على نهج أبيه في معامل الروم . فقد توجه الى الشام وأنطاكية وبلغ الى حد القسطنطينية وقرر ألف دينار تحمل الى خزائنه . وفي مرة أخرى ذهب ليسترد " ارها " من الروم حينما دخلوها وأخربوا المساجد (اجلوا المسلمين عنها سنة ٤٧٩هـ / ١٠٨٦م) (٦) . وصفوة القول أن الامبراطورية البيزنطية لم تستطع الوقوف في وجه السلاجقة لأنها كانت تعاني من اضطرابات مالية واجتماعية (٧) .

- ١- ابن الأثير ، الكامل ج ٩ ص ٦٢٦ والبادري تاريخ الدولة الاتابكية ص ٥
- ٢- ابن الأثير ، الكامل ج ١٠ ص ١٤٨ - ١٥٠
- ٣- ابن الأثير ، الباهر ج ٥
- ٤- البنداري ، تاريخ آل سلجوق ص ٢٨ ، حسين أمين ، تاريخ العراق ص ٢٥١ .
- ٥- Hitti: History Of The Ara bsp. 475
- ٦- ابن الأثير ، الباهر ص ٧
- ٧- خود ابخش ، حضارة الاسلام ص ٦٠ - ٦١

ويتضح مما سبق أنه كان ثمة مسوغان لوجود السلاجقة من وجهة النظر
السنية البحتة هما :

- ١- القضاء على الشيعة وتهديم دعائمها في العراق ومقارعتها في الشام
ومصر .
- ٢- محاربة البيزنطيين وأحياءُ سيرة هارون الرشيد في غزو الروم والمرابطة
على الثغور .

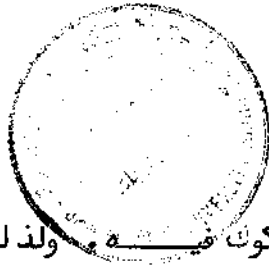
هذا بالإضافة إلى أنهم وَّحدوا الإمبراطورية الإسلامية ولمَّا شعثها بعد تفرق .
فقد استطاع السلاجقة فعلاً أن يجمعوا ما تناثر من الإمبراطورية الإسلامية . فقد تولى
ملكشاه بعد أن اتسع ملكه اتساعاً عظيماً فخطب من حدود الصين إلى آخر الشام
ومن أقاصي بلاد الإسلام في الشمال إلى آخر بلاد اليمن . وحطت إليه ملوك الروم الجزية
ولم يفته مطلب (١) .

وقد حظي السلاجقة في أول الأمر بتأييد السنة على هذا الأساس . ولكن هذا
التأييد أخذ يتلاشى تدريجياً إلى أن انقلب نقمة وتمرداً نتيجة لطغيان السلاجقة وتخليهم
عن مبادئ الدين الإسلامي وصراعاتهم الداخلية . فقد كانت مشكلة هؤلاء أن دولتهم
لم تقم على المبادئ ولا حاربت من أجل عقيدة محددة وان تظاهرت في أول أمرها بذلك .
وكان الرجل الوحيد الذي فهم هذا النقص في بناء الدولة هو نظام الملك فقد حاول
أن يوضحهم عن هذه العقائد والمبادئ مدارس تخرج علماء ومثقفين من شأنهم أن يحملوا
بحماسة واعتدال قضية الدولة السلجوقية ويدافعوا عنها ويحموها من كل
خطر تتعرض له .

وقد عبر نظام الملك عن هذا المعنى في عدة مناسبات (١) .

غير أن نظام الملك توفي وتوفي بعده بقليل السلطان ملكشاه ثالث السلاطين
السلاجقة العظام وتمزقت بعدهما الدولة السلجوقية وتناهبتها المنافسات والمفامرات
فانتهت إلى الضعف ثم إلى الزوال .

١- من ذلك قوله لألب أرسلان حين كان يستعد لمهاجمة
عمه قلمش لتمسده عليه وقد بدت عليه إمارات الخشية والقلق:
وقد جعلت لك من خراسان جندا ينصرونك ولا يخذلونك ويرمون دونك بسهام
لا تخطي وهم العلماء والزهاد . فقد جعلتهم بالأحساب اليهم من
أعظم أعوانك . (الكامل ج ١٠ ص ٣٦) .



الدينية والقومية وتأييد المأمومة له غير مشكوك فيه ، ولذلك كان الفاتحون مضطرين في معظم الأحيان لاسترضائه ومسايرته وإظهاراً ، تهديئة للوضع وتجنباً لثورة الجمهور وهو ياجسه .

ثم إن العنصر العربي كان يأبى في أشد حالات العسفا والاستبداد إلا التعبير عن رفضه وتمرده . فكان المتفدون من الأمراء العرب ، يجهرن بهذا الرفض والتمرد ان واتتهم الفرصة معلنين كراهيتهم للدخيل أيا كان بيوهتيا أو سلجوقيا . ومن أبرز هؤلاء في العصر السلجوقي بنو مزيد في الحلة ، وبنو أبي الجبر في البطائح ، وبنو عقيل في الموصل . وقد بلغ من قوة بني مزيد أن صدقة أحد أمرائهم حاز لقب ملك العرب وسيف الدولة . ودانت له بلاد واسعة تضم البصرة والبطائح وواسط والكوفة وعانة والحديثة والأنبار . وهو الذي شيّد الحلة عام ٤٦٥ هـ / ١٠٦١ م واتخذها مقره ، فأصبحت مركزاً حضارياً له أهيمته في حياة مصر (١) .

وقد اصطدم أمراء بني مزيد بسلاطين السلاجقة والخلفاء غيرمرة ووقعت بين الطرفين حروب حامية . وقد بلغت الجراءة بأحد أمرائهم حد الامتناع عن ذكر اسم السلطان بالخطبة (٢) .

أما بنو أبي الجبر فقد سكنوا البطائح بين البصرة وواسط وكانت لهم ولاية البطيحة فيما بين القرن الخامس وبعده . وكان أبو علي بن أبي الجبر متقدماً في بعض نواحي البطائح . وقد عصى أيام طغرلبيك وهزم الجيش الذي أرسله السلطان لحره (٣) .

أما الحقيليون فكانوا في الموصل وقد أروه قواد الدولة السلجوقية وكلفوها غالباً ان انضموا الى ثورة البساسيري وأعلنوا الخطبة للخليفة الفاطمي ولذلك هاجم طغرلبيك الموصل واحتلها وسلمها لأخيه إبراهيم بن ينال (٤) . ثم تمرد الحقيليون في الموصل مرة أخرى على زمن ملكشاه فسير اليها جيشاً عظيماً واحتلها (٥) .

- ١- على الطاهر ، الشعر العربي في العراق وبلاد المعجم في العصر السلجوقي ص ٥٢
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- نفس المصدر ص ٥٤
- ٤- ابن الأثير ، التمام ج ٩ ص ٦٢٦
- ٥- ابن الأثير ، الباهر ص ٥٥

بالإضافة إلى هذه الإمارات أو الدويلات العربية كان ثمة قبائل لها شأن كبير في هذا العهد، وان لم تصنع لها إمارة مثل قبيلة جفافة (١) . وهي قبيلة يحسب لها حساباً وأكثر ما تذكر عند السلب والنهب والتخريب (٢) .

وكانت هذه الإمارات والقبائل العربية عصية على الغزاة صعبة المراس فلم تكن تلتزم لحاكم ولا تخضع لسلطان . وهذا ما حدا بالسلطان ملكشاه أن يملن سخطه على العرب ويهدد باستئصال شأفتهم (٣) .

بد الديالمة : " وهم الذين يسكنون جنوبي شرقي بحر قزوين . وقد جاء بعضهم قبل دخول البويهيين إلى العراق ثم ازداد عددهم خلال العصر البويهـي وأصبح لهم نفوذ كبير في العراق (٤) " ويظهر هوؤلاء الديالمة في ثورة البساسيري إذ كان عليهم جل اعتمادهم (٥) . وقد سرحهم طغرلبيك عند دخوله بغداد وظفره بالبساسيري (٦) وكانوا في هذا العصر يعيشون في بغداد كغيرهم من الأقوام والأجناس . ولكن السمنة الغالبة عليهم كانت التشيع .

جـ - الفرس : كان يسكن العراق بعض الفرس وكان لهؤلاء أثر في حقلـي الثقافة والسياسة (٧) . وقد ظهر منهم رجال أعلام في العصر العباسي الأول من أمثال أبي مسلم الخراساني وكني سهل وعبد الله بن طاهر (٨) .

-
- ١- حسين أمين : تاريخ العراق في عصر السلاجقة ص ١٥ .
 - ٢- علي الطاهر : الشعر العربي ص ٥١ (حاشية رقم (٣))
 - ٣- ابن الأثير ، الباهر ص ٥٥ .
 - ٤- حسين أمين : تاريخ العراق في عصر السلاجقة ص ١٦
 - ٥- Hitti: History Of The Arabs, p. 474
 - ٦- IBID, P. 476
 - ٧- حسين أمين ص ١٦
 - ٨- حسن محمود : المعالم الاسلامي في العصر العباسي ص ٣١٧ .

وقد تسلموا في عهد السلاجقة مقاليد الأمور ويعمل ولبر ذلك بقوله : " لأن الأتراك (يعني السلاجقة) البدو الأيمن سرعان ما وضعوا الفرس في المناصب الرئيسية وانقلبوا هم أنفسهم الى رعاة وحماة للملوم والفنون " (١) . وحسبنا أن نذكر نظام الملك مثالا لما وصل اليه الفرس من مكانة في الدولة الجديدة . فقد استطاع بما يملك من عبقرية في الإدارة وأساليب الحكم وشغف بالفلم والمعرفة " أن يفرض الحضارة الايرانية المالية على السلاجقة " . (٢)

د - الأتراك : وهم من العناصر القوية التي لميت دورا خطيرا في السياسة وقد أخذ خطرهم يزداد منذ استخدمهم الخليفة المعتصم العباسي " وطابع الترك حب الجندية والفروسية والاستكثار من الجنود المجلوبة من بلادهم لشقوة حكمهم كما عرفوا بأنهم ينظرون في شيء من الاحتقار الى أهل البلاد التي يحكمونها وينتصرون لمذهب أهل السنة ولا يميلون الى الفلسفة والجدل في الدين ويقربون علماء الدين وخاصة علماء التفسير والحديث (٣) .

وقد كان لهم بعد دور كبير في رسم سياسة الدولة العباسية وفي صنع الأحداث الثبار ولا سيما بعد تنازل سلطة الخلفاء فقد ظهر التاريخ بعدئذ " مرتبطة أحداثه بأشناس وابتاع وبذا الكبير ، وبذا الصغير وابن طولون والاشيد وغيرهم من الأتراك از صاروا هم القابضون على زمام الدولة والمتصرفون في شؤونها " (٤) .

وفي عهد البويهيين والسلاجقة ، كان للعنصر التركي أثر كبير في توجيه مجرى الأحداث لقد كان هؤلاء يتدخلون في الخلافات بين السنة والشيعة فيفوضونها (٥) حينئذ وبيروثونها (٦) أحيانا . كما كانوا في أحيان أخرى عامل فوضى واضطراب في البلاد

-
- ١ - دونالد سيد : ايران ماضيها وحاضرها ص ٥٩ .
 - ٢ - نفس المصدر ص ٦٠ .
 - ٣ - تاريخ الحضارة الاسلامية ص ١٦٣ .
 - ٤ - العالم الاسلامي ص ٣١٨ وانظر حضارة الاسلام ص ٥٥ .
 - ٥ - ابن الأثير : الكامل ج ١ ص ٥٦١ .
 - ٦ - نفس المصدر ص ٥٦٣ .

فيستولون وينهبون وينتهكون الحرمات (١).

وأعجب ما في الأمر أن العنصر التركي لم يكن له خط سياسي معين . وإنما هم أصحاب فوضى وشغب وأكبر دليل على ذلك " وثوبهم بأهل البساسيري والقبض عليه ونهب دوره وأملاكه " (٢) مع العلم أن البساسيري كان محسوبا عليهم فهو تركي صميم بل هو قائد فرقة الجنود التركية المرتزقة في الجيش (٣) . فمن حقه عليهم أن يحوطوه ويحشدوا حولهم . ولكن يبدو أنهم وقعوا تحت اغراء المال من جهات أخرى .

والذي يثبت تأرجح هؤلاء القوم وعدم التزامهم بخط معين ، اتصال طغرليك بهم عند ازماعه دخول بغداد سنة ٥٤٤٦ / ١٠٥٤ م " يعدهم بالجميل والاحسان " (٤) ولعل طغرليك السياسي الداهية كان يعلم مفتاح قلوب هؤلاء الأتراك وهو المال والعطايا . وكان يعلم أنهم مع كل دافع . ولكنه لم يفلح في ذلك . وقد أنكر الأتراك هذا الاتصال من قبل طغرليك . ولم يكن موقفهم واضحا بهذا الشأن البتة . فهم قد هاجموا البساسيري كما ذكرنا ولكنهم لم يردوا على وعود طغرليك بالقبول على الرغم من أن الخليفة كان يربح به ويستمد لاستقباله . وهذا منتهى التناقض .

والمعجب أن هؤلاء الذين كانوا يتظاهرون بالوقوف الى جانب الخليفة يقفون الى جانب السلطان ضد الخليفة في ظرف آخر . وذلك حين هم الخليفة المسترشد بمحاربة السلطان مسعود . فقد كان انحيازهم الى جانب السلطان سببا في هزيمة الخليفة وأسرته (٥)

-
- ١- ابن الأثير : الكامل ج ٦ ص ٥٩٧
 - ٢- نفس المصدر ص ٦٠٧
 - ٣- حضارة الاسلام ص ٥٩
 - ٤- ابن الأثير : ج ٩ ص ٦١٠
 - ٥- الخضرى : محاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية ج ٢ ص ٤٤٨

وما نودُّ أن نقوله أن الأتراك كانوا عنصرًا له شأن وخطر في العصر السلجوقي . وكان كلُّ من الأطراف المتنازعة يحاول أن يخطف ودِّهم لضمان السيطرة والنفوذ من جهة ولا استتباب الأمن من جهة أخرى .

إلى جانب هؤلاء جميعًا كان يسكن العراق بعض الأقليات التي لم يكن لها أثر كبير في تسيير الأحداث كبقايا النبط الذين يتكلمون الآرامية والأكراد الذين كانوا يسكنون في القسم الأعلى من الجزيرة وفي الجهات الشرقية والشمالية (١) .

أما من حيث المستوى الاجتماعي فقد كان المجتمع ينقسم إلى فئتين :

أ - الخاصة : وتشمل الخليفة وأسرته من البيت القادري (٢) لأن من سواهم من الأسرة مخالط للهوام في البلد وجاري (كذا) مجرى السوق (٣) . أما هم فكانوا يترفعون على غيرهم ولا يساؤون أحدا بأنفسهم كما لا يسمحون لأحد بأن يحدثهم في شأن الزواج من بناتهم (٤) . فمؤلا يكونون طبقة لها مميزاتها وملامحها على الرغم من أن بعض المؤرخين يلحقون بهذه الطبقة موظفي الحكومة وأبناء البيت الهاشمي ومن لقب لفهم . وتتضم هذه الطبقة العليا السلاطين والعلو والامراء وغيرهم من الذين ابتسم لهم الحظ فأثروا بطريقة أو بأخرى .

ب - العامة : وتسمى أحيانا الرِّهماء أو سواد الناس أو الجمهور وتكون هذه الطبقة مادة الجيش ومنها الفعلة والصناع والفلاحون (٥) . وكانت هذه الطبقة في هذا العصر معرضة للفقر والأوباء والفيضانات وظلم الطبقات العليا . كما كان يقع على كواهل هذه الطبقة عبء مقاومة الظلم والاستبداد وتقويم الانحراغ والاعوجاج بما تملك من وسائل وقدرات . وما أكثر ما نقرأ في كتب التاريخ عن أخبار تمردها وثورتها مما سنتطرق له في حديثنا عن الحركة الاقتصادية .

١ - حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ١٦

٢ - علي الطاهر : الشهر العربي ص ٥٤

٣ - ابن الجوزي : المنتظم ج ٨ ص ٢٢٨

٤ - نفس المصدر ص ٥٤

٥ - علي الطاهر : الشهر العربي ص ٥٦

ثانياً - الحالة الدينية .

كان سكان العراق في العصر السلجوقي ينقسمون من الناحية الدينية الى الطوائف التالية :

- أ - المسلمون .
- ب - النصارى .
- ج - اليهود .
- د - المجوس وغيرهم .

ويطلق على الفئات الثلاث الأخيرة أهل الذمة . أما المسلمون فيكونون الأكثرية في المجتمع ومنهم الخليفة الذي ينحدر من الأسرة النبوية وينتمي اليها ويكتسب صفته الشرعية من هذا الانتماء . وكان المسلمون هم الأصل والأساس في بنية المجتمع والطوائف الباقية تأتي في الدرجة الثانية أو الثالثة حسب موقع كل منها . وتكتسب الطائفة الاسلامية مركزها البارز والمسيطر في المجتمع من عاملين :

الأول : تفوقهم على الطوائف الأخرى عدداً .

الثاني : استئثارهم بالوظائف والمراكز الحساسة في الدولة .

يضاف الى هذا كله ، أن الدولة في أصلها وأساسها مسلمة وأن الطوائف الأخرى من نصارى ويهود ومجوس وغيرهم من الأقليات كانت تعيش تحت حماية الدولة بموجب عقد وعهد يرضع به الولاء مقابل الرعاية والحماية . وحين ينتهي الولاء تنتهي الرعاية . فعلى الدولة أن تحميهم ما داموا يقدمون الولاء والطاعة لها والا فلا رعاية ولا حماية ولذلك سمو أهل الذمة ، أى أنهم يعيشون في ذمة المسلمين أي في عهدهم وضمنانهم ، لهم حقوق وعليهم واجبات .

والمسلمون كما هو معلوم ينقسمون الى عدة فرق ومذاهب وكانت هذه الفرق والمذاهب أظهر ما تكون نشاطا واضطرابا في بغداد . " فقد كانت بغداد هي العاصمة بمعنى الكلمة الحقيقي . وآية ذلك أن جميع الحركات الروحية في مملكة الاسلام كانت تتلاطم أمواجها في بغداد وكان فيها لجميع المذاهب أنصار " (١) وكانت

السنة هي المذهب الرسمي والحنفية مذهب الخلفاء والسلاطين" (١) . وأما الشافعية فقد لقيت دعماً وتأييداً من نظام الملك . " الذي كان من أعظم معتنقيها والمدافعين عنها والعاملين على تأسيس مدارسها" (٢) . وكان مذهب بن حنبل الغالب في بغداد (٣) . وأما المالكية فلا يكاد يحس لهم وجود (٤) . ولكن أكبر حزبين كانا في القرن الرابع الهجري هما الحزبان المتشددان في التمسك بمذهبهما وهما الحنابلة والشيعة (٥) .

وكان أنصار الشيعة يسكنون بنوع خاص حول سوق الكرخ ولم يتمدوا إلى الجسر الكبير ويحتلوا باب الطاق إلا في أواخر القرن الرابع الهجري (٦) . وكثيراً ما كان يحصل بين هذه المذاهب احتكاكات واختلافات وقتن ينتج عنها ارتباك البلد واختلال الأمن فيه .

أما أهل الذمة ، فتشمل هذه التسمية في الأساس أهل الكتاب أي اليهود والنصارى ثم أضيف اليهم المجوس في القرن الرابع الهجري . وأصبح لهم بعد ذلك كاليهود والنصارى رئيس يمثلهم في عصر الخلافة (٧) .

وفي حين كان لكل من طائفتي المجوس واليهود رئيس بالوراثة يلقب بالملك يدفع أفراد طائفته ضريبة معينة له كان الأمر يختلف بالنسبة للنصارى . فالرأسة فيهم لا يمكن أن تكون وراثية لسبب بسيط هو أن الرئيس لا يتزوج ولا ينجب . ومن ناحية أخرى كانت الرأسة فيهم روحية لا دنيوية (٨) . أعني أنها لا تتدخل في موضوعات المعيشة والحياة . ولم يكن الرئيس يتقاضى من رعيته أية ضريبة .

-
- ١- علي جواد الطاهر : الشهر العربي ص ٦٠
 - ٢- نفس المصدر والمكان .
 - ٣- المنتظم ج ٨ ص ٣١٢
 - ٤- علي الطاهر ص ٦٠
 - ٥- آدم متزوج ١ ص ١٢٢
 - ٦- نفس المصدر والمكان .
 - ٧- المصدر السابق ج ١ ص ٧٨
 - ٨- نفس المصدر والمكان .

وكان الرئيس ينتخب من قبل الكنيسة ويصادق الخليفة على انتخابه ويكتب له عهدا كما يكتب لكبار العمال والمتصرفين .

وأما فيما يتعلق بمدد أهل الذمة فقد كان عدد اليهود في العراق في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) ٦٠ ألف و عدد النصارى ما بين أربعين وخمسين ألفا . أما المجوس فكانوا كثيرين ولكن لم يرد رقم محدد بهذا الشأن .

وكان هؤلاء يتمتعون بجميع الحقوق المدنية وبالحرية الدينية بل كان يبلغ من بعض الخلفاء أن يحضروا مواكبهم وأعيادهم (١) . وفي حالة انقطاع المطر كانت الحكومية تأمر بعمل مواكب يسير فيها النصارى وعلى رأسهم الاسقف واليهود ومعهم النافخون في الأبواق (٢) .

هذا ومن الجدير بالذكر أن الدولة كلها كانت تقوم على اساس ديني فالخليفة في الأحوال العادية هو الحاكم الأعلى وهو مصدر السلطات لأنه ظل الله على الأرض . غير أن هذا الحاكم المطلق قد حدثت سلطاته الى حد بعيد في عهد البويهيين والسلاجقة وقد ضويق مرات وحورب واضطهد مرات أخرى .

أما سلاطين السلاجقة فكانوا سنيين لأن السنة "قتلا"م مع عقولهم البسيطة فأقبلوا عليها واعتنقوها بكل ما في نفوسهم الفظة من قوة وحماسة (٣) . وعلى الرغم من أنهم كانوا يظهرون غاية الخشوع والتعبد إلا أنهم لم يكونوا يعفون عن تخطي القوانين والحدود إذا كانت تعارض مصالحهم فيتصرفون حسب الأهواء والأهداف .

وكان الخلفاء يتمتعون بنوع من الحس الديني البسيط والعميق في الوقت نفسه . فيلجأون الى الصلاة والدعاء إذا ألم بهم مكروه أو حل بهم ضيق ، كالخليفة المسترشد حينما اشتبك في معركة مع ديبس بن صدقة الأسيدي . فقد وقف في موكب خلف المسكر بحيث يرويه والقرآن بين يديه والمصاحف منشورة . وتقدم الى أهل بغداد بقراءة القرآن

١- آدم متز : الحضارة الاسلامية ج ١ ص ٨٧ - ٨٨

٢- نفس المصدر ص ٨٨

٣- بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ص ٢٧٢

والدعاء له (١) . وحينما اقتربت المعركة من لحظة الحسم وأشرف الخصم على الهزيمة جرد الخليفة سيفه وتقدم وهو يكبر (٢) .

وكذلك صنع الخليفة المقتدي حينما أذره السلطان ملكشاه بالخروج من بغداد فقد لجأ الى الدعاء والصيام للتخلص من الكرب الذي وقع فيه . وقد توفي السلطان فعلاً فسر الخليفة وشكر الله على استجابة دعائه (٣) .

وكذلك صنع الخليفة المقتدي ووزيره ابن هبيرة فقد قضيا شهرا في الدعاء على السلطان مسعود لما لم يتمكن المجاهرة بالمحاربة فتوفي في خلال شهر من ذلك (٤) . مسع أن المقتدي هذا في غاية القوة والنفوذ فلم يكن يجرى في دولته أمرا لا يتوقعه (٥) . ولعله حصل على ما حصل من قوة ونفوذ بعد وفاة السلطان مسعود .

وبلغ من عمق الحس الديني عند المقتدي " أنه نفى المغنيات والخواطي * ببغداد وأمر أن لا يدخل الحمام إلا بمئزر . وخرّب أبراج الحمام صيانة لحرم الجمهور (٦) .

أما السلاطين فكانوا يتمتعون بشيء من هذا الحس الديني الذي تحدثنا عنه . فيذكر عن ألب أرسلان أنه قال وهو يقرب من الموت " ما كنت قط في وجه قصده ولا عدو أردته الا توكلت على الله وطلبت منه النصر " (٧) . كما كان ألب أرسلان " يكثير الصدقة فيتصدق في رمضان بخمسة عشر ألف دينار " (٨) .

١- ابن الأثير : الباهري ص ٢٦

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- تاريخ الخلفاء ص ٤٢٥

٤- نفس المصدر ص ٤٣٣

٥- نفس المصدر والمكان .

٦- تاريخ الخلفاء ص ٤٢٣ الكامل ج ١٠ ص ٦١

٧- الخضرى ص ٤٢٦

٨- الكامل ج ٦ ص ٧٤

وكذلك يذكر عن ملكشاه ابنه أنه " وضع في النواحي التي فتحها من الروم خمسين منبراً إسلامياً " (١) .

ليس هذا فقط . فقد بلغ الحسّ الديني عند بعض السلاطين حباً يقرب من الوهم والخرافة فيذكر عن سنجر أنه كتب إلى ابن أخيه مسعود ، يشير عليه بالاعتذار لأمير المؤمنين الخليفة (الراشد) حتى يزول غضب الله من صواعق وزلازل (٢) . وكان مسعود قد أسر الخليفة الراشد فرد عمه سنجر ما حصل من صواعق وزلازل إلى هذا السبب .

وكانت الحركة الدينية نشطة في هذا العصر بين الخاصة والعامة . فكثرت المساجد والاجتماعات الدينية واهتم العلماء وشيوخ الدين بالوعظ . وكثر الوعاظ في بغداد ، بل توافدوا عليها من أطراف البلاد في المواسم . ففي سنة ٥١٦هـ / ١١٢٢م قدم إلى بغداد أبو الحسن الفزنوي وأبو القاسم الملوي وأبو الفتوح الإسفراييني . واختار كل منهم رباطاً يعظ فيه ومنهم من عقد مجالس الوعظ في عدة مواضع (٣) .

ولعلّ لصراع المذاهب المختلفة من شيعة ثم من شافعية وحنبلية وحنفية ومالكية سبباً في هذا الاقبال على الوعظ والتوجيه بحيث كان كل مذهب حريصاً على اجتذاب أكبر عدد ممكن من الناس .

وقد بلغت الشجاعة ببعض الواعظين كابن العبادي أن خاطب أحد السلاطين بقوله :
" يا سلطان العالم أنت تهب في ليلة لمطرب بقدر هذا الذي يؤخذ من المسلمين (٤) "

ومن الظواهر المهمة في هذه الفترة انتشار المتصوفة بصورة بارزة " فقد راجت سوق

١- تاريخ الخلفاء ص ٤٣٣

٢- الخضرى ص ٤٢٧

٣- الكامل ج ١٠ ص ٦٠٥

٤- تاريخ الخلفاء ص ٤٣٣

الصوفية في العصر السلجوقي وربما شجع السلاجقة السنيون هذه النزعة كوسيلة من وسائل محاربة الشيعة . (١)

وقد تكون كثرة الاقبال على التصوف ناتجة عن ردة فعل للمتناقضات التي كانت تحكم العصر . وتتمثل هذه المتناقضات في الغنى الفاحش عند الخاصة ، والفقر المدقع عند العامة ، وكثرة الحروب والمجاعات والفيضانات التي جعلت الناس لا يلحسون شعاع أمل في الحياة الا من خلال التمسك والتعبد والتقرب من الله .

يضاف الى هذا ان المتصوفة كانت تلقى ما يشجعها في هذا العصر " فقد شيّد السلاجقة الخانقوات (الرباط) ليقوم فيها الصوفية ويزاولوا عباداتهم . ووقفوا عليها الأموال والعقارات (٢) .

وصفوة القول ان الحالة الدينية في هذا العصر كانت صورة لما يتداول المجتمع من أديان ومذاهب وما يضطرب فيه من تيارات واتجاهات . وكان ثمة تفاعل كبير بين الحركة الدينية والحركة الثقافية كلاهما ترفد الأخرى وتصب فيها . ولما بين الحركتين من القربى سجدنا أنفسنا منساقين دون أن ندري لمماودة الحديث عن بعض عناصر الحركة الدينية من خلال معالجتنا للحالة الفكرية في هذا العصر .

ان الصراع الديني هو صراع فكري أيضا ومن ثم فلا غرابة في أن نجتمع بين التيارات ونصل بين الواحد منها والآخر . فهي تيارات متداخلة يعمل فيها الدين والفكر والسياسة والاقتصاد وعوامل أخرى .

١- حسن الباشا : الفنون الاسلامية والظائف ج ٢ ص ٧١١

٢- نفس المصدر ص ٧١٢

ثالثا - الحالة الاقتصادية :

أنشأ السلاجقة امبراطورية واسعة الأطراف، فسيحة الأرجاس امتدت حدودها على عهد سلطانهم ملكشاه من حدود الصين في الشرق الى شواطئ البحر المتوسط في الغرب ومن أقاصي بلاد الشام في الشمال الى أرض اليمن في الجنوب. وكانت تضم هذه الامبراطورية الكبيرة مساحات واسعة شاسعة من الأراضي الخصبة وكانت مصادر الثروة فيها متعددة متنوعة فكان لا يد أن تكثر الأموال وتتكدس الخيرات ويعم الرخاء في جميع أنحاء الامبراطورية.

فقد كانت موارد بيت المال كثيرة أدمها : الخراج والجزية والزكاة والفيء، والفنمية والمشور (١). ولكن المشكلة أن النظام لم يكن مستتباً والسلطان لم يكن يقف عند حدود الشريعة والدين والقانون. فكان يتصرف بأموال الدولة كأنها له ولم تكن خزانة المملكة لتتميز عن (جيب السلطان) (٢).

وكذلك لم يكن السلطان يكتفي بما تفرضه الشريعة والقانون من الضرائب بل يتجاوز ذلك الى وسائل أخرى لجمع المال كالضمانات والاقطاعات والضرائب والمكوس والمصاردة والاستصفاة والأموال الجزيلة التي كان يتقاضاها ثمنا للمناصب ثم الهدايا (٣).

وعلى الرغم من هذا كله فلم تكن الحالة الاقتصادية جيدة بصفة عامة بمعنى أن الفقر والمرض كانا متفشيين بين الناس. وكانت العامة تشور وتتمرّد بين الفينة والفينة، وذلك لسوء الأحوال الناتجة عن الأسباب التالية :

١- سوء التوزيع : وهي قضية مستحكمة في المجتمعات الرأسمالية والاقطاعية فلم تكن هذه المبالغ الطائلة التي تحصل من أطراف الدولة توزع بالعدل في طبقات المجتمع بل كان السلطان ووزراؤه وحاشيته ينفقونها في اللهبس والطرب .

١- حسن ابراهيم حسن وعلي ابراهيم حسن : النظام الإسلامية ص ٢٦٥ .

٢- علي الطاهر ص ٤٩ .

٣- نفس المصدر والمكان .

فقد كان السلاطين السلاجقة يحبون الملاهي، ومزاولة الصيد، ومعاقرة الحسان والفلمان والخمور (١).

وكانوا في الوقت الذي فيه يكتنون المعادن الكريمة من ذهب وجوهر ويختنون البالغ الغائلة، يحيون حياة البذخ والترف، فينشرون الجواهر في الأعراس (٢). ويزينون مفارقهم بتيجان الذهب التي تزيد قيمة أحدها على ألفي ألف دينار (٣).

ولا نريد أن نفي عن ذلك. المهم أن ندلل على أن السلاجقة لم يحسنوا توزيع المال ولم يعملوا على ارضاء العامة. ولم يصرفوا المال في وجوهه المعروفة بل بذخوا وبطروا فسأت الأحوال المادية.

٢- كثرة الاضطرابات: كثرت الاضطرابات السياسية والفتن بين السلاطين

والخلفاء، وبين كبار رجال الدولة عامة بالإضافة إلى الحركات الهدامة التي انتشرت في أطراف المملكة كالباطنية والقرامطة والحشاشين والتي عملت على تهديم صرح الأمن والاستقرار فضفت الحركة التجارية ولم يجد يأمن الصافر على حياته.

٣- الكوارث الطبيعية: بالإضافة إلى الخلافات الداخلية بين الشيعة

والسنة والمجازر التي كانت تحصل بين الطرفين، كثرت الفيضانات والأوباء وانقطاع الأمطار ففي أحد الفيضانات التي وقعت سنة (٥٥٠٢/١١٠٨ م) مثلاً "قطعت الطارق وغرقت الفلات الشتوية والصيفية وحدث غلاء عظيم بالمراق. بلغت كارثة الدقيق الخشكار عشرة دنانير امامية. وعدم الخبز رأساً وأكل الناس التمر والباقلاء الخضراء. وأما أهل السواد فانهم لم يأكلوا جميع شهر رمضان ونصف شوال سوى الحشيش والتوت (٤).

وفي سنة ٥١٢هـ/١١١٨ م انقطع الفيض وعمت الفلات في كثير من البلاد.

١- على الطاهر ص ٥٠

٢- الكامل ج ١٠ ص ٥٩٤

٣- نفس المصدر ص ٥٠٢

٤- نفس المصدر ص ٤٧٠

وكان أشده بالعراق . ففلت الأسفار وأجلى أهل السواد وتفتت الناس بالنخالة (١) وتكرر الحال سنة ٥١٧هـ / ١١٢٣م ونتج عن الفلاة الشديدة " أن حل بالناس موت كثير وأمراض زائدة ذلك فيها كثير من الناس" (٢)

ومما يدل على سوء حالة الناس في ذنا العام أن الخليفة المسترشد أراد بنساء سور لبيدات فجبى تكاليفه من أهل البلد ثم لما رأى أحوال الناس رد أموالهم عليهم شفقة ورحمة (٣) .

وقد حاول بعض السلاطين مساعدة الرعية فرفع الضرائب والمكوس ببغداد وكثر الدعاء له وزاد في العدل وحسن السيرة (٤) . وفي مرة أخرى أوعز إلى الخليفة بعزل أحد الوزراء ثم أوعز إليه باعادته بعد أن شرط عليه شروطاً منها العدل وحسن السيرة (٥) وكان ملكشاه قبل ذلك قد اهتم بهذا الموضوع وأوله عنايته " فأسقط المكوس والموت من جميع أنحاء البلاد (٦) .

ولكن آفة هذه الإجراءات أنها ليست جذرية فكانت تطبق حيناً ثم يصرف النظر عنها أو كانت تطبق في بلد وتفعل في بلد . وموضوع خطير كهذا أعني بذلك الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بحاجة إلى أنظمة شاملة يضمنها نخبة من العلماء الخبراء بهذا الموضوع .

المهم أن سياسة الخلفاء والسلاطين بهذا الشأن لم تجد نفعا ولم تؤت أكلاً فاضطربت أمور البلاد واختل حبل النظام وخرج العيارون سلباً ونهباً . وقد وضعت الدولة كسل قدرتها للقضاء على هؤلاء العيارين الذين تكاثروا بهم فمجزت . ويقال بأنه كان لهم شركاء في قمة السلطة مما يفسر استحالة القضاء عليهم . (٧)

١ - الكامل ج ١٠ ص ٥٤٤

٢ - نفس المصدر ص ٦١٧

٣ - نفس المصدر ص ٦١٦

٤ - نفس المصدر ص ٤٥٤ ، الخضرى ، ص ٤٢٩

٥ - نفس المصدر والمكان .

٦ - الخضرى ص ٤٢٩

٧ - الكامل ج ١١ ص ٩٥

وعلى الرغم من أن أمر العيارين ليس واضحاً البتة إلى الآن، فإنه يبدو أن الفقر هو الخافز لهؤلاء على السلب والنهب. وحين يواجه الإنسان الخيار بين أن يموت أو أسرته أو أن ينهب، يسلب، فلا شك أن الخيار الثاني يكون هو المفضل والقبول. فالمشكلة إذن اقتصادية. والعيارون في هذا كالمصاليك الذين يسطون على القوافل ليعملوا غيرهم من الفقراء والمعوزين.

٤- نشوء نظام الاقطاع العسكرية : ويدعى أيضا نظام الأتابكيات.

وقد تم إنشاء هذا النظام على يدي نظام الملك. وكان من نتائجه السيئة تفرد أصحاب الأتابكيات بالسلطة واستقلالهم عن الدولة. لقد كان هذا نظام الملك من وضع هذا النظام تخفيف أعباء السلطة المركزية وتحصيل مبالغ معينة من كل أتابك دون أن تكون السلطة المركزية ملزمة بالانفاق على أتابكياته. وهذا من شأنه أن يضمن ميزانية الدولة ويحميها من الإفلاس. وقد كان هذا النظام ناجحاً جداً في زمن قوة الدولة وسيطارتها. ولكنها حين بدأت تضعف وتتحل أخذ الحكام يتخلون عن الوفاء بالتزاماتهم وقل نتيجة ذلك دخل الدولة (١). وترتب على ذلك كساد الحركة التجارية وركودها. وأوضح دلالة على ذلك أن ما كان يعثر عليه بكثرة في اسكندنافيا من اكداس العملة العربية والفارسية خلال القرنين التاسع والعاشر يقل عدده كثيراً خلال القرن الثاني عشر ويختفي بمقد ذلك (٢). يخاف إلى ذلك كله " فقدان مناجم الفضة في هند وكشمير وما نتج عن ذلك من نقص في العملة المسكوكة " (٣).

هذه الأسباب والعوامل كلها كانت عائقاً وعقبة في سبيل التقدم الاقتصادي ومن ثم الرقي الاجتماعي. على الرغم من أن ثمة من يرى أن الاضطراب السياسي والاجتماعي الملازم له لم يكونا متواصلين. بل كانت الحياة تسمح بفترات غير قصيرة من الاستقرار، يعود فيها الناس إلى أنفسهم، ويتابع كل منهم متعهه وواياته تبعاً لذلك (٤).

—١— Bernard Lewis: The Arabs In History, p. 147

Hitti; The History Of The Arabs, p. 478

The Arabs In History p. 148

Hassan I. Hassan: Islam, p. 492

—٢—
—٣—
—٤— عبد المميز الكفراوي : تاريخ الشعر العربي ص ٢٨

ونحن لا ننكر أن تكون حصلت بعض فترات الاستقرار في هذا العهد فليس من الممكن أن تتوالى السنوات على نفس الوتيرة ولا من الممكن أن يكون كل الناس في المراق عرضة للفقر والمرض . لكن الذي نراه أن الأكثرية الساحقة كانت تمسمة بائسة . ولا ينفي هذا كله ورود بعض الأخبار عن مجالس الكاس والطرب في ذلك الحين . وقد سبق أن قلنا أن المال كان كثيرا ولكن التوزيع كان سيئا . ومن ثم فلا نستغرب رؤية مجالس اللهو والطرب والكاس والطاس التي قد يصل إليها الشمرء والمفنون ومن يمت إلى الخاصة وكبراء القسوم بصلوة .

* * *

رابعا - الأخلاق العامة:

انتهينا من الحديث عن النواحي الدينية والاقتصادية في هذا العصر وقد بقي أن نتحدث عن الأخلاق العامة حتى تكتمل الصورة للمجتمع العراقي في العصر السلجوقي .

وأول ما يبدو للمتأمل في هذا الموضوع أن المستوى الأخلاقي بصفة عامة لم يكن راقيا ولا مرتفعا في هذا العصر . فقد كان السلاطين على وجه العموم غير ملتزمين بقواعد الشريعة السمحة ولا بأصول الخلق القويم . وقد رأينا شيئا من ذلك في كيفية معاملة السلاطين للخلفاء ، يظهر لهم منتهمي الذلة والخضوع اذا كانوا بحاجة اليهم فاذا قضوا حاجتهم وحققوا هدفهم أعاروهم الاحتقار والاهمال ، بل أقدموا على محاربتهم والتنكيل بهم كما صنع السلطان مسعود مع الخليفة المسترشد وابنائه الراشد ، فقد حاربهما ونكل بهما (١) .

وكانت المصلحة تتحكم بأخلاق السلاطين ، فهذا ملكشاه يعقد العزيمة على أخذ جميع البلاد التي لشرف الدولة واستئصال ملك العرب (٢) . فيحاربه وينتزع منه الموصل . وفي هذا الحين يخرج عليه أخوه تكشبراسان فيغير السلطان موقفه رأسا من شرف الدولة ويرى الحكمة في استرضائه واجتذابه الى صفه . وهكذا "رد عليه الموصل وجميع ما أخذ منه من أهل ومال" (٣) .

وقد بلغت الانتهازية في أخلاق السلاطين مهلعا لا حد بعدة . فهم يستغلون الخلافة من أجل توطيد حكمهم في البلاد ، ويستغلون الدين الاسلامي لمحاربة الروم والتوسع في بلادهم . ويستغلون السنة لمحاربة الشيعة . وهذا السلوك لا ينم عن مستوى أخلاقي راقى .

أما الخلفاء فكانت سلطاتهم محدودة ولم يكونوا يملكون من أمرهم

١- الباهر عن ٥٣، ٥٠

٢- نفس المصدر ص ٥٠

٣- نفس المصدر والمكان .

شيئا . ولذلك اضطروا الى القيام بتصرفات لا تليق بهم ، منها أن الخليفة المقتدى وافق على سلطنة محمود بن ملكشاه ولقبه " ناصر الدين والدنيا " ثم خرج عليه أخوه بركياروق بن ملكشاه فقلده ولقبه " ركن الدين " ثم خرج محمد بن ملكشاه على أخيه السلطان بركياروق فانتصر عليه فقلده الخليفة ولقبه " غياث الدين والدنيا " وخطب له ببغداد (١) . ويغير الخليفة موقفه ثلاث مرات هكذا بكل سهولة ويسر . وهو يمنح اللقب زهيدا رخيصا كأن الأمر لا يمنيه .

هذا ، وأن كثرة الفتن والحروب والفيضان وانحسار الفيث ، كل ذلك أثر في المستوى الخلقى العام . فاضطرب حبل الأمن ، وكثرت حوادث القتل والفدر وعاش السيارون والباطنية فسادا في المجتمع وقلت الثقة بين الناس .

ومن حوادث الفدر التي تذكر للمعظة والصبر ، اغتيال مودود صاحب الموصل وهو يوءى صلاة الجمعة في الجامع الأموي بدمشق على أثر رجوعه من القدس حيث كان مشغولا بمحاربة ملك الفرنج ، مما حمل هذا الملك الشامت أن يكتب إلى صاحب دمشق ما يلي :

" وإن أمة قتلت عميدها في يوم عيدها في بيت معبودها الحقيقي على اللأمان بيدها (٢)

وتقدم لنا مقامات الحريري التي الفت في هذا العصر صورة صادقة عنه فهي تصف أعمال الكدية والاحتيال والابتزاز ومختلف الألاعيب التي تبدو من مميزات هذا العصر الفارقي وحول الزيف والتجارة بالخلق والفضيلة .

على أن هذا لا يعني أن العصر السلجوقي قد خال من زوى الأخلاق

١- تاريخ الخلفاء ص ٤٢٨

٢- نفس المصدر ص ٤٣٠ .

الفاضلة والخمائل الطيبة . فقد كان يتحلى بمجموعة من العلماء الأفاضل ممن لفويين ونحويين وفقهاء وفلاسفة غربوا أروع الأمثلة على استقامة الخلق وحسن السيرة

وحسبنا أن نذكر بهذا الشأن قصة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، إذ بينما كان متوجهاً إلى المدرسة النظامية للقاء أول درس فيها لقيه في بعض طريقه صبي فقال له : كيف تدرّس في مكان مفصوب فتضيرت نيته وقفل راجعاً إلى بيته (١) . وكان الصبي يشير بذلك إلى ما استلزمه بناء النظامية من نقض بعض البيوت في ذلك الموقع (٢) . ولم يكن أبو سعيد الشيرازي يسمح لنفسه بأن يجلس للتدريس في مكان غضب من أهله . وهذا منتهى سمو الخلق والديني .

ويبدو أن المستوى الأخلاقي العام ، وما وصل إليه من انحدار كان عبثاً ثقيلاً على أحاسيس هؤلاء ومشاعرهم . فجعلهم يشعرون بالضربة الروحية . وهو ما حدا بمعظمهم أن يمتزلوا المجتمع وينكثوا على ذواتهم ويلتزموا بيوتهم عبثاً أوزهداً أومتصوفين . وهذا ما يفسر كثرة الزهاد والمتصوفة في هذا العصر وعلى رأسهم صاحبنا ابن الأنباري الذي آثر العزلة في أواخر أيامه .

إنها ردة فعل تجاه المجتمع . فحينما يجد الإنسان نفسه عاجزاً عن مقاومة الشر ومحاربة الرذيلة ، بل حينما يجد نفسه غرضاً لسهام الشر والرذيلة لا يجد إلا العزلة دواءً والانعكاف على الذات ملاذاً .

إن المستوى الأخلاقي كان منحدرًا وهابطًا ، ولمل هذا الانحدار والهبوط هما صورة أو نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية السيئة . إنه عصر فقدان المبادئ

١- المنتظم ج ٨ ص ٢٤٦-٢٤٧

٢- نفس المصدر ص ٢٤٨ .

ونبذ القواعد الخلقية . لقد كانت الغاية تسوغ الوسيلة . وكانت القدرة تسوغ كيد شيء . لقد افقدت عنجهية السلاجقة الناس صوابهم . وهمل اكثر من أن نرى الخليفة الناصر وهو خليفة حر وشجاع يقبل على مهارة الشيعة ، ويتقرب الى جماعات الفتوة ويمقد صلات حسنة مع زعيم الحشاشين ، كل ذلك في سبيل محاربة (تكش) رئيس السلاجقة وللتخلص من السلاجقة نهائيا (١) .

لذلك كله كان من المبت التفكير في رفع هذا المستوى المتدني باجراءات جزئية لا تمس جذور المشكلة كمحاربة الزنا ومنع الخمر واغلاق الملاهي . ان هذه ظواهر وراءها أسباب عميقة ولا يمكن التعرض للأعراض دون معالجة الأسباب .

لقد انكفأ كثير من الأفاضل على أنفسهم نتيجة لهذا الوضع السيء غير أن رجلا فذا واجه المشكلة بعزم ورباطة جأش وبوعي واتساع افق هو الوزير الألمعي نظام الملك . فقد طرح هذا للمشكلة حلاولا وبحث للداء عن دواء . فشن حملة على الجاهل والفساد والازحلال وذلك بالتعليم والوعظ والارشاد . وقد نجحت حملته الى حد ما " ففي أيامه نشأ للناس أولاد نجباء وتوفر عليهم تهذيب الأبناء الآباء ليحضروهم في مجلسه ويحظوا بتفريهه (٢) . وهو من أجل أن ينبت بذره وينمو زرعه راح يحث على التحلي بالفضيلة والترين بالخلق القويم " فكان يرشح كل أحد لمنصب يصلح له بمقدار ما يرى فيه من الرشاد والفضل (٣) " لأنه بذلك يود التشجيع عن طريق المكافأة وتقدير الجهود .

ولا نظن أحدا يستطيع أن ينكر على نظام الملك صدق جهوده وسلامة نظراته . غير أن علاج المشكلة يبقى قاصرا اذا لم توجه المياضع الى مظان العلة ومواطنها ومظان العلة ومواطنها لا تكمن في النواحي التعليمية والتربوية بل في الاقتصاد ذاته . ان مشكلة الفقر تبقى هي الأصل والأساس لتحديد المستوى الأخلاقي في أي عصر .

١- بروكلمان ص ٣٧٩ - ٣٨٠

٢- آل سلجوق ص ٥٤ .

٣- الهنداري : تاريخ آل سلجوق ص ٥٤

الحركة الفكرية

انه ليس من السهل ولا اليسر اعطاء صورة صحيحة ودقيقة عن الحركة الفكرية أو الحياة الفكرية في العراق في العصر السلجوقي . كما أنه ليس في الوسع الحديث بسهولة ويسر عن هذه الحركة .

ان الاضطرابات السياسية والدينية والاقتصادية التي رافقت هذا العصر تلقى حجبا كثيفة على حقائق الاشياء فتجمل الرؤية مهتزة والنفاذ الى الاعماق صعبا .

ثم ان مكونات أية حركة فكرية ودعائمتها والتيارات المؤثرة فيها والقوى التي تسيّرهما ، كل ذلك من الأمور التي تحتاج الى فضل تبصر واعتبار .

انه من السهل أن نتابع مؤرخي الأدب فنقول كما يقولون : ان تمدد الدويلات والامارات في العصر السلجوقي ان كان مشرّا من الناحية السياسية ، فقد كان خيرا من الناحية الفكرية لأنه فتح مجال التنافس بين العلماء والأدباء وعمل على جعل سوق الأدب رائجة ونتج عن ذلك حصيلة فكرية جيدة (١) .

انه من السهل أن نقول ذلك ، وأن نجاري مؤرخي الأدب فيما يقولون ، إلا أن هذا الرأي لا يصور الحقيقة تصويرا دقيقا وصادقا . ومن الأقرب الى الصحة والصواب أن نتحدث عن ازدهار الحركة التعليمية فقط ، ألا نخلط بين العلم والتعليم فكلاهما غير الآخسر .

لقد ازدهرت الحركة التعليمية أو المدرسية في هذا العصر حقّا . وقد نستطيع أن نتحدث عن ازدهار الحركة العلمية أيضا في الحدود التي تكون فيها هذه الحركة العلمية في خدمة المدرسة . فمعظم مؤلفات هذا العصر

(١- انظر " أدب العرب " لمارون عبود ص ٢٧٨ وتاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى للدكتور عبد المنعم ماجد ص ١٥١ .

وضمت من أجل المدرسة فكانت اختصاراً للكتب السابقة أو جمعاً وتصنيفاً أو شرحاً وتفسيراً لها . ولكننا لن نجد في هذه المؤلفات الابداع والابتكار (١) .

ولذلك كله نستطيع أن نتحدث عن ازدهار الحركة المدرسية أو التعليمية ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن ازدهار الحركة العلمية دون تحديد . أما الحركة الأدبية فقد كانت متدنية وهابطة إذا حكمنا عليها باننتاجها الابداعي من شمر ونثر او اذا قسناها الى الحركات الأدبية في العصور العباسية السابقة .

ونحن لا ننكر أن السلاجقة حاولوا أن يدفعوا عجلة الحركة الفكرية الى الامام ولكنهم كانوا كمن يدعم بناءً منهاراً . أولنقل انهم لم يكونوا جادّين في دعم هذا البناء . فباستثناء نظام الملوك لا نجد بين السلاجقة من اهتم بالعلم أو حرص بصدق على ارساء دعائمه ورفع بنائه . لقد أتت جهود نظام الملوك أكلها فحركات الوضع الفكري الراكدة ولكنّها لم تكن إلا من قبيل العلاج المؤقت . إن جهود فرد بعينه ، مهما كانت كبيرة لا يمكن أن تقوم مقام جهود جماعات أو هيئات رسمية .

وكان نظام الملوك يعرف مكانته في الدولة وفضله عليها وكان علمه بهذا كله يبلغ حد الاعتزاز بل الاعتداد . فقد جملة اعتداده هذا يقف في وجه رسول ملكشاه وقفة شجاعة ورجولة ، حينما بعث اليه من يحاسبه على تصرفاته في الدولة ويهدّده برفع راية الوزارة من بين يديه . فكان جوابه للرسول : " قولوا للسلطان : إن دواتي مقترنة بتاجك فتعني رفعتها رفيع ومتى سلبتها سلب " (٢) . وهو جواب يدل على منتهى الثقة بالنفس .

-
- ١- أنظر " الأدب العربي " للمستشرق هـ . أ . جب ترجمة كاظم سعد الدين ص ١١٥
 - ٢- الخصري : تاريخ الأمم الاسلامية ص ٤٢٩

وكان ملكشاه ضاق به ذرعا فأنفذ اليه من قتله ، وان كان شمة من يرى أن الباطنية هم الذين فتلوه (١) .

لقد كان نظام الملك هو صاحب الفضل في كل جهد ثقافي ظهر في هذا العصر ، وان لم يكن من سلامة الرأي اغفال دور البيئة العلمية التي بذر فيها زرعه ، ولا رغبة العرب المتوارثة في طالب العلم والاقبال عليه ، ولا ما يتضمنه تاريخ العراق من الحضارات الباذخة والماثر الفكرية الشامخة . لقد بذر نظام الملك حبه في أرض خصبة وأودع فرسه في تربة صالحة .

ونظام الملك فيما بذل وقدم ينسجم مع نفسه ويتسق مع ذاته فليس فيما صنعه ما يخالف طبيعة الأمور . انه يمثل الفكر الفارسي الذي كان له فضل على الحضارة العربية كما شارك في بناء الدولة البويهية وغيرها مسنن الدويلات التي نشأت في المشرق . فلا عجب أن يساهم في بناء دولة السلاجقة " فقد اعتمد حكام الامبراطورية الجند اعتمادا كبيرا في الإدارة على الفرس والبيروقراطية الفارسية " (٢) .

وصفوة القول أن الحركة الفكرية في العصر السلجوقي قد نشطت على يدي نظام الملك وتحت ظل السلاجقة " الذين عرفوا برعايتهم للثقافة الإسلامية " (٣) . وجدير بنا بعد هذه الجولة ، أن نلقي بعض الأضواء على هذه الحركة في مراكزها وأماكن نشاطها . وقد يكون من المناسب أن نتحدث عن ذلك تحت التخطيط التالي :

١- الخضري : تاريخ الامم الاسلامية ص ٤٢٦

٢- Bernard Lewis: The Arabs In History p. 147

٣- Hassan I. Hassan: Islam, p. 491

١- النشاط التعليمي ويشتمل على ما يلي :

- أ) المدارس
- ب) المساجد والربط .
- ج) المكتبات .

٢- النشاط الأدبي ويشتمل على ما يلي :

- أ) النثر .
- ب) الشعر .

١- النشاط التعليمي :

نشأت الحركة العلمية في هذا العصر وكانت الدوافع لهذا النشاط متعددة أهمها ما يلي :

- ١- تنافس السلاطين والأمراء في العواصم والمدن الكبرى في اجتذاب العلماء ورجال الأدب .
- ٢- التنافس الشديد بين المذاهب والفرق الدينية المختلفة وما يستلزمه ذلك من الاستعانة بأنواع العلوم من لفة ونحو وفلسفة ومنطق وغير ذلك .
- ٣- تشجيع السلطة المركزية ممثلة في نظام الملك على التنافس في طلب العلم وبناء المدارس وافتتاح المكتبات وتقريب العلماء .

يضاف إلى ذلك ما تعرضه قوة الأستمرار من السير على منهج السلف الصالح من العلماء، وترسم خطاهم في الأقبال على العلم والتزود من مناهله المذهبية . ولا تنس أن بغداد كانت التي عهد قريب كمدينة العلم وموئل الحضارة فأرضها صالحة لاحتضان بذور العلم وغراس المعرفة .

وعلى الرغم من أن الاستقرار المادي والسياسي هما من الشروط الضرورية لنمو الحركة الفكرية، فإن حالات الاضطراب والفوضى والتقهقر قد تحمل بعض الملماة على ملازمة العلم هرباً من الحياة وزهداً فيها . وهذا ما يفسر كثرة انزواء الملماة في هذا العصر وعلى رأسهم صاحبنا ابن الانباري .

أ- المدارس : عند التفكير في الحديث عن الحركة التعليمية في هذا العصر ينصرف الذهن حالا الى المدرسة (النظامية) في بغداد . انها حدث تاريخي كبير تتألق من حوله الأغواء وتحذف به هالة من اهتمام المؤرخين وتقدير العلماء .

أن المدرسة النظامية لم تكن أول مدرسة تقيم في العراقين العربي والعجمي . كما أنها لم تكن المدرسة الوحيدة التي اطلق عليها اسم (النظامية) . " فقد بنى نظام الملك المدارس في بغداد واصبهان ونيسابور وهراة وغيرها ، وكل منها تنعت بالنظامية " (١) . وعلى الرغم من ذلك فنظامية بغداد هي التي طغت على غيرها من المدارس النظامية وغير النظامية ، في عصرها وفيما سبقها من العصور . فما السبب يا ترى في ذلك ؟ يبدو لنا أن ذلك عدة أسباب هي :

١- ان وجود النظامية في حاضرة الخلافة جعلها مجالاً لتسليط الأضواء من قبل المؤرخين والعلماء ورجال الأدب على جميع المستويات .

٢- لأن عدداً من كبار العلماء علموا فيها فأضفوا عليها شهرة واسمعة من هؤلاء الشيرازي (٢) ، والشيرازي (٣) .

- ١- جورجى زيدان : التمدن الاسلامي ج ٣ ص ٢٢٥
- ٢- هو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني من أئمة اللغة والأدب تتلمذ على أبي العلاء المعرى ولد سنة ٤٢١ وتوفي سنة ٥٠٢ هـ . (الاعلام ج ٩ ص ١٩٧ ، وفيات الاعيان ج ٦ ص ١٩١-١٠٦)
- ٣- هو أبو اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزبادي سكن بغداد وتفقده على جماعة من الأعيان وكان في غاية الورع والتمسك في الدين ولد سنة ٣٩٣ هـ وتوفي سنة ٤٧٦ هـ (الاعلام ج ١ ص ٤٤ والوفيات ج ١ ص ٢٠ - ٣١)

والفـزالي (١) ، وابن الشجري (٢) وابن الأنباري (٣) وغيرهم (٤) .

٣- لأنها خدمت العلم والأدب لفترة طويلة فكثرت تلامذتها وانتشروا في الآفاق .
فنشروا سمعتها وفضلها في البقاع . ويؤكد ذلك ما ذكره أبو اسحاق الشيرازي
عن رحلته الرسمية الى خراسان من أنه كان يستقبل في كل بلد يمر به
بحفاوة بالغة من قبل تلاميذه في النظائمية (٤) .

٤- أنها تحمل من الخصائص والميزات ما يجعلها أول مدرسة من نوعها فعلا .
ومن هذه الخصائص ضخامة البناء واتساع الفناء والتخصص في فروع
العلم وتكفلها بمسكن الطالب ومعيشتيه .

أما أنها لم تكن المدرسة الأولى فيؤكد ذلك ذكر المؤرخين لعدد من المدارس
التي سبقتها تاريخيا كمدرسة ابن فورك المتوفي سنة ٥٠٦هـ / ١٠١٥م (٥) ،
والمدرسة البيهقية نسبة الى البيهقي المتوفي سنة ٥٥٨هـ / ١٠٦٥م (٥) والمدرسة
السميدية بناها نصر بن سبكتكين الفزنوي ، ومدرسة بناها اسماعيل الاستراباذي
الصوفي الواعظ (٦) ، واخري بنيت للاستاذ أبي اسحاق الاسفراييني (٨)

-
- ١- هو أبو حامد الفـزالي فقيه شافعي تتلمذ على امام الحرمين الجويني . خلف
ما يزيد على سبعين مؤلفا أكثرها في الجدل والمناظرة . (تاريخ أرباب اللغة العربية
ج ٣ ص ١٠١-١٠٣ ، وفيات الأعيان ج ٤ ص ٢١٦-٢١٩)
 - ٢- من شيوخ ابن الأنباري وسنتحدث عنه في الفصل التالي .
 - ٣- موضوع دراستنا .
 - ٤- حسين أمين ص ٢٢٦
 - ٥- جورجى زيدان : التمدن الاسلامي ج ٣ ص ٢٢٣
 - ٦- ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ١ ص ٧٦ وانظر ج ٣ ص ١٦٨
 - ٧- جورجى زيدان : التمدن الاسلامي ج ٣ ص ٢٢٣ وحسين أمين ص ٢١٨
 - ٨- ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٨

والمدرسة النظامية في نيسابور التي بناها نظام الملك لأمام الحرمين (١) .

ويتصدى ناجي معروف في مقال له بعنوان (مدارس قبل النظامية)^(٢) لمن يرون أسبقية النظامية على غيرها من المدارس تاريخياً، فيورد أسماء ثلاثين مدرسة في نيسابور وبخارى وغزنة وطوس. ولكن صاحب المقال لا يذكر مدرسة واحدة في بغداد قبل النظامية مما يجعل للمؤرخين عذراً في قولهم بأسبقية النظامية (٣) .

فالنظامية بلا شك أول مدرسة في بغداد من حيث النوعية. فقد تكون سبقتها بعض المدارس الابتدائية البسيطة غير أن هذا لا ينفي أولية النظامية وأسبقيتها. فهي حقا المدرسة الأولى في الضخامة والاتساع والمستوى العلمي والتخصص للموضوعي وهي الأولى كذلك من ناحية اشراف الدولة عليها ودفع الأجر العالية للمدرسين واجراء المخصصات على الطلبة.

وقد أنشأ نظام الملك هذه المدرسة لخدمة المذهب الشافعي واشترط في كل من ينتسب اليها من الطلبة والمدرسين والوعاظ ومتولي الكتب أن يكون شافعي أصلاً وفرعاً (٤) . وكان هدف نظام الملك من ذلك ما يلي :

- ١- مقاومة المذهب الشيعي ومحاربة الحركات الهدامة من باطنية وحشاشين (٥)
- ٢- ترسيخ جذور الحكم السلجوقي وجعل القلم قريناً للسيوف في بناء الدولة (٦)
- ٢- سد حاجة الدولة من الموظفين الذين يعملون في دوائرها قضاة وولاة وكها.

-
- ١- المصدر السابق ج ٣ ص ١٦٨ . وانظر "طبقات الشافعية" ج ٣ ص ١٣٧ .
 - ٢- مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد ٢٢ سنة ١٩٧٣ ص ١٠٥ وما بعدها .
 - ٣- تاريخ الخلفاء ص ٤٢٠ ، التمدن الإسلامي ج ٣ ص ٢٢٥ .
 - ٤- المنتظم ج ١٠ ص ٦٦ .
 - ٥- حسين أمين ص ٢٢٣ .
 - ٦- نفس المصدر والمكان .

٤- بث روح الولاة للدولة ومذهبها الرسمي مما يساعد على استقرار الوضع في البلاد (١).

وقد اهتمت بموضوع التخصص في العلم فكان لكل موضوع في المدرسة شيخ مختص بتدريسه (٢). أما الموضوعات التي كانت تدرس في المدرسة فهي تنحصر في علوم العربية والدين فكان هناك استاذ للغة واستاذ للتفسير وآخر للحديث وغيرها من المواضيع التي تدرس في النظامية (٣) وشرط أن يكون فيها أيضا مقرئ يقرئ القرآن ونحوه يدرس العربية وفرض (نظام الملك) لكل قسطنطين من الوقف (٤). هذا وقد كَوّن القرآن والشعر القديم فيها المصود المقرئ للدراسة الأدبية (علم الأدب) (٥).

وكان "المدرس هو المسؤول عن الدرس وتحضير المادة وترتيب المنهج ويساعده معيد يعيد الدرس بعد القا المحاضرة على الطلاب (٦). وقد يكون للمحاضر الواحد معيدان أو أكثر، وتنحصر وظيفة المعيد في إعادة قراءة المحاضرة بعد انتهاء الدرس وتفسيرها للطلبة الأقل استعدادا (٧). وكان يتم تعيين المدرسين فيها بموجب منشور يصدر عن نظام الملك (٨).

هذا وقد اجتازت النظامية كارثة احتلال بغداد من قبل هولاكو سنة ١٢٥٨ (٦٥٦) وغزوات التتار بعد ذلك وانتهت بأن اندمجت في المدرسة المستنصرية حوالي ١٣٩٥/٨٠٦ هـ (٩).

أما المدارس النظامية الأخرى فقد انتشرت في العراق والمشرق

- | | |
|-------------------------|------------------------|
| ١- المصدر السابق ص ٢٢٢ | ٦- حسين أمين ص ٢٢٢ |
| ٢- حسين أمين ص ٢٢٦ | ٧- Hitti, p. 410 - 411 |
| ٣- نفس المصدر والمكان . | ٨- المنتظم ج ٩ ص ٥٣ |
| ٤- المنتظم ج ١٠ ص ٦٦ | ٩- Hitti p. 411 |
| ٥- Hitti, p. 410 | |

ويعدّها بعضهم تسماً (١) . وبعضهم يشير الى كثرتها دون تحديد . ويقول ابن الأثير في حديثه عن نظام الملك : " ومدارسه في العالم مشهورة لم يدخل بلد منها حتى جزيرة ابن عمر التي هي زاوية من الأرض لا يؤهلها - بنى فيها مدرسة كبيرة حسنة - وهي الآن تعرف بمدرسة رضي الدين " (٢) .

فمن هذه المدارس (النظامية) واحدة في الموصل (٣) وأخرى في البصرة (٤) . هذا سوى ما كان منها في المشرق (٥) . ومن المدارس التي كانت في بغداد في هذا العصر مدرسة أبي حنيفة لأصحاب المذهب الحنفي (٦) والمدرسة البهائية والمدرسة التاجية لأصحاب المذهب الشافعي (٧) ومدرسة ابن هبيرة لأصحاب المذهب الحنبلي (٨) . فالفاية من افتتاح هذه المدارس دينية مذهبية . فكانت كل جماعة تحرص على تأييد مذهبها والعمل من أجل نصرته وتوسيع قاعدته . وقد عرفت (هذه المدارس) بالعلوم الشرعية وباللغة والأدب والتاريخ مع توجيهه مذهبي خاص " (٩) .

ب - المساجد والربط : قد أكثر الخلفاء والسلاطين من بناء المساجد تقرباً من الله، أو اعتزازاً بما آتاهم الله من ملك، أو إظهاراً لنعمة الله عليهم . وكان السلاجقة مولعين بالبناء فكان ألب أرسلان " اذا أمر ببناء أو عزيان يكون أسمي بنيان وأسمقه وأشرفه مكان وأشرفه . ويقول : "آثارنا هذه تدل على علو منزلها ووفور نعمتها" (١٠) وفي مقدمة هذه الأبنية التي اهتم بها السلاجقة

-
- ١- ناجي معروف : مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد ٢٢ سنة ١٩٧٣ ص ١٠٥
 - ٢- الهامر ص ٩
 - ٣- وفيات الأعيان ج ٤ / ٢٤٦
 - ٤- طبقات الشافعية ج ٣ ص ١٣٧
 - ٥- ناجي معروف : مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد ٢٢ سنة ١٩٧٣ ص ١٥٥
 - ٦- المنتظم ج ٨ ص ٢٤٥
 - ٧- حسين أمين ص ٣٨١
 - ٨- نفس المصدر والمكان .
 - ٩- كمال اليازجي : معالم الفكر العربي ص ٢٧٤
 - ١٠- آل سلجوق ص ٤٥

المساجد . فهذا ملكشاه يقوم بعدة أعمال عمرانية من جعلتها بناء المساجد في بغداد (١) . ويذكر ابن الأثير عن ملكشاه أنه بنى الجامع الذي بظاهر بغداد عند دار السلطنة (٢) . وكذلك يذكر السيوطي عن ملكشاه أنه قدم بغداد في سنة ٥٤٨٤هـ / ١٠٩١م " وأمر بعمل جامع كبير فيها وعمل الأبرياء حوله وراينزلونها" (٣)

وفي القرن السادس الهجري (الثاني عشر ميلادي) وجد ابن جبير أن المساجد التي يجمع فيها بغداد أحد عشر مسجداً . هذا مع أنها فقدت كثيراً مما كانت عليه (٤) . وهذا العدد لا يتناسب مع ما كان يذكر عن بغداد في القرن الثالث الهجري من أن فيها خمسة وأربعين ألف مسجد (٥) .

وأغلب الظن أن هذه الأخبار مبالغ فيها قليلاً وتهويلًا فالخير الأول يخسف عدد المساجد إلى المدم تقريباً والخبر الثاني يزيدنا إلى الحال . ويبدو لنا أن عدد المساجد في بغداد في القرن السادس الهجري أكثر مما ذكر ابن جبير؛ لأن ما يذكره المؤرخون عن اهتمام الخلفاء والسلاطين ببناء المساجد يجعلنا نستبعد وقوع عددنا عند الأحد عشر مسجداً .

يقول ابن الجوزي عن نظام الملك : " وأحسن خلاله مراعاة العلماء وترتيبهم العلم وبناء المدارس والمساجد والرباطات والوقوف عليها" (٦) . فأين المساجد التي بناها نظام الملك إذا كان مجموع مساجد بغداد أحد عشر فقط ؟

-
- ١- الخصري ص ٤٢٩
 - ٢- الباهر ص ١١
 - ٣- تاريخ الخلفاء ص ٤٢٥
 - ٤- ادم مترج ٢ ص ٢٧١
 - ٥- نفس المصدر ص ٢٦٩ وانظر الحاشية .
 - ٦- المنتظم ج ١٠ ص ٦٥

ليس لقول ابن جبير أي تفسير اذن إلا أن تكون هذه المساجد قد تلاشت في خلال قرن بفعل الحروب الداخلية والزلازل والفيضانات . وهو ما يشير إليه ابن جبير بقوله : " هذا مع أنها فقدت كثيرا مما كانت عليه " (١) .

وتلحق بالمساجد الربط أو الرباطات ومفردُها (رباط) وهي دار يسكنها المتصوفة ، موقوفة عليهم للإقامة والعبادة والتزهد والطعام واللباس . وقد انتشرت كلمة (رباط) في العراق في حين انتشرت كلمة " خانقاه " التي هي اللفظ الفارسي للكلمة (رباط) العربية في بلاد الفرس والشام ومصر (٢) . وقد أصبحت (الربط) مواضع للتأليف والتصنيف والاقراء والتثقيف والاجازة والمحاضرات (٣) .

ولقد كثرت (الربط) في هذا العصر كثرة تلفت النظر وكان يؤمها الوعاظ من جميع النواحي فيقيمون فيها ويعظون فيها أو في المساجد . ومن هذه الربط رباط شيخ الشيوخ ورباط سعادة ورباط الأرجوانية وغيرها (٤) .

جـ - المكتبات : وكانت تسمى أيضا دور العلم . وهي مصروفة في بغداد والعراق عامة منذ العصر العباسي الأول . وأشهرها على الاطلاق (بيت الحكمة) الذي انشأه الخليفة المأمون والذي كان يشتمل على مكتبة ومجمع علمي ومكتسب ترجمة (٥) .

وكانت المساجد بالإضافة الى كونها مراكز للتعليم والتثقيف تستعمل كمستودعات للمكتب (٦) . وكانت مكتبات المساجد هذه تصبح عن طريق الهدايا والمنح غنية بالأدب الديني (٧) .

- | | | | |
|-------------|-----|----|-------------------------|
| IBID P. | ٤١٦ | ٦- | ١- آدم مترج ٢ ص ٢٧١ |
| I.O.C. CIT. | | ٧- | ٢- حسين أمين ص ٢٣٦ |
| | | | ٣- نفس المصدر والمكان . |
| | | | ٤- الكامل ج ١٠ ص ٦٠٥ |
| | | | ٥- Hitti, p. 310 |

ويذكر عن الخطيب البغدادي أنه " وقف كتبه على المسلمين وسلّمها إلى أبي الفضل فكان يعرّضها ثم صارت إلى ابنه الفضل فاحترقت في داره" (١) ويذكر مثل هذا عن أحد وزراء البويهيين وكان فاضلاً وله دار كتب وقفها على طلاب العلم، جمع فيها تسعة عشر ألف مجلد ما فيها إلا أصل منسوب" (٢) .

وكذلك صنع أبو الحسن محمد بن هلال الصابي فقد وقف سنة ٤٥٢هـ / ١٠٦٠م دار كتب بشار ابن أبي عوف في غربي مدينة السلام ونقل إليها نحو ألف كتاب. ويقال بأن احتراق دار الكتب التي وقفها سابور الوزير بين السوريين وخوفه من زهاب العلم هما اللذان حملاه على هذا الوقف (٣) .

لقد كان الأقبال شديداً على بناء المكتبات . فقد كان الاسهام في بناء مكتبة يعتبر من أعمال البر والاحسان يثاب عليها صاحبها . ولذلك انتشرت هذه المكتبات في الموصل وشيراز والبصرة والري (٤) . وكان لكل مدرسة خزانة كتب تحوي نفائس المخطوطات في مواضعها المختلفة . وللمكتبة خازن ومشرف ومناولون (٥) . وكانت المكتبات تستخدم كمقدمات للبحث العلمي والجدل (٦) . وعلى كل حال فقد عملت كل من المساجد والمدارس والرباط ودور العلم أو المكتبات على نشر الثقافة العربية الاسلامية (٧) .

Hitti, p. 413

١- المنتظم ج ٨ ص ٢٦٦

٢- نفس المصدر ص ٦٤

٣- نفس المصدر ص ٢١٦

٤- Hitti: p. 413

٥- حسين أمين ص ٢٣٤

٦- Hitti: p. 413

٧- حسين أمين ص ٢٤٤

٢- النشاط الأدبي

كان لهذه الحركة العلمية النشطة التي تحدثنا عنها آثار ظاهرة فسي
أرب هذا العصر ولا غرو في ذلك فالملاقة وثيقة جدا بين العلم والأدب، بل
تكار الفروق تكون مفقودة بينهما لولا أن كلمة (أدب) تتضمن معنى أوسع قليلا
من كلمة (علم) إذ يوميء إلى الطاقة الانتاجية للفكر الانساني وما ينبثق عنها من جيد
القول وبيدع الكلام .

ففي هذا العصر ألفت المراجع الكبرى في فروع المعرفة (١) كما وضعت أهم
كتب النحو والصرف والبيان التي كان عليها محور العلماء في نشر هذه العلوم (٢) .
وفيه نضج علم المقامات المعروف بمقامات الحريري وتم نضج علم اللغة بالقواميس التي
ظهرت فيه كأساس البلاغة للزمخشري وغيره (٣) . على أن هذا كله لا يبيح لنا
القول بأن الحركة الأدبية في هذا العصر كانت مزدهرة ذلك أن مظاهر النشاط
هذه كانت منحصرة في الجمع والتصنيف بعيدة عن الابتكار والابتداع .

أ- النشر :

تلك صورة عامة عن الحركة الأدبية فإذا أمعنا النظر في النشر خاصة تبين لنا
أن الإنشاء أو الترسل مال في هذا العصر إلى التأنيق في اللفظ أكثر مما كان فسي
العصر السابق (٤) . ولعل ذلك من نتائج الحرص على اتقان الصناعة اللفظية
والتفنن في البديع والجناس (٥) . فقد اهتم الأدباء بالمحسنات اللفظية وما إلى

-
- ١- الكفراوي : تاريخ الشعر العربي ص ٢٧
 - ٢- جورجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ٢٧
 - ٣- نفس المصدر والمكان .
 - ٤- نفس المصدر ج ٣ ص ١٣
 - ٥- نفس المصدر ص ١٢ .

تنميق العبارة والتأنق في الانشاء . وأكبر مثال على ذلك مقامات الحريري التي تظهر فيها الصداغة اللفظية في أجلى صورها ما يدل على أن الاهتمام بالشكل كان طاغيا على الاهتمام بالموضوع .

ب - الشعراء :

من يتتبع أقوال المؤرخين في وصف شعر هذا العصر يجدها مختلفة ويحس مستقرة على حال بل إن كثيرا منهم لا يفتي رأيا محددا في مستوى ذلك الشعر وقيمه الفنية . ويبدو أن المؤرخين لا يقفون طويلا عند دراسة هيبات العصر ولا يتعرضون له بتأن وتؤدة . فهم يأتون في وصف شعر العصر العباسي الأول ولا يصلون هذا العصر إلا منهكين مضمهين (الفتجا وزوله طغرا ولا يمسونه إلا لماما . يقول جورجى زيدان : تشير حال الشعر في هذا العصر عما كان عليه قبله بعد ذهاب سيف الدولة والصاحب بن عباد وغيرهما من الأخذيين بناصر الأدباء والشعراء (١) ويقول أيضا ، ومع اتساع الدولة الإسلامية وطول مدة هذا العصر لم ينبغ فيه من الشعراء البلفاء نصف ما نبغ في العصور السابقة ونظرا لما توالى على الدولة الإسلامية من الاحن والفتن كسدت سوق الشعر وأصبح المنتجع من الشعراء لا يستنكف من شكوى الفقر وطلب الرغد بصراحة (٢) . ويقول أيضا : ويمتاز هذا العصر باتقان الصداغة اللفظية على الإجمال كما تقدم ولحق منها الشعر حظ كبير فأصبح الشاعر يصرف همه الى اللفظ ولو سخر لسه الممضى أحيانا حتى يفلق فهم المراد منه (٣) .

- ١- تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ١٣ . ويجدر بنا الإشارة الى أن قوله : الأخذيين بناصر ليس تعبيراً فصيحاً بل هو من الخلل الشائع وصحته أن يقول : من المناصرين للأدباء والشعراء .
- ٢- نفس المصدر والمكان . ومن الجدير بالذكر أن زيدان لم يكن موفقاً في التعبير عن رأيه عند موازنة هذا العصر بغيره من العصور من الناحية الشعرية . فالعصور لا تتفاوت بعدد الشعراء بل بنوعية الشعر وقيمه . ومن ثم لا اعتبار لقوله : لم ينبغ فيه نصف ما نبغ في العصور السابقة من الشعراء والبلفاء فالعبرة بالكيف لا بالكم .
- ٣- نفس المصدر ج ٣ ص ١٤

ويتفق بطرس البستاني في وصف هذا المصر مع جورج زيدان فيقول :
فهو عصر انتقال من القوة الى الضعف ومن الارتفاع الى السقوط فلا بد للشعر
أن ينحدر شيئاً فشيئاً حتى تلتقي أواخر عصره بأوائل عصره لا نحطاط (١) .

غير أن الدكتور حسن ابراهيم يخالف زيدان والبستاني في ذلك فيقول :
ونرى أن الشعر في هذا العصر يتميز بصفة عامة بالبرقة والمعيق والتفنن في المعاني
كما يتميز بالنقد الدقيق (٢) .

وفي حين يعلن ابن خلدان أنه لم يكن قبل ابن التعاويذي بمثابة سنة
من يصاد به من شعراء هذا العصر (٣) يقول بطرس البستاني بأنه ليس بين هؤلاء
(يعني شعراء هذا العصر) واحد يعد في الفحول (٤) .

ويتضح مما سبق أن الصورة غير واضحة تماماً بالنسبة الى شعر هذا العصر
على أن الأنطباع الذي نخرج به من قراءة ذلك الشعر أنه ليس في مستوى شعير
العصور السابقة لا شكلاً ولا مضموناً . وان كان ذلك لا يمنعنا من القول بأن هذا
الشعر ما زال بحاجة الى من يدرسه الدراسة الصحيحة والمتأنية لأن الدراسات
التي كتبت حوله قليلة نسبياً .

* * *

-
- ١- ارباء المربج ج ٢ ص ٤٥١
 - ٢- تاريخ الاسلام - مصر العباسي الثاني ص ٤٧٨
 - ٣- تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ٢٣
 - ٤- ارباء المربج ج ٢ ص ٤٥١

الباب الأول

عصره ، حياته ، آثاره

الفصل الثاني

حياته .

الفصل الثاني
- دراسة المصادر -

نورد فيما يلي قائمة بالمصادر التي تضمنت تراجم عن حياة ابن الأنباري مرتبة حسب تسلسلها التاريخي :

- ١- ابن الأثير المتوفى سنة ٥٦٣هـ / ١٢٣٢م : الكامل ج ١١ ص ٤٧٧
- ٢- أبو الحسن القفطي المتوفى سنة ٥٦٤هـ / ١٢٤٨م : انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦-١٧١
- ٣- ابن خلكان المتوفى سنة ٥٦٨هـ / ١٢٨١م : وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٦
- ٤- أبو الفداء المتوفى سنة ٥٧٣هـ / ١٢٣٠م : المختصر في أخبار البشر ج ٣ ص ١٣٦
- ٥- شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٥٧٤هـ / ١٢٤٧م : الصبر في خبر من غير ج ٤ ص ١٣٦
- ٦- ابن شاذان المتوفى سنة ٥٧٤هـ / ١٢٦٢م : فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧
- ٧- اليافعي المتوفى سنة ٥٧٦هـ / ١٢٦٦م : مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨
- ٨- تاج الدين السبكي المتوفى سنة ٥٧٧هـ / ١٢٦٩م : طبقات الشافعية الكبرى ج ٤ ص ٢٤٨
- ٩- ابن كثير المتوفى سنة ٥٧٧هـ / ١٢٧٢م : الهداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠
- ١٠- ابن قاضي شهبه الاسدي المتوفى سنة ٥٨٥هـ / ١٤٤٦م : طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢ - ٣٦٦
- ١١- ابن تفرى بردي المتوفى سنة ٥٨٧هـ / ١٤٦٩م : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠
- ١٢- جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٥٩١هـ / ١٥٠٥م : بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٦-٨٧
- ١٣- ابن عماد الحنبلي المتوفى سنة ٥٨٦هـ / ١٦٧٨م : شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨ - ٢٥٩
- ١٤- الحاج ميرزا الخوانساري المتوفى سنة ١٣١٣هـ / ١٨٩٥م : روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩ - ٤١٠
- ١٥- اسماعيل البغدادي المتوفى سنة ١٣٣٩هـ / ١٩٢٠م : هدية المعارف ص ٥١٩-٥٢٠

ونرى من الجدير بنا تسجيل الملاحظات الأولية التالية :

- ١- ان ابن الجوزي صاحب " المنتظم في تاريخ الطوك والامم " لم يتطرق الى ذكر ابن الأنباري مع أنه أولى الناس بالكتابة عنه لأنه ألصقهم به زماناً . غير أنه توقف في تاريخه عند سنة ٥٧٤هـ / ١١٧٨م أي قبل ثلاث سنوات من وفاة ابن الأنباري (توفي سنة ٥٧٧هـ / ١١٨١م) ففاتنا منه فوائد جلي .

٢- أن ياقوت الحموي صاحب "معجم الأديباء" لم يورد ترجمة لابن الأنباري على الرغم أنه يشير في مقدمة كتابه (ج ١ ص ٤٤) إلى نزهة الألباء (وهو أحد كتب ابن الأنباري المشهورة) كصدر من مصارده . ولأنه من غير المعقول أن يعتمد ياقوت على كتب ابن الأنباري ثم يضمن عليه بترجمة ولا سيما أنه ترجم لكثير ممن هم أقل منه أهمية وشهرة فقد بدأ أن في الأمر شيئاً ، وأنه لا بد من مراجعة معجم الأديباء بتوردة وروية . وبعد الفحص والتدقيق تبين لنا أن جزءاً من الكتاب قد فقد وهو الجزء الذي يشتمل على جميع التراجم التي تبدأ باسم "عبد الرحمن" ولا يسمنا إلا أن نهدى أسفنا على هذه الخسارة فلا شك أنه لو سلمت ترجمة ياقوت لابن الأنباري لتكشف من تفاصيل حياته ووقائعها ما يفيد على شخصيته أضواءً ساطعة .

٣- ابن الأثير وهو أقرب المؤرخين من الأنباري زمنًا بعد ابن الجوزي وياقوت مربي ابن الأنباري لماماً فلم يورد عنه إلا حوالي ثلاثة أسطر لا تشفي ولا تفني من جوع .

٤- أن معظم مترجمي ابن الأنباري ينقل بعضهم عن بعض فلا يكاد يضيف اللاحق إلى السابق شيئاً .

وعلى الرغم من ذلك فإن الإنصاف يفرض علينا أن ننسب الفضل إلى أصله
فنسجل الملاحظات التالية .

١- أن القفطي هو صاحب أول ترجمة حقيقية لابن الأنباري أورد فيها تفاصيل عن اسمه ولقبه وكنيته ونسبه ونسبته وأساتذته وتلاميذه وموضوعات تخصصه وصفاته وأخلاقه وشعره ووفاته .

٢- أن ابن خلكان ينقل عن القفطي نقلاً حرفياً أو ببعض التصرف ولا تحتوى ترجمته على شيء جديد إلا حديثه عن كثرة تلاميذ ابن الأنباري والتقاءه جماعة منهم .

٣- أن تاج الدين السبكي يورد في ترجمة ابن الأنباري تفاصيل جديدة ومفيدة عن مسكنه ومصرفه الشهري، ورفضه لجائزة الخليفة المستضيء وتمنحه في الطبس والمأكول، وبخالطته للشيخ أبي النجيب، ثم ذكر بعض أساتذته في علم الحديث .

ولهذه التفاصيل قيمة كبيرة في الحديث عن حياة ابن الأنباري وتصوير شخصيته

٤- أن ابن كثير على قصر الترجمة التي ذكر ابن الأنباري بها فسي " البداية و النهاية " ، يذكر أنه كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة . وهذا خبر جديد عن ميول ابن الأنباري التصوفية . صحيح أن القفطي ذكر أنه كان مقيماً برباط له بشرفي بفداد في الخاتونية وأن السبكي أورد أنه كان يقعد في الخلوة عند الشيخ أبي النجيب ولكن أحداً لم يذكر أنه كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة، وان كانت الأخبار الثلاثة تحمل نفس الدلالة لأنها من واحد .

٥- أن ترجمة ابن قاضي شهبة الأسيدي لابن الأنباري هي أوسع الترجمات فهو ينقل ما أورده تاج الدين السبكي دون أن يشير إلى هذا النقل، ويضيف إليه بعض التفاصيل عن أساتذته وتلاميذه . ثم يصرح بنقل ترجمة ابن الديبشي له (وابن الديبشي هو أبو عبد الله محمد بن سعيد الواسطي المتوفى سنة ٦٣٧هـ / ١٢٣٤م - انظر وفيات الأعيان ج ٤ ص ٣٩٥) وكان قد كتب زيلاً على تاريخ بفداد للخطيب البفدادي (انظر كشف الظنون ج ١ ص ٢٨٨) ترجم فيه لابن الأنباري فنقل ابن قاضي شهبة هذه الترجمة . كذلك نجد عند ابن قاضي شهبة هذا زيادات وإضافات لا نجدها عند سواه لعله اقتبسها ممن سبقه من المؤرخين . وما يدرينا لعله اطلع على ما كتبه ياقوت عن ابن الأنباري . فهو يعتمد على ياقوت كما يعتمد على ابن خلكان والذهبي وابن الأنباري نفسه . (انظر مقدمة الدكتور محسن غياث عجيل للجزء الأول من طبقات النحاة واللفويين - مطبعة النعمان - النجف الأشرف سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م) .

٦- ان السيوطي على تأخر عهده، وعلى ما عرف عنه من شغف بالنقل والاقتباس، يشير قضية جديدة في حياة ابن الأنباري هي رحلته إلى الأندلس فيزعم أن ابن السزيم ذكره في الصلة .

هذا بالنسبة للقديما، أما المحدثون فقد اعتاد كل من يعنى بتحقيق كتاب لابن الأنباري أن يضع نبذة عن حياته، قصيرة أو طويلة .
(ينظر في ذلك مقدمة اسرار العربية لبهجت البيطار ونزهة الألباء لأبي الفضل ابراهيم والأغراب في جدل الأعراب لسعيد الأفساني) ومعظم تلك النبذ منقول عن المصادر القديمة، وهو لذلك لا يؤدى أية فائدة .

بن عبید اللہ بن أبی سعید (١) .

(٢)

ب۔ کنیتہ ولقبہ : یکنی أبین الأنباری بأبی البرکات ^(٣) كما یلقب ^(٤) الکمال (٤)

١۔ السبکی : طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ ، ابن تغری بردی : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠ . هذا وقد نص ابن قاضي شہبہ علی ذکر " عبید اللہ " بالتصغیر (انظر الطبقات ص ٣٦٢) أما القفطي فكان الوحيد الذي ذکر الاسم كما هو أي دون تصغیر (انظر انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦)

٢۔ ابن الأثیر : الكامل ج ١١ ص ٤٧٧ ، أبو الفداء : المختصر ج ٣ ص ٦٣ ، ابن تغری بردی : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠ ، السيوطي : البقية ج ٢ ص ٨٦ ، الخوانساري : روضات الجنات ج ١٢ ص ٤٠٩ ، ومما هو جدير بالذكر أن المؤرخين قد يختلفون في ترتيب هذه السلسلة تقدماً وتأخيراً ، إيجازاً واطناً . كما أن منهم من يذهب بها بعيداً جداً فيقول : هو عبد الرحمن بن محمد بن عبید اللہ بن محمد بن عبید اللہ (البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣٠) . أو هو عبد الرحمن بن عبید اللہ بن مصعب بن أبی سعید (طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ وهدية العارفين ص ٥١٩) . وأغرب من ذلك ما ورد في الطبعة الجديدة من وفيات الأعيان - تحقيق احسان عباس - اذ تمتد السلسلة فتستوعب ثلاثة أسماء جديدة هي (محمد بن الحسن بن سليمان) - (أنظر الوفيات ج ٣ ص ١٣٩) . ونحن نرى اعتداداً برأي الأكثرية أنه من الأجدر بنا طرح هذه الأسماء الدخيلة على سلسة نسب ابن الأنباري فيسلم لنا من قائمة أجداده اسمان صحيحان ومجمع عليهما هما " عبید اللہ وأبو سعید " وأما ما سوى هذين فمُعَرَّضٌ لِلرَيْبِ والشك . وتبقى السلسلة الصحيحة بعد ذلك كما أثبتناه في المتن من علو .

٣۔ الكامل ج ١١ ص ٤٧٧ ، انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٩ ، وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ ، المختصر ج ٣ ص ٦٣ ، العبير ج ٤ ص ٢٣١ ، فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧ ، البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠ ، طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢ ، النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠ ، بفيضة الرواة ج ١٢ ص ٨٦

٤۔ انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٩ ، العبير ج ٤ ص ٢٣١ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨ .

أوكمال الدين (١) . ولعل الكنية جاءت من اعتقاد تلاميذه والمقربين منه بأنه مبارك، وأن من لازمه ضمن النجاح (٢) . أما لقبه فقد يكون تعبيراً عما كان يتمتع به من كرم الخلق واستقامة المسلك والنزوع إلى الكمال في أعماله وتصرفاته كما ستمرغ فيما بعد .

ج - نسبه : ينسب صاحبنا إلى الأنبار (٣) . وقد أشار الخوانساري إلى هذه النسبة (٤) . ومن المؤرخين من ينسبه إلى بغداد . فيقول : كمال الدين أبو البركات الأنباري البغدادي (٥) . ولا شك أن لأبن الأنباري صلة وثيقة بكل من هذين البلدين والآل لما نسب إلى كل منهما . وسنكشف عن حقيقة ذلك في حديثنا عن مولده ونشأته .

٢- مولده :

لا يمكن أن يكون الحديث عن أية ولادة دقيقاً ولا صحيحاً حتى يتيسر تحديد عنصرها الأساسيين وهما الزمان والمكان . فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص ونظرنا في ولادة أبي البركات ابن الأنباري وجدنا هذين العنصرين الأساسيين موضع أخذ ورد . فمن حيث الزمان يتفق مؤرخوه على أن تاريخ ولادته هو سنة ٥١٣هـ / ١١١٦م غير أنهم يختلفون في تحديد الشهر وهم في موقفهم

- ١- وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩، فوات الوفيات ج ١ ص ٤٤٧، مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨
- ٢- قال الياقبي : وكان نفسه مباركاً ما قرأ عليه أحد الا تميز (انظر مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨) .
- ٣- روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩ . هذا ومن الجدير بالذكر أن مؤرخي ابن الأنباري يختلفون في أمر نسبه هذه فمنهم من يدعوه ابن الأنباري كأنه أخذ النسبة من أبيه ومنهم من يدعوه الأنباري ينسبه إلى الأنبار بنفسه (انظر في ذلك بحثاً بعنوان : الأنباري من خلال كتابه الانصاف : للدكتور فوزي فيض الله : مجلة كلية اللغة العربية - جامعة الرياض ، عدد (٤) ١٣٩٤ / ١٧٤ م ص ١٣٥-١٤٢) والنسبة في كلا الحالين صحيحة لأنه أنبار ابن أنباري ، أعني أن والده كان يتمتع بهذه النسبة من قبله .
- ٤- اسماعيل البغدادي : هدية العارفين ص ٥١٦ .

من هذه المسألة فثنتان : الأولى وتكون الأغلبية ، تكفي بذكر السنة دون ذكر الشهر واليوم . أما الفئة الثانية فتحصر تاريخ الولادة في شهر ربيع الآخر من تلك السنة (١) ، وإن كان ابن قاضي شهبة ينصر رأي هذه الفئة في موضع كويسوق رواية تخالفه في موضع آخر فيقول : " قال القدسي : سألت عن مولده (يعني ابن الأنباري) فقال : في ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وخمسمائة " (٢) . ولكن أحدا من المؤرخين لم يتعرض لذكر يوم الولادة بالتحديد . ولعل السبب في ذلك أن وفاة العالم أشهر من ولادته . فهو عند ولادته مجهول مغمور ولكنه عند وفاته معروف مشهور . ولذلك نجد أصحاب الطبقات والتراجم أقدر على تحديد يوم الوفاة منهم على تحديد يوم الولادة .

هذا بالنسبة للزمان أما بالنسبة للمكان ، فيختلف المؤرخون كذلك بين أن يكون صاحبا ولدا في الأنبار التي ينتسب إليها أو أن يكون ولدا في بغداد . فالقفطي ينسب على أنه " سكن بغداد من دباه إلى أن توفي (٤) وابن قاضي شهبة ينسب في موضع على أنه " نزيل بغداد " (٥) وفي موضع آخر على أنه " قدم بغداد في صباة (٦) أما السيوطي فيذكر أنه " سمع بالأنبار من أبيه وببغداد عن عبد الوهاب الأنماطي " (٧) وهذه الأقوال كلها لا تدع مجالا للشك في أن ابن الأنباري ولد في الأنبار وانتقل إلى بغداد غلاما . أما اليافعي فيخالف هؤلاء جميعا ويؤكد أن ولادته كانت ببغداد (٨) .

-
- ١- القفطي : إنباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦ ، ابن خلكان : الوفيات ج ٣ ص ١٣٦
 - ٢- طبقات النحاة واللفويين ص ٣٦٢
 - ٣- نفس المصدر ص ٣٦٦
 - ٤- إنباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦
 - ٥- طبقات النحاة واللفويين ص ٣٦٢
 - ٦- نفس المصدر ص ٣٦٣
 - ٧- البغية ج ٢ ص ٨٢
 - ٨- مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨

غير أن اليافعي لا يذكر المصدر الذي أخذ عنه، ولا يسند قوله بما يشبهه ويؤكد به مما يجعله عرضة للشك . فكل الدلائل اذن تشير الى أن ابن الأنباري ولد فسي الأنبار وانتقل الى بغداد كما ذكرنا آنفا . وأما خبر ولادته في بغداد فيبقى بحاجة الى برهان .

٣- صلته بالأنبار (١)

يتضح مما سبق أن صلة صاحبنا بالأنبار لم تكن بالوثيقة والعميقة ، فقد تركها صفيرا الى بغداد . وشفلته بغداد وبيئاتها الفكرية والدينية عن مسقط رأسه . ولقد كان لنا من هذه الوقائع عذر في الاحتفال ببغداد وحدها دون الأنبار عند الحديث عن بيئته من النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية في الفصل السابق .

ومع ذلك فلا يبدو أن صلة صاحبنا بمسقط رأسه قد انقطعت نهائيا ، أو أنه زهل عن مراحب لهوه ومراتع سباه زهولا تاما اذ ان صلة عاطفية كانت ما تزال تشده اليها على الرغم من كل شيء . وتتجلى هذه الصلة العاطفية في مظهرين :

١- الأنبار اسم يطلق على ثلاثة مواضع مختلفة :

- ١- مدينة على شاطئ الفرات من الجانب الشرقي يسرى النهر .
- ٢- مدينة قرب بلخ وهي قبة ناحية جوزجان .
- ٣- سكة بمر في أعلى البلد (انظر ياقوت : معجم البلدان ج ٣ ص ٢٥٧-٢٥٨ وعلى الهاشمي تاريخ الأنبار ص ١٧) .

ومن الجدير بالذكر أن كلمة (الأنبار) وردت بفتح الهمزة في رقم (١) و (٢) أما في رقم (٣) فيجوز فتحها وكسرها . انظر كتاب الأنساب للسهماني ج ١ ص ٣٥٥ (حاشية ٦) والاكمل لابن ماكولا ج ١ ص ١٤٢ (الحاشية)

وينسب صاحبنا الى أنبار العراق دون الأنبارين الآخرين . وهي تقوم على الضفة اليسرى لنهر الفرات في الشمال الشرقي العراق جنوبي خط طول ٤٣ر٤٠ شرقا وخط عرض ٢٣ ، ٢٢ شمالا (دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص ١) وهي تقع الى الغرب من بغداد وتبعد عنها عشرة فراسخ (معجم البلدان ج ٣ ص ٢٥٧) أو أربعين ميلا بالقياس الحديث (أحمد عطية الله : القاموس الاسلامي ج ١ ص ١١٢)

- ١- ما ذكره مؤرخوه عن تأليفه لكتاب في تاريخ الأنبار (١) .
- ٢- عصبته لعلمائها وأفذاذ رجالها . وحسبنا مثلا على ذلك احتفاله الشديد بسلفه الكبير أبي بكر بن الأنباري (٢) على الرغم من اختلافهما في المذهب النحوي فذاك كوفي وصاحبنا بصري . وتلمس هذا الاحتفال في نقطتين :

أ . أنه يضيف عليه من آيات الشناء والاطراء ما لم يضيفه على أحد من علماء الكوفيين في نزعة الألباء (٣) .

ب . أن ترجمته له من أوسع الترجمات في الكتاب .

وقد يكون لاعتزاز صاحبنا الشديد بمسقط رأسه ما يبرره لسببين :

- الأول : ما أورده بعض المؤرخين من أن الخط العربي أصله من الأنبار (٤) .
 - الثاني : كثرة العلماء والرجال الأعلام الذين ينتسبون إليها (٥) .
- ونستنتج من ذلك كله أن الأنبار لم تترك خيال ابنها البار ولم تخل من أثر في ثقافته ومناحي تفكيره .

- ١- سنتطرق للحديث عن هذا الكتاب عند التلام على آثاره في الفصل الثالث من هذا الباب .
- ٢- كان من أعلم الناس بنحو الثوفيين وأكثرهم حفظا للغة (معجم الأدباء ج ١٨ ص ٣٠٦) وقد صنف كتبا كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء والرد على من خالف مصحف العامة (تاريخ بغداد ج ٣ ص ١٨٢) كانت ولادته سنة ٢٧١ هـ (معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢١٣)
- ٣- انظر نزعة الألباء ص ٣٦٤
- ٤- انظر في هذا الموضوع كتاب المصاحف لأبي داود السجستاني ص ٤ وتاريخ الأنبار لعلي الهاشمي ص ٢٨ وتاريخ الشعر العربي لمحمد البهيتي ص ١٦٨ والاسلام والحضارة العربية لمحمد كرد علي ج ١ ص ١٢٦ .
- ٥- انظر في ذلك معجم البلدان لياقوت ج ٣ ص ٢٨٥ ، والأنساب للسمعاني ج ١ ص ٣٥٣ . هذا وقد أورد صاحب كتاب تاريخ الأنبار ما يزيد على مائة شخصية من شخصيات الأنبار ما بين شاعر وعالم لغة ونحوي وفقه ومحدث (علي بن الحسين الهاشمي ص ٢١١ - ٢١٦) .

٤- نشأة

أن الكلام في نشأة ابن الأنباري يتصل بالكلام على ولادته اتصالاً وثيقاً . فنحن نبدأ هنا من حيث انتهينا هناك . وعلى الرغم من أن هذا الرجل نشأ في وضوح التاريخ ، وتقلب في البيئات العلمية في بغداد والبيئات العلمية فسلط الأضواء على صانعيها والمشاركين فيها عن طريق التلاميذ الذين ينتشرون في كل مكان ، فان أخباره قليلة جداً ، ولا تسعف الباحث في تكوين صورة متكاملة عن نشأته . ولعل لزهد وانزوائه سبباً في ذلك ، أو لعل ذلك راجع إلى حياته الخشنة التي جرت على وتيرة واحدة مدة طويلة من الزمن دون تنويع أو مباينة . فليس في سيرة هذا الرجل من الحركة والتشويق ما يغري بالاتباع . إنه لم يكن من أهل الاسفار والرحلات كما سنعلم فيما بعد . والاسفار والرحلات تبعث على تحريك اهتمام الآخرين واجتذاب أنظارهم مما يترك مجال القول واسعاً لكتاب التاريخ والتراجم ويمنحهم مادة خصبة لنشر الروايات والأخبار .

ثم إنه لم يكن نشطاً على المستوى الاجتماعي فقد كان منغلِقاً على نفسه قانعاً بالقليل غير طامع فيما يطمع فيه الناس من مطالب الحياة ومستلزماتها . وأكثر من ذلك أنه لم يكن يسمح لنفسه بغشيان ساحات الملوك ولا التقرب منهم . فمات بعيداً عن أضواء القصور وقصور الملوك من أكبر العوامل على اتساع الشهرة وبعد الصيت ولنا من الكسائي (١) والفراء (٢) أكبر شاهد على ذلك .

١- هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الكوفي أحد القراء السبعة . كان إماماً في النحو واللفظ والقراءات . توفي سنة ١٨٢ أو ١٨٣ أو ١٨٩ هـ (انظر وفيات الأعيان ج ٢ ص ٢٩٥ وما بعدها ونزهة الألباء ص ٦٧ وما بعدها) .

٢- هو يحيى بن زياد الفراء كان إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللفظ وفنون الأرب . توفي سنة ٢٠٧ هـ (الوفيات ص ١٧٦ وما بعدها ونزهة الألباء ص ٩٨ وما بعدها) .

ومهما يكن فنحن نستطيع من خلال هذه الأخبار القليلة المتناثرة هنا وهناك، أن نعطي صورة اجمالية عن نشأته، نفتقد الدقة والتفصيل، ولكنها كافية الى حد ما في تكوين فكرة موجزة وواضحة عن هذه النشأة .

ولد صاحبنا في الأنبار كما أثبتنا قبل قليل وتوجه الى بغداد في صباه . أما أسباب هذه الرحلة وظروفها فليست واضحة . غير أننا نستطيع أن نتلمس الأسباب والدوافع من اشارات ذكرها المؤرخون . فقد ذكروا أنه "سمع بالأنبار من أبيه وببغداد من عبد الوهاب الأنطاطي" إن هذه المباشرة تشرح مجمل ظروف الرحلة . فلقد كان والده على شيء من الثقافة والعلم، وكان حريصاً على تنشئة ابنه تنشئة علمية صحيحة، وتمكينه من تحقيق ما عجز هو عنه . ولأن الأنبار لم تكن تسد حاجة طالب العلم، ولأن بغداد كانت تمج بحركة علمية نشطة على عهد الدولة السلجوقية وفي ظل نظام الملك^(٢) ومدريسته المشهورة بالنظامية . لذلك كله رأى الوالد أن يشد الرحال الى بغداد مستصحبا ابنه، عله يحقق فيها ما عجز عن تحقيقه في الأنبار من آمال وأهداف .

وفي بغداد تغيرت الحال من الضيق الى السعة، فكثرت أساتذته وأشياخه بعد أن كان والده في الأنبار هو شيخه الوحيد . وكانت المدرسة النظامية آنئذ في ذروة ازدهارها ورفقيها وفيها من رجال العلم كل نابغ نابغ فانتظم في سلكها وأخذ العلم على جلة أساتذها^(٣) . وبعد أن تخرج في النظامية صار أحد المعيدين فيها^(٤) ثم رقي الى وظيفة مدرس .

-
- ١- السيوطي : بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٦ . والأنطاطي هو عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد بن أحمد بن أبي البركات الأنطاطي محدث بغداد في عصره . مولده ووفاته فيها من ٤٦٢هـ - ٥٣٨هـ (انظر التعريف به "الأعلام" للزركلي ج ٤ ص ٣٣٦) .
 - ٢- توفي نظام الملك سنة ٤٨٥هـ / ١٠٩٣م ولكن اثره استمر في النظم التربوية والمعاهد العلمية التي خلفها . فكان بغداد في مطلع القرن السادس الهجري كانت ما تزال تعيش في ظلاله .
 - ٣- سنتعرض لهؤلاء الاساتيد في موضع لاحق .
 - ٤- حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٢٣٢ نقلا عن تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطي ص ٢٠٦ مخطوط . وابن قاضي شهبه ص ٣٦٥ ، والسيوطي ج ٢ ص ٨٦ ، والخوانساري : روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ .

فدرس بها النحو والاقراء مدة من الزمن (١) وكان بامكان المعيد بموجب أنظمة هذه المدرسة أن يرقى الى وظيفة مدرس كما حصل لأبي اسحاق الشيرازي المتوفي سنة ٤٧٦هـ / ١٠٨٣م إذ رتب معيدا في حلقة الشيخ أبي الطيب الطبري ثم أصبح مدرسا للفقهاء (٢).

وكأنه ملّ قيود الوظيفة فترك " النظامية " بعد مدة لا نستطيع تحديدها قد تطول أو تقصر ، وانقطع في منزله مشتغلا بالعلم والعبادة (٣) . ولكنه لم يقطع صلته بالناس لأنه كان يشمر بأن عليه واجبا نحوهم هو واجب التعليم والتوجيه فكان يابها مفتوحا لطلاب العلم فلا يبرأ أحدا (٤) . وكان في هذه الفترة " قد تفرغ بعلم العربية فشدت اليه الرحال " (٥) .

وقد زاد من اعتزله وانطوائه في السنين الأخيرة " فكان لا يخرج الا للجمعة ويلبس في بيته ثوبا خلقا " (٦) . وبقي كذلك حتى آخر أيام حياته .

هـ - سيرته وأخلاقه

هذا رجل طغت مزاياه الحميدة ، وأخلاقه الرشيدة على كل صفاته الأخرى . فلقد ترك الدنيا لعشاقها والطامعين فيها ، وأكسب على العلم والفضيلة ومجاهدة النفس . وبلغ من ذلك مبلغا بعيدا . ولقد عرفت ذلك عنه حتى أن مؤرخيه يفيضون

-
- ١- القفطي : الانباه ج ٢ ص ١٦٩ ، ابن خلكان : الوفيات ج ٣ ص ١٣٩ ، طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٥
 - ٢- حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٢٣٢
 - ٣- ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٢ و ٣٦٥
 - ٤- نفس المصدر ص ٣٦٥
 - ٥- نفس المصدر والمكان .
 - ٦- نفس المصدر ص ٣٦٢ .

في تعداد هذه الصفات. فالقفاي يذكر أنه " كان فاضلاً عالماً زاهداً (١) وابن كثير يصفه " بالفقيه العابد الزاهد " (٢) وابن قاضي شهبة يصفه بأن كان زاهداً عبداً مخلصاً تاركاً للدنيا (٣)

لقد كان يرضى بعيش الكفاف، كما كان يضيق على نفسه ولا يطمع من دنياه بأكثر مما يبقى عليه رمة. " فسيرته جملة من الورع والمجاهدة والتقل من الدنيا (٤) ومن دلائل زهده وورعه أن " كان له من أبيه دار يسكنها ودار وحانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر ينتفع به ويشري منه ورقاً " (٥).

وقد بلغت عفة النفس عنده مبلغاً لا ينال، فقاوم اغراء المادة مقاومة شديدة جداً ورفض أن تأسره متارف الدنيا ومفاتنها، أو أن يطأطي رأسه لمتفضل عليه، حتى لو كان الخليفة نفسه. " فقد سير اليه الخليفة المستضيء خمسمائة دينار فردّها فقالوا له : اجعلها لولدك فقال : ان كنت خلقتة فأنا أرزقه " (٦) ليس هذا فقط فقد كان يحضّر دعوة الخليفة في كل سنة فيبصت اليه الخلع والذهب فيردّ الجميع " (٧) وهذا انما يدل على سخانة ابن الأنباري عند الخليفة من جهة، وعلى اتصافه بالزهد والقناعة ومجاهدة النفس من جهة أخرى. والتضيق على النفس الى هذا الحد درجة راقية من معرفة الله قلّ ميسر يتحطها أو يقبلها راضياً في أيامنا هذه. وكان الطبراني كان ينطق بلسان ابن الأنباري حين قال بيته المشهور :

وانما رجل الدنيا وواحد ها من لا يعسول في الدنيا على رجل

وكان إضافة الى ذلك كله، يقضي ليلته مظلمة معتمة لا يوقد عليه ضوء (٨) " مع أنه في أمر الحاجة اليه وذلك ليتمكن من المطالعة والدراسة. ويبدو أن

- ١- الانباه ج ٢ ص ١٦٩
- ٢- البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣٢٠
- ٣- الطبقات ص ٣٦٤
- ٤- نفس المصدر ص ٣٦٥
- ٥- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨
- ٦- نفس المصدر والمكان.
- ٧- ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٤
- ٨- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

كان يقضي نهاره في الدراسة والتدريس وليله في الصلاة والعبادة ، وأولعله " كان ينفق وقته أثلثاً في القراءة والتأليف والعبادة " (١) .

وعلى الرغم من أن علم ابن الأنباري ومكانته كانا يمكنانه من التمتع بوثيق الفراش وجديد الرياش ، فإنه نبذ كل ذلك واحتقره " فقد كان خشن الميش والملبس لم يتلبس من الدنيا بشيء " (٢) وكان من يزوره في بيته يجد رجلاً تجرد من تميم الدنيا ورفاهيتها وزدد في جمالها وفتنها " فكان يلبس في بيته ثوباً خلقاً وتحتة حصير قصب " (٣) وكان كذلك يبقى منعزلاً في بيته طوال أيام الأسبوع إلا في يوم الجمعة حيث كان ينزع ذلك الثوب الخلق ويلبس ثوباً جديداً وعمامة قطن (٤) ويخزن إلى المسجد للصلاة .

ومن البديهي أن تنتهي هذه الصفات بصاحبها إلى سلوك طريق التصوف والمتصوفين ، وبخاصة أن الأقبال على هذا الصلك كان كثيراً ، وأن الدولة كانت تشجع عليه ، كما ذكرنا في حديثنا عن الحالة الدينية في العصر السلجوقي (٥) .

وقد وردت عدة إشارات تثبت ميله للمذهب الصوفي ومشاركته للمتصوفين فسي حلقاتهم فقد " كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة (٦) " وكذلك " كان ممن قعد في الخلوة عند الشيخ أبي النجيب " (٧) . وأكثر ممن ذلك أنه

-
- ١- الأفغاني : مقدمة الاغراب في جدل الأعراب ولمح الأدلة .
 - ٢- الكشي : فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧ ، السيوطي : البغية ج ٢ ص ٨٦ ، الخوانساري : روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٠ .
 - ٣- ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٣
 - ٤- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ ، ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٣
 - ٥- انظر ص (٢٢) من هذه الدراسة .
 - ٦- ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠
 - ٧- السبكي : طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

كان مقيماً برباطه شرقي بغداد في الخاتونية^(١) فيصوم من هذا كله أنه كان متصوفاً وأنه على رأي بعضهم اقترب اقتراباً شديداً من التصوف وبخاصة بعد أن اتصل بالشيخ أبي النجيب الصوفي . وان أخلاقه وطبيعته لتحبب إليه هذا المذهب الصوفي فقد اشتهر في حياته كلها بالورع والزهد^(٢) .

والذي يدلنا أنه كان يقترب من المذهب الصوفي تدريجاً كلما تقدمت بالسن ، أن علاقته بهذا المذهب لم تكن وثيقة في أيام الشباب ، فثمة بعض الدلائل التي تظهر أنه لم يكن يستسيغ هذا المذهب ولا يميل إليه . جاء في نزدة الألباء ضمن حديثه عن استاذة أبي منصور الجواليقي ما يلي : " وحضرت حلقتة يوماً وهو يقرأ عليه كتاب الجهرة لابن درند . وقد حكى عن بعض النحويين أنه قال : أصل (ليس) (لا أيسر) فقلت : هذا الكلام كأنه من كلام الصوفية . فكان الشيخ أنكر علي ذلك الخ^(٣) .

إن هذه الواقعة تثبت أن ابن الأنباري لم يكن بعد قد استماله المذهب الصوفي ، وهو وأكثر من ذلك يتندر عليهم أو يسخر من كلامهم من طرفة خفي حين يشبه كلام الجواليقي بكلامهم ، وظاهر أن وجه الشبه في ذلك الموضع والاستغلال . وانكار الجواليقي لتشبيه ابن الأنباري أكبر دليل على ما في تضاعيفه من التنسدر والسخرية .

أما الدليل على أن ابن الأنباري كان شاباً في ذلك الحين فهو أن الجواليقي توفي يوم الأحد منتصف المحرم سنة ٥٢٦ هـ / ١١٤٤ م^(٤) . فيكون عمر ابن الأنباري في ذلك الحين ستاً وعشرين سنة . ولنفتري أن هذه الواقعة حدثت قبل وفاته بخمس سنوات لأنه لا يمكن

-
- ١- القفطي - انباه الرواة ج ٢ ص ١٧٠
 - ٢- طه عبد الحميد طه : مقدمة غريب اعراب القرآن ص ٦
 - ٣- ص ٣١٧
 - ٤- نزدة الألباء ص ٣١٧

أن يصل سن السبعين وه وقادر على التدريس إذ ه ومن مواليد سنة ٤١١ هـ / ١٠٧٣ م (١) وقد تولى التدريس في النظامية بعد وفاة شيخه التبريزي سنة ٥٠٢ هـ / ١١٠٨ م (٢). نستنتج من ذلك كله أن ابن الأنباري كان في حدود الـهشرين عند حصول الواقعة المذكورة . وهي سن لا تؤهل صاحبها لاختيار المذاهب . وبخاصة ما كان منها يتفق مع خشوع الشيخوخة وتطامن المهمة واكمداد الأمل، وذهاب بريق الشباب.

وصفوة الكلام أن صاحبنا وجد من الأسباب والدواعي الداخلية والخارجية والسياسية والاجتماعية ما جعله يقترب رويداً رويداً من مذهب المتصوفة ، فيجالسهم ويشاركهم في حلقاتهم ويستمع الى مواعظهم ويمارس رياضتهم الروحية ويسلك مسلكهم في مواجهة أمور الحياة حتى يحسب كأنه واحد منهم في أواخر أيامه .

٦ - مذهب الفقهية

كان نظام الملك ميالاً الى المذهب الشافعي (٣) متمصياً له ، ولذلك جعل من شروط دخول المدرسة النظامية الانتساب الى هذا المذهب والتمسك به . وقد تخبر ابن الأنباري في نظامية بغداد فلا بدع أن تفقسه

١- ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ٥ ص ٣٤٣

٢- ياقوت : معجم الأديباء ج ١٩ ص ٢٠٧

٣- انظر ص (٢٨١) من هذه الدراسة .

على مذهب الشافعي (١) . وقد عمل لنصرة مذهبه بجهدٍ وإخلاص . فنصف المؤلفات الجليلة في خدمته . ومن ههنا في مذهب الشافعي "دراية الذاهب في معرفة المذاهب" "وبداية الهداية" (٢) .

وعلى الرغم من انتساب صاحبه إلى المذهب الشافعي وخدمته لــــه فإنه كان متسامحاً متسع الأفق . ويشهد على ذلك علاقته الطيبة والمتينة بشيخه ابن السجري على الرغم من شيميته فقد كان نقيب الطالبين في الكرخ نياية عن والده الطاهر (٣) .

وكان صاحبه يرى أن من مهمته تبصير النشء بالمذاهب المختلفة، وتمكينهم من الوثوق على ما بينها من فروق واختلافات حتى يكون في وسعهم اتخاذ الموقف المناسب والرأي الفاصل بهذا الشأن حين تدعو الضرورة . هذا بالإضافة إلى أن الإلمام بالمذاهب كان يعد جزءاً من الثقافة الدينية في ذلك العصر .

٧- ثقافته .

من يتتبع أخبار ابن الأنباري يتبين أن الموضوعات التي حذقها وأتقنها كثيرة . ويتضح لنا ذلك من موازنة قصيرة عقدتها الخوانساري بين أبي البركات الأنباري وأبي بكر الأنباري قال : "والفرق بينه وبين ابن الأنباري الأول اللغوي المشهور . . . أنه كان منحصر البراعة في فنون اللغة والعربية

١- ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩

٢- سننود إلى ذكر هذين الكتابين في الفصل التالي .

٣- ابن خلكان : الوفيات ج ٦ ص ٤٧

بخلاف هذا فإنه الامام البارع والسيد المبرز في فنون شتى (١).

ويبدو أن ثقافة صاحبنا كانت دينية في الأساس غير أنه اتجه اتجاهات أخرى ولم يجعل الحديث همّه ووكده ولذلك "حدث باليسير (٢)" وشغل عن ذلك بالدراسة النحوية اللغوية فقد "روى الكثير من كتب الأدب ومن مصنفاته" (٣). وان لم يمنع ذلك من ممارسة الفقه والتوسع في موضوع الخلاف بين المذاهب (٤).

وسترى فيما بعد كيف كان لدراسة موضوع الخلاف هذا أثر كبير في ابن الأنباري إذ أوحى إليه بتأليف كتابه "الإنصاف" مترسقا فيه خطى علماء الفقه في أساليب العرض والمعالجة.

هذه الموضوعات الدينية من حديث وفقه وخلاف (٥) تلقفها كلها الفتى في صباه. ولعل الوالد، مدفوعا بنزعة الدينية كان يريد لابنه هذا النهج. وربما كان يود له أن يكون عالما في الحديث والفقه والخلاف.

ولكن الفتى لم يبق منحصرًا في هذا الفلك الديني الذي أحيط به في صباه فقد شاءت له فطنته من جهة والظروف المحيطة به من جهة أخرى أن تتسع نظارته وأن يمتد مجال طموحه فيتصل بعالمين كبيرين من علماء عصره، أما أبو منصور الجواليقي وأبو السعادات بن الشحري، فقد "قرأ النحو والأدب عليهما" (٦).

١- الخوانساري، روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩

٢- نفس المصدر والمكان.

٣- نفس المصدر والمكان.

٤- نفس المصدر والمكان.

٥- طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٤

ويتناول السيوطي « هذه الحقيقة بتخصيص أكثر فيقول : " ثم قرأ الأرب على أبي منصور الجواليقي ولازم ابن الشجري حتى برع وصار من المشار اليهم فسي النحو (١) .

وقد أخذ اهتمامه بالعربية يزيد ويتسع حتى " غلب عليه واشتهر به " (٢) وبلغ في اللغة والنحو مكانة سامية حتى قيل فيه : " وكان قد تفرد بعلم العربية وشدت إليه الرحال (٣) " والتفرد بعلم العربية ليس مركبا سهلا ولا غاية زهيدة .

ويبدو لنا من تتبع سيرة هذا الرجل أن اللحظة التي عرف فيها ابن الشجري وتعرفه ، كانت انعطافا في مجرى حياته . فقد لمصر من سمو أخلاق هذا الرجل ودمائة طابعه ولين عريكته ما حبيبه إليه وقربه منه فشجعه على ملازمته والتلمذ عليه . فقد استطاع ابن الشجري من خلال هذه العلاقة الوثيقة الحميمة أن يجتذب انتباهه إلى علم النحو ويشد اهتمامه إليه فيصبح فيه اماما تشد إليه الرحال ، ويتردد إليه الطلبة من كل حدب وصوب .

ولن نطيل في الحديث عن أثر ابن الشجري في الأنباري فلذلك مجال غير هذا ، ولئننا نود أن نذكر أن معرفة ابن الشجري له هي التي حولت وجهه عن العلوم الدينية إلى العلوم اللغوية والنحوية التي اشتهر بها في حياته وبعد مماته .

ونحن لا نزعم أنه ترك العلوم الدينية جملة وإلى الأبد أو أنه انقطع سنانا عن التأليف في الفقه والأصول والزهد ، ولكننا نرى أن اهتمامه بالنحو كان

١- البفيفة ج ٢ ص ٨٦

٢- طبقات ابن قاضي شهبه ص ٣٦٤

٣- نفس المصدر ص ٣٦٥

أكبر وأوسع ومصنفاته فيه كانت أكثر وأضخم . وهكذا برع وظهرت مواهبه في ذلك الفن حتى استوعبه حفظاً وفيهما . وساعده على ذلك ما امتاز به من عقلية رياضية ساعدته على فهم المناظرات والجدال النحوي (١) .

ونودُّ هنا أن نشير إلى مسألة مهمة وهي أن المؤرخين وأصحاب التراجم لم يكونوا يفرقون بين مصطلح وآخر وهم يتحدثون عن موضوعات تخص ابن الأنباري . فقد خلطوا بين اللغة والأدب والنحو وكأنها شيء واحد . وهذا مما يجعل الرؤية غير واضحة ولا جليّة .

قال القفطي : " ولم يكن (ابن الأنباري) ينتمي في النحو إلى الآلية " (٢) (ابن الشجري) ونقل ابن قاضي شهبة عن الديلمي قوله : " إلا أنه لم يكن ينتمي في الأدب إلى الآلية " (٣) . واستبدال كلمة الأدب بالنحو في هذا النص يدل على أنهم لم يكونوا يميزون بين التسميتين كثيراً .

قال القفطي : " وقرأ اللغة على أبي منصور الجواليقي " (٤) . وقال السيوطي : " ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي " (٥) . فالقفطي يذكر اللغة والسيوطي يذكر الأدب . وهذا بمعنى واحد . لأن الأدب حينئذ لم يكن يحمل من المعاني ما يحمل في هذه الأيام . والأدب " كان كلمة فضفاضة تشمل كل ما يمت إلى الكلمة بصلة من لغة ونحو وشعر وأخبار .

ولعل القفطي كان أكثر المؤرخين دقة وهو يذكر اختصاصات ابن الأنباري فقد قال : " وقرأ النحو على النقيب أبي السمرات بن الشجري وغيره ولم يكن ينتمي في النحو إلى الآلية . وقرأ اللغة على الشيخ أبي منصور بن الخضر الجواليقي وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته " (٦) .

-
- ١- طه عبد الحميد طه : مقدمة اعراب القرآن ص ١٠
 - ٢- الإنباه ج ٢ ص ١٧٠
 - ٣- طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٥
 - ٤- الإنباه ج ٢ ص ١٧٠
 - ٥- البغية ج ٢ ص ٨٦
 - ٦- الإنباه ج ٢ ص ١٧٠

فانه خصص حيث يحسن التخصص وعم حيث لا يصلح إلا التعميم . فقد جعل الأدب يتسع ليشمل النحو واللفظة وهو المسمى المفهوم من كلمة أدب . ولعل فضل القفطي ينحصر في أنه صاحب أول ترجمة كتبت عن ابن الأنباري . فهو إذن صانع لهذا النص لا ناقل له كما يراه . فالنقطة كانوا حبا في التعميم يستبدلون كلمة بأخرى فيطعنون القصد ويضلون الهدف .

وصفوة القول أن ثقافة ابن الأنباري كانت في أساسها ثقافة دينية تضرب في الحديث والفقه والأصول بسهم وافر ، ثم اتسعت لأن تشمل النحو واللفظة والأدب بصفة عامة ، غير أنه اشتهر بالنحو وتميز به ، وأعطى فيه أكثر مما أعطى في غيره من الموضوعات .

٨ - شخصيته .

كان ابن الأنباري يتحلى بشخصية فريدة فذة تجمع إلى الرقة واللطف الحزم والصلابة والثبات . أما رفته ولطفه فيتجلان في حسن معاملته لجماهير الطلبة التي كانت تطرق بابه كل يوم فيستقبلها أحسن استقبال ويزودها بما تشاء من أدب وعلم . فقد كان يترن بابه مفتوحا على مصراعيه لمن يود أن يؤمه من طاب المعرفة والعلم . ولقد ذكرنا في حديثنا عن سيرته وأخلاقه ما كان عليه من سماحة وتسامح لا يرى غضاظة في أن يلزم ابن الشجري على ما بين الأثنين من خلاف في المذهب الديني .

على أن الصفة الشارحة في شخصيته هي الاستقلال الذي يتمثل في حزمه وصابته واعتداده بنفسه على الرغم مما كان عليه من تواضع ولين جانب .

ويظهر ذلك كله من بعض الأخبار التي ساقها في نزوة الألباء عن علاقته باستاذيه الجواليقي وابن الشجري . فقد ذكر بعض الوقائع التي تثبت أنه كان يقف لهما ويجادلهما ولا يتوانى عن تسفيه رأيهما تلميحا أو تصريحاً ، على الرغم من أنهما استاذاه .

وهذا يعني أنه لم يكن يرى حرجاً في مخالفة أساتذته ومناقشتهم في آرائهم على الرغم من احترامه وتقديره لهم . وكانوا إذا حاولوا محاورته لمصوا منه براعة في الحوار وقدرة على الرد السريع والجواب المفحم . وتأليفه لكتاب "جدل الاعراب" يظهر عراقتة في هذا الميدان . فقد كانت له رغبة في مناظرة العلماء ومحاورتهم . وما رواه عما جرى بينه وبين شيخيه الجوالقي (١) والشجري (٢) أكبر برهـان على ذلك .

إضافة الى ذلك كله كانت شخصية ابن الأنباري تتسم بالجدِّ الشديد ، والسيطرة على نوازع النفس وخواجها . الى غير ذلك من الصفات والتصرفات التي تحدثنا عنها في موضوع سيرته وأخلاقه . وكأنه تأثر في ذلك بأستاذه ابن الشجري الذي يذكر ابن الأنباري (٣) من صفاته " أنه كان وقوراً في مجلسه ذا سميت حسن ، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة الا وتتضمن أدب نفساً أو أدب درساً " .

ولعل هذه الصورة التي رسمها لأستاذه ابن الشجري تمثلت بأصدق تمثيل فقد كان صاحبنا متأثراً بأستاذه معجبا به . ولعل أكبر دليل على هذا الإعجاب ما ذكره عنه في أثناء زيارتهما للزمخشري حينما مرَّ ببغداد في طريقه الى مكة (٤) . كما أنه ليس بالقليل أن يختاره ابن الشجري ليصحبه في هذه الزيارة وهو لم يزل بعد في حدود العشرين (٥) .

ويظهر جد ابن الأنباري وبعده عن الميث والمزاح من خلال عبارة قصيرة قالها تعليقا على مداعبة جرت بين الميداني والزمخشري وكان قد روى هذا المداعبة في النزهة وقال معقبا : " وهذه فكاهة لا تليق بالمشايخ (١) " .

-
- ١- نزهة الألباء ص ٣٧٧
 - ٢- نفسير المصدر ص ٤٠٥
 - ٣- نفسير المصدر ص ٤٠٤
 - ٤- نزهة الألباء ص ٣٧٢
 - ٥- يروي ابن خلكان عن أبي اليمن الكندي أن زيارة الزمخشري تمت سنة ٥٥٣٣ فيكون عمر ابن الأنباري آنئذ (٢٠) سنة (الوفيات ج ٢ ص ٣٤٠)

وكأنه يتصرفه هذا يلتزم بوصية استاذہ ابن الشجري القائل : (١) (من الكامل)

لا تمزحَنَّ فإن مزحتَ فلا يكن
واحدٌ مازحة تعودُ عداوة
مزحاً تضاف به الي سوء الأرب
إن المزاح على مقدمة الغضب

(٢) ولا غرو بعد هذا كله أن يصفه الموفق عبد اللطيف البغدادي بقوله :
" لم أر في العباد والمنقطعين أقوى منه في طريقه ولا أصدق منه في أسلوبه ،
جد محض لا يعتره تصنع ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم " .

٩ - في حلقات العليم .

لو افترضنا أن ابن الأنباري رجل من الأنبار الي بغداد في سن العاشرة
يكون ، وقد عمر أربعة وستين عاما ، قد امضى في صحبة الكتاب وملازمة الطرس والقلم
حوالي خمسة وخمسين عاما ، لم يعرف غيرهما رفيقا ولا صاحبا . واكتفى بها
عن كل مطالب الحياة . فلم يال من دنياه إلا ما يمسك عليه ريقه . وقد قضى
هذا العالم الكبير شطرا من حياته جالبا للعلم ساعيا وراءه ، وشطرا آخر مشتغلا
بنشره وتوزيعه في الناس . وكان في الحالتين مخلصا . نادا ، لم يدخر وسعا
في الطلب ولم يأل جهدا في العطاء . وفي هذه المسيرة العلمية الطويلة
عرف صاحبنا كثيرا من الشيوخ والأقران والتلاميذ . وما أجد لنا ، رغبة في استيفاء
جوانب الصورة ، أن نتحدث عنه تلميذا واستاذا .

أ - ابن الأنباري تلميذا : منذ فتح صاحبنا عينيه على الدنيا وجد نفسه في بيئة
تقدر العلم وتجل المعلم . فقد كان لوالده اهتمام بالعلم وميل نحوه كما أسلفنا .
ولذلك نستطيع أن نعد هذا الوالد الكريم أول استاذ بل أكبر استاذ له . فله
الفضل في حثه على طلب العلم وإشرا به الرغبة في انتجاع معاهده وارتياح مناهله .

١ - معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٨٣

٢ - طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ ، طبقات ابن قاضي شهيدية

وفي بغداد وجد بيئة علمية نشطة، ووجدوا يشجع على طلب العلم وتابعة تحصيله فاندمج في تلك البيئة وأنعم إلى ذلك الجو وشرع يأخذ العلم عن جلة شيوخه ويتلقاه عن صفوة علمائه . وكان من أبرز هؤلاء ابن الرزاز (١) وابن الشجري (٢) والجواليقي (٣) .

(٤) وتتجلى في الترجمة التي أثبتتها ابن الأنباري لكل من ابن الشجري والجواليقي ، في نزهة الألباء ، ما كان يكنه لهما من محبة وتقدير ، مما يدل على ما تركاه فسي في نفسه وفي ثقافته من أثر . وقد ذكرنا في حديثنا عن شخصيته طارفاً ما كان يدور بينه وبينهما من محاورات تنم عن قوة العلاقة التي كانت تربطه بهما .

هؤلاء أبرز شيوخه . غير أن صاحبنا لم يأخذ عن هؤلاء فقط . فهو لم يحصر طلبه للعلم في شيوخ النظامية وأساتذتها بل كان يطلبه عند مختلف طبقات العلماء . ومن هؤلاء من ليس له شهرة كبيرة أو من هو مغمور تماماً . فقد سمع الحديث من أبي منصور بن خيبران (٥) وأبي البركات

- ١- هـ وأبو منصور سميد بن محمد بن عمر المعروف بابن الرزاز من كبار أئمة بغداد فقهها وأصولا وخلاقا . ولد سنة ٤٦٢ هـ وتوفي سنة ٥٣٦ هـ (انظر طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٢١ ، والمنتظم ج ١ ص ١١٣ البداية والنهاية ج ١٢ ص ٢١٩)
- ٢- هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني النحوي اللقوي كان إماماً في النحو واللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها ولد سنة ٤٥٥ هـ وتوفي سنة ٥٤٢ هـ (انظر فوات الوفيات ج ٢ ص ٦١٠-٦١٤ شذرات الذهب ج ٤ ص ١١٢)
- ٣- هـ وموهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر أبو منصور ابن أبي طاهر الجواليقي البغدادي الأديب اللقوي ولد سنة ٤٦٦ هـ وتوفي سنة ٥٣٦ هـ (انظر انبا الرواق ج ٢ ص ٣٣٥ ووفيات الأعيان ج ٥ ص ٣٢٢ بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٠٨)
- ٤- انظر نزهة الألباء ص ٣٩٦ وما بعدها و ص ٤٠٤ وما بعدها
- ٥- طبقات ابن شهبة ص ٣٦٣ ، طبقات الشافعية ج ٣ ص ٢٤٨ . وابن خيرون هـ ذا هـ ومحمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم أبو منصور البغدادي توفي سنة ٥٣٩ هـ (انظر غاية النهاية في طبقات القراء ج ٢ ص ١٩٢)

الأنماطي (١) وأبي نصير أحمد بن نظام الملك الحسن بن علي بن اسحاق الطوسي (٢) ، ومحمد بن عطاء الموصلي (٣) وأبي الفضل محمد بن ناصر الحافظ (٤) وأبي الفوارس بن محفوظ الأنباري (٥) وأبي بكر محمد بن عبد الله الديلمي (٦) وطائفة (٧) . ليس هذا فقط فقد سمع من أقرانه مثل أبي المحاسن محمد بن عبد الملك الميداني وغيره (٨) وهذا يدل على ما كان يملك ابن الأنباري من شغف بالمعلم وقدرة على الاكباب عليه . ولذلك كثر

- ١- طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ . طبقات الشافعية ج ٣ ص ٢٤٨ ، بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٦ ، روفاة الجنات ص ٤٢٥ ، والأنماطي هذا هو أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطي الحافظ الحنبلي ولد سنة ٤٦٢ هـ وتوفي سنة ٥٣٨ هـ (انظر شذرات الذهب ج ٤ ص ١١٦)
- ٢- طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ .
- ٣- طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ .
- ٤- طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ . وهو أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي ولد سنة ٤٦٢ هـ وتوفي سنة ٥٥٠ هـ (انظر انباء الرواه ج ٣ ص ٢٢٢ والصبر للذهبي ج ٤ ص ١٤٠)
- ٥- طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ . وأبو الفوارس المذكور هـ وخليفة بن محفوظ بن محمد بن علي المؤدب ولد سنة ٥٤٦ هـ . ولا يعرف تاريخ وفاته . (انظر انباء الرواه ج ١ ص ٣٥٨)
- ٦- طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ .
- ٧- من هؤلاء أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المقرئ النحوي ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط المقرئ (انظر نزهة الألباء ص ٤٠٢) ومنهم خاله أبو الفتح بن الخطيب الأنباري (نزهة الألباء ص ٣٨٢)
- ٨- ابن قاضي شهبة ص ٣٦٥

شيوخه وأساتيده وتعددت مناحي ثقافته . ومنها كان من شيء فلقده كان تلميذا
عصاميا نجيبا .

ب - ابن الأنباري استازا : هذا الاقبال الشديد على العلم وهذه الملازمة
المستمرة لأئمة العلم ورجالاته ، كان لا بد أن تثمر وتؤتي أكلها . وكان
ابن الأنباري من خلال احتكاكه بالعلماء ومخالطته لهم واطلاعه على ما كان لهم
من مكانة ، كان يحلم في أن يصبح في المستقبل شيخا ولذلك حينما أنسرفي نفسه
القدرة على أداء هذه المهمة أقبل على التدريس بهمة ونشاط عجيبين . ونستطيع
أن نقسم مدة عمله في التدريس الى ثلاث مراحل :

- ١ - اشتغاله معيدا في النخامية .
- ٢ - اشتغاله مدرسا فيها .
- ٣ - انقطاعه في منزله مشغلا بالعلم والعبادة .

ففي المرحلة الأولى كان عمله غربا من التدريب والمرانة على هذه المهنة
التي قدر لابن الأنباري أن يمارسها مدة طويلة من عمره . حتى اذا اشتد عموده
واستقام عموده اذن له بأن يرقى من وظيفة معيد الى وظيفة مدرس .

وقد كانت المرحلة الثانية هذه من أخصب الحقب انتاجا فحي
حياته (١) . وحسبه أن ألف فيها كتاب " الانصاف في مسائل الخلاف بين
البحريين والكوفيين " . وهو جهد كبير وعمل ضخم أودع فيه كل رصيده العلمي
وكل خبرته في النحو . وهو ، بلا شك ، من أكثر كتبه شهرة حتى أن بعض مؤرخيه
ينسبه اليه فيقول : صاحب الانصاف . وسنتحدث عنه بالتفصيل في الفصل التالي .

أما المرحلة الثالثة فقد انقطع في منزله مشتغلا بالعلم والمبادة وأقرأ الناس العلم على طريقة سديدة وسيرة جميلة (١) . وفي هذه الفترة كان بابه مفتوحا لطلاب العلم ولا يرد أحدا (٢) . ولذلك تردد اليه الطلبة، وأخذوا عنه واستفادوا منه (٣) . واشتهرت مصنفااته وظهرت مؤلفاته (٤) .

ولا بدع ، بعد هذه الجهود الكبيرة في التدريس أن ينتشر تلاميذه في الأفاق . ويذكر ابن خلكان أنه لقي عددا من هؤلاء التلاميذ (٥) . فمن هؤلاء " ابن الدهان المبارك بن المبارك بن سعيد (٦) وأبو شجاع محمد بن علي بن دواس القنا العنيزي (٧) وأبو منصور أسعد الصبرتي (٨) وخزعل بن خليل المصري (٩) والفخر الموصلي (١٠) وغيرهم " (١١) . ومن الذين كتبوا

- ١- القفطي : الأنباة ج ٢ ص ١٧٠
- ٢- ابن قاضي شعبة : الطبقات ص ٣٦٤
- ٣- الأنباة ج ٢ ص ١٧٠
- ٤- نفس المصدر والمكان .
- ٥- وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩
- ٦- هو أبو بكر بن أبي طالب بن أبي الأزهر ، الوسطي الأصل البغدادي المنشأ والأشتغال . ولد سنة ٥٣٢ هـ . وتوفي سنة ٦١٢ هـ (انظر معجم الأدباء ج ١٧ ص ٥٨ ، الأنباة ج ٣ ص ٢٥٤ ، البغية ج ٢ ص ٢٧٣)
- ٧- لم أعثر له على ترجمة في ما بين يدي من مصادر .
- ٨- هو أسعد بن نصر بن الأسعد أبو منصور الأديب يعرف بابن الصبرتي كانت له معرفة تامة بالنحو والأدب توفي سنة ٥٨٩ هـ (أنظر أنباة الرواة ج ١ ص ٢٣ وبغية الوعاة ج ١ ص ٤٤١-٤٤٢)
- ٩- هو الشيخ تقي الدين خزعل بن عسكر بن خليل الثنائي المصري . عالم باللفق والنحو ، توفي سنة ٣٣٠ أو ٣٣٣ هـ . (أنظر الأنباة ج ١ ص ٣٥٣-٣٥٤ ، ذيل الروضتين ص ١٤٩ ، بغية الوعاة ج ١ ص ٥٥٠)
- ١٠- هو فخر الدين أبو المعالي محمد بن أبي الفرج الموصلي . كان أاما فاضلا بارعا في الفنون بصيرا بملل القراءات . توفي سنة ٦٢١ هـ ببغداد (انظر غاية النهاية ج ٢ ص ٢٢٨ ، شذرات الذهب ج ٥ ص ٩٦ ، النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٢٥٩) .
- ١١- طبقات ابن قاضي شعبة ص ٣٦٦ .

عنه القاضي أبو المحاسن عمر بن علي القدسي والحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي وغيرهم (١).

ويتضح لنا من ذلك أن علم ابن الأنباري تسرب عن طريق تلاميذه فسي الأجيال التالية. وقد ساعد على هذا التسرب والانتشار ما ترك صاحبنا من المتون والشروح في شتى فروع المعرفة وبخاصة علم النحو، كما سنبين في الفصل التالي. وقد يشير إلى هذه الحقيقة ما يذكره أبو شامة (٦٦٥هـ / ١٢٦٦م) من أنه قرأ "جدل الكمال الأنباري" على أحد تلاميذه في دمشق (٢).

والى جانب هؤلاء وأولئك من الشيوخ والتلاميذ، كان يشارك ابن الأنباري بيئته العملية هذه عدد من الزملاء والأقران الذين عاشوه في زمن الطلب والتحصيل فأخذوا عن نفس الاساتذة، ووجد السوء في حلقات الدرس فكان لا حتكاكه بهم ومخالطته لهم أكبر الأثر في شخصيته. ومن هؤلاء ابن الخشاب (٣). وأبو اليمن الكندي (٤) وأبو منصور المتابي (٥) وغيرهم — م.

- ١- طبقات ابن قاضي شهبه ص ٣٦٦.
- ٢- كتاب زيل الرضتين ص ١٤٩.
- ٣- هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر أبو محمد بن الخشاب، كان أديبا فاضلا عالما بالنحو والفقه والصربية والشعر والفرائض الخ توفي سنة ٥٦٧هـ (انظر معجم الأرباء ج ١٢ ص ٤٧ وما بعده، الأنبا ج ٢ ص ٥ وما بعده، المنتظم ج ١ ص ٢٢٨).
- ٤- هو العلامة تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي المعروف البغدادي المولد والمنشأ الدمشقي الدار والوقاة. كان أوحده عصره في فنون الأرب وعلو السماع. توفي سنة ٦١٣هـ (انظر الوفيات ج ٢ ص ٣٣٩ وما بعده، مرآة الجنان ج ٤ ص ٢٦، غاية النهاية ج ١ ص ٢٩٧).
- ٥- هو محمد بن علي بن ابراهيم بن زريح المتابي البغدادي كان اماما في النحو ومعرفة الصربية. ولد سنة ٤٨٤هـ وتوفي سنة ٥٥٦هـ (الوافي بالوفيات للصفدي ج ٤ ص ١٥٢، معجم الأرباء ج ١٨ ص ٢٥١، بنية الوعاة ج ١ ص ١٧٢).

١٠ - رحلاته وأسفاره .

لم يعرف عن صاحبنا حب الرحلة والتنقل في البلاد فقد كان قليل الحركة ميالا الى السكون والاستقرار . ومع ذلك فقد تحدث مؤرخوه عن رحلتين فسيحياته ، الأولى حقيقة ثابتة هي رحلته من الأنبار الى بغداد . وقد تحدثنا عن ظروفها وملابساتها في مكان سابق من هذا الفصل . والثانية يحيط بها الظن والخيال ولا تسندها الوقائع الثابتة وهي رحلته الى الأندلس .

وتبدأ قصة هذه الرحلة من خبر ذكره السيوطي في البغية حول هذه الرحلة المزعومة " . قال السيوطي (١) " ودخل (يعني ابن الأنباري) الأندلس فذكره ابن الزبير في الصلة " . والسيوطي يروي الخبر بلهجة الواثق المطمئن دون أن يبدي أدنى اعتراغ أو أن تظهر منه بادرة شك كما دته فيما يروي أو ينقل من أخبار . أنه قليل المحاسبة أو التمحيص لما يروي أو ينقل .

وهذا بخلاف ما صنعه ابن مكتوم في معالجة هذا الخبر ، فقال : " ذكر الحافظ المؤرخ أبو جعفر أحمد بن ابراهيم الزبير الثقفي الماصي في تاريخه للأندلس الذي وصل به صلة أبي القاسم بن شكوال أن أبا البركات عبد الرحمن بن الأنباري الطلق بالكمال هذا دخل الأندلس ووصل الى اشبيلية وأقام بها زمانا . ولا أعلم أحدا ذكر ذلك غيره ، وهو مستغرب يحتاج الى نظر . والظاهر أنه سهو والله أعلم " (٢) .

والحقيقة أن المسألة بحاجة الى نظر كما قال ابن مكتوم . فلا شك أنه تعرغ للخبر بمنتهى البراعة والدقة ، وواجهه بزكاة العالم ووعي المؤرخ بخلاف ما صنع السيوطي من نقل للخبر دون اكترات بمدى صحته ودون محاولة تمحيصه

١ - البغية ج ٢ ص ٨٦ ، وانظر روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٦ - ٤١٠

٢ - انباه الرواة ج ٢ ص ١٧١ الحاشية رقم (١) وانظر مقدمة البيان فسي اعراب القرآن للدكتور طه عبد الحميد طه ص ١٠ .

بقياسه بمقياس العقل والمنطق .

هذا موقف مؤرخين كبيرين من مؤرخي ابن الأنباري . فما هو موقفنا نحن ؟ وهل انتهت القضية عند هذا الحد ؟ لقد خُطِرنا ونحن نقرأ ما ذكره السيوطي بهذا الصدر أن أول ما يجب علينا عمله هو الرجوع الى كتاب "صلة الصلة" لابن الزبير لنتبين الخبر بأنفسنا ، إذ لا يجوز أن نؤكد الخبر أو نفيه قبل أن نتحقق من صحة وروده في مصدره الأصلي .

ولقد حاولنا أن نمش على كتاب ابن الزبير فلم نستطع (١) . لقد عثرنا على كتاب الصلة لابن شكوان وتكلمة الصلة لابن الأيسار . وأما صلة ابن الزبير فقد استعصى علينا المشور عليها .

وعند ذلك رأينا أنه لا بد من دراسة المسألة بعينها عن صلة ابن الزبير وفي هذه الحالة فليس لنا الا استخدام الحقائق من الموازنة بين مجموعة من القرائن والإشارات التي تكتنف المسألة . وأول ما راودنا بهذا الشأن أن يكون قد حصل بعض التصحيف أو التحريف أو الوهم في اسم ابن الأنباري ، وبخاصة أن الذين يحملون اسم عبد الرحمن بن محمد كثير . ولقد اطعنا على طائفة منهم في صلة ابن شكوان (٢) . وما زال هذا الظن يراودنا فليس من المستبعد أن يكون السيوطي قد وهم في قراءة الاسم المذكور وتصور أنه أبو البركات بن الأنباري فسي حين أنه اسم آخر من تلك الأسماء التي ذكرها صاحب الصلة والتي بينها وبين اسم صاحبنا الأنباري تشاكل . فهذا وجه آخر من وجوه السهو أو الوهم . وهو وجه وارد وجائز .

غير أن ابن مکتوم لا يدع مجالاً للشك في أن الاسم الذي أطلع عليه هو اسم صاحبنا ابن الأنباري لأنه يشدد على ذكر اسمه ولقبه وكنيته بلهجة الواثق

١- تابع بعض المستشرقين قطعة من هذا الكتاب ويوجد بعضه بمكتبة تيمور تحت رقم (٨٥٠) تاريخ غير أن فيه خروما كثيرة من المسير استدرأها وسد نقصها إلا اذا عثر على نسخة أخرى منه كاملة - انظر مقدمة التكملة لابن الأيسار ص (هـ)

المطامير، لا بصحة مضمون الخبر كما صنع السيوطي، ولكن بصحة ورود الخبر نفسه .
ولا نستطيع أن ننسب ابن مكتوم الى الوهم أو السهو فيما قرأ لأنه أورده
سنودا بالدلائل التي تثبت صحة وروده في صلة ابن الزبير . وما دام تعاقب اثنان على
ذكر الخبر هما السيوطي وابن مكتوم فلا مجال لنفي وروده في الكتاب المذكور .
غير أن هذا لا يعني ثبوت الرحلة ووقوعها مطلقاً .

يقول الدكتور طه عبد الحميد طه بهذا الصدر : " ليس هناك دليل
قاطع على أن ابن الأنباري غادر بغداد ، فلم يظهر أثر ذلك في كتاب من كتبه " .
ولم يشر أية إشارة الى ذلك في تصانيفه (١) " وأن حضرة الدكتور أنه بهذه
الكلمات صنع صنع (جهيزة) التي قطعت قول كل خطيب . ولم يعلم الدكتور
أن هذا القول لا يصح أن يكون برهاناً حاسماً على نفي الرحلة من أساسها . ذلك
أن ابن الأنباري لم يكن يعني بتسجيل أحداث حياته ووقائعها في مؤلفاته .
انه لم يذكر شيئاً مثلاً عن رحلته من الأنبار الى بغداد وهي رحلة ثابتة تاريخياً .
فاذا جعلنا عدم ورود إشارة في مؤلفاته عن رحلته الى الأندلس مقياساً لنفي
الرحلة جاز لنا اعتماداً على هذا المقياس نفي رحلته من الأنبار الى بغداد لأنه
لم يذكر شيئاً عنها البتة في مؤلفاته .

وما دامت مؤلفات ابن الأنباري لم تقدم لنا شيئاً عن تفاصيل حياته ومما
اكتنفها من وقائع وأحداث فليس من المنطقي أن نجعل تلك المؤلفات حكماً قاصلاً
في هذه المسألة .

لا نريد بذلك أن نعلن اقتناعنا بثبوت الرحلة الأندلسية فلننا مقتنعين بذلك
ولكننا كذلك لسنا مقتنعين بأن ما في أيدينا من حجج وأدلة كافية لنفي تلك الرحلة .
والرأي الذي نرجحه هو أن خبر الرحلة قابل للنفي وقابل للإثبات . ومما
بحوزتنا من معلومات لا يمكننا من الحسم في الموضوع .

وما يدرينا لعل الرحلة كانت قصيرة بحيث لم تستحوذ على اهتمام الرواة والمؤرخين خاصة أن ابن الأنباري كان معروفًا بالصمت وعدم الإعلان عن نفسه ولا عن أخباره . كل ذلك جازع وعسى الأيام أن تكشف لنا جديدًا في موضوع تلك الرحلة وعندئذ نستطيع أن نقول رأينا حاسمًا واضحًا .

١١ - وفاته .

بعد هذا العمر الطويل الحافل بصنوف النشاط العلمي والديني لقي ابن الأنباري وجهه ربه راضيًا مطمئنًا لما أسلف في الحياة الدنيا من جميل القفال وصالح الأعمال زهدًا وورعًا وبرًا وتقوى .

وكانت وفاته على أرجح الأقوال ليلة الجمعة تاسع شعبان من سنة ٥٧٢هـ / ١١٨١م (١) . بيداد عن أربع وستين سنة (٢) . أما سنة الوفاة فلا خلاف عليها غير أن بعضهم ينازع في يوم الوفاة . فقد أورد ابن قاضي شهبة روايتين بهذا الخصوص الأولى تجعلها في الثامن عشر من شعبان والثانية في التاسع منه (٣) ثم أضاف إلى هاتين رواية أخرى نقلها عن ابن الديلمي تجعل الوفاة في ليلة الجمعة السابع من شعبان (٤) ويبدو أن صحة تصحيحنا في هذه الرواية بين "تاسع" و"سابع" لأنها رواية مفردة تفتقر إلى ما يؤيدها ويثبتها .

هذا ودفن ابن الأنباري يوم الجمعة بباب أبرز بقرية الشيخ أبي اسحاق الشيرازي (٥) .

-
- ١- الإنباه ج ٢ ص ١٧١ ، الوفيات ج ٣ ص ١٣٩ ، روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
 - ٢- طبقات ابن قاضي شهبة ص ٢٦٥
 - ٣- نفس المصدر والمكان .
 - ٤- نفس المصدر والمكان .
 - ٥- الأنباه ج ٢ ص ١٧١ ، الوفيات ج ٣ ص ١٣٩ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

الباب الأول
عصره ، حياته ، آثاره

- الفصل الثالث -

- آثاره -

الفصل الثالث

دراسة المصادر

أن المصادر التي تتحدث عن آثار ابن الأنباري كثيرة منها القديم ومنها الحديث أما المصادر القديمة فهي تلك التي قدمنا بها عرضا في الفصل السابق . وهي تنطرق إلى ذكر آثار ابن الأنباري من خلال الحديث عن حياته . وتتفاوت هذي المصادر في تعرضها لتلك الآثار بين الإشارة السريعة والتفصيل الوافي .

فبينما يثنى ابن الأثير والقفطي وأبو الفداء بالشناء على هذه المؤلفات يذكر ابن خلكان منها ثلاثة فقط ويتابعه في ذلك الياقبي وابن كثير . كما يذكر ابن تضربردي اثنين منها فقط .

أما عدد تلك الآثار فيقدره الحافظ الذهبي بمائة وثلاثين مصنفا في الفقه والأصول والزهد وأكثرها في فنون العربية وبعضها ابن شاکر الكشي بأنها كثيرة ولكنه يترك تسميتها للاختصار فلا يذكر منها إلا " نسمة العبير " ، ويجاربه في ذلك ابن الصمد . ويذكر تاج الدين السبكي أن له طائفة في المذهب يسمى منها خمسة ، ويضيف إلى ذلك أن له في اللغة ما يزيد على الخمسين مصنفا دون أن يذكر منها شيئا .

ويبدو من ذلك أن المصادر السابقة لا تفيدنا شيئا في هذا المجال . وأول من يورد جملة من آثار ابن الأنباري هو ابن قاضي شعبة في طبقات النحاة واللغويين إذ يسمي منها حوالي أربعين مصنفا . ويبلغ بها السيوطي حوالي سبعين مصنفا ، ينقلها عنه الخوانساري واسماعيل البغدادي .

وقد يكون صاحب كشف الظنون ، وهو من المتأخرين ، خيرا من يعرض لهذه المصنفات ويعرف بها ، وبخاصة أنه كان يملك نسخا مخطوطة لبعضها ، فلان يورد مقتطفات من مقدماتها عند التعريف بها ، ويجاربه في ذلك اسماعيل البغدادي في إيضاح المكنون الذي هو ذيل على كشف الظنون فقد استدرج بعض الأسماء الجديدة التي لم يذكرها سلفه .

أما آثاره المخطوطة فقد اعتمدنا كثيرا في كشفها والتعريف بها على مصدرين مهمين هما تاريخ الأدب العربي وملحقه لبروكلمان ، وقهرس المخطوطات المصورة لفواد السيد

تمهيد

تحدثنا في الفصل السابق عن حياة ابن النباري بمختلف دقائقها وتفصيلاتها ،
وعرفناه ورعا صالحا منقطعاً عن الدنيا زاهداً في لذاتها ومقاتنها . ونود الآن أن نتحدث
عن عنصر مهم في حياته بل أكثر العناصر أهمية فيها ألا وهو الكتاب .

لقد كان الكتاب صديقه في عزلته وأنيسه في وحشته وعزاءه في حزنه . لقد قضى
في صحبة الكتاب شطراً كبيراً من حياته طالباً واستاذاً ، دارساً ومؤلّفاً ، ولم يتركه أو يتخلل
عنه الا حين أذن البين واستحق الرحيل .

وفي هذه الفترة المديدة من حياته التي قضاها في رفقة الطرس والقلم جارت
قريحته بمدد كبير من المؤلفات التي نالت استحسان الطالبية وأهل العلم في جميع
الأنحاء . وقد بلغ من شهرة هذا الرجل وذيع صيته أن " شدت إليه الرجال " (١) كما
ذكرنا في الفصل السابق .

وقد تصرّف مؤرخوا ابن النباري ومترجموه لمصنفاته هذه بالثناء والاطراء لما
تتمثل عليه من صفات ومميزات . قال ابن الأثير (٢) : " وله تصانيف حسنة في النحو "
وتابعه في ذلك أبو الفداء (٣) وشهد لها ابن خلكان شهادة جيدة حينما قال :
" وكتبه كلها نافعة (٤) " وهذا يعكس ما كان لهذه المصنفات من رواج وقبول فني
حلقات الدراسة ومجالس العلم . وقد عبر عن ذلك القفطي بقوله (٥) : " واشتهرت
تصانيفه وظهرت مؤلفاته " وتابعه في ذلك ابن قاضي شهبه (٦) فيما نقله عن ابن الدبيشي
في تاريخه .

١- طبقات ابن شهبه ص ٢٦٥

٢- الكامل ج ١١ ص ٤٧٧

٣- المختصر ج ٣ ص ٦٢

٤- وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٢٩

٥- الأنبا ج ٢ ص ١٧٠

٦- الطبقات ص ٢٦٥

أما عدد هذه المصنفات ومادتها فقد ذكر الذهبي (١) أنها "مائة وثلاثون مصنفًا في الفقه والأصول والزهد وأكثرها في فنون العربية" وتابعه في ذلك ابن قاضي شعبة (٢) وابن العماد (٣).

ومن مميزات هذه المصنفات أنها وضعت للطلبة والدارسين. ولذلك نرى المؤلف يتحرى فيها التيسير دون الأيغال والتعمق كأبي علي الفارسي والرماني مثلاً. ولذلك تمتياز بالمنهجية والتخصر. فكل كتاب في موضوع خاص به مهما كان ذلك الموضوع صغيراً وضيئاً. وسيظهر لنا ذلك في سرد آثاره العامة إذ سنجد فيها كتاباً في "كيف" وكتاباً في "لو" وآخر في "ما" الخ فقد كان يفرد لكل موضوع كتاباً ما جعل بعض كتبه لا تتعدى بضع صفحات.

وابن الأنباري يلتزم المنهجية في تصانيفه إلى أبعد الحدود - إذا نظرنا إليه بميزان عصره - فهو يسير على نهج متسق ويتتبع جزئيات موضوعه بفكر متزن، ولما يطرأ من مسألة إلى مسألة شأن القدامى كالمبرد في الكامل والجاحظ في البيان والتبيين.

ولا نعني بذلك أن صاحبنا بلغ في منهجيته الفاية دقة واحكاماً. فلا شك أن ثمة بعض المآخذ التي يمكن أن تعزى إليه والمطا عن التي يمكن أن توجه له كما سنذكر فيما بعد. غير أننا يجب أن نعترف أن الاتقان لم يكن متيسراً في ذلك الحين لأسباب تتعلق بالعصر نفسه، إذ لا يجوز أن نتناسى الفاصل الزمني والفارق الحضاري بين عصرنا وعصره.

ونحن لن نستيق الحديث عن المميزات الدقيقة والمفصلة لمصنفات ابن الأنباري. فهذا ما سنتوسع فيه خلال عرضنا لها وتعريفنا بها. ومن حسن الحظ أن جميع مصنفاته النجوية بين أيدينا فليس ثمة ما يصعب الحصول عليه، باستثناء ما أعلن المحققون عن فقدانه واليأس من العثور عليه في مكتبات العالم الكبرى. وهذا قليل على كل حال وليس له أهمية بالنسبة إلى ما وصلنا منها. وهو من السمة والكثرة بحيث يتيح لنا التعرف على مذهبه

١- المبرج ج ٤ ص ٢٣٠

٢- الطبقات ص ٣٦٣

٣- شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨

في النحو وجزء تفكيره فيه .

هذا ومن الجدير بنا ، ونحن في معرض الحديث عن ابن الأنباري المؤلف ، أن نتلمس السمات الفنية في نشره وشمرة ، قبل الانتقال لتعديد أشاره ومصنفاته .

نشره .

عالج صاحبنا موضوعات متعددة وتعرض لمسائل علمية متنوعة ، فكان يبسطها برفق وتؤدة ويمالجها بحكمة وروية . وأسلوبه في ذلك كله أسلوب الأديب المتمكن الذي يملك الموهبة والذوق . فمن يقرأ كتب هذا العالم الكبير يجدها تتنازل بالوضوح وسلاسة العبارة وجمال العرض والتصنيف على طريقة متميزة ونهج متفرد فيه من صاحب ملامح وسمات .

قال سعيد الأفغاني بهذا الشأن (١) : " عُرِفَت التواليف النحوية من بمد سيبويه حتى يومنا هذا ببيس الأسلوب وجفاف المرص ، وإملال القاري ، لكن ابن الأنباري - والحق يقال - (أدب) النحو وأضفى على أسلوب عرضه من المائبة والتندية ما حبه السلي المطالع فأبعد عنه السأم . وليس بالقليل أن تعرض ما يشبه الأرقام والقضايا المنطقية عرضاً جذاباً " ثم يضيف الأفغاني الى ذلك قوله (٢) : انني اذا أردت التعبير عن أسلوب ابن الأنباري بكلمة جامعة لم أجد أصدق من قلبي : " أسلوب رياضي جميل " .

ونحن وان كنا نوافق الأفغاني على وصفه لأسلوب الأنباري في معظمه فلا نوافق على أن هذه السمة محصورة في ابن الأنباري مقصورة عليه وحده ، وان اليبس في التأليف النحوية كان سمة ملازمة لها من سيبويه حتى أيامنا هذه ، فالذين كتبوا في النحو بأسلوب طلي لا نستطيع أن ننفي وجودهم لا قبل ابن الأنباري كالزجاج وابن جنبي ولا بعده كجمال الدين ابن هشام وأبي حيان .

ويقول الاستاذ بهجت البيطار بهذا الشأن (٣) : وكتب ابن الأنباري من هذه المؤلفات النافسة التي تربي ملكة الذوق في الاعراب والبيان وتجمعل دارسها

١ - مقدمة جدول الاعراب ص ٢٢

٢ - نفس المصدر والمكان .

٣ - مقدمة أسرار الصربية ص ١٥

بإمعان واضح الحججة ساطع البرهان . وهذا إنما يتأتى لكّنه لما في أسلوبها من جودة الصياغة وبراعة البسطة وحسن الذوق في التصرف باللفظة عبارات وأساليب .

فأسلوب ابن الأنباري ليس فيه تعقيد أبوي على الفارس ولا غموض الرماني ، بل هو أسلوب واضح لا يستعصي على الفهم ولا يستغلق على الذهن . وابن الأنباري يصرّض القضايا المنطقية والفقهية بتسلسل منظم وتنسيق دقيق . وهو لا يعجز عن نقل ما يدور في ذهنه إلى القارئ بسهولة ويسر دون إرهاقه أو اعنائه . وسنقتبس فقرات متفرقة من كتبه للتدليل على هذا الرأي في أسلوبه . قال من كلمة في موضوع (انقسام القياس) :

" اعلم أنّ القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد . فأما قياس العلة فهو معمول به بالاجماع عند كافة العلماء . وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء . وأما قياس الطرد فهو غير معمول به عند أكثر العلماء . وسنبين هذه الأقسام مفصلة مسرودة على ما تستحقه من الترتيب من تقديم قياس العلة ، ثم قياس الشبه ، ثم قياس الطرد آنفاً إن شاء الله تعالى . "

فانظر إلى هذه الدقة في التقسيم والتفريع وإلى هذه المقدمة الموجزة المحكمة عن خطته في معالجة القياس . كل ذلك بمنطق متسق وفكر واضح جلي .

وقال في معرض رده على الكوفيين في قولهم إن السين مقتطعة من سوف ما يلي (٢) :
وأما قولهم " إن السين تدل على الاستقبال كما أنّ سوف تدل على الاستقبال " قلنا هذا باطل . لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حد واحد . ولا شك أن سوف أشد تراخيًا في الاستقبال من السين . فلما اختلفا في الدلالة دلّ على أن كل واحد منهما حرف مستعمل بنفسه غير مأخوذ من صاحبه . والله أعلم . "

أرأيتم إلى استعمال المنطق والاستماتة بالحجج العقلية لإثبات رأي وتفنيده آخر !
أرأيتم هذا الهدوء في عرض الرأي وهذا الوضوح في إبرازه وتقديمه ، وهو مولع بهذا الجدال

١- لصح الأدلة ، ص ٥٢ - ٥٤

٢- الانصاف ج ٢ ص ٦٤٧

العقلي الذي يدل على ذكائه وزكائه .

وقال في الحديث عن عامل الصفة ما يلي (١) : فان قيل : فما العامل في الصفة قيل : هو العامل في الموصوف . فاذا قلت : جاني زيد الظريف كان العامل فيه جاني واذا قلت : رأيت زيدا الظريف كان العامل فيه (رأيت) واذا قلت مررت بزيد الظريف كان العامل فيه الباء . هذا مذهب سيويه وذهب أبو الحسن الأخفش الى أن كونه صفة لمرفوع أو جبه له الرفع والى أن كونه صفة لمنصوب أو جبه له النصب والى أن كونه صفة لمجرور أو جبه له الجر . والذي عليه الأكثر هو الأول . وهو مذهب سيويه .

فانظر الى هذه البراعة في عرض الآراء والأدب الجم في ترجيح رأى على آخر مع الصياغة الجيدة والبناء الواضح .

ولا نريد أن نسترسل في الحديث عن محاسن أسلوب ابن الأنباري فان ذلك يطول . وما ذلك من همنا هنا خاصة أن كتب ابن الأنباري كثيرة والإحاطة بها فيها من سمات الكتابة الجيدة ومميزاتها شيء معجز ولا سيما أن هذه المسألة ليست هدفا أساسيا في كتابنا هذا .

على أن أسلوب ابن الأنباري على الرغم مما فيه من محاسن ومميزات لا يخلو من بعض الشوائب ومواطن الخلل والاضطراب . فلقد كانت العبارة تخذله أحيانا فيبدو عليه الوهن والكلاله . ولعل كثرة ما عليه من واجبات كالتعليم والتوجيه والوعظ ، والخوض في شؤون الفقه واللغة والنحو ، كل ذلك كان يفرغ عليه أحيانا التسرع والاستعجال فينزلق ويتمشخ خاصة أن كثيرا من مسائل العلم التي كان يتمسخر لها دقيقة وتحتاج الى تأن وتؤده . فمن الشواهد على ضعف أسلوبه أحيانا قوله (٢) : فان قيل فلم قدروا الفعل بعد إياك ولم يقدروه قبله ؟ قيل : لأن (إياك) ضمير المنصوب المنفصل ولا يجوز أن يقع الفعل قبله لأنك لو أتيت به قبله لم يجوز أن تأتي به بلفظه لأنك تقدر على ضمير المنصوب المنفصل وهو الكاف ألا ترى أنك لو قلت : (ضربت إياك) لم يجوز لأنك تقدر على أن تقول (ضربتك) الخ .

١- اسرار الصريفة ص ٢٩٥

٢- نفس المصدر ص ١٦٩

ألا ترى الى هذا التكرار في كلمة (لأنك) ، وهذا الاضطراب في وصل الجمل والمبارات ؟ والتكرار وعدم الربط بين الجمل من مطاعن الفصاحة .

وهذا مثل آخر على التكرار والحشو " فان جعلته حالا من المضمر في (ينفقون) جاز أن يكون (ولا يؤمنون) معطوفا على (ينفقون) داخلا في الصلة لأن الحال

داخلة في الصلة لأنها حال لما هو في الصلة (١) " فانظر كم مرة كرر لفظتي (لأن و الصلة) . ان هذا الكلام لا يرقى الى مستوى كلام البلغاء اذ يموزه الجمان والرونق وهو بكلام المستثنين أشبهه .

وقد يعتمد أحيانا على التشبيهات الشعرية في معررات البراهين والأدلة قال : " لأن اسم الاشارة لا يضاف الى ما بعده لأنه معرفة واذا كان معرفة في نفسه استغنى عن تعريف غيره فان الكحل يعني عن الكحل " (٢) . فان الحديث عن الكحل والكحل غير وارد قطعاً في هذا المكان ، ولا نرى مسوغاً لذكره لأنه لا يجوز الاستعانة بالخيال الشعري لاثبات مسائل اللفظة والنحو .

ثم لننمّن النظر في هذه الفقرة التي تتسم بالتعقيد والاضطراب : " وهذه الحال لا تجوز الا اذا كان المخاطب يعرف صاحبها ، وذلك أنه اذا كان المخاطب يعرف صاحبها لم يقض الى محال ، وكانت فائدة الاخبار في الحال وقد أقادت المخاطب وقوع الحال سه فكان فيه فائدة وقد أفدت المخاطب . واذا لم يعرف المخاطب صاحبها كانت فائدة الاخبار في معرفة صاحب الحال . وذلك يؤدي الى محال ، لأنك اذا قلت : هذا زيد قائماً فقد اخبرت أن المشار اليه زيد في حال قيامه واذا لم يكن قائماً يكن زيدا وذلك محال " . فتأمل هذا اللف والدوران والتقديم والتأخير والاعادة والتكرار مما يدل على الاضطراب والوهن وعدم صفاء نفس المؤلف وهو يعالج مثل هذه المسألة .

وهو يستعمل في الموازنة بين الوجوه الإعرابية هذه العبارة التي تعوزها (٤) الفصاحة : والوجه الاول (أو الثاني أو الثالث) أوجه الوجه

- ١ - غريب اعراب القرآن ج ٢ ص ٢٥٣ - ٢٥٤
- ٢ - غريب اعراب القرآن ج ٣ ص ٤٠٤
- ٣ - نفس المصدر ج ٢ ص ٢٢ - ٢٣
- ٤ - نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٧

فتأمل كم مرة ذكر الوجه في هذه الجملة القصيرة . وهذا يتنافى مع شروط الفصاحة ومع قوانينها لأنه من قبيل :
 ألا لا يجهلن أحدا علينا فنجاهل فوق جهل الجاهلينا .
 أو من قبيل :
 فقلقت بالهم الذي قلل الحشا قلا قل هي كلهن قلاقل .

وابن الأنباري يستعمل في الغالب الأسلوب العلمي الخالي من السجع وغيره من المحسنات اللفظية ، إلا أنه قد يلجأ الى هذه المحسنات أحيانا خاصة في مقدمات مؤلفاته ، فيثقل ويتكلف . جاء في مقدمة (أسرار المرية) ما يلي : " وصحت ما ذهب اليه منها لما يحصل به شفاء الفليل ، وأوضحت ما عداه بواضح التعليل . ورجعت في ذلك كله الى الدليل ، وأعفتته من الاسهاب والتطويل وسهلتها على المتعلم غاية التسهيل (١) . " وهذا السجع ثقيل وغير مستحب . وليس تحته كبير طائل فهو يجمع اللفظ الكثير والمعنى القليل . ولعل ابن الأنباري قصد به التحريك والاثارة لا التعليم والتفهيم .

هذا وقد أخذ عليه الاستاذ سميد الأفغاني وضعه (الآ) في صدر جواب (لولم) و (لولا) و (إن) وقال : إن هذه كلمة لا لزوم لها (٢) .

حسبنا ما ذكرنا عن أسلوب ابن الأنباري فنحن لا نريد أن نخرج الى حدود التوسع والاستقصاء . ويجدر بنا أن نشير هنا قبل أن ننهي حديثنا عن أسلوبه الكتابي أن هذه المأخذ قليلة عنده على كل حال .

شعره

كان صاحبنا عالما في اللغة والنحو والأدب وعلوم الدين . وقد استفرقت هذه العلوم اهتمامه . فلم يبق عنده مزيد من المهمة لمعالجة الشعر أو الاعتناء به ولذلك

١ - ع ٣ - ٤

٢ - جدول الاعراب ولمع الأدلسه ع ٩٥ حاشية (٢) .

كان شعره قليلا من حيث الكمية متوسطا من حيث المستوى . فمعظم مؤرخيه والمترجمين له يهتمون الحديث عن شعره أو الاشارة اليه . وبعضهم يكتفى باللمحة السريعة والاشارة الخاطفة فيذكر أن له شعرا ويتبع ذلك بمقطوعة أو مقطوعتين كالمقطعي (١) والكتبي (٢) والسيوطي (٣)

- ويبدو أن ابن الأنباري لم يكن يملك من الوقت والجهد ما يستطيع أن يخلص به للشعر أو أن استعداده الشعري لم يكن قويا . ولذلك كان انتاجه الشعري قليلا وغير من بصفة عامة ولهذا القلة في انتاجه الشعري أسباب منها :
- ١ . أن يكون انتاجه الشعري في أصله قليلا لعدم موادة طبيعته لذلك .
 - ٢ . أن يكون الإنتاج كثيرا ولكن عدم رضاه عنه جعله يزهد في جمعه وتدوينه وللمحافظة عليه .
 - ٣ . أن يكون اهتمام الناس بجمع مصنغاته وتأليفه شغلهم عن شعره فتتوسسي وضاع .

وفي هذه الحالات كلها يكون الشعر شيئا ثانويا في حياة ابن الأنباري . ولو لا ذلك لا انتشر واستفاض . فقد كان تلاميذه ومقدرو فضلهم مستمدين لنقل أي شيء يسروى عنه لو كان هو نفسه يملك العزيمة والرغبة في ذلك .

ويوضح لنا مما سبق أن شعر ابن الأنباري قليل على الرغم من أن السبكي في طبقاته يزعم أن له شعرا حسنا كثيرا (٤) . فكل ما يذكره له مؤرخوه ومترجموه بعض القطع القصيرة جدا والتي لا تتجاوز ستة أبيات .

وهو في شعره هذا يقدم صورة عن حياته الحافلة بأنواع النشاط العلمي من اعتزاز بالعلم وحث عليه وموازنة بين العلماء ، والجهلاء ، وغير ذلك من وجوه القول في هذا الموضوع . ففي إحدى هذه المقطوعات يقول (٥) : (من البحر الكامل)

-
- ١ - انباه الرواه ج ٢ ص ١٧١
 - ٢ - فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧
 - ٣ - بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٨
 - ٤ - طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨
 - ٥ - فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧

والمقل وأقوى جنّة الأكيّاس
جهل الفتى كالموت في الأرماس
لترى بأنّ المرعز البساس
ومطامع الانسان كألدناس
وبه يسود الناس فوق الناس

العلم أوفى حلقة ولباس
كن طالباً للعلم تحي وانما
وصن المعلوم عن المطامع كلها
والعلم ثوب والعفاف طرازه
والعلم نور يهتدي بضائه

وهو في قطعة أخرى بحث على القناعة والزهد والابتعاد عن المطامع والاعتصام
بجهد الله . يقول في ذلك (١) . (من البحر الطويل)

تدّرع بجلباب القناعة واليباس
وصنّه عن الأطماع في أكرم الناس
وكن راضياً بالله تحيي منعماً
وتتج من الضراء والبؤس والبساس
فلا تنس ما أوصيته من وصية
أخي وأيّ الناس من ليس بالناس ؟

وفي مقطوعة ثالثة يتطرق لوجه آخر من وجوه اهتمامه ألا وهو الزهد والتصوف
ويروى يميز بين الصدق والتظاهر في حياة المتصوفين فيقول (٢) : (من البحر البسيط)

ليس التصوف بالتبليس والخبرف
ورؤية الصغو فيه أعظم الخسرق
وعن مطامعها في الخلق بالخلق
فكيف دعوى بلا معنى ولا خلق ؟

دع الفؤاد بما فيه من الحسرق
بل التصوف صفو القلب من كدر
وصبر نفس على أدنى مطامعها
وترك دعوى بمعنى فيه حقيقه

١- القفطي ، الانباه ج ٢ ع ١٧١

٢- نفس المصدر والمكان .

فهذا الشعر يهبر عن حياة ابن الأنباري أصدق تمبير (١) فهو ضرب من الوعظ الذي احترفه صاحبنا وألف فيه الكتب ولكنه وعظ منظوم .

ولا يحق لنا أن نطالب ابن الأنباري بشعر غير هذا فالإنسان لا يقدم الأفضاء وهذه بضاعة ابن الأنباري قدمها النينا على علاتها . وهي ، وإن كانت ليست من النوع الجيد الرائع فهي ليست من السيء المرذول . كما أنها لا تكفي للحكم على ابن الأنباري من الناحية الشعرية فما يدرينا لعل له شعراً جيداً لم نتكمن من العثور عليه ! إذ لا يجوز لنا أن نحكم على شاعر من خلال أربع مقطوعات صغيرة ، لأن في ذلك مجازفة نقدية ينبغي تجنبها ، لما تتطوى عليه من إمكان الزلل والوهم .

آثاره

سنعرض في حديثنا عن آثار ابن الأنباري لثلاث فئات متباينة منها هي :

- ١- الآثار المفقودة .
- ٢- الآثار المخطوطة .
- ٣- الآثار المطبوعة وتشمل الأصناف التالية :

١- ثمة نوعان من الصدق في عالم النقد ، الصدق الواقعي وهو أن يكون العمل الأدبي صورة صادقة عن الأديب أو المؤلف ، والصدق الفني وهو نسمة الحياة التي تجمل من العمل الأدبي عملاً حياً وفناً راقياً . فألفية ابن مالك مثلاً تحقق مبدأ الصدق الواقعي لأنها تعطي صورة صادقة عن ناظمها العالم النحوي أولاً وتتفق مع حقائق علم النحو ثانياً ولكنها تفتقد الصدق الفني الذي يرفعها إلى مستوى الأدب الحي . يبي حديثي عن الصدق هنا كنت أقصد الصدق الواقعي فلزم التشبيه خشية أن يحصل تافؤ بين الصدق وبين النظم في شعر ابن الأنباري .

- أ - الأثار اللغوية (١)
 ب - الأثار التاريخية .
 ج - الأثار النحوية .

أما مسوغات هذا التقسيم وأسباب تقديم فئة على أخرى فترجع الى اعتبارات منهجية بحتة: إذ آثرنا تقديم ما سنمر به مروراً عابراً لندرة أخباره وقلة أهميته في ذاته، وتأخير ما سنطيل الوقوف عنده لأهميته وصلته الوثيقة بمادة الرسالة فالترتيب يطرأ ان عكسا مع درجة الأهمية والاهتمام لكل فئة فيها .

وثمة بعض الملاحظات الأخرى التي يجدر بنا أن نسوقها حول التخطيط الذي التزمناه في مواجهة هذا الحشد الهائل من الأثار: فإذا كان الأثر مفقوداً فسنتمعه في كتب التراجم والطبقات ونذكر مظاهره فيها .

أما إذا كان الأثر مخطوطاً فسنذكر ما له من نسخ أو مصورات في المكتبات الكبرى دون التطرق لذكر مظاهره في كتب التراجم والطبقات إذ لا جدوى من ذلك .

أما إذا كان الأثر مطبوعاً فسنكتفي بذكر الطبعة أو الطباعات التي تمت له دون العطوق الى ذكر أخباره ومخطوطاته . وقصدنا من ذلك الاستغناء قدر المستطاع عن إيراد ما لا يلزم إيرادها في هذه الرسالة والأكتفاء بما هو ضروري من أخبار المصنفات .

١ - من المعروف أن بين اللغة والنحو، على حد تعبير المنطقة، خصوصاً وعموماً . فكل ما هو نحوي لغوي ولا يعكس . فاللغة تشمل النحو كما تشمل علم العروض والقافية وعلوم البيان والمعاني والبديع . ولأن همتنا في هذه الدراسة ينحصر في الجانب النحوي فقط، كان لا بد من هذا التمييز بين النحو وغيره من فروع علم اللغة . وعلى الرغم من أن علم " الصرف " هو قرين علم النحو وقسيمه فهو لا يدخل في نطاق اهتمامنا في هذه الدراسة . لذلك كلفنا استبعادنا الأثار اللغوية التي قد تكون بحاجة إليها في دراسة أخرى عن جهود ابن الأنباري في اللغة . أما الآن فهي ليست تقع ضمن نطاق اهتمامنا .

١- الأثار المفقودة

ونعني بها تلك المصنفات التي تورث كتب التراجم والطبقات أسماءها لكنهم غير موجودة في فهارس المخطوطات ولا يعرف المحققون شيئاً عنها وهذا ثبت بها حسب الترتيب الهجائي :

١- الاختصار في الكلام على الفاظ تدور بين النظائر : ذكره السيوطي (١) وصاحب إيضاح المكنون (٢) وهدية العارفين (٣) ، والخوانساري (٤) .

٢- الأسئلة في العربية : ذكره ابن قاضي شهبة (٥) وأشار إليه المصنف فسي البيان (٦) بقوله : وقد بينا ذلك مستوفى في مسائل سأل عنها بعض أولادنا المسترشد بالله تعالى .

٣- الأسمى في شرح الأسماء : ذكره المصنف في أسرار العربية (٧) باسم " الأسماء في شرح الأسماء " كما ذكره السيوطي (٨) ، وصاحب هدينة العارفين (٩) والخوانساري (١٠) .

٤- أصول الفصول في التصوف : ذكره السيوطي (١١) وصاحب إيضاح المكنون (١٢) وهدية العارفين (١٣) .

١٠- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	١- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١١- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٢- اسماعيل البغدادي ج ١ ص ٤٧
١٢- ج ١ ص ١٢	٣- اسماعيل البغدادي ج ١ ص ٥١٩
١٣- ج ١ ص ٥١٩	٤- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
	٥- الطبقات ص ٣٦٣
	٦- ج ٢ ص ١١٧
	٧- ص ٤٦
	٨- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
	٩- ج ١ ص ٥١٩

- ٥- الأضداد : ذكره السيوطي (١) والخوانساري (٢) .
- ٦- الألفاظ الجارية على لسان الجارية : ذكره ابن قاضي شهبة (٣) والسيوطي (٤) وصاحب ايضاح المكنون (٥) وهدية العارفين (٦) والخوانساري (٧) .
- ٧- الأنوار في العربية : ذكره حاجي خليفة (٨) ، وصاحب هدية العارفين (٩) .
- ٨- الايضاح في النحو : ذكره حاجي خليفة (١٠) .
- ٩- بداية الهداية : ذكره السبكي (١١) قائلاً : انه من تصانيفه في المذهب كما ذكره ابن قاضي شهبة (١٢) والسيوطي (١٣) والخوانساري (١٤) ، وذكره كل من حاجي خليفة (١٥) وصاحب هدية العارفين (١٦) باسم " بداية الهداية في الفروع " .
- ١٠- بغية الوارد : ذكره ابن قاضي شهبة (١٧) ، والسيوطي (١٨) ، وصاحب ايضاح المكنون (١٩) وهدية العارفين (٢٠) ، والخوانساري (٢١) .
- ١١- البلغة في أساليب اللفظة : ذكره السيوطي (٢٢) وصاحب ايضاح المكنون (٢٣) مرة بهذا الاسم ومرة باسم " بلغة المحب " وصاحب هدية العارفين (٢٤) والخوانساري (٢٥)

١٧- الطبقات ص ٣٦٤	١- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١٨- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
١٩- ج ١ ص ١٩١	٣- الطبقات ص ٣٦٤
٢٠- ج ١ ص ٥١	٤- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٢١- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٥- ج ١ ص ١١٨
٢٢- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٦- ج ١ ص ٥١٩
٢٣- ج ١ ص ١٩٣	٧- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٢٤- ج ١ ص ٥١٩	٨- كشف الظنون ص ١٩٦
٢٥- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٩- ج ١ ص ٥١٩
	١٠- كشف الظنون ص ٢١٢
	١١- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨
	١٢- الطبقات ص ٣٦٤
	١٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
	١٤- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
	١٥- كشف الظنون ص ٢٢٨
	١٦- ج ١ ص ٥١٩

- ١٢- البلغة في نقد الشعر : ذكره ابن قاضي شهبة (١)
- ١٣- البيان في جمع أفعال أخف الأوزان : ذكره السيوطي (٢) على أنه كتابان " البيان في جمع أفعال " كتاب ، و " أخف الأوزان " كتاب آخر ، وذكره صاحب ايضاح المكنون (٣) وهدية المارفين (٤) والخوانساري (٥) .
- ١٤- تاريخ الأنبار : ذكره الصفدي (٦) وابن قاضي شهبة (٧) والسيوطي (٨) وحاجي خليفة (٩) وصاحب هدية المارفين (١٠) والخوانساري (١١)
- ١٥- تصرفات لـو : ذكره المصنف في البيان (١٢) والسيوطي (١٣) ، والخوانساري (١٤) .
- ١٦- التفريد في كلمة التوحيد : ذكره ابن قاضي شهبة (١٥) ، والسيوطي (١٦) ، وصاحب ايضاح المكنون (١٧) وهدية المارفين (١٨) والخوانساري (١٩) .
- ١٧- تفسير غريب المقامات الحربية : ذكره ابن قاضي شهبة (٢٠) والسيوطي (٢١) وحاجي خليفة (٢٢) ، وصاحب هدية المارفين (٢٣) والخوانساري (٢٤) .
- ١٨- التنقيح في سلك الترجيح : ذكره المصنف في البيان (٢٥) باسم "التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة" ، وذكره ابن قاضي شهبة (٢٦) باسم "التنقيح في مسائل الترجيح" وصاحب هدية المارفين (٢٧) باسم "التنقيح في سلك الترجيح"

١٥- الطبقات ص ٣٦٤	١- الطبقات ص ٣٦٤
١٦- بنية الوعاة ج ٨٧٤٢	٢- بنية الوعاة ج ٨٧٤
١٧- ج ٣٠١ ص ١	٣- ج ٢٢٤ ص ١
١٨- ج ٥١٩ ص ١	٤- ج ٥١٩ ص ١
١٩- روضات الجنات ج ٤١٠ ص ١	٥- روضات الجنات ج ٤١٠ ص ١
٢٠- الطبقات ص ٣٦٤	٦- الوافي بالوفيات ج ٤٨ ص ١
٢١- بنية الوعاة ج ٨٧٤٢	٧- الطبقات ص ٣٦٤
٢٢- كشف الظنون ص ١٧٨	٨- بنية الوعاة ج ٨٧٤٢
٢٤- روضات الجنات ج ٤١٠ ص ١	٩- كشف الظنون ص ٢٨٥
٢٥- ج ١٥٥ ص ١	١٠- ج ٥١٩ ص ١
٢٦- الطبقات ص ٣٦٤	١١- روضات الجنات ج ٤١٠ ص ١
٢٧- ج ٥١٩ ص ١	١٢- ج ١١٦ ص ١
	١٣- بنية الوعاة ج ٨٧٤٢
	١٤- روضات الجنات ج ٤١٠ ص ١

في الخلافة والخوانساري (١) .

- ١٩- جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى : أحل لكم الصيام ذكره المصنف في البيان (٢) والسيوطي (٣) وصاحب ايضاح المكنون (٤) وهدية العارفين (٥) والخوانساري (٦) .
- ٢٠- الجمل في علم الجدل : ذكره ابن قاضي شهبة (٧) ، والسيوطي (٨) كما ذكره صاحب هدية العارفين (٩) باسم " جمل في الجدل " والخوانساري (١٠) .
- ٢١- الخضر على تعليم العربية : أشار اليه المصنف في لمع الأدلة (١١) وذكره حاجي خليفة (١٢) وصاحب هدية العارفين (١٣) .
- ٢٢- حلية الطراز في حل ألفاظ : ذكره صاحب ايضاح المكنون (١٤) وهدية العارفين (١٥) .
- ٢٣- حلية العربية : ذكره ابن قاضي شهبة (١٦) ، والسيوطي (١٧) ، والخوانساري (١٨) .
- ٢٤- حواش الايضاح : ذكره ابن قاضي شهبة (١٩) ، والسيوطي (٢٠) ، وصاحب هدية العارفين (٢١) باسم " شرح الايضاح لأبي علي الفارسي " والخوانساري (٢٢) .
- ٢٥- الداعي الى الاسلام في علم الكلام : ذكره السبكي (٢٣) باسم " الداعي الى الاسلام في اصول الكلام " وذكره ابن قاضي شهبة (٢٤) والسيوطي (٢٥) . كما ذكره
-
- | | |
|----------------------------|------------------------------|
| ١- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | ١٣- ج ١ ص ٥١٩ |
| ٢- ج ١ ص ١٤ | ١٤- ج ١ ص ٤٢٠ |
| ٣- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ | ١٥- ج ١ ص ٥١٩ |
| ٤- ج ١ ص ٣٦٢ | ١٦- الطبقات ص ٣٦٤ |
| ٥- ج ١ ص ٥١٩ | ١٧- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |
| ٦- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | ١٨- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ |
| ٧- الطبقات ص ٣٦٤ | ١٩- الطبقات ص ٣٦٤ |
| ٨- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ | ٢٠- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |
| ٩- ج ١ ص ٥١٩ | ٢١- ج ١ ص ٥١٩ |
| ١٠- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | ٢٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ |
| ١١- ص ٤٧ | ٢٣- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ |
| ١٢- كشف الظنون ص ٦٧ | ٢٤- الطبقات ص ٣٦٤ |
| | ٢٥- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |

حاجي خليفة (١) باسم "الداعي الى الاسلام في اصول علم الكلام" وتابعه في ذلك صاحب هدية المارفين (٢) . ويبدو ان حاجي خليفة كان يمتلك نسخة منه فهو يصفه بقوله (٣) : أوله الحمد لله الواحد الواجب الخ وذكر فيه أنه رد على من خالف الطلقة الاسلامية ، وخاطب كل طائفة باصطلاحهم - ورُتب على عشرة فصول : في الرد على من أنكر الحدوث والصانع والرد على الثنوية والطباثعيين والمنجمين ، ومن أنكسر النبوة والمجوس واليهود والنصارى ، والماشرقي اثبات نبوة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام .

- ٢٦ - ديوان اللفظة : ذكره ابن قاضي شهبه (٤) والسيوطي (٥) وصاحب ايضاح المكنون (٦) وهدية المارفين (٧) والخوانساري (٨) .
 ٢٧ - مرتبة الانسانية في المسائل الخراسانية : ذكره السيوطي (٩) وصاحب ايضاح المكنون (١٠) وهدية الطرفين (١١) والخوانساري (١٢) .
 ٢٨ - الزهره في اللفظة : ذكره السيوطي (١٣) وصاحب هدية المارفين (١٤) والخوانساري (١٥) .

- (١) كشف الظنون ص ٢٢٨
 (٢) ج ١ ص ٥٢٠
 (٣) كشف الظنون ص ٢٢٨
 (٤) الطبقات ص ٢٦٤
 (٥) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
 (٦) ج ١ ص ٥٢٧
 (٧) ج ١ ص ٥٢٠
 (٨) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
 (٩) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
 (١٠) ج ١ ص ٤٤٨
 (١١) ج ١ ص ٥٢٠
 (١٢) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
 (١٣) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
 (١٤) ج ١ ص ٥٢٠
 (١٥) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠

٢٩ - سمط الأدلة في النحو : ذكره صاحب هدية العارفين (١) ، ولم يله تحريف
لكتاب "لمع الأدلة" الذي سنتحدث عنه في موضع لاحق من هذا الفصل .

٣٠ - شرح الايضاح : ذكره حاجي خليفة (٢) وصاحب هدية العارفين (٣) ولعله هو
"حواشي الايضاح" الذي سبق ذكره .

٣١ - شرح الحماسة : ذكره السيوطي (٤) وصاحب هدية العارفين (٥) والخوانساري (٦)

٣٢ - شرح ديوان المتنبي : ذكره ابن قاضي شهبه (٧) والسيوطي (٨) وصاحب هدية
العارفين (٩) والخوانساري (١٠) .

٣٣ - شرح السبع الطوال : ذكره المصنف في أسرار المربية (١١) باسم "المرتجل
في شرح السبع الطوال" أو المرتجل في شرح الجمل" كما ذكره ابن قاضي شهبه (١٢)
والسيوطي (١٣) وصاحب هدية العارفين (١٤) والخوانساري (١٥) .

٣٤ - شرح المقامات للحريري : ذكره صاحب هدية العارفين (١٦) ولعله تفسير
غريب المقامات الحريرية الذي سلف ذكره .

٣٥ - شرح المقبوض في علم المروى : ذكره السيوطي (١٧) والخوانساري (١٨) .

٣٦ - شرح مقصورة ابن دريد : ذكره المصنف (١٩) باسم الاشارة في شرح المقصوره
كما ذكره السيوطي (٢٠) والخوانساري (٢١) .

- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| (١) ج ١ ص ٥٢٠ | (١١) ص ٣٠٣ |
| (٢) كشف الظنون ص ٢١٢ | (١٢) الطبقات ص ٣٦٤ |
| (٣) ج ١ ص ٥٢٠ | (١٣) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |
| (٤) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ | (١٤) ج ١ ص ٥٢٠ |
| (٥) ج ١ ص ٥٢٠ | (١٥) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ |
| (٦) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | (١٦) ج ١ ص ٥٢٠ |
| (٧) الطبقات ص ٣٦٤ | (١٧) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |
| (٨) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ | (١٨) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ |
| (٩) ج ١ ص ٥٢٠ | (١٩) البيان ج ٢ ص ٨٩ |
| (١٠) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | (٢٠) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |
| | (٢١) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ |

٣٧- شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل : ذكره المصنف في البيان (١) ، كما ذكره ابن قاضي شهبة (٢) والسيوطي (٣) وصاحب ايضاح المكنون (٤) ، وهدية المارفين (٥) والخوانساري (٦) .

٣٨- عقود الاعراب : ذكره ابن قاضي شهبة (٧) ، والسيوطي (٨) وصاحب ايضاح المكنون (٩) وهدية المارفين (١٠) ، والخوانساري (١١) .

٣٩- الفائق في أسماء المائق : ذكره المصنف في نزهة الألباء (١٢) ، كما ذكره السيوطي (١٣) والخوانساري (١٤) وقد حرف الى " الفائق في أسماء الحدائق " في كل من ايضاح المكنون (١٥) وهدية المارفين (١٦) .

٤٠- الفصول في معرفة الأصول : ذكره حاجي خليفة وقال في وصفه : " كتاب في النحو ذكر فيه أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه " (١٧) . كما ذكره صاحب هدية المارفين (١٨) .

٤١- فعلت وأفعلت : ذكره السيوطي (١٩) ، وصاحب ايضاح المكنون (٢٠) وهدية المارفين (٢١) ، والخوانساري (٢٢) .

٤٢- قبسة الأديب في أسماء الذيب : ذكره المصنف في البيان (٢٣) . كما ذكره السيوطي (٢٤) والخوانساري (٢٥) ، وقد ذكر في كل من ايضاح المكنون (٢٦) ، وهدية المارفين (٢٧) محرفا الى " قبلة الأديب في أسماء الذيب " .

٢٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٣١- ص ٢٩	١- ج ٢ ص ٤٠ ، ج ٢ ص ٢٤٢
٣٣- ج ٢ ص ٣٣٣	١٢- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٢- الطبقات ص ٣٦٤
٣٤- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٢٤- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٢٥- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	١٥- ج ٢ ص ١٥٤	٤- ج ٢ ص ٥٢٥٠
٢٦- ج ٢ ص ٣٣٠	١٦- ج ١ ص ٥٢٠	٥- ج ١ ص ٥٢٠
٢٧- ج ١ ص ٥٢٠	١٧- كشاف اللغون ص ١٢٧	٦- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
	١٨- ج ١ ص ٥٢٠	٧- الطبقات ص ٣٦٤
	١٩- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٨- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
	٢٠- ج ٢ ص ٣٣٠	٩- ج ٢ ص ١١٢
	٢١- ج ١ ص ٥٢٠	١٠- ج ١ ص ٥٢٠
		١١- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠

- ٤٣- قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب : ذكره ابن قاضي شهبة (١) باسم
شرح خطبة أدب الكاتب كما ذكره السيوطي (٢) وصاحب ايضاح المكنون (٣)
وهدية المارفين (٤) .
- ٤٤- كتاب الألف واللام : ذكره المصنف في البيان وأسرار العربية (٦) كما ذكره
السيوطي (٧) وصاحب ايضاح المكنون (٨) وهدية المارفين (٩) والخوانساري (١٠) .
- ٤٥- كتاب حيص بيص : ذكره السيوطي (١١) والخوانساري (١٢) .
- ٤٦- كتاب في "يمفون" : ذكره السيوطي (١٣) .
- ٤٧- كتاب كذا وكلتا : ذكره المصنف في الانصاف (١٤) ، كما ذكره السيوطي (١٥) وصاحب
ايضاح المكنون (١٦) وهدية المارفين (١٧) ، والخوانساري (١٨) .
- ٤٨- كتاب كيف : ذكره المصنف في البيان (١٩) ، وابن قاضي شهبة (٢٠) والسيوطي (٢١)
والخوانساري (٢٢) .
- ٤٩- كتاب "ما" : ذكره المصنف في البيان (٢٣) ، وابن قاضي شهبة (٢٤) .

١٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١- الطبقات ص ٣٦٤
١٤- ج ٢ ص ٤٥	٢- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١٥- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٣- ج ٢ ص ٢٢٠
١٦- ج ٢ ص ٣٢٤	٤- ج ١ ص ٥٢٠
١٧- ج ١ ص ٥٢٠	٥- ج ١ ص ١٩٠
١٨- روضات الجنات ج ١ ص ٤١	٦- ص ٤٠١ و ٣٤
١٩- ج ١ ص ٦٨	٧- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٢٠- الطبقات ص ٣٦٤	٨- ج ٢ ص ٢٧١
٢١- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٩- ج ١ ص ٥٢٠
٢٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١	١٠- روضات الجنات ج ١ ص ٤١
٢٣- ج ١ ص ٥٧	١١- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٢٤- الطبقات ص ٣٦٤	١٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١

- ٥٠- لباب الآداب : ذكره كل من ابن قاضي شهبة (١) والسبئي (٢) والسيوطي (٣) باسم " اللباب " وحاجي خليفة (٤) باسم " لباب الآداب " وصاحب هدية المارقين (٥) باسم " لباب الأرب " .
- ٥١- اللباب المختصر : ذكره ابن قاضي شهبة (٦) ، والسيوطي (٧) ، والخوانساري (٨) ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب ورد في البيهقي وكأنه كتابان . والمسألة لا تحتاج الى أكثر من فاصلة أو نقطة . ولا يدري ما كانت نية صاحب البيهقي في ذلك . والمبارة تحتل الوجهين .
- ٥٢- المرتجل في ابطال تصريف الجمل : ذكره ابن قاضي شهبة (٩) ، والسيوطي (١٠) وصاحب ايهام المكنون (١١) وهدية المارقين (١٢) ، والخوانساري (١٣) .
- ٥٣- مسألة دخول الشرط على الشرط : ذكره السيوطي (١٤) ، والخوانساري (١٥) .
- ٥٤- المسائل السنجارية : أشار اليها المصنف في البيان (١٦) .
- ٥٥- المسائل البخارية : أشار اليها المصنف في البيان (١٧) كذلك .
- ٥٦- المعترف في الفرق بين الوصف والخبر : ذكره حاجي خليفة (١٨) وصاحب هدية المارقين (١٩)

١- الطبقات ص ٢٦٤	١٣- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٢- ٤٣ ص ٢٤٨	١٤- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٥- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٤- كشف الظنون ص ٥٥٤٠	١٦- ج ٢ ص ٤٠٨ و ١٦٤
٥- ج ١ ص ٥٢٠	١٧- ج ٢ ص ٢١٣
٦- الطبقات ص ٢٦٤	١٨- كشف الظنون ص ١٢٣١
٧- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٩- ج ١ ص ٥١٠
٨- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	
٩- الطبقات ص ٢٦٤	
١٠- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	
١١- ج ٢ ص ٤٦٤	
١٢- ج ١ ص ٥٢٠	

- ٥٧- معاني المعاني : ذكرها المصنف في "نزهة الألباء" في معرض حديثه عن قصة مصرع المتنبي ، قال : " وقد ذكرناها مستوفاة في كتاب "معاني المعاني" في شرح ديوانه" (١) . وقد سبق أن ذكرنا ذلك الشرح . قال الصفدي (٢) ، وكان ابن الأنباري يكتب جيدا كتابة قوية كثيرة الضبط ، طلت بخطه رحمه الله مجلدة من شرح ديوان أبي الطيب سماه : "معاني المعاني".
- ٥٨- مفتاح الذاكرة : ذكره ابن قاضي شهبة (٣) والسيوطي (٤) وصاحب ايضاح المكنون (٥) ، وهدية العارفين (٦) ، والخوانساري (٧) .
- ٥٩- المقبور في علم العروض : ذكره السيوطي (٨) ، وصاحب ايضاح المكنون (٩) وهدية العارفين (١٠) ، والخوانساري (١١) .
- ٦٠- مقترح السائل في "ويل أمه" : ذكره السيوطي (١٢) ، وصاحب هدية العارفين (١٣) ،
- ٦١- منشور العقود في تجريد الحدود : ذكره ابن قاضي شهبة (١٤) ، والسيوطي (١٥) وصاحب ايضاح المكنون (١٦) ، والخوانساري (١٧) .

٢٦٩ ص	-١
الواقفي بالوفيات ٦ : ٧٢/١ نقلا عن البلقمة ص ٣٢	-٢
الطبقات ص ٣٦٤	-٣
بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	-٤
ج ٢ ص ٥٢٨	-٥
ج ١ ص ٥٢٠	-٦
روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	-٧
بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	-٨
ج ٢ ص ٥٣١	-٩
ج ١ ص ٥٢٠	-١٠
روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	-١١
بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	-١٢
ج ١ ص ٥٢٠	-١٣
الطبقات ص ٣٦٤	-١٤
بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	-١٥
ج ٢ ص ٥٢٤	-١٦
روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	-١٧

- ٦٢- ميزان العربية : ذكره باسم "الميزان في النحو" ابن خلكان (١) والياقبي (٢) وابن كثير (٣) وابن العماد (٤) ، كما سماه صاحب هدية العارفين (٥) "میزان العربية في النحو" ، كما ذكره باسم "ميزان العربية" السيوطي (٦) والخوانساري (٧) وحاجي خليفة (٨) الذي قال عنه : "شرحه شمس الدين أحمد بن الحسين ابن الخباز الاربلي النحوي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ" .
- ٦٣- نجدة السؤال في عمدة السؤال : ذكره المصنف في البيان (٩) باسم "عمدة السؤال في عمدة السؤال" ، كما ذكره ابن قاضي شهبة (١٠) والسيوطي (١١) وصاحب ايضاح المكنون (١٢) وهدية العارفين (١٣) والخوانساري (١٤) .
- ٦٤- نسمة العبير في التعبير : ذكره ابن شاکر الکتبي (١٥) وابن قاضي شهبة (١٦) ، وصاحب ايضاح المكنون (١٧) وهدية العارفين (١٨) والخوانساري (١٩) .
- ٦٥- نقد الوقت : ذكره السيوطي (٢٠) وصاحب ايضاح المكنون (٢١) وهدية العارفين (٢٢) والخوانساري (٢٣) .
- ٦٦- نكت المجالس في الوعظ : ذكره ابن قاضي شهبة (٢٤) والسيوطي (٢٥) وصاحب ايضاح المكنون (٢٦) وهدية العارفين (٢٧) والخوانساري (٢٨) .
- ٦٧- النوادر : ذكره السيوطي (٢٩) والخوانساري (٣٠) .
- ٦٨- النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح : ذكره السبكي (٣١) وابن قاضي شهبة (٣٢) وحاجي خليفة (٣٣) وصاحب هدية العارفين (٣٤) والخوانساري (٣٥) .

١- وفات الاعيان ج٣ ص ١٣٩	٢- ج١ ص ٥٢٠	٣- بيغية الوعاة ج٢ ص ٨٧
٢- امرأة الجنان ج٣ ص ٤٠٨	٤- عروضات الجنات ج١ ص ٤١٠	٤- ج٢ ص ٢٧٧
٣- البداية والنهاية ج١٢ ص ٢١٠	٥- نفقات الوفيات ج١ ص ٥٤٧	٥- ج١ ص ٥٢٠
٤- مشذرات الذهب ج٤ ص ٢٥٦	٦- بالطبقات ص ٣٦٤	٦- عروضات الجنات ج١ ص ٤١٠
٥- ج١ ص ٥٢٠	٧- ج٢ ص ٦٤٥	٧- بيغية الوعاة ج٢ ص ٨٧
٦- بيغية الوعاة ج٢ ص ٨٧	٨- ج١ ص ٥٢٠	٨- عروضات الجنات ج١ ص ٤١٠
٧- عروضات الجنات ج١ ص ٤١٠	٩- عروضات الجنات ج١ ص ٤١٠	٩- طبقات الشافعية ج٤ ص ٢٤٨
٨- كشف السنون ص ١٦١٨	١٠- بيغية الوعاة ج٢ ص ٨٧	١٠- بالطبقات ص ٣٦٤
٩- ج١ ص ٢٤٥	١١- ج٢ ص ٦٧٥	١١- كشف الطنون ص ١٩٨٣
١٠- بالطبقات ص ٣٦٤	١٢- ج١ ص ٥٢٠	١٢- ج١ ص ٥٢٠
١١- بيغية الوعاة ج٢ ص ٨٧	١٣- عروضات الجنات ج١ ص ٤١٠	١٣- عروضات الجنات ج١ ص ٤١٠
١٢- ج٢ ص ٣٦٤	١٤- بالطبقات ص ٣٦٤	

٢- آثارة المخطوطة -

- ١- أدلة النحو والأصول : منه مخطوطة في مكتبة عاطف أفندي باستانبول رقم ٢٤٣٦ (١) وفي معهد المخطوطات نسخة مصورة على مايكروفيلم عن مخطوطة عاطف أفندي هذه . وقد ذكرها فهرسو معهد المخطوطات باسم " اجراء القياس " وذكروا أنها مكتوبة سنة ٦٢٢ هـ وقد كتبت هذه النسخة بخط نفيس، وينقص من أولها خمسة فصول (٢) . يمتد الأستاذ الأفغاني أنها كتاب " الفصول في معرفة الأصول (٣) " ولكن الدلائل تشير الى أنها هي كتاب " لمع الأدلة " الذي سنتحدث عنه في الأثار المطبوعة .
- ٢- الجوهرية في نسب النبي وأصحابه المشرة : منه مخطوطة بالقاهرة (كتالوج الطبعة الثانية ١٥٦/٥) (٤) .
- ٣- عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء : منه مخطوطة في ليدن رقم ١٣١ (٥) وأخرى في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ كتبت في القرن التاسع بخط تعليق دقيق وبهامشها حواشٍ يحتمل أن تكون رسالة أخرى . وعن هذه المخطوطة نسخة مصورة على مايكروفيلم في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية رقم ١٧٧ (٦) .
- ٤- فرائد الفوائد : منه مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ وعنه نسخة مصورة على مايكروفيلم في معهد المخطوطات رقم ٦٢٩ أدب (٧) . وهو مائة كلمة من الحكمة مرتبة (٨) .

- ١- بروكلمان (الطحق) ج ١ ص ٤٩٥
- ٢- فهرس المخطوطات المصورة ج ١ ص ٣٧٧
- ٣- مقدمة جدل الاعراب ولمع الأدلة ص ١٢
- ٤- بروكلمان (الطحق) ج ١ ص ٤٩٥
- ٥- نفس المصدر ص ٢٨٢
- ٦- فهرس المخطوطات المصورة ص ٣٦١
- ٧- نفس المصدر ص ٥٠٥
- ٨- مقدمة جدل الاعراب ص ١٥ (الحاشية)

- ٥- الكلام على عصي ومغزوي: منه مخطوطة في مكتبة كوبرلي رقم ١٣٩٢ / ٤ ومنه نسخة مصورة على ميكروفيلم في معهد المخطوطات العربية رقم ١١٥ لفة (١).
- ٦- منشور الفوائد: منه مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ وعنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ٨٣٥ أرب (٢).
- ٧- هداية الذاهب في معرفة المذاهب: منه نسخة مخطوطة بمكتبة عاطف أفندي باستانبول (٣).
- ٨- الوجيز في التصريف: من هذا الكتاب مخطوطة واحدة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ وعنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ٢٦ فهرس (٤).

-
- ١- فهرس المخطوطات المصورة ص ٣٥٣
- ٢- نفس المصدر ص ٥٣٦
- ٣- مقدمة نزهة الألباء ص ١٠
- ٤- فهرس المخطوطات المصورة ص ٤٠٣

٣ - آثـاره المطبوعـة .

لابن الأنباري مجموعة من الآثار التي عمل بعض أئمة العلم والفضل على تحقيقها وإخراجها لينتفع بها الطلبة والدارسون . ومن هذه الآثار المطبوعة ما هو نحوي ومنها ما هو غير نحوي أو بالأحرى لفظي أو تاريخي . وسنتحدث عن الآثار غير النحوية أولاً ، ونرجي الحديث عن الآثار النحوية لأنها ألصق بموضوع البحث . ولأننا نود الوقوف عندها وقفة أطول على ما درجنا عليه في صياغة هذا الفصل من الاعتماد في موضوع التقديم والتأخير على مدى الأهمية التي نعلقها على الشيء المراد إدراجه في البحث . فكلما زادت أهميته تأخرت مرتبته ، وذلك رغبة في التفرغ له وإطالة النظر فيه ، واستيفاء القول حوله .

أ - الآثار اللفظية .

١ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث : حققه الدكتور رمضان عبد التواب وطبع ضمن مطبوعات مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٧٠ (١) . أما مضمون الكتاب فيدور حول مختلف أنواع الاسم المؤنث من حقيقي وغير حقيقي (لفظي ومعنوي) ثم حول علامات التأنيث الثلاث : التاء والألف المقصورة والألف المدودة ثم حول ما يجوز فيه التذكير والتأنيث فشرط تصفير المؤنث على اختلاف أنواعه . والكتاب مطوًء بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية وبعض الأحاديث .

-
- ١ - حلّى المحقق الكتاب بعدة مقدمات :
 الأولى - عن ظروف تحقيق الكتاب
 الثانية - عن حياة ابن الأنباري
 الثالثة - عن ظاهرة التأنيث في اللفظة
 الرابعة - عن كتاب البلغة .
 الخامسة - عن المخطوطة التي اعتمد عليها في التحقيق .

٢- حلية العقود في المقصور والمدود : حققه الأستاذ عطية عامر وطبعه في المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٦٦ .

٣- اللمعة في صنعة الشعر : حققها الهادي هاشم ونشرها في مجلة المجمع العلمي العربي سنة ١٩٥٥ (١) م. محلاة بمقدمة تبلغ خمس صفحات واسم الرسالة لا يتفق مع مضمونها بأية حال من الأحوال فهي لا تتطرق إلى موضوعات الشعر والمعرض بل تتضمن ستة وأربعين نوعاً من الوجوه البلاغية التي يسميها البلاغيون الأنواع اليدوية .

وهذا العدد أقصى ما استطاع ابن الأنباري أن يبلفه في ذلك الحين . فقد كان غاية ما جمع أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥ هـ سبعة وثلاثين نوعاً ، ويعرف كتابه بكتاب الصناعتين (٢) ثم جمع عليها ابن رشيق القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ هـ في الصمدة ظلها (٣) . فيكون ابن الأنباري قد زاد على ابن رشيق تسعة أنواع جديدة .

أما فيما يتعلق بدقة التسمية عند ابن الأنباري فيقول عبد الهادي هاشم :
 "وفي نسخة اللمعة هذه ٤٦ وجهاً من الوجوه البلاغية أطلق عليها الأنباري أسماء تختلف أحياناً عن أسمائها المشهورة بها . فما يسميه المجانسة يسميه البلاغيون المشاكلة . والاعتنات عنده هو لزوم ما لا يلزم" (٤) .

-
- ١- مجلد ٣٠ ص ٥٩٠ - ٦٠٢
 ٢- الأب شيخو - علم الأدب ص ٢٦٣
 ٣- نفس المصدر والمكان .
 ٤- مجلة المجمع العلمي العربي مجلد ٣٠ ج ٤ ص ٥٦٤

٤- الموجز في علم القوافي : حققه الاستاذ عبد الهادي هاشم ونشره في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٥٦ م (١) . ويتكون هذا الكتاب من مقدمة وخمسة فصول على الوجه التالي :

- ١- فصل في معرفة القافية .
- ٢- فصل فيما يمرض للقافية .
- ٣- فصل في معرفة الحركات
- ٤- فصل في معرفة الأحرف .
- ٥- فصل في معرفة عيوب القافية .

وعلى ما في الكتاب من إيجاز فهو يحتوى على أصول علم القافية مع وضوح في العرض، وبراعة في ترتيب الفصول . فهي متسلسلة متساقطة يكمل بعضها بعضاً .

٥- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء : حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب . صدر سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م عن مطابع دار القلم في بيروت (٢) . ونحن إذا جردنا الكتاب من المقدمات والقهارس يصبح حجمه في حدود (٦٠) صفحة . وهو يقسم الى ثلاثة أقسام كبيرة :

- الأول : للضاد
- الثاني : للظاء
- الثالث : لما يقال بالضاد والظاء باختلاف المعنى .

١- مجلد ٣١ ص ٤٨ - ٥٨

٢- حلاه المحقق بأربع مقدمات :

- الأولى : في ظروف تحقيق الكتاب .
- الثانية : بحث في مشكلة الضاد في العربية .
- الثالثة : بحث بعنوان " زينة الفضلاء " وراث الضاد والظاء "
- الرابعة : في وصف المخطوطة .

ب - الآثار التاريخية

ونعني بها ما تعلق بأخبار الأدباء والنحاة وآثارهم . وهي تنحصر في كتاب واحد هو " نزهة الألباء " (١) . وهو كتاب له صلة بالنحو وتاريخه ولذلك أطلقنا الوقوف عنده ، إذ هو في حقيقته - وكما سنبين فيما بعد - سجل حافل بأخبار النحاة وطبقاتهم ومذاهبهم . وعلى هذا الأساس وردت التسمية في النسخة المطبوعة على الحجر إذ جاء فيها : نزهة الألباء في طبقات الأدباء أي النحاة . فقد فسروا وضع العنوان " الأدباء " بالنحاة .

طبقاته : صدر " نزهة الألباء " حتى الآن الطبقات التالية :

- ١ - طبع في القاهرة على الحجر سنة ١٢٩٤ هـ / ١٨٧٦ م
- ٢ - طبع في باريس بتحقيق عطية عامر سنة ١٩٥٧ م ، وأعيد طبعه مرة أخرى في المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٦٣ م .
- ٣ - طبع في مطبعة المعارف ببغداد بتحقيق إبراهيم السامرائي سنة ١٩٥٩ م
- ٤ - طبع في القاهرة بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم سنة ١٩٦٧ م .

قيمه : تتلخص قيمة " نزهة الألباء " في أنه يعطي صورة موجزة دقيقة عن سير حركة النحو حتى زمن المؤلف ، وأنه يقدم لمحات مضيئة عن كبار النحاة واتجاهاتهم في فهم النحو ودراسته . وهو إلى ذلك كله من المصادر المعتمدة في دراسة نشأة النحو وتاريخه لما يمتاز به ابن الأنباري من دقة الرأي وصدق النظر .

-
- ١ - اختلف المؤرخون في تسمية هذا الكتاب فعلى الرغم أن المؤلف سماه " نزهة الألباء " في طبقات الأدباء " (انظر مقدمة الكتاب ص ٣) فقد سماه ياقوت " نزهة الألباء " في أخبار الأدباء " (معجم الأدباء ج ١ ص ٤٨) وابن كثير " طبقات النحاة " (البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠) والياقبي " مناقب الأدباء " (مرآة الجنان ج ٣ ص ٢٧٦) وابن قاضي شهبه " أخبار النحاة " (الطبقات ص ٣٦٤) وابن الصمد " طبقات الأدباء " (شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٩) . ولعل هذا الاختلاف في تسمية الكتاب ناتج إما عن رغبة في الإيجاز والاختصار أو عن استيحاء مضمون الكتاب دون التقيد بالاسم الحقيقي .

الغاية منه : قصد ابن الأنباري من تأليف هذا الكتاب (١) الى التبريق بكبار النحاة ومن يلحق بهم في هذا الميدان مهينا المعالم الكبرى في حياة كل منهم كتحديد سنة ولادته ووفاته وذكر شيوخه وتلاميذه ووصف مذهبه النحوي، ومستواه العلمي، وغير ذلك من التفاصيل التي تتعلق بحياة العالم. ولا ننسى أن المؤلف كان مدرسا فلان من أهدافه عند تأليف هذا الكتاب خدمة الطلبة والدارسين وأغناء وهم به عن كثير من المراجع والموسوعات الأدبية.

خصائصه : يمتاز كتاب "النزهة" بالخصائص التالية :

- ١- أنه كتاب متخصص فهو مقصور في معظمه على النحويين أو من عرفت لهم مشاركة في النحولوجه من الوجوه . ولما يتجاوزهم المؤلف الى غيرهم من طبقات الكتاب والشعراء .
- ٢- يمتاز بالاجاز الشديد ولا ين الأنباري قدرة عجيبة على تقليص الخبر الطويل أو القضية الكبيرة في بضع كلمات مؤديا مرادها منها على الوجه الأكمل (٢) .
- ٣- يعتمد المؤلف في معالجة موضوعه على الروايات السندة الى كبار العلماء والرواة كالأصمعي وأبي حاتم السجستاني وأبي العباس المبرد وأبي زيد والجاحظ وغيرهم وتميز في هذا المجال أمانته العلمية فهو لا يذكر الرأي الا منسوبا الى قائله . وعلى الرغم من أنسبه

١- ذكر المؤلف في المقدمة ما يلي : وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بنزهة الألباء في طبقات الأرباء معارف أهل هذه الصناعة الأعيان ومن قاربهم في المعرفة والاتقان، وبينت أحوالهم وأزمانهم على غاية من الكشف والبيان - (نزهة الألباء ص ٢)

٢- قال في وصف النحوي علي بن عيسى الربيعي : ويحكى من سيره وتصرفاته ما طيبه أحسن من نشره (النزهة ص ٢٤٢) وقال فيما ينسب الى أبي العلاء المعري من تشكيك في أمور الدين : ويحكى عنه كلمات وأشعار موهمة توجب في حقه التهمة والله اعلم (النزهة ص ٣٥٤) فهذا وأمثاله من الاجاز البليغ الذي يتميز به صاحبنا .

يكتفي في معظم الأحيان بما تحمل هذه الروايات من آراء وما تتضمن من مواقف فهو يرى نفسه مضطراً أحياناً لابتداء رأي والفصل في خلاف . فيعد سرد مجموعة من الروايات عن نشأة النحو قال : " فأما زعم من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج فليس بصحيح لأن عبد الرحمن بن هرمز أخذ النحو عن أبي الأسود وكذلك أيضاً نصر بن عاصم أخذه عن أبي الأسود ويقال عن ميمون الاقرن . (١)

٤- على الرغم من محاولة المؤلف التزام الحياد والضحج العلمي في الموازنة بين النحاوة وتقييم آرائهم الا أنه سرعان ما تتقلب عليه نزعة البصريه فينحاز الى أحد الجانبين انحيازاً ظاهراً . فأبو الخطاب الأخفش كان من الكابر علماء العربية ومنتقد صيها (٢) والخليل بن أحمد كان الفاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو (٣) ويونس بن حبيب كان من الكابر النحويين (٤) السخ ولكنه قلما يذكر مثل ذلك عن علماء الكوفيين .

ولنكتف بما يذكره عن زعيمهم وحامل لوائهم علي بن حمزة الكسائي فماذا قال في حقه ؟ انه يصوره في صوره الممغل وينقل عنه قوله : صليت بالرشيد فأعجبتة قراءتي فغلطت في كلمة ما غلط فيها صبي . أردت ان اقرأ لهم يرجعون فقرأت لهم يرجعون . وينقل كذلك ما كان يقوله القاضي أبو يوسف فسي في حق الكسائي : أي شيء يحسن إنما يحسن شيئاً من كلام العرب (٦) . وينقل كذلك عن الفراء قوله دخلت على الكسائي يوماً وكان يبكي فقلت له : ما يبكيك ؟ فقال : هذا الملك يحيى بن خالد يوجه الي لحضرتي فيسألني عن شيء فإن ابطأت في الجواب لحقتي منه عيباً وان سادرت لم آمن

-
- ١- نزهة الألباء ص ١٠
 - ٢- نزهة الألباء ص ٤٣
 - ٣- نزهة الألباء ص ٤٥ - ٤٦
 - ٤- نزهة الألباء ص ٤٩
 - ٥- نزهة الألباء ص ٧١
 - ٦- نزهة الألباء ص ٧٣

من الزللك (١) الخ ولعل ابن الأنبارى كان مشبعاً بعلم البصريين مقتنعا بحسن فهمهم بحيث لم يعد يرى من محاسن الكوفيين شيئا .

٥- بالإضافة الى النزعة المذهبية تغلب على ابن الأنبارى النزعة القبلية فهو على الرغم من موقفه السالف من الكوفيين تميزه العصبية القبلية فيمدق على أبي بكر بن الأنبارى ، وه من دعائم مدرسة الكوفة ، من آيات الثناء والاطراء ، ما لم يستحقه الكوفيون جميعا . يقول بشأنه : فانه كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين وأكثرهم حفظا للغة وكان زاهدا متواضعا (٢) . وما يلفت النظر أيضا بهذا الخصوص أن ترجمته له من أوسع الترجمات في الكتاب ولا تفوقها إلا ترجمته للأصمعي والمبرد ولعل السبب في ذلك أنه كان مهتما بالأنبار متعلقا بها لأنها مسقط رأسه ومهوى فؤاده فكان يعتز بها وبكل من ينتمى إليها .

محتوياته : أدار المؤلف كتاب نزهة الألباء حول شخصيات بارزة في تاريخ النحو فجلها صورة واضحة قدر استطاع لكل منها ، مقدا من الحقائق التاريخية مالا غنى عنه لكل باحث في هذا الموضوع .

هذا جوهر الكتاب ولكن نزهة الألباء لا ينحصر في ذلك بل يتضمن مجموعة من الفوائد العلمية والأدبية التي تدور حول الأمور التالية :

- ١- العداء المستحكم بين البصريين والكوفيين (٣) .
- ٢- مكانة العلماء لدى الخلفاء ورجال الحكم (٤) .
- ٣- تقوى العلماء وتواضعهم (٥) .
- ٤- الموازنة بين العلماء (٦) .
- ٥- الأحكام النقدية (٧) .
- ٦- اللطائف النحوية (٨) .

-
- ١- نزهة الألباء ص ٧٤
 - ٢- نزهة الألباء ص ٣٦٤
 - ٣- انظر ص ٨٣-٨٤
 - ٤- انظر ص ١٠٠ حول قصة الفراء مع ولدي المأمون .
 - ٥- انظر ص ١٢٢ عن ورع الأصمعي وص ١٤٠ عن تواضع اسحاق بن راهويه .
 - ٦- انظر ص ١١٠ و ١٢٢ و ١٤٦ ٧- انظر ص ١٣٩ و ١٧١ ٨- انظر ص ١٢٦

- ٧- الطرائف البلاغية (١) .
٨- القراءات . (٢) .

الى غير ذلك من أصناف المعرفة التي يفتن بها هذا الكتاب المهم مما يدل على شموله واتساع افقه وكثرة فوائده . وقد ضربنا صفحا عن الإفاضة في تبين هذه المعارف وشرحها خشية الإطالة والخروج عن المنهج المرسوم لهذه الرسالة .

ج - الآثار النحوية .

إن هذه الفئة من آثار ابن الأنباري هي معولنا في دراسة هذا الرجل والاطلاع على فكرة النحو وتحديد جهوده وساهمته في هذا الميدان . ولذلك سنميرها مزيدا من العناية والاهتمام . هذا ومن الجدير بنا التنبه الى أننا في حديثنا عن هذه الآثار لن نتجاوز الوصف والتصوير . أما ما تتضمنه هذه الكتب من فكر نحوي فسندرسه بالتفصيل في الفصول التالية . وهذه هي آثاره النحوية :

١ - أسرار العربية .

طبعاته : طبع هذا الكتاب مرتين :

G.F. SEY BOID

الأولى : في ليدن بعناية المستشرق

سنة ١٨٨١ م (٣) .

الثانية : في دمشق بتحقيق محمد بهجت البيطار سنة ١٩٥٧ م .

قيمه : أثنى عليه عدد من المؤرخين والمطباء (٤) لما يتضمنه من معلومات ويقدمه

-
- ١- انظر ص ٨٣ قصة المأمون مع الهزدي .
 - ٢- انظر ص ٢٩١ القراءات الواردة في " الحمد لله " .
 - ٣- معجم المطبوعات العربية والمصرية ج ١ ص ٤٨٠ ، دائرة المعارف الإسلامية ج ٣ ص ٤ .
بروكلمان ج ١ ص ٢٨٣ .
 - ٤- انظر وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨ ، والبداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١ وكشف الظنون ص ٨٣ .

من فوائد . وترجع قيمة الكتاب الأساسية الى أنه من الكتب القليلة التي تعالج موضوع العلة النحوية معالجة تطبيقية فهو لا يترك حكماً من الأحكام دون تحليل بل يجعل لكل حكم علة ولكن ظاهرة سبباً .

الغاية منه : يبدو من قراءة المقدمة أن المؤلف كان يرمي ، عند وضع هذا الكتاب ، الى المقاصد التالية :

- ١- أن يقدم لطلابه عرضاً شاملاً ومبسّطاً لقواعد اللغة العربية .
- ٢- أن يختار لهم من مذاهب النحويين ما يمكنهم من الاطلاع على مختلف التيارات والاتجاهات التي تتجازب هذا العلم .
- ٣- أن يزودهم بالقدرة على الخوض في موضوع العلة النحوية وتفسير الظواهر اللغوية .

خصائصه : يتميز كتاب أسرار العربية بالخصائص التالية :

- ١- أنه وضع على طريقة السؤال والجواب .
- ٢- أنه يذكر الحكم مقروناً بأسبابه والظاهرة مشفوعة بعلمتها .
- ٣- أنه يتسم " بقرب المآخذ وكثرة الفوائد مما لا تكاد تجده في كتاب واحد (٢)

محتوياته : إن هذا الكتاب في أبوابه وعناوينه كسائر كتب النحو يتضمن مباحث المصرب والصيني . والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، والتوابع والاستثناء والمدد والنداء والترخيم الخ . ولكن يند من هذه المباحث دقائقه وتفصيله معروضاً بأسلوب سهل واضح . أما موضوع العلة ومساهمة المؤلف فيه ، وهو الهيكل الذي عليه بني الكتاب ، فذلك ما سنعرض له في موضع متأخر عند الحديث عن جهوده في هذا الميدان .

٢- الأعراب في جدل الأعراب .

طبعايته : طبع هذا الكتاب مرة واحدة بتحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني في مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م مع كتاب " لمع الأدلة " وأعيد طبعه في دار الفكر - بيروت سنة ١٩٧١ م .

١- انظر أسرار العربية ص ٢

٢- مقدمة المحقق ص ٤

قيمته : يستمد هذا الكتاب قيمته وأهميته من كونه يعالج موضوعا بكاملا والجدل الاعرابي . ولا يستطيع أحد أن يجادل صاحب الجدل في زعمه بأنه أبو عذرة هذا الفن : " فلم يكن للعربية فيه قبل كتاب ابن الأنباري كتاب" (١) كما أنه لم يبلغنا أن أحدا ألف فيه فيما بعد .

الغاية منه : يبدو من قراءة مقدمة الكتاب أن المؤلف كان يطمح ببصره عند تأليفه إلى المقاصد التالية :

- ١- تلبية حاجة كان المؤلف يحسها بين طلبة النحو ودارسيه إلى استنباط قواعد وقوانين تحكم موضوع الجدل وتهيمن عليه .
- ٢- تنظيم هذا العلم وتحديد أصوله وقواعده حتى يكون للمتناظرين مقاييس يرجعون إليها عند الحاجة بغية تجنب ما يمكن أن يعترض مثل هذا المناظرات من مهاترات ومانفرات لا تتفق مع آداب العلم ولا مع حشمة العلماء .
- ٣- اتباع مختلف السبل واستغلال جميع الامكانات التي تخدم علم النحو وتقريبه من عقول الطلبة والدارسين .

خصائصه : يمتاز هذا الكتاب بالخصائص التالية :

- ١- أنه يضم بين رفته فنا جديدا مبتكرا من حيث المادة وأسلوب المعالجة إذ لا نجد له شبيها في المصنفات النحوية .
- ٢- أنه تتغلب عليه النزعة الفقهية من تمسك بالأقيسة المنطقية والأدلة العقلية والسير في ركاب الفكر الصارم الدقيق .
- ٣- أنه لا يعالج الموضوعات النحوية بقدر ما يعالج الأوعية والأشكال التي توضع فيها هذه الموضوعات في الجدل الاعرابي .

محتوياته : يتكون الكتاب من اثني عشر فصلا تقع في حوالي خمس وثلاثين صفحة تدور حول السؤاال والجواب وشروط السائل والمسؤول ثم الاستدلال والاعتراض عليه بأصول النحو من نقل وقياس واستصحاب حال ، وغير ذلك من متمات هذا

١- الأففاني - المقدمة ص ٢٠

٢- انظر جدل الاعراب ص ٣٥ .

الموضوع كترتيب الأسئلة وترجيح الأدلة .

فمن ذلك، بيد ولنا أن جوهر هذا الموضوع هو كيفية استخدام أصول النحو واستغلالها في الجدل والمقدرة على الاستفادة منها في افحام الخصم والتغلب عليه .

٣- الانصاف في مسائل الخلاف -

طبعاثه - طبع الكتاب الطبعاث التاليسنة :

- ١- طبع قسم منه (خمس مسائل) في فينا باعنا^١ JARONIER
KOSUT سنة ١٨٧٨ م (١) .
- ٢- طبع قسم آخر باعنا^٢ W. GIRGAS بالروسية سنة ١٨٧٣ م (٢) .
- ٣- طبع قسم ثالث باعنا^٣ GIRGAS & ROSEN في بطرسبرج سنة ١٨٧٨ م (٣)
- ٤- طبع محلي بالشروح والتعليقات وبشكل تام باعنا^٤ W. WEIL بالفضة الألمانية في ليدن سنة ١٩١٣ (٤) .
- ٥- طبع بعناية محيي الدين عبد الحميد بالقاهرة سنة ١٩٥٣ م

قيمته : كتاب الانصاف من المراجع المهمة في علم النحو والمعاليم البارزة في تاريخه . وهو يستمد قيمته وأهميته من العوامل التالية :

- ١- أنه اضخم مصنفاة المؤلف النحوية وأعمقها وأغزرها علما على الاطلاق .
- ٢- أنه الكتاب الوحيد الذي يعالج موضوع الخلاف بين المصريين والكوفيين بهذه الاحاطة والشمول . ولا شك أن كتبا أخرى الفت في الخلاف ، غير أن كتاب الانصاف ما زال حتى الآن ذو الكتاب المتداول في الأوساط الأدبية والبيئات العلمية . وما نطن كتابا غيره يسدّ مسده في هذا المجال .

-
- ١- معجم المطبوعات العربية والمصرية ج (١) ص ٤٨ ، دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص ٤ وبروكلمان ج ١ ص ٢٨٢ .
 - ٢- دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص ٤
 - ٣- نفس المصدر ج ٣ ص ٤
 - ٤- معجم المطبوعات العربية والمصرية ج (١) ص ٤٨ ، دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص ٤ ، وبروكلمان ج ١ ص ٢٨٢ .

- ٣- انه صورة صادقة لما بلغه النحو في القرن السادس الهجري من تطور نشأ عن تأثره بالفقه واستعمانه بالمقاييس المنطقية والأدلة الفلسفية .
- ٤- انه سجل حافل بأراء علماء النحو ومذايبهم المختلفة . فقد كان ابن الأنباري حريصا ، الا في حالات قليلة ، على نسبة الرأي الى قائله .

الغاية منه : بيدولنا من قراءة المقدمة (١) ان ابن الأنباري كان يرمي الى المقاصد التالية :

- ١- تقوية العلاقة بين النحو والفقه وتوسيع مجالات الالتقاء والاتصال بين العلمين . وكأنما كان يريد أن يسخر علوم العربية لعلوم الدين ويجعلها تبعا لها .
- ٢- كان ابن الأنباري يدرس الفقه والنحو . وكان طلبته يتلقون عليه العلمين معا ولذلك كان يود ، لأسباب قد تكون وجيهة ، بالنسبة اليه ، أن يطبق عليهم المنهج نفسه في العادتين ، وأن يفرض عليهم مناخا فكريا مفيئا ، تقتضيه البيئة العلمية وتستلزمه سياسة الدولة في ذلك الحين .
- ٣- رغبته في السير في طريق الابتداع والابتكار العلمي والتعليمي التي بدأها كتاب " الانصاف " والتزمها في " جدل الاعراب " و" لعم الأدلة " والتي ما فتى يعلن عنها معتزا معتدا في معظم مؤلفاته .

خصائصه : يمتاز كتاب " الانصاف " بالخصائص التالية :

- ١- أنه جعل من علم النحو موضوعا عقليا بحثا كالفلسفة والمنطق . وصيره حلقة صراع للتصورات الفكرية والنزعات العقلية والتيارات الثقافية .
- ٢- أنه يدل على ما كان يتمتع به صاحبه من ثقافة علمية عميقة ، فأساليه في الاحتجاج تتم عن ثقافته الفلسفية الواسعة فالناظر في كلامه واجد من عبارات الفلاسفة ومصطلحات المنطق ، ما يكفي للدلالة على مبلغ افادته من دراسة الفلسفة الكلامية والمنطق (٢) .

-
- ١- انظر الانصاف ص ٥ .
 - ٢- مهدي المخرومي - مدرسة الكوفة ص ٣٦٠ .

٣- انه يتعمم بجدة الاسلوب . فابن الأنباري لا يقلد في اسلوبه احدا "فاذا عرغ للمسائل المطروقة ابتكر لها تنسيقا جديدا ونظرة شاملة ثم وضع تصميم البناء الذي تخيله ثم عبه في قالب بديع لا تجد له نظيرا فيما سبق" (١) .

٤- بيدهك عند الاطلاع على هذا الكتاب ان ابن الانباري افرغ فيه علمه الغزير وثقافته الواسعة من اطلع على القرآن الكريم والحديث النبوي، واحاطة تامة بالشواهد الشعرية وكلام العرب والمذاهب النحوية والتيارات الفكرية وغير ذلك من اعناق المعرفة التي كان ابن الانباري طالما بها مطلعا عليها والتي مكنته من نيل هذه المكانة السامية بين علماء عصره وغيره من المعصور .

محتوياته : يتكون الكتاب من جزئين يقعان في حوالي (٩٠٠) صفحة ويشتمل هذا الجزء (١٢١) مسألة من المسائل الخلافية . وقد يكون من غير المتيسر تقديم خلاصة عن محتويات الكتاب في هذه المجاله غير اننا نستطيع اعطاء بعض اللوحات المضيئة عنه . انه يتضمن اعناقا واشتاتا من المسائل التالية : -

- ١- يحرم المؤلف على حشد اسماء النحاه وآرائهم حول كل مسألة يتعرض لها قال : في اعراب المثني والجمع : " ذهب الكوفيون الى ان الالف والواو والياء في التثنية والجمع في منزلة الفتحة والضمة والكسرة في انها اعراب واليه ذهب ابو علي قطرب بن المستنير وزعم قوم انه مذعب سيويه وليس بصحيح . وذهب البصريون الى انها حروف اعراب وذهب ابو الحسن الاخفش وابو الصباس الصرد وابو عثمان المازني الى انها ليست باعراب ولا حروف اعراب ولكنها تدل على الاعراب . وذهب ابو عمر الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وحكي عن ابي اسحق الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الاجماع" (٢) .
- ٢- قد يدل على الامور المعنوية بالامور الحسية امعانا في الاستعانة بالادله المنطقية البحتة . قال في موضوع رافع المبتدأ والخبر : " والتحقيق عندي ان يقال : ان الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لانه كما ان النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب . فالتسخين انما حصل عند وجوده .

١- الافغاني - مقدمة جدل الاعراب ولمح الادله - ص ٢٤

٢- ج ١ ص ٣٣ (مسألة ٣)

لا بهما ، لأن التسخين انما حصل بالنار وحدها فكذلك هنا " (١) .

- ٣- يستعين المؤلف بعدد من الأدلة والمقاييس التي يعتمدها فضلا في القضايا التي يطرحها ووجهات النظر التي يدلي بها . وهذا عدد منها :
- أ- الفروع أبدا تنحط عن الأصول .
 - ب- المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل .
 - ج- الأصل في الأسماء ألا تتمم .
 - د- حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حملة على ما ليس فيه فائدة .
 - هـ- المصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

وسنفرده لهذه الأدلة والمقاييس فضلا في الباب الثالث من هذه الرسالة .

- ٤- يتمسك المؤلف بكلام العرب ويعتبره الحجة القاطعة في الموضوع . يقول في مسألة دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الأثنين وجماعة النسوة : " فاذا ثبت هذا فلسنا مضطرين إلى ادخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم " (٢) .

- ٥- يتمسك أيضا بالقياس في المواضع التي تستدعي ذلك . قال في موضوع " السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه " (٣) : " وان حذف القاء والواو على خلاف القياس فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم . فانه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طالبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه الا حرف واحد والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود " .

- ٦- يميل إلى جانب البصريين ويأخذ بأرائهم في معظم المسائل ويظهر ممالأته لهم في موضوع المناظرة المشهورة بين سيويه والكسائي قال :

١- ج ١ ص ٤٧ (مسألة ٥)

٢- ج ٢ ص ٦٥٠ (مسألة ٩٤)

٣- ج ٢ ص ٦٤٦ (مسألة ٣٣)

"وأما ما روه عن العرب من قولهم : فاذا هو أياها فمن الشاذ الذي لا يحمى به كالسجزم (بلن) والنصب (بلم) وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس" (١) . ويضيق الي ذلك قوله : "على أنه قد زوى أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جملاً ، فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة" (٢) .

هذه لمحات من كتاب الانصاف . أما الموضوع الرئيسي فيه ألا وهو —————
الخلافا بين البصريين والكوفيين فنستوفي الكلام عنه في الباب التالي حيث سنفرده فصلاً خاصاً .

٤- البيان في غريب اعراب القرآن .

طباعته : طبع الكتاب مرة واحدة بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه في مصر سنة ١٩٦٩م .

قيمه : يستمد الكتاب قيمته من كون ابن الأنباري أفرغ فيه علمه وخبرته . فهو يجمع أصنافاً شتى من معارف هذا العالم الكبير فنجد فيه النحو والصرف واللفظة والقراءات ومسائل الخلافا ومذاهب النحاة الخ . ويبدو أنه ألغى في أواخر أيامه تقرها الي الله وزلفى . فهو يحيل كثيراً الي كتبه السالفة وبخاصة كتاب " الانصاف " (٣) وصفوة القول أن هذا الكتاب يكتسب أهميته من كونه تطبيقاً لمجمل آراء المؤلف النظرية في مختلف علوم اللغة وأطراف من علوم القرآن .

الغاية منه : يبدو من قراءة المقدمة (٤) ومن بعض الدلائل الأخرى أن المؤلف كان يرمي من تأليف هذا الكتاب الي المقاصد التالية :

- ١- ج ٢ ص ٧٠٤ (مسألة ١٩)
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- انظر مثلاً ج ١ ص ٣٢٢ و ٢٤٦ و ج ٢ ص ١٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ الخ .
- ٤- انظر البيان ج ١ ص ٢٩ .

- ١- اشباع النزعة الدينية والتمبدية عنده ، وذلك بخدمة كتاب الله وتوضيحه وتقريبه من الأفهام . وهو عمل يستحق المثوبة وحسن الجزاء .
- ٢- يبدو أنه من خلال ممارسته لمهنة التدريس أحس أن الطلبة كانوا بحاجة ماسة الى مثل هذا الكتاب ، فكفاهم حاجتهم ولبى مطالبهم .
- ٣- رغبته الشديدة في استغراق كل ميادين النحو فقد سبق أن ألف في الخلاف ، والملة ، والجدل ، والأصول ، ولم يبق عليه الا أن يؤلف في إعراب القرآن .

خصائصه : يمتاز بالخصائص التالية :

- ١- الوضوح ونصاعة الأسلوب فمعانيه واضحة جلية لا تحتاج الى روية وإعمال فكر . والوضوح والنصاعة من مقومات المنهج المدرسي التعليمي .
- ٢- حرص المؤلف على ذكر مختلف وجوه الإعراب من ناحية ومختلف الآراء والمذاهب النحوية من ناحية أخرى ، في حين قد جرت العادة في مثل هذه الحالات أن يذكر المؤلف رأيه فقط دون أن يلتزم بالإشارة الى غيره من العلماء الا حينما تستدعي الضرورة ذلك .
- ٣- أنه مع اصراره على ذكر مختلف الآراء يقصر في نسبة هذه الآراء الى أصحابها فيقول : وذهب آخرون الى أنه ضمير (١) . وذهب آخرون الى أنه اسم سبهم (٢) . وكقوله : واختلفوا في أصل اللام فذهب بعضهم ، الى أن أصلها الفتح ، وذهب آخرون الى أن أصلها الكسر (٣) .

٥- لمع الأدلة في أصول النحو .

طبعااته : طبع هذا الكتاب مرتين :

الأولى : صدرت عن مطبعة جامعة دمشق مع " جدل الاعراب " بتحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني سنة ١٩٥٧ م . واعد طبعه في دار الفكر - بيروت سنة

١٩٧١ م .

٢- نفس المصدر والمكان .

١- ج ١ ص ٣٦

٣- نفس المصدر ج ١ ص ٩٨

الثانية : صدرت عن المطبعة الكاثوليكية في بيروت بتحقيق الاستاذ عطية عامر سنة ١٩٦٣ م .

قيمه : يعتبر كتاب " لمح الأدلة " من الكتب القليلة التي ألفت في أصول النحو . بل يزعم المؤلف أنه " أول ما صنف في هذه الصناعة " (١) . والكتاب وثيقة ثمينة للتدليل على ما بلغه الفكر النحوي في القرن السادس الهجري من تقدم ورقي . ثم هو الى ذلك كله يبيّن العلاقة التي قامت بين الفقه والنحو في ذلك القرن بفضل أوضاع علمية ودينية معينة (٢) . تلك العلاقة التي كان النحاة يتشوقونها وينظرون اليها ويفكرون في اقامتها منذ زمن طويل بفعل ما كان يسيطر عليهم من نوازع وعوامل دينية .

الغاية منه : يبدو من قراءة المقدمة (٣) أن المؤلف كان يرمي من تأليفه الى الأهداف التالية :

- ١- الرغبة في مواصلة السير في طريق الابتكار والابتداع التي انتهجها من قبل بتأليف كتابي " الانصاف " و " جدل الاعراب " .
- ٢- محاولة سدّ ثغرة كان يحسّها في البناء النحويّ بفضل حداثة ذهنه وسعة اطلاعه .
- ٣- تلبية طالب أهل الفضل والاستبصار الذين سألوه التأليف في أصول النحو والوقوف عند حسن ظنهم .

-
- ١- لمح الأدلة تحقيق عطية عامر ص ٢٣ .
 - ٢- من دلائل تأثر صاحبنا بالمنهج الفقهي في اختيار تسمية كتابه هذا أن لعبد الملك الجويني (امام الحرمين) كتابا في الفقه بعنوان (لمح الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة) وقد صدر هذا الكتاب عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر بتقديم وتحقيق الدكتورة فوقية محمود سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م . ومن الجدير بالذكر أن الامام الجويني عاش ما بين ٤١٩ - ٤٧٨ هـ أي قبل ابن الأنباري بحوالي مائة عام .
 - ٣- انظر لمح الأدلة ص ٢٣ .

ولعله كما أوضح في مكان آخر كان يريد أن يقيم علاقة ثابتة وواضحة بين الفقه والنحو وأن يطابق عليهما نفس الموازين لما لمسه من مناسبة بينهما " لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول" (١) .

خصائصه : يمتاز بالخصائص التالية :

- ١- أنه قُسم تقسيماً يشابه تماماً ذلك التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه (٢)
- ٢- أنه نقل إلى أصول النحو جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم حتى أصبح يحس القارئ لأصول الأبناري أنه يقرأ كتاباً من كتب الفقه وأنه اطمأنته حاذق لا أمام نحوي أو لغوي مدقق .
- ٣- أن المؤلف يلتزم فيه المنهجية العلمية التزاماً صارماً فهو يشرح أهدافه في مقدمة الكتاب ثم يحدد منهجه تحديداً تاماً في الفصل الأول والثاني حيث يتحدث في الأول عن معنى أصول النحو وفي الثاني عن أقسام هذه الأصول ثم هو إلى ذلك بعيد عن التأخر أو الانتقال من موضوع إلى موضوع أو الابتعاد عن الموضوع الأساسي فالكتاب يكون وحدة متماسكة متساقطة إلى الحد الذي تسمح به ظروف المؤلف في القرن السادس الهجري .

محتوياته : يتكون هذا الكتاب من ثلاثين فصلاً تقع في حوالي ستين صفحة تدور حول أصول النحو وأدلتها من نقل وقياس واستحسان واستصحاب حال . ويتتبع المؤلف كل بند من هذه البنود بالشرح والتفصيل . فالنقل ينقسم إلى تواتر وأحاد ولكل منهما شروط معينة . والقياس ينقسم إلى قياس علة وقياس شبهة وقياس طرد . ويفضل المؤلف القول في ذلك كله وينتقل للحديث عن الاستحسان واستصحاب الحال وأمور أخرى لها صلة وثيقة بما نحن فيه كمعارضة النقل بالنقل والقياس بالقياس . وسنعود إلى تفصيل ما أوجزنا هنا عند الحديث عن جهود المؤلف في أصول النحو في الباب التالي .

١- نزهاء الألباء ص ٨٩ .

٢- لصح الأدلة - مقدمة المحقق ص ٦ - ٧ .

الباب الثاني

انتاجه النحوي

بيننا فيما سبق من الفصول أن ابن الأنباري كان يتحلى بثقافة موسوعية تضم كل ما عرفه عصره من العلوم كاللغة والنحو والفقه وعلم الكلام . وقد ألف في هذه العلوم كلها غير أنه كان يميل بطبعه إلى علم النحو فأعاره جهده وبذل فيه وكده ووضع فيه مصنفات بلغت من الشهرة وبعد الصيت مبلغا عظيما ككتاب " الأنصاف " في مسائل الخلاف " و " اسرار المربية " . وكان لا بد لثقافة ابن الأنباري الموسوعية هذه أن تظهر في ميدان النحو فهو لم يكتف بما توصل إليه السلف في هذا الموضوع بل طفق يفكر في ربه يستجدّه وطريقة يبتكرها وآفاق يجلوها . وقد استطاع بما كان يتحلى به من ذهن صاف وفكر عميق أن يجول في ميادين هذا العلم فيأتي بكل جديد وطريف، ويضيف إلى بناء النحويين قد يختلف العلماء في تقييها، ولكنهم لا يختلفون في أنها تستحق التوقف وإطالة النظر . فقد تفرغ صاحبنا لمختلف موضوعات النحو وميادينه وألف في :

- ١- أصول النحو . وقد وضع فيه كتاب " لمح الأدلة "
- ٢- جدل الاعراب . وقد وضع فيه كتاب " الإعراب في جد الاعراب " (١)
- ٣- الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد وضع فيه كتاب " الأنصاف "
- ٤- الملة والتعليل . وقد وضع فيه كتاب " اسرار المربية " بالإضافة إلى جزء من " لمح الأدلة " .
- ٥- الاعراب . وقد وضع فيه كتاب " البيان في اعراب القرآن " .

ولقد عالج هذه الموضوعات النحوية كلها بسمعة وشمول، وحاول أن يقدم في كل منها جديداً، وأن يضيف إلى ما أنجزه السلف إضافات ذات قيمة . وسندرس في الفصول التالية مدى مساهمة صاحبنا في كل ميدان من هذه الميادين . وسنوزع هذه الموضوعات كلها في ثلاثة فصول هي :

- ١- أصول النحو .
- ٢- الملة والتعليل .
- ٣- الخلاف .

١- يعني بجدل الاعراب جدل النحو . انظر النزهة ص ٨٩ والكشاف للتهانوي ج ١ ص ١٧ والايضاح للزجاجي ص ٩١ وقد جاء فيه : ويسمى النحو اعرابا والاعراب نحو سماعا لأن الفرغ، طالب علم واحد .

ويلاحظ أننا راعينا في هذا التقسيم الأساس الموضوعي دون الاحتفال بأسماء الكتب ودون أن نخشى كل كتاب منها بفصل منفرد مستقل. وقد ملنا إلى هذا التقسيم للاعتبارات التالية :

- ١- أنه على الرغم من أن ابن الأنباري قد حصر كل كتاب من كتبه بموضوع أو أداره عليه، فإن هذه الموضوعات متشابكة متداخلة والكتاب الواحد يحتوي على أكثر من موضوع.
- ٢- أن بعض الموضوعات ليس لها كيان مستقل كجدل الاعراب فممنه ما يلحق بأصول النحو ومنه ما يلحق بالعدلة ومنه ما يلحق بالخلاف. ولذلك ليس من الحكمة والصواب أن يفرد له فصل خاص به.
- ٣- أن ما تبقى من الموضوعات كاعراب القرآن ليس محصوراً بموضوع واحد بل يتضمن اللفظة والنحو والخلاف والتعليل والقراءات الخ كما ذكرنا في حديثنا عن كتاب " إعراب القرآن " في الفصل الثالث من الباب الأول . ولذلك لا نستطيع أن نفرده فصلاً خاصاً به.

وأضافة إلى ما سبق رأينا الترتيب على الموضوعات التي كان لابن الأنباري فيها فضل تجديد وابتكار دون تلك التي حذر السابقين ونسج على منوالهم . و " أصول النحو " و " العلة " و " الخلاف " التي سيكون كل واحد منها موضوعاً لفصل من فصول هذا الباب هي الموضوعات التي عرف بها ابن الأنباري واشتهر، فضلاً عن أنها تستغرق أهم إنجازاته في النحو فلا ريب أن نقف عند ما ونطيل النظر.

الباب الثاني

انتاجه النحوي

الفصل الأول

اصول النحو .

- الفصل الأول -

في أصول النحو

إنَّ لأبن الأنباري صلةً وثيقةً بأصول النحو تتمثلُ من خلال كتابه المعروف في هذا الموضوع إلا وهو "لمع الأدلة" الذي يعتبر قنطرة ماثلة ومعلمة بارزة في تاريخ هذا العلم. وكنا قد تحدثنا عن هذا الكتاب في فصل سابق (١) فقد منا تعريفًا به وأعطينا فكرة مجملته عنه. وقد يكون ما ذكرنا ثمة كافيًا لولا أننا نود أن نتعمد وصف الكتاب إلى الخوض في موضوعه والانتقال من ثمة إلى تقييم جهود صاحبنا في ذلك الموضوع.

ولا بد لنا من أجل ذلك أن نقدم صورة وافية عن تلك الأصول كما عرضها علينا المؤلف تعريفًا وتقسيمًا، وكما جلاها لنا توضيحًا وتمثيلًا، وأن نجول معه جولة تطالعنا على الآفاق التي ارتادها والبياديين التي خوض فيها.

. التبريف بها .

يعرّف ابن الأنباري أصول النحو بأنها " أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله " (٢) أما القاعدة من هذه الأصول فهي " التعويل في اثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل (٣) ". وكانه يقصد بذلك الدعوة إلى استقلال وسائل الفكر وأدواته في معالجة النحو وعدم التوقف في ذلك عند حدود التقليد والمحاكاة أو التشبث بالوسائل العلمية البدائية. ولا غرو في ذلك فقد كان من المهتمين بشؤون الفكر المطلعين على المنطق والفلسفة وعلم الكلام كما عرفنا سابقًا.

١- انظر ص (١٢٠) وما بعدها من هذه الدراسة.

٢- لمع الأدلة ص ٢٧

٣- نفس المصدر والمكان.

- أقسامها -

يقسم صاحبنا أصول النحو إلى ثلاثة : " نقل وقياس واستصحاب حال " . ويجعل لهذه الأقسام ثلاث مراتب " الأولى لدليل النقل والثانية لدليل القياس والثالثة لدليل استصحاب الحال " (٢) . وهو يعني بذلك أن دليل النقل أرفعها مكانة وأعظمها قيمة وأنه إذا اجتمع مع دليل القياس ودليل استصحاب الحال رجح عليهما وألغى وجودهما . وكذلك دليل القياس بالنسبة إلى ما بعده فأهمية هذه الأدلة متناسب مع أسبقيتها في الترتيب .

- النقل -

وهو يعرف النقل بأنه " الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (٣) ويتبين من هذا التعريف أن صاحبنا يشترط في النقل المنقول توافر الأمور التالية :

- ١- أن يكون عربياً فليس لهذا التعريف علاقة بالكلام غير العربي .
- ٢- أن يكون فصيحاً فيخرج من هذا التعريف العامي والركيك وكل ما لا يستوفي شروط الفصاحة . وللفصاحة كما نعلم شروط معروفة (٤) .
- ٣- صحة النقل وتستوجب بصراً بمعرفة أحوال النقلة والاحاطة بما يسمى بعلم الرجال أو علم الجرح والتعديل . فيرد كلام من يشك في علمه أو أمانته من متماطي هذا الفن . ويشير صاحبنا إلى ذلك بقوله : " ويشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً رجلاً أو امرأة حراً كان أو عبداً كما يشترط في ناقل الحديث عن النبي (٥) .

-
- ١- لمع الأدلة ص ٢٧
 - ٢- نفع المصدر والمكان .
 - ٣- نفع المصدر ص ٢٨ .
 - ٤- انظر مقدمة كتاب البلاغة الواضحة لملي الجارم ومصطفى أمين ص ٥ وما بعدها .
 - ٥- لمع الأدلة ص ٣٥ .

٤- الكثرة : ويجني بها تواتر عدد كبير من النقلة على رواية واحدة ، ويقصد الرواية من التشديد على الكثرة الوقوف في وجه التحريف والتزييف . واعتدالاً بهذه الكثرة لا يرى صاحبنا قيمة لما ورد على سبيل الندرة والشذوذ (١) .

— القياس —

وهو يعرف القياس بقوله : " هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل . وقيل هو حمل فرع على أصل بملء تقتضي اجراء حكم الأصل على الفرع . وفيصل هـ — ربط الأصل بالفرع بجامع . وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجائز وهذه الحدود كلها متقاربة (٢) " وأول ما نلاحظه أن صاحبنا لم يكتفِ بإيراد تعريف واحد للقياس فأتممه بثلاثة تعريفات أخرى ، أما لتقديره أن أحدها عاجز عن نقل المعنى المقصود أو لأنه يود أن يدل بعلم عزيز واطلاع واسع .

وزبدة هذا الكلام كله أن القياس هو حمل نمط من القول على آخر لعلاقة بينهما . وقد تسمى هذه العلاقة علة كما قد تسمى جامعاً . أما الغاية من اجراء القياس فهي التوصل الى حكم في حالة لم يسبق أن ورد فيها حكم . فيكون اللجوء الى القياس ضرورة تليها أبنية اللفظة المتجددة .

هذا وقد ذكر ابن الأنباري للقياس ثلاثة أنواع :

- ١- قياس علة : ومثل عليه بحمل ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل) على الفاعل في رفعه (٣) .
- ٢- قياس شبيه : ومثل عليه بحمل الفعل المضارع على الاسم في إعرابه (٤) .
- ٣- قياس طرد : وقد مثل عليه بأمثلة فرضية كتعميل بناء " ليس " بعدم التصرف

١- لمع الأدلة عن ٢٨ وما بعدها .

٢- نفس المصدر عن ٤٢ .

٣- نفس المصدر عن ٥٤ .

٤- نفس المصدر عن ٥٦-٥٧ .

واعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف (١) . وهو مقياس وهمي لأنه فاقد للمناسبة بين الحكم والملة . فلا علاقة البتة بين البناء وعدم التصرف أو بين الاعراب وعدم الانصراف، على الرغم من تلازم الظاهرتين في كل منهما .

وهو يشير الى أنه لا بد أن تتوفر في كل قياس من الأقيسة السابقة أربعة أركان : أصل وفرع وعلة وحكم (٢) . ففي المثال الأول الذي ساقه المؤلف على قياس الملة، الأصل هو الفاعل والفرع هو نائب الفاعل والملة هي الاسناد والحكم هو الرفع .

وكما يرى القارئ، فهذه الأقيسة تمت الى المنطق أكثر مما تمت الى النحو . وعلى الرغم أن النحاة القدامى استخدموا لفظة القياس، فقد كانوا يعنون بها معناها البسيط، ألا وهو النسج على منوال كلام العرب، لأنهم لم يكونوا بعد قد أوغلوا في قضايا الفلسفة والمنطق .

أما القياس الذي يتحدث عنه صاحبنا فهو قياس معقد، ما نظن أنه خطر في ذهن أحد من قدامى اللغويين . فإذا رحنا نستقصي الأمثلة التي أوردها ابن الأنباري على أنواع القياس المختلفة تبين لنا أن في المسألة شيئاً من السفسطة أو القياس الوهمي والآ فمن يستطيع أن يزعم أن الأعرابي قد نطق بالفاعل قبل نائب الفاعل ورفع هذا قبل أن يرفع ذلك ؟ وكذلك من يستطيع أن يزعم أن الفعل المضارع اعراب لأنه أشبه الأسماء؟ ودل يتصور عاقل أن الفعل المضارع بقي مدة من الزمن مجرداً من الحركة حتى ثبت شبهه بالأسماء فأعرّب خلافاً لبني جنسه من أفعال الماضي والامر؟

١- لمع الأدلة ص ٥٨ . وثمة أمثلة متعددة يمكن أن تستخلص على قياس الطرد من وقائع الحياة . فمن ذلك أن يكون معظم من يصابون بداء السرطان مثلاً ممن يأكلون الأرز أو يقتنون السيارات أو يدخنون التبغ . فيستنتج من ذلك خطأ أن كلا من هذه الظواهر يمكن أن تكون علة لوجود هذا المرض الخبيث . والحقيقة أن لا إخاله - أي لا مناسبة - بين أكل الأرز أو اقتناء السيارة أو تدخين التبغ والاصابة بالسرطان، على الرغم من اطراد الظاهرة مع وجود المرض .

٢- لمع الأدلة ص ٤٢ .

أغلب الظن أن هذه القضايا أقرب إلى الفرضيات منها إلى الحقائق الثابتة الملموسة . وما التعامل بها إلا من قبيل تحريك الذهن وتنشيط الفكر . ونحن لا نريد أن نجهد قيمة القياس فلقياس قيمته التي لا تجهد ولكن في مسائل اللغوية لا في مسائل النحو . والحديث في القياس اللغوي لا يدخل في نطاق موضوعنا هذا .

— استصحاب الحال —

أما استصحاب الحال فهو عند صاحبنا " من الأدلة المعتمدة . والمراد به استصحاب حال الأصل ، مثل استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو إعرابها واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء " (١) . وما دام الأصل في الأسماء الإعراب والأصل في الأفعال البناء فيبقى كل شيء على حاله حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب . " فما يوجب البناء في الأسماء وشبه الحرف أو تضمن معنى الحرف . فشيء الحرف في نحو الذي " وتضمن معنى الحرف في نحو " كيف " . وما يوجب الإعراب في الأفعال وهو مضارعة الأسماء في نحو يذهب ويكتب وما أشبه ذلك (٢) .

" واستصحاب الحال — في رأى صاحبنا من أضعف الأدلة . ولهذا لا يجوز التمسك به . ما وجد " ناك دليل . ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه . وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم (٣) .

تلك هي أبرز النقاط التي أثارها ابن الأنباري في "لمع الأدلة" والتي تطرق إليها عند معالجته لموضوع أصول النحو . وقد حاولنا أن نستحضر في هذه الخلاصة أهم آرائه بهذا الشأن إلا ما دار منها حول العلة النحوية فقد آثرنا أن نخصصها ببحث مستقل في الفصل التالي .

- ١- لمع الأدلة ع ٨٦
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- لمع الأدلة ع ٨٧ .

— أضواء على هذه الأصول —

يقدم ابن الأنباري فيما عرضنا له من الأفكار في أصول النحو منهجاً جديداً بالنسبة إلى علم النحو وإن لم يكن جديداً بالنسبة إلى علم الفقه . أو لنقل : أن البيئة التي حملت علماء الفقه على ابتداء علم الأصول حملت علماء النحو على تبني هذا العلم وتجهده بالرعاية والاهتمام .

ولعل القول المشهور : " أن الحاجة أم الاختراع " لا يصدق في مكان كما يصدق هنا فقد كانت الحاجة ماسة إلى ابتداء علم من شأنه أن يرد إلى علم النحو حيويته وجرته ويمنحه من القوة والنشاط ما يساعده على الوقوف في وجه الزعازع والأعاصير .

وتفصيل ذلك أن المراق كان دائماً ملتقى الثقافات ومزدهم الحضارات . وحسبنا أن نذكر من تاريخ العراق الزاهر ما صنعه خلفاء بني العباس في عصرهم الأول من تشجيع العلم والاهتمام بنشر الثقافة . فقد عملوا على ترجمة التراث اليوناني من فلسفة ومنطق .

وكان لهذا الميل الضخم أثره الكبير في حرية الفكر وتفتح براعمه . فقد غصرت العراق نتيجة لهذا الاحتكاك الثقافي بتراث اليونان حركة فكرية متحررة نشأ عنها ما يسمى في تاريخ الفقه بمدرسة الرأي أو مدرسة القياس في مقابل ما يسمى بمدرسة الحديث أو الأثر التي كان مكانها الحجاز (١) .

وقد نشبت بين مدرسة القياس ومدرسة الأثر محاورات ومناظرات وتسبب عن ذلك كله صراع شديد أدى إلى اتساع شقة الخلاف بين الطرفين . وفي غمرة هذا الصراع بين المدرستين نشأ ما يسمى بالخطأ المحتدل (٢) الذي كان من همسه الحرص على التمسك بالتراث دون المجازفة بالغاء المقل أو محاولة التخلي عن حرية الفكر .

١ — انظر ضحى الاسلام للاستاذ أحمد أمين ج ٢ ص ١٥١ وما بعدها .

٢ — انظر ضحى الاسلام ج ٢ ص ١٦٢

وكان الحل عند المعتدلين ابتكار علم يقيم الميزان بين الطرفين ويوازن بين الطرفين دون الميل نحو أحدهما . وقد سمي هذا العلم علم أصول الفقه .

ولقد مرّ النحو بنفس الظروف التي مرّ بها الفقه فكان ثمة محاولات لتلحجر والتضييق ومحاولات للانطلاق بل الانفلات . وبين هؤلاء وأولئك كان المعتدلون يفكرون في حلّ القضية بما يحفظ للنقطة كيانها ويصون للفكر حرّيته وحرّمته . وكان من بين هؤلاء المعتدلين صاحبنا ابن الأنباري الذي رأى في مبادئ علم أصول الفقه ما يصلح أن يعالج به قضايا النحو فاستعان بها وطبقها بقدر ما يملك من حكمة وذكاء .

لقد كان ابن الأنباري يطلب التجديد ويسمى إليه كما يذكر في مقدمة " اللمة " (١) ولكنه في الوقت نفسه لم يكن يود الانطلاق الى حيث لا حدود . وكأنه رأى في مبادئ أصول النحو حدا فاصلا بين الافراط في التقليد والمبالغة في الانطلاق .

فقد حاول بالتشديد على النقل والقياس أن يضبط حركة الفكر الواثب المتفلت ويحدّ منها . ان تمسكه بمراعاة النقل ويشير الى ذلك ويؤكد ه فالنقل كما عرفه هو التراث نفسه منحصرا في القرآن والحديث وكلام العرب (٢) . وهو حين يطرح "النقل" ركنا من أركان الأصول فكأنه يكبح حركة التفلت والانطلاق التي لم تكن تود أن تحكمها قيود المحافظين .

وانطلاقاً من نفس الهدى في ألا وهو الموازنة بين تيارى المحافظة المتمرّنة والتجديد المتطرف يطرح "القياس" أصلا آخر من أصول النحو . فهو في الوقت الذي يبيح فيه الاجتهاد ويؤيد حرية الفكر لا يريد أن يصبح الأمر فوضى وأن يتجازبه من ليس من أهله . وقد رأى صاحبنا في القياس ضمانا لعدم الوقوع في هذا المحذور .

والتزاما بمبدأ الاعتدال الذي أخذ ابن الأنباري نفسه به شدّد على الأخذ " بالنقل " واعتبره أحد الأصول الثلاثة بل جعل له المرتبة الأولى بينها (٣) . وردّ على منكريه بقوله : " هذه شبهة ظاهرة الفساد " (٤) .

- ١- لمح الأدلة ص ٢٧ حيث قال : وقائده (يعني الأصول) التمويل في اثبات الحكم على الحجة والتميل والارتفاع من حضيض التقليد الى يفاع الاطلاع على الدليل .
- ٢- انظر لمح الأدلة ص ٣٢ - ٣٣ - نفس المصدر ص ٢٧
- ٤- نفس المصدر ص ٣٣

وكذلك صنع بالنسبة " للقياس " فقد ردّ على منكريه بقوله : " اعلم أن انكار القياس لا يتحقق لأن النحو كله قياس (١) . بل زاد على ذلك أن عقد فصلا في الرد على منكري القياس ، حاول أن يبطل فيه كل ما يقدمونه من شبه واعتراضات (٢)

وقد تدلنا هذه الحقائق على مدى ما كان يتمتع به صاحبنا من اتزان ورجاحة عقل . فهو لا يودّ أن يجاري منكري النقل لأن في ذلك نهاية للتراث . وهو كذلك لا يود أن يجاري منكري القياس لأن في ذلك محاولة لا يقف العقل . وكان في غمرة هذه المتناقضات يحاول أن يسلك السبيل القويم بعقل راجح وفكر متزن .

ليس هذا فحسب فقد دفعته مبالته في الحذر ورغبته في الضبط والتنظيم أن يضع شروطا وقيودا لكل من هذين المصطلحين اختارها من جملة آراء العلماء المتضاربة حول الموضوع . فكان يصرّح بالأراء المختلفة في المسألة الواحدة ثم يختار منها أقربها إلى العقل والمنطق . وبموجب هذه الطريقة قسم " النقل " إلى تواتر وأحاد كما ذكرنا آنفا ، وحدد طرق النقل وصفات الناقل (٣) . كل ذلك ليجمع طريق النقل بينا والسير فيه مأمونا ، وليخلق الأبواب على أهل الوضع والانتحال .

أما بالنسبة للقياس فقد جمعه ثلاثة أنواع كما أسلفنا : قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد . فكان الأول أعلاها شأنًا وأجدرها بالقبول لأنه يتضمن أوثق صلة تربط المقيس بالمقيس عليه ألا وهي العلة . أما الشبه فهو صلة أضعف من العلة لأنه يتعلق بالطواهر والعلة تتعلق بالجواهر . أما قياس الطرد فهو ضعيف لأنه يقرن بين ظواهر لا علاقة بينها أصلا وإن توهمت هذه العلاقة .

أما استصحاب الحال فقد جمعه من الأدلة المعتبرة إلا أنه وصفه بأنه أضعف الأدلة (٤) . ويبدو من ذلك أنه لم يشدد على هذا الأصل ولم يرفه كبير جدوى . ولذلك لم يعول عليه ولم يطل الوقوف عنده .

١- "مع الأدلة" ص ٤٤

٢- نفس المصدر ص ٤٦ وعنوان الفصل " في حل شبه تورّد على القياس "

٣- نفس المصدر ص ٣٤-٤١

٤- نفس المصدر ص ٨٦-٨٧

وصفوة القول أنّ ابن الأنباري حاول أن يستخدم أصول النحو في حلّ بعض المشكلات والمصاعب التي كانت تواجه علماء النحو منذ التوث الأسننة الأعزّاب وفسدت سلائقهم . فحين تفسد السليقة يصبح لا بدّ من استعمال أدوات ووسائل تمّوغ عن هذا الفساد وتفني عنه . ولقد استعان المرّب بالقياس منذ عبد الله ابن اسحاق الحضرمي (١١٧هـ / ٧٣٥م) (١) والخليل بن أحمد (١٦٠هـ / ٧٧١م) (٢) وسقيت حاجتهم الي القياس تزداد تبعاً لتطور المجتمع ومدى ايفاله في الحضارة والعمران ، الي أن ظهر ابن الأنباري الذي كان يشمر أنّ القياس وحده لا يكفي وأنه لا بدّ من تقديم منهج متكامل لسدّ هذه الحاجة . وكان كتاب " لمع الأدلة " مهياً للقيام بهذا الدور .

* * *

-
- ١- انظر طبقات الشعراء لابن سلام ص ١٤ ونزهة الألباء لابن الأنباري ص ١٨
 ٢- انظر نزهة الألباء ص ٤٥ - ٤٦ وبغية الوعاة ج ١ ص ٥٥٧ .

ابن الأنباري ودعوى ابتكار علم الأصول

يدل ابن الأنباري في مواضع مختلفة أنه مبتكر علم أصول النحو وأنه أبو عذرتة فيقول في مقدمة لمع الأدلة : " ان جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألونني بعد ابتكار كتاب الانصاف في مسائل الخلاف " وكتاب " الاغراب في جدل الاعراب " أن اعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم اصول النحو" (١) ويضيف الى ذلك قوله : " وقد ألفته ليكون أول ما صنف في هذه الصناعة " (٢) . ليس هذا فقط بل هو يصبر على هذا السبق والأولية في موضع آخر وذلك حين يقول : " وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضمناهما . هما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو " (٣) غير أن بعض العلماء والمؤرخين لا يوافقوه في زعمه بل ينازعه فيه ويشير الى من ينافسه في ادعاء هذا العلم ويجازيه فضل ابتكاره ، وأظهاره بين الناس . ومن هؤلاء ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح عثمان ابن جني . وأعجب من ذلك كل شيء أن يجهر بهذا الزعم جلال الدين السيوطي الذي عاش بعد ابن الأنباري بحوالي أربعة قرون (١١١ هـ / ١٥٠٥ م) .

ان نسبة هذا العلم الى واحد من هؤلاء مسألة مهمة وتحتاج الى كثير من الأناة والروية ، وانه لمن صلب علمنا في هذا الفصل أن نتطرق لهذه المسألة بالتحقيق فنتمنى لكل من هؤلاء العلماء على حدة ونبين مدى مساهمته في أصول النحو وأحقيته في نسبة هذا العلم الى نفسه وستتناولهم واحدا واحدا حسب الترتيب التاريخي .

- أبو بكر بن السراج + ٥٣١٦ هـ / ١٢٢٨ م

كان أبو بكر بن السراج " أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين واليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد " (٤) . وكان يتمتع بشخصية علمية فذة وفكر مستقل وتبرز هذه الشخصية الفذة في المظاهر التالية :

- ١- ص ٢٣
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- نزهة الألباء ص ٨٦
- ٤- معجم الأديباء ج ١٨ ص ١٩٨ .

- ١- أنه اضاف الى ثقافته النحوية تماما بالصنطق والموسيقى (١) .
- ٢- أنه على الرغم من انتمائه الى المذهب البصري عول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة (٢) .
- ٣- أن له آراء كثيرة تداولتها كتب النحو التي جاءت بعده (٣) .

وبالإضافة الى ذلك كله عرت ابن السراج بتشددده في القياس ومجاهرته بوجوب أعمال الشواذ والنوادير فقد كان يقول : " اعلم أنه ربما شد شيء من بابيه فينبغي أن تعلم أن القياس اذا امارد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي شد عنه . وهذا مستعمل في جميع العلوم ولو اترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم (٤)

وهذا انما يصدر عن عقلية منظمة يؤكد ما ويشهد لها ذات القول المأثور فيه " ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج (٥) . والذي يدل على ما كان لا يسمن السراج من فضل في تنظيم هذا العلم ولم أطرافه وتهديب حواشيه واخضاعه لمنهج صارم .

ولا نريد أن نطيل في التحدث عن خصائص ابن السراج ومميزاته الفكرية واتجاهاته النحوية فليس ثمة مجال لذلك . وانما يهمنا في هذا البحث أن نتوقف قليلا عند احدي الظواهر المهمة في حياة هذا النحوي الكبير ألا وهي كتاب " الأصول " الذي يعتبر أحسن كتبه وأكبرها (٦) .

وبفرض النظر عن قيمة الكتاب في ذاته فهو يحمل بالنسبة اليه أهمية خاصة لسببين :

- ١- انباه الرواة ج ٣ ص ١٤٩
- ٢- معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٨
- ٣- شوقي ضيف : المدارس النحوية ص ١٤٣
- ٤- المزهج ج ١ ص ٣٢٣
- ٥- ياقوت : معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٦٨
- ٦- نفس المصدر ص ٢٠٠

- (١) أنه كان السبب في أن ينسب بعض العلماء فضل ابتكار علم الأصول إلى ابن السراج ، ولولاه لما كان لابن السراج فضل يذكر في هذا المجال .
- (٢) أنه يمثل الرابطة والصلة الوثيقة التي تشد ابن السراج إلى بحثنا هذا ولولاه لم يكن لنا به صلة من قريب أو بعيد .

هذا وقد آن لنا أن نمرغ القضية ونطرحها على بساط البحث حسب الخطوات التالية :

- ١- جاء في المقدمة التي وضعها محققو كتاب "سر الصناعة" لابن جنى ما يلي :
- " وتوجت حركة التأليف في النحو (في القرن الرابع الهجري) باختراع علم أصول النحو على يد أبي بكر بن السراج في كتابه أصول النحو الكبير وتم ذلك على يد أبي علي الفارسي وتلميذه أبي الفتح عثمان ابن جنى " (١) .
- ٢- يذكر على أبو المكارم في كتابه " أصول التفكير النحوي " أن ابن السراج هو أول من يشار إلى أنه قصد علم أصول النحو بالدرس في كتابه أصول النحو الكبير والصغير (٢) .
- ٣- يقول الدكتور محمد عيد بهذا الصدد : ان ابن السراج (١٦٠٣هـ / ١٢٨٧م) هو صاحب أول مؤلف مشهور في هذا الموضوع (٣) ويقصد به أصول النحو .
- ٤- شن الدكتور عطية عامر في مقدمة كتاب "لمع الأدلة" (٤) هجوماً شديداً على ابن الأنباري متهما إياه بالكذب والافتراء في زعمه أنه مبتكر علم أصول النحو الذي هو مادة كتاب " لمع الأدلة " ومعتمداً في هجومه على ما ذكره المؤرخون وأصحاب الطبقات عن كتاب الأصول هذا ، مع أن ما تذكره هذه الكتب ليس فيه سند أو تأييد لرأي عطية عامر كما سنوضح فيما بعد .

هذا هو مجمل القضية فما هو موقفنا منها ؟ قبل أن ندلي بدلونا فسي الموضوع نود أن نمرغ الملاحظات التالية :

- ١- مصطفي السقا وآخرون : سر الصناعة ج ١ ص ٦٤
- ٢- ص ٤٤
- ٣- أصول النحو العربي : المقدمة ص ٢
- ٤- ص ١١ - ١١

(١) أنه ليس فيما أوردت كتب التراجم والطبقات حول كتاب أصول النحو لابن السراج ما يشير إلى أنه يدور فعلا حول موضوع أصول النحو كما فهمه القدامى وكما نفهم نحن في أيامنا هذه .

(٢) ان كثرة ترداد اسم هذا الكتاب بين النحاة والمؤرخين قد تدعو إلى التضييل والابهام بأن ثمة كتابا يعالج موضوع أصول النحو .

(٣) أن هؤلاء الذين نسبوا فضل ابتكار هذا العلم إلى ابن السراج قد اعتمدوا على ظواهر الأمور دون النفاذ إلى أعماقها ووطانها إذ اكتفوا بالتسمية دليلا على وجهة نظرهم . والتسمية ليست حجة كافية في هذا المجال .

وهذا يعني أننا لا نشارك هؤلاء جميعا وجهة نظرهم في أن ابن السراج كان مبتدع هذا العلم وأن كتابه " الأصول " يعالج موضوع أصول النحو فعلا . ورأينا أن كتاب الأصول كغيره من كتب النحو وان كان يمتاز عنها بحسن الترتيب والتبويب . وهذه براهيننا وأدلتنا مستقاة من كتب التراجم ونصوص اللغة وأقوال النحاة المتأخرين :

(-) وأولى هذه البراهين بالذكر وأحراها بالتقديم هو رأي ابن الأنباري نفسه لما له من أهمية ووجاهة بهذا الخصوص . فماذا قال ابن الأنباري ؟ لقد تمررت لهذا الموضوع في " نزدة الألباء " فقال : " وله (ابن السراج) مصنفات حسنة وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول . فإنه جمع فيه أصول علم العربي وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب " (١) .

وهذا النص يفيد الحقائق التالية :

(أ) أن ابن الأنباري كان مطلعاً على كتاب الأصول عارفاً بكنهه ولما بمحاسنه ومزاياه . ولذلك حاول أن يصفه وصفاً دقيقاً دون إفراط ولا تفريط .

(ب) ان وصف ابن الأنباري للكتاب يدل على أنه كتاب في النحو لا في الأصول . فهو لا يعدو أن يكون حشداً وتجميعاً لمسائل سيبويه . وعمل صاحبه فيه لا يعتمد على الترتيب المتقن والتبويب المنسق .

وكتاب سيويه ليس في اصول النحو (١) بل لم يقل احد انه في اصول النحو بالمعنى الذي تقصده .

ج) أما قول ابن الأنباري " انه جمع فيه اصول علم النحو فهو يعني بذلك قواعد النحو كما سنذكر فيما بعد .

٢- أما ما ذكرته كتب التراجم والطبقات بهذا الخصوص فليس فيه ما يشير الى أن الكتاب وضع في اصول النحو كما ذكرنا آنفا . يقول ابن النديم بهذا الشأن : ولله كتاب الاصول الكبير وكتاب جمل الاصول (٢) . وهذا كلام لا يكشف معمق ولا يفتح مفلحا ولا يدل على شيء (٣) . ويقول ابن خلكان (٤) : " ولله التصانيف المشهورة في النحو عنها كتاب الاصول وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن واليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه " وكلام ابن خلكان يفيد الحقائق التالية :

أ) أن ثمة كتبا أخرى قد صنف في اصول النحو وأن كتاب ابن السراج يعد من أجودها . ولولا ذلك لما جازت المقابلة . وإذا كان الأمر على ما ذكر ابن خلكان فأين دي هذه الكتب المصنفة في الاصول ؟ بل كيف يمد ابن السراج مبتكرا لهذا العلم إذا كانت كتب الاصول موجودة من قبله ؟ أن في الأمر اشكالا لا يفكه إلا تفسيرنا للكلمة " الاصول " بأنها قواعد اللغة كما سنذكر فيما بعد .

ب) ان قول ابن خلكان بأن كتاب الاصول هو المرجع عند اضطراب النقل واختلافه لا يعني أكثر من أن هذا الكتاب من الضبط وحسن الترتيب والتبويب لسائل النحو بحيث يزيل كل لبس ويحسم أي خلاف . ولم يقل أحد أن من مميزات كتب الاصول وخصائصها بل من شروطها أن تكون مرجعا في الخلاف واضطراب النقل .

١- الدكتور محمد عيد - اصول النحو العربي ص ٤٣

٢- الفهرست ص ٩٦

٣- وقد أوردته لأن الدكتور عطية عامر جعله من أدلته وبراهينه على القول بأن ابن

السراج هو مبتكر هذا العلم (انظر مقدمة لمح الأدلة ص ١)

٤- وفيات الأعيان ج ٤ ص ٢٣٩

٣- قال أبو عبيد الله المرزباني (١) : " صنف - يعني ابن السراج - كتابا في النحو سماه "الأصول" ، انتزعه من أبواب كتاب سيوييه وجعل أصنافه بالتقسيم على لفظ المنطقيين فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون . وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم ، فأما المصنى فهو كله من كتاب سيوييه على ما قسمه ورتبه " وهذا الكلام يعني ما يلي :

(أ) انه لم يدخل في مضمون كتاب الأصول شيئا خارجا عن نطاق كتاب سيوييه .

(ب) أنه تفنن في الشكل من ترتيب وتبويب واحتفظ بالمصنى .

ويبدو أن حافزا بن السراج لذلك هو ما كان يؤنسه من تلاميذه - وكان يدرس كتاب سيوييه - من استكراه للأقبال عليه واستصعاب لخسوف لوجهه . فرأى أن يمرضه عليهم في شكل أحسن تنسيقا وثوب أكثر تشويقا .

٤- قال الزجاجي في مقدمته لكتاب " الايضاح " (٢) : " وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسرارهِ وكشف المستفلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدا ولم أر كتابا الى هذه الغاية مفردا في علل النحو مستوعبا فيه جميعها . وإنما يذكر في الكتب بمقرب الأصول الشئ "اليسير منها" .

وتشديد الزجاجي على كثرة كتب الأصول إنما يدل على أنه يعني بها غير المقصود . فإذا كان الزجاجي من معاصري ابن السراج فهما ما كان يعنيه ابن السراج بإطلاقه هذا الاسم على كتابه المشهور موضوع حديثنا . فهو إنما كان يقصد " القواعد النحوية " لا أقل ولا أكثر .

٥- روى صاحب نزهة الألباء ، قال : أمر أمير المؤمنين المؤمنون القراء أن يؤلف

١- الانباه ج ٣ ص ١٤٩

٢- ص ٢٨

منها يجمع به أصول النحو وما سمع عن العرب ، فألف كتاب الحدود " (١) . ولم يذكر أحد أن الفراء ألف في أصول النحو . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إذا كان الفراء الف في أصول النحو فهو أحري من ابن السراج بأن تنسب إليه أولية هذا العلم .

٦- ذكر صاحب كتاب أصول الفقه (٢) ، لكلمة أصل عدة معان منها القاعدة . وأضاف : يقال الأصل أن الأمر يقتضي الوجوب بالأصل أن الفاعل مرفوع يعني أن القاعدة ذلك كما يقولون هذه المسألة على خلاف الأصل مريدين بذلك أنها خلاف القاعدة .

وتفسير كلمة الأصول بهذا المعنى يزيل كل لبس حول الموضوع .

٧- ويجدر بنا هنا أن نورد ما ذكره ابن جني بهذا الشأن (٣) : " وذلك أننا لم نر أحدًا من علماء البلدين - البصرة والكوفة - تفرغ لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفًا أو حرفين " .

وكلام ابن جني شهادة قاطعة وحجة دامغة ، ومع ذلك فما زال في الجمعية حجج وأدلة .

٨- قال أبو العلاء المعري في بعض حديثه عن كتاب ابن السراج : " إن الموضوع في " الموجز " هو منقول من كلام ابن السراج في " الأصول " وفي " الجمل " (٤) .

وكتاب الموجز (٥) بين أيدينا وهو وكثيره من كتب النحو يشتمل على موضوعات النحو المعروفة . وكل ما يمتاز به عن غيره حسن الترتيب والتبويب تمامًا كما ذكر عن كتاب الأصول .

١- النزهة ص ٩٩

٢- بدران أبو العينين ص ٢٢ (المقدمة) وانظر الكشاف للتهانوي ج ١ ص ٨٥

٣- الخصائص ج ١ ص ٢

٤- رسالة الففران ص ٣٥٨

٥- صدره هذا الكتاب عن مؤسسة بدران للطباعة والنشر بيروت - لبنان بتحقيق مصطفى

الشويبي وبن سالم دامرجي سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

أبعد هذه الحجج القاطعة المانعة يكون ثمة مجال للحدوث عن ابتداء ابن السراج لعلم أصول النحو ؟ أوليست نسبة هذا العلم اليه ضرباً من التجاوز والمسامحة ؟ أظن أن فيما أوردنا من الأدلة جواباً مقنعاً على ذلك ورأياً حاسماً في الموضوع (١) .

١- بعد كتابة هذه السطور اتيت لنا الاطلاع على كتاب " اصول النحو " لابن السراج بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - مطبعة النجف الأشرف سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م . وقد ثبت لنا من خلال الاطلاع عليه أنه لا يختلف عن غيره من الكتب الكثيرة المولفة في قواعد النحو، وأن ابن السراج كان يعني "بالاصول" القواعد الكلية الأساسية لا أكثر ولا أقل (انظر اصول النحو ج ١ ص ٣٩٩ و ٤٦٤) .

وبهذا لا يبقى ثمة مجال لحشر هذا الكتاب في كتب " اصول النحو " ولا في عدد ابن السراج في اوائل المؤلفين في هذا الموضوع .

— أبو علي الفارسي + ٣٧٧هـ / ٩٨٨م —

أبو علي الفارسي من أعلام النحاة في القرن الرابع الهجري أخذ النحو من أعيان هذا الشأن (١) . وسنهم أبو بكر بن السراج الذي أتينا على ذكره آنفاً . وعلت منزلته في النحو حتى قال قوم من تلامذته هو فوق المبرد وأعلم منه (٢) . وقيل لم يكن بين أبي علي وبين سيويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي (٣) . برع في القياس واشتهر به وكان شعاره : لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية (٤) . ولعل شغفه بالقياس ناتج عن تعمقه في علوم اليونان فقد كان (يعتق مذهب المعتزلة والاعتزال من قديمه يجر إلى قراءة المنطق والفلسفة) (٥) .

واغراق أبي علي في القياس واهتمامه به وإيثاره له جعل بعض المشتغلين بعلم النحو والمؤرخين له ينسبون إليه دوراً في ابتكار هذا العلم والتقدم فيه ونحن نذكر هنا طائفة من هؤلاء :

- (١) جاء في مقدمة سر صناعة الإعراب ما معناها أن أبا علي الفارسي أتم ما ابتدأه استاذة ابن السراج في رفع بناء هذا العلم (٦) .
- (٢) عدّه صاحب كتاب " أصول التفكير النحوي " في أوائل الذين اشتغلوا بعلم أصول النحو وجمله واسطة بين استاذة ابن السراج وتلميذه أبي الفتح عثمان ابن جني (٧) .

-
- ١- معجم الأديب ج ٧ ص ٢٢٢
 - ٢- نفس المصدر ج ٣ ص ٢٣٤ ، تاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٧٥ ، نزهة الألباء ص ٣١٥
 - ٣- نفس المصدر ج ٧ ص ٢٢٩
 - ٤- نفس المصدر ج ٧ ص ٢٥٤
 - ٥- المدارس النحوية ص ٢٥٦
 - ٦- ص ٦
 - ٧- ص ٤

- (٣) عقد الدكتور الشلبي في كتابه عن أبي علي الفارسي فصلاً حول أشر أبي علي في تلميذه ابن جنبي في موضوع أصول النحو (١) كما تحدث عن هذا الأثر فاضل السامرائي في كتابه "ابن جنبي النحوي" (٢) .
- (٤) تحدث الدكتور شوقي ضيف عن هذا الأثر في كتابه "المدارس النحوية" قائلاً: "وقد استضاء به - يعني ابن جنبي بأبي علي الفارسي - في كثير من الأصول التي حوَّرها في كتابه الخصائص" (٣) .

وسيكون جهدنا في تحديد ما نسب إلى أبي علي الفارسي من فضل في ابتداء أصول النحو أقل من جهدنا في تحديد ما نسب إلى أبي بكر بن السراج . وسبب ذلك أنه لم ينسب إلى أبي علي كتاب منفصل مستقل في هذا الموضوع كما نسب إلى ابن السراج .

إننا إذا تتبعنا قائمة آثار أبي علي (٤) تأكد لنا خلوه من مثل هذا الكتاب . فما السران في إدخاله في عداد طلائع هذا العلم ورواه ؟

لقد كان أبو علي على جانب كبير من الذكاء والألممية فقد كان يعتمد العقل والتفكير المنطقي في تحليله وقياسه واستنباطه في حين كان يعتمد غيره الحفظ والاستيعاب (٥) وقد أوغل في ذلك إلا بعيداً حتى استقام له منه مذهب وسع الشقة بين الجامدين على السماع وأنصار القياس . والظاهر أن عشق القياس بهره وأخذ على فكره السبل صار

١ - ص ٦٣٧

٢ - ص ٤٥

٣ - ص ٢٥٧

٤ - انظر "أبو علي الفارسي" ص ٤٦٦ ومقدمة كتاب الحجة ص ٢٤ - ٢٧

٥ - يُقرن عادة بين أبي علي وأبي سعيد السيرافي وكان الناس يقولون : أبو سعيد أكثر رواية وأبو علي أكثر دراية . انظر ظهر الاسلام لأحمد أمين ج ٢ ص ٩١ وابن جنبي النحوي" لفاضل السامرائي ص ١٠٨ ورواية اللغة لعبد الحميد الشلقانسي ص ٢٨٢ وما بعد ها .

يتمحن به كل مسألة تعرض له وعلى رسومه يصدر فتاواه ويعتقد آراءه . ومن يطالع كتب أبي علي يلصق الى اى مدى كان مولعا بالقياس . فهو ينتقل من مسألة الى مسألة مما ملا المقاييس مطبقا الأصول مقبلا على ذلك بحماسة شديدة . فهو رجل كثير الولع بالمقاييس والجمع بين الأشباه والنظائر وحمل النقيض على نقيضه . " إنسه يقاس حتى لا يكاد يخلو احتجاج لآية من قياس " (١) . وكأنه خلق لهذا الموضوع . ففير عجيب أن يذكر عنه قوله : " لأن اخطى " في خمسين مسألة مما بابه الرواية خير من اخطى " في مسألة واحدة قياسية " (٢) .

على أن مسأمة أبي علي في أصول النحو كانت محصورة في الممارسات العملية والتطبيقات التي يجريها على مسائل اللغة والنحو ، وهذه الممارسات كانت معروفة من زمن عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمي الذي كان " أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلك " (٣) . والذين تكلموا في القياس كثر اشتهر منهم سيبويه والفراء وأبو علي الفارسي والرماني وابن جنبي والزمخشري (٤) . ونحن لا ننكر أن أبا علي توسع فيه وأغل ايما ايفال . غير أن ثمة فرقا كبيرا بين مد القياس والتوسع فيه وتطبيقه على مسائل النحو والتصنيف في أصول النحو فهذا شي ، وذاك شي آخر . وأبو علي قد استخدم الأصول واستعان بها على دراسة مسائل اللغة والنحو وأظهر في ذلك براعة فائقة ولكنه لم يصنف فيها كتابا منهجيا بالصفات والخصائص التي تصورها ابن الأنباري حينما تحدث عن ابتكار هذا العلم . وهذا يعني أننا لا نستطيع أن نعدّه من منافسي ابن الأنباري ومزاحميه على فضل هذا الابتكار وشرفه .

- ١- عبد الفتاح الشلبي : أبو علي الفارسي ص ٢٤٤
- ٢- ياقوت : معجم الأرباء ج ٧ ص ٢٥٤ .
- ٣- ابن سلام : طبقات فحول الشعراء ص ١٤
- ٤- الأفغاني : في أصول النحو ص ١٠٣

- ابن جني + ٥٣٦٢ هـ / ١٠٠٢ م -

هو أشهر تلاميذ أبي علي الفارسي وأكثرهم المعية وأشد هم وفاءً لاستاذه . قال الأفغاني بشأنه : " فاذا وصلنا الى ابن جني تبوأنا ذروة القياس وفلسفته . لقد كان أعلى علماء العربية كعباً في جميع عصورها ، وأغوصهم عامة على أسرار العربية وأبجهم في الاهتداء الى النظريات العامة فيها (١) " وكان مثل استاذه يفتنى بالقياس عناية شديدة حتى ليتمكن أن يقال أن كتابه الخصائص إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة (٢) .

وكما اشتهر عن أبي علي قوله : " لأن أخطى " في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطى " في واحدة من القياس (٣) " اشتهر عن ابن جني قوله : " ان مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لفظة عند عيون الناس " (٤) فلقد كان يسير في ركيب استاذه ويستمد من نهجه ويطبق أصوله ومقاييسه دون أن يفقد شخصيته الفذة أو يتجرد من تفرد واستقلاله .

هذه صورة موجزة عن ابن جني **فخصها** مقدمة لما سنثيره حول نسبة أولية هذا العلم اليه . لقد نسب بعض العلماء اليه هذا الفضل كما نسبوه الي من قبله . فقد عدّه ناشرو كتاب " ستر الصناعة " (٥) وصاحب " أصول التفكير النحوي " (٦) فسي أوائل الذين اخترعوا علم اصول النحو . واسندوا اليه دوراً في اختراعه وذكر صاحب " أصول النحو العربي " (٧) أن الخصائص قد ضمّ أبحاثاً قيمة من تلك الأصول . كما اسند اليه الدكتور فاضل السامرائي دوراً أكبر ومساهمة أوسع إذ قال : كان لابن جني في اصول النحو باع طويل وجهد كبير ، وهو أول من ألف فيه بهذه السعة والشمول (٨) .

١- في اصول النحو ص ١١

٢- شوقي ضيف : المدارس النحوية .

٣- ابن جني : الخصائص ج ٢ ص ٨٨ وتروى كلمة ابي علي هذه بوجوه قد تختلف اختلاف يسيراً من مصدر الى آخر (انظر كذلك معجم الأدباء ج ٧ ص ٢٥٤ ونزهة الألباء ص ٣٧)

٤- الخصائص ج ٢ ص ٣٠٨

٥- المقدمة ص ٦

٦- ص ٤

٨- ابن جني النحوي ص ١٤١ .

٧- المقدمة ص ١

هذا ما قاله العلماء في موضوع مساهمته في ابتكار علم اصول النحو فما نصيبه من هذا الفضل وما هو مدى استحقاقه له؟

لا ريب في أن ابن جنى أكثر من ابن السراج والفارسي استحقاقاً لأن ينسب إليه هذا الفضل . فإن كتابه الخصائص يتضمن الخواطر الأولى التي كانت تراود ابن جنى لابتداع هذا العلم كما يحتوى على قدر كبير من مسائله وقضاياها .

فهو ينبغي أن يكون أحد من علماء البلدين - البصرة والكوفة - تعرض لعمل اصول النحو على مذاهب اصول الكلام والفقه (١) . وهو لا يستثنى اصول ابن السراج من ذلك لأنه " لم يلم فيه بما نحن عليه الا حرفاً أو حرفين في أوله " (٢) .

وهو يشير في الخصائص الى الفرق بين علم النحو وأصول النحو فيقول : " ان ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه . وانما هذا الكتاب مبني على اثار معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي " (٣) . ويضيف الى ذلك في موضع آخر : فإن هذا الكتاب ليس مبنيًا على حديث وجوه الاعراب وانما هو مقام القول على أوائل اصول هذا الكلام وكيف بدىء والام نحى " (٤) .

ونحن لا نريد أن نتتبع خطاه وسألكه في الخصائص فهذا شيء يطول ولكننا نشير الى بعض موضوعاته ومسائله . وهذا شيء منها :

- ١- باب في الامتناع عن تركيب ما يخرج عن السماع (٥) .
- ٢- باب في الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره (٦) .
- ٣- باب في اللفظة المأخوذة قياساً (٧) .

١- الخصائص ج ١ ص ٢

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- ج ١ ص ٣٢

٤- نفس المصدر ص ٦٧

٥- ج ٢ ص ١٧

٦- ج ٢ ص ٤٠

٧- ج ٢ ص ٢١

- ٤- توسع العرب في القياس وحط الفرع على الأصل (١) .
- ٥- حملهم الأصل على الفرع (٢) .
- ٦- باب في تمارغ السماع والقياس (٣) .
- ٧- باب في الاستحسان (٤) .
- ٨- باب على إجماع أهل العربية متى يكون حجة (٥) .
- ٩- باب في عدم النطير (٦) .
- ١٠- باب في غلبة الفروع على الأصول (٧) .
- ١١- باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس (٨) .

وهذا كله من صميم أصول النحو ولا يستطيع أحد أن يدفع ابن جني عن هذا الموضوع ولا أن يزعجه عن هذه المكانة . غير أن ثمة بعض الثغرات ومواضع التقصير في عمل ابن جني هذا تجعل من السهل على غيره كابن الأنباري مثلاً أن يعني « هذا العلم ويجهر بابتداعه وابتكاره وهي :

- (١) أن كتاب الخصائص ليس خاصاً بالأصول فهو كتاب عام شامل يحتوي على مسائل في اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق الخ .
- (٢) انه لم يلمّ شتات أصول النحو ولم يستوف الحدِيث عن أركانه من نقل وقياس واستصحاب حال . ولم يحط بتفصيلات كل ركن منها " بل تناول بعض قضاياها فيه " (٩) .
- (٣) انه يعتمد على تحليله وتعليقه الشخصي وقلما يعتمد على آراء السالفين أو يشركهم في عمله كابن الأنباري . وهو الى ذلك يوغل في القياس والاستنباط وتقليب المعنى على وجوهه المختلفة وقد يجره خياله الواسع الى مخالفة العلم والواقعية (١٠) .

- ١- ج ١ ص ١١١
- ٢- ج ١ ص ١١٢
- ٣- ج ١ ص ١١٧
- ٤- ج ١ ص ١٣٣
- ٥- ج ١ ص ١٨٩
- ٦- ج ١ ص ١٩٧

١٠- جاء في مقدمة الخصائص أن ابن جني قد يركب متن الشطاط والاسراف في الاشتقاق (انظر ج ١ ص ٣٣ - ٣٤)

(٤) أن كتاب " الخصائص " ليعر كتاباً منهجياً يصلح لأن يقدم للطلبة في حلقات المعلم والدراسة لقصوره من ناحية الترتيب والتبويب فمسائله التي تتمرغ لهذا الموضوع موزعة مشتتة في الكتاب .

لذلك أباح ابن الأنباري لنفسه أن يدعي ابتكار هذا العلم . ولئن بدا في حديثه عن هذا الابتكار بعض المبالغة ، فقد يشفع له أن " لعم الأدلة " قد جمع من الخصائص أو المميزات ما يجعله جديراً بالتقدير والاعتبار ، منها :

- ١- استيفاءه وشموله . فهو يستوعب جميع أركان أصول النحو ويعالجها معالجة منهجية منظمة بمقياس عصره على الأقل .
- ٢- أنه يجري على سنن كتب أصول الفقه ويستخدم جميع الأصلاحات التي استحدثها الفقهاء في أصولهم وبراعة تطبيقية تلفت النظر .
- ٣- أنه أول كتاب يوضع في أيدي الطلبة والدارسين انسجاماً مع متطلبات المنهج في المدرسة النظامية ومقتضياته .

فإذا لم يكن ابن الأنباري مبتكر هذا الفن حقاً فله الفضل الكبير في أنه جمع جزئياته ونظامها وصنّفها تصنيفاً جديداً ، خاصة أن أحداً لم يحاول وضع تصميم لاجداث فن اصولي في اللغة كما فعل أهل الشرع حتى جاء ابن الأنباري " (١) . ويبدو أن دور ابن الأنباري بالنسبة الى اصول النحو كدور الشافعي بالنسبة الى أصول الفقه . فالمؤرخون ينسبون اليه وضع هذا العلم (١) مع أن أركانه كانت معروفة من قبله . وقد يكون ابن الأنباري مدفوعاً بشافعيته ، قد تأثر بالامام الشافعي فحاول أن يصنع في النحو ما حاول سلفه في الفقه .

هذا من حيث السبق والأولية أما من حيث القيمة العلمية فهذا ما سنتمرغ له في مكان لاحق من هذا الفصل .

-
- ١- الأفغاني : مقدمة جدل الاعراب ص ١٩
 - ٢- انظر ضحى الاسلام لأحمد أمين ج ٢ ص ٢٢٨ و ٢٣٠

— السيوطي + ٥٩١١ / ١٥٠٥ —

بقي علينا أن نناقش مسألة لها علاقة ماسة بما نحن فيسه وهي ادعاء السيوطي أيضا ابتكار علم اصول النحو . وهي مسألة لا تقع في صميم موضوعنا السابق بل في تواليه وذيله وعلى الرغم من ذلك فلا بأس من التمرغز لها استكمالا للموضوع واحاطة بجميع وجوهه .

يقول السيوطي في مقدمة " الاقتراح " : هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى طريف المبني لم يسمع قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج ، على منواله في علم لم أسبق الى ترتيبه ولم أتقدم الى تهذيبه وهو اصول النحو " (١) .

والغريب أنه يزعم أنه لم يركب كتاب ابن الأنباري في هذا الموضوع الا بعد فراغه من تأليف كتاب الاقتراح (٢) ، في حين أنه يشير في مكان لاحق الى أنه أخذ من الأنباري اللباب وأدخله في خلال هذا الكتاب (٣) .

والسيوطي غير صادق فيما يقول لأن المطالع على كتابه " الاقتراح " و " المزهرة " يجده قد حشاها بمختارات ومقتطفات كثيرة من المع الأداة حتى أن الاستاذ الأفغاني قد اعتمد في تحقيقه هذا الكتاب على ما في ذينك الكتابين من نصوص مقتبسة . وقد أشار الى ذلك في مقدمة الكتاب (٤) . وهذا أكبر دليل على عدم تمسك السيوطي بالصدق والتزامه بمبدأ الأمانة العلمية . وقد كشف المؤرخون هذه الخصلة السيئة فيه . قال السخاوي (٥) : " أخذ السيوطي من كتب " المحمودية " وغيرها كثيرا من التصانيف

١ - ص ٢

٢ - ص ٣

٣ - ص ٤

٤ - انظر ص ٢١ - ٢٢ و ٧٤

٥ - الضوء اللامع ج ٤ ص ٦٦ وانظر ص ٦٨ حيث يقول : كان ذلك مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف وما ينشأ عن عدم فهم المراد لكونه لم يراحم الفضلاء في دروسهم ولا جلس بينهم في سائهم وتعرّضهم بل استبد بأخذه من بطون الدفاتر والكتب .

المتقدمة التي لا عهد لكثير من المصريين بها ففصر فيها يسيرا وقدم وأخر ونسبها لنفسه . وحول في مقدماتها بما يتوهم منه الجاهل شيئا مما لا يوفي ببعضه " .

ولا أعتقد أنا بحاجة بعد للتدليل على أن السيوطي مقلد لا مبتكر في كتابه " الاقتراح " فالكتاب مجموعة مختارة من النصوص المتشابهة المتساوقة وليس له فيها الا فضل الجمع والترتيب ومن الافتراء أن يفتبر هذا العمل سبقا وابتكارا .

فان كان لكتاب الاقتراح من أهمية فهي لا تعود الى ما أضافه السيوطي من جديد . وإنما تمتد هذه الأهمية عن كونه استطاع أن يجمع شتات الأبحاث السابقة عليه وأن يولف بينها وينسقها ويجعل منها علما محدد المعالم والمبادئ واضح القسمات والأصول (١) .

وهذا الذي يقوله صاحب " اصول التفكير النحوي " وان كان لا يجهد السيوطي قيمة جهده فانه يسقط دعواه بالسبق والأولية ولنا على سقوط هذه الدعوى حجتان دامجتان :

- ١- تأخر السيوطي من حيث الزمن عن ابن الأنباري .
- ٢- اعتماده الكبير على كتبه واقتباسه مقتطفات كثيرة منها .

ويتضح من ذلك كله أن السيوطي لم يكن له ما يستند اليه حين ادعى ابتكار هذا العلم . فكل الدلائل تشير الى أن دعواه هذه ضربه من المكابرة والتبجح لا يسفها الواقع ولا تؤيدها الأدلة .

- بين أصول الفقه وأصول النحو -

يَصْنَعُ ابن الأنباري في "تزوية الألباء" بأنه في كتابته لأصول النحو كان ينسج على متناول أصول الفقه ويعمل ذلك بأن بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول (١) .

وهو يشير إلى هذه الرابطة بين الملمين في موضع آخر فيقول: "إعلم أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعها وفصوله كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملة وتفصيله" (٢) .

ليس هذا فقط فإن "ابن الأنباري تبع الفقهاء وأصول الفقه خطوة خطوة وقسم أصول النحو تقسيماً يشابه تماماً ذلك التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه كما أنه نقل إلى أصول النحو جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم^(٣) وسنرى في الفصل الذي سنعمده عن الخلاف مدى تأثير ابن الأنباري في تصنيفه لكتاب الانصاف في مسائل الخلافة بالمنهج الفقهي فهو يعلن أنه إنما "صنفه على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة" (٤) .

ويستنتج من ذلك كله أن صاحبنا كان مولماً بتقليد الفقهاء، فلا يرى مانعاً في إخضاع علم النحو للأصول والمقاييس الفقهية وجعله يدور في فلك الفقه فقد كان يرى في ذلك الخير كل الخير مدفوعاً بالعوامل التالية:

- (١) ثقافته الفقهية الدينية التي تلقنها عن كبار علماء عصره وعلى رأسهم أبو منصور الرزاز الذي كان من كبار أئمة بغداد فقهاً وأصولاً وخلفاً (٥) .

١- ص ٨٩

٢- لمع الأدلة ص ٢٧

٣- عطية عامر: مقدمة لمع الأدلة ص ٧

٤- المقدمة ص ٥

٥- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٢١

٢- البيهية الدينية التي عاشها في بغداد عامة، والمدرسة النظامية خاصة .
تلك المدرسة التي تولى منصب التدريس فيها من " الأئمة الكبار أبو حامد
الغزالي وأبو بكر الشاشي صاحب " المستظهر " وأبو النجيب السهروردي
وجماعة كبار مترتبون على تماقب الأعصار " (١) .

٣- ما كان يقتضيه المنهج في المدرسة النظامية من دراسة المذهب - الفقه
الشافعي - والخلاف والأصول فكان يستحضر لذلك علماء يتقنون هذه
الموضوعات (٢) . وما كان لذلك من أثر على الدراسات الأدبية
اللغوية .

ويبدو أنّ هذا الاتجاه الديني الطاغوي على الحياة العلمية في ذلك العصر
استطاع أن يحقق أمنية العلماء القدامى في اخضاع علم النحو لأصول الفقه انطلاقاً
من اعتقادهم أنّ كل العلوم الدينية واللغوية هي تبع للقرآن الكريم وخدم له .

فقبل ابن الأنباري بقرونين باح ابن جنبي بميله الى هذا الاتجاه ورغبته في
السير على هذا المنهج وذلك أنه لم ير " أحداً من علماء البلدين - البصرة والكوفة -
تعرض لمعلم أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه (٣) . ولذلك سار ابن جنبي
خطوات في هذا الاتجاه وكتب فصولاً في هذا المعنى (٤) .

وجاء ابن الأنباري فاستوفى القول في هذا الموضوع وقدم لأول مرة عملاً
منهجياً مستقلاً في أصول النحو ونجح في تزويد طابته بكتاب يتسم بالجدة والطارفة
هو كتاب "مع الأدلة" .

١- مرآة الجنان ج ٣ ص ١١٩

٢- نفس المصدر ج ٣ ص ٤٣٥ و ٤٩٢

٣- الخصائص ج ١ ص ٢

٤- الاقتراح ص ٢

وعلى الرغم من ادلال صاحبنا بتصنيف هذا الكتاب واعتزازه به، فان بعض العلماء لا يشاطرونه هذا الشعور ولا يؤيدونه في اعتقاده بأن عمله مبتكر ولا يرون في تحويل الدراسات النحوية واللغوية عن مجراها الطبيعي عملاً يستحق الفخر والاعتزاز (١) .

غير أنني على ما في عمل ابن الأنباري من مأخذ وما في منهجه من مواطن الضعف والتقصير أجدني غير ميال للتشديد على صاحبنا والقسوة عليه . ذلك أنه كان ابن عصره، ذلك العصر الذي طغت فيه الماطفة الدينية على كل شيء حتى أصبح من يصنف في موضوع غير ديني مضطراً لأن يعتذر عن صنيعه (٢) . وما دامت علوم اللغة والقرآن قد نشأت بفعل أسباب وعوامل دينية فانها عرضة لتأثير هذه الأسباب والعوامل . فلا تستغرب ان ما يطرأ عليها على كثر الأيام من تغيرات وتطورات نتيجة لتلك الأسباب والعوامل نفسها .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه من المعروف أن العقول تتلاقح والمعلوم تتمازج وتختلط وليس من الممكن حصر التيارات الثقافية أو تحديد اتجاهاتها فلم يكن في مقدور أحد أن يمنع الثقافة اليونانية من التدفق في شرايين الفكر العربي . فقد اطلع العرب على هذه الثقافة وتأثروا بصفة خاصة بالأبحاث المنطقية، وظهر تأثيرها بقوة في الأبحاث الدينية واللغوية، واستفحل أمرها في كتب المتأخرين منهم فاصطبغت بطريقة المنطق الصوري الشكلي في الجردل وأعمال الذهن (٣) .

- ١- انظر مقدمة لمع الأدلة ص ٦-٧ واللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان ع ٤٠-٤١ وأصول النحو العربي لمحمد عيد ص ٦٧ .
- ٢- قال ياقوت الحموي في مقدمة معجم الأدياء : واني لجد عالم ببغيفر، يندد ويسزرى علي/ ويقبل بوجه اللائمة الي/ ممن قد اشرب الجهل قلبه واستعصى علي كسرم السجية له/ يزعم الاشتغال بأمر الدين أهم/ ونفع الآخرة أعم . أما علم أن النفوس مختلفة الطبائع متلونة النزائع ولو اشتغل الناس كلهم بنوع من العلم واحد لصاع باقيه ودرس الذي يليه الخ (انظر معجم الأدياء ص ٥٢) .
- ٣- الدكتور عيد : اصول النحو العربي ص ٢٠

وكما أثر المنطق على الأبحاث الدينية واللغوية فإن هذه الأبحاث تبادلت التأثير والتأثير فلا نستطيع أن نجزم بأن النحو تأثر بالفقه دون العكس . والحقيقة أن ثمة ثلاثة علوم بينها من الروابط والعلاقات والمنافذ ما بينها هي المنطق والفقه والنحو . ومن العلماء من يعتقد أن النحو تأثر بالمنطق والفلسفة اليونانية (١) ومنهم من يعتقد أنه تأثر بالفقه (٢) ومنهم من يعتقد أنه تأثر بالاثنيين (٣) . والصحيح أن كلا من هذه العلوم تأثر بالآخر . ولورحنا نبحث عن الدلائل لتأثر كل موضوع منها بالآخر لوجدناها فلا أدري لماذا يشدد علماءنا على ناحية واحدة من ذلك كله وهي تأثر النحو وأصوله بالفقه وأصوله . والدلائل على تداخل هذه العلوم وتمازجها وتبادلها التأثير والتأثير كثيرة . فابن جنبي يمزج كتابه "الخصائص" بمختلف الثقافات والموضوعات فيقول في وصفه : "فهذا كتاب يتساهم زوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفة والنحاة والكتاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه فقد وجب أن يخاطب كل انسان منهم بما يعتاده ويأنس به ليكون له سهم منه وحصه فيه (٤) " . ويلصق أبو سليمان المنطقي السجستاني هذه العلاقة بين النحو والمنطق فيقول : "فالنحو يدخل المنطق ولكن مرتباً له والمنطق يدخل النحو ولكن محققاً له . وما يستعار للنحو من المنطق حتى يتقوم أكثر ما يستعار من النحو للمنطق حتى يصح ويستحكم (٥) " ويظهر هذا التمازج والتداخل بين العلوم في المهرين :-

١- أن من العلماء من كان يستعين على أحد الموضوعات بالآخر . يروى عن بشر المريس أنه قال للفراف . يا أبا زكريا أريد أن أسألك مسألة في الفقه فقال : سئل

- ١- انظر في هذا الموضوع بحثاً بعنوان "منطق أرسطو والنحو المرهبي" للدكتور ابراهيم بيومي مذكور مجلة مجمع اللغة العربية الممد السابع ص ٣٣٩ - ٣٤٥ وبحثاً آخر بعنوان "النحو المرهبي وتأثره بالفلسفة" مجلة المرهد عدد (٤) سنة (٣) وانظر كذلك مدرسة البصرة النحوية لمعد الرحمن السيد ص ٣٦٠ وما بعدها .
- ٢- انظر في ذلك "في اصول النحو" للأفطاني ص ١٠٠ وما بعدها "وأبو علي الفارسي" لمعد الفتح الشلبي ص ١٩ وما بعدها .
- ٣- للدكتور عطيه عامر رأى يستلقت النظر بهذا الشأن قال : نحن اذن أمام مدرستين مختلفتين تمام الاختلاف في فهم اصول النحو مدرسة العقل والمنطق ؛ تلك التي كتبت الاصول العقلية والمنطقية للنحو والنحو . ومدرسة التقليد والنقل تلك التي كتبت الاصول الفقهية وان صح هذا التعبير للنحو واللغة (انظر مقدمة لمصح الأدلة ص ١٣)
- ٤- ص ٦٧ .
- ٥- أبو حيان التوحيدى : المقابسات مقايسة (٢٢) ص ١٧٢ .

فقال: ما تقول : في رجل سها في سجدتي السهو؟ قال : لا شيء عليه قال :
 من أين قلت ذلك؟ قال : قسته على مذاهبتنا في العربية وذلك أن المصفر
 لا يصفر وكذلك لا يلتفت الى السهو (١) . وكذلك يذكر عن أبي علي الفارسي أنه سئل
 - قبل أن ينظر في العروض - عن خرم (٢) متفاعلين . ففكر وانتزع الجواب فيه من النحو
 فقال : لا يجوز، لأن متفاعلين ينتقل الى مستفعلن اذا اضم (٣) فلو خرم لتعرج للابتداء
 بالساكن (٤) .

(٢) تعدد مواضيع الاختصاص والتوسع في فروع العلم : وهذا من شأنه أن يساعد على
 تمازج العلوم وتداخلها. فقد كان من العلماء من يتقن علوما كثيرة كأبي سمييد
 السيرافي الذي يقول عنه تلميذه أبو حيان : " أبو سعيد بعيد القرين لأنه كان يقرأ
 القرآن والفقه والشروط والفرائض والنحو واللغة والعروض والقوافي والحساب والهندسة
 والحديث والأخبار وهو في كل هذا إما في الغاية واما في الوسط" (٥) .

فتأثير بعض العلوم في بعضها ظاهرة طبيعية لا حاجة بنا لاستنكارها وهي ليست
 محصورة في تأثير الفقه وعلم الكلام في النحو بل هي عامة شاملة . وكيف نستنكر هذه الظاهرة
 وتأثير العلوم بعضها ببعض في عصرنا الحاضر طغى واستشرى . وحسبنا أن نذكر
 انتشار الفلسفة وعلم النفس وطبقيانها على مناهج النقد والأدب وتسربهما الى
 المدارس الشعرية بل نفاذهما الى مختلف مجالات المعرفة وميادين العلم . أليس
 اختلاف مصادر الثقافة وتنوع هذه المصادر وما السبب وراء اختلاف المفاهيم العلمية
 وتعدد ما وتنوعها . وكيف نضع الفقه من التأثير في النحو وهذه ثقافتنا عرضة للتيارات
 الأجنبية والأوروبية بشكل خاص؟ وحسبنا أن نذكر مثلا اتجاه الدكتور طه حسين الفرنسي
 واتجاه العقاد السكسوني ثم الاتجاهات الشرقية والغربية التي عمت العالم العربي بعد
 ذلك . لا نريد أن نفيض في هذا الموضوع وكل ما قصدنا اليه أن نثبت أن ليسرخي وسعنا
 منع المعرفة من التلاحق والتمازج مهما تذرعتنا بالمخاطر وامكانات الضرر التي تنطوي عليها
 هذه الظاهرة .

- ١- نزهة الألباء ص ١٠١ - ١٠٢ .
- ٢- الخرم . وحذف أول الوند المجموع من أول البيت : فمولن = عولن (فعلن) واذا
 لم يلحق به تغيير آخر يسمى الجزء أثلم . انظر علم الأدب لأب شيخو اليسوعي ص ٣٢٩ .
- ٣- الاضمار هو تسكين الثاني المتحرك : فعلن (فعلن) . انظر المصدر السابق
 ص ٣٦٦ .
- ٤- معجم الأرباء ج ٧ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .
- ٥- الامتاع والمؤاساة ج ١ ص ٢١ وانظر المقاييس ص ٨٥ .

ومصطلح الحديث فهو غير مقبول في اصول النحو . ويرجع ذلك الى أن ابن الأنباري لم يدرك الفروق الشاسعة بين طبيعة اللغة وطبيعة الفقه واختلاف الأغراض من نقل نصوص كل منهما .

وكانه أحسن ضعف هذه الأقوال ، فوهنتها لأن أصحابها " اعتمدوا فيها على قصور ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة " (١) . وكان في غنى عن نقلها وتكلف مشقة الاستشهاد بها فهي في غاية الضعف والتهاافت .

ويمكن أن نعلم مدى تقصيرنا حينما في معالجة قضية التواتر في النحو اذا قارنا نصه بنص آخر للإمام فخر الدين الرازي في نفس الموضوع . فهو لا يكتفي بالنقل بل يورد الشبه والإشكالات ، ويضع لها الحلول ويقدم الأجوبة . ويستشهد بالأثلة اللغوية ويلم بالموضوع من جميع أطرافه ثم يصل الى النتيجة التي تدل على وعي عميق وبصيرة نافذة ، قال : " أقصى ما في الباب أن يقال : نعلم قطعاً أن هذه اللفات بأسرها غير منقولة على سبيل الكذب ، ويقطع بأن فيها ما هو صدق قطعاً ، لكن كل لفظ عيناها فانا لا يمكننا القطع بأنها من قبيل ما نقل صدقاً . وحينئذ لا يبقى القطع في لفظ معين أصلاً . وهذا هو الاشكال على من ادعى التواتر في نقل اللفات " (٢)

وقد بنى هذه النتيجة على عدة اشكالات ترى من المناسب نقل الثالث منها وهذا نصه : " انه قد اشتهر بل بلغ مبلغ التواتر أن هذه اللفات انما أخذت عن جمع مخصوص كالخليل وأبي عمرو والأصمعي وأقرانهم . ولا شك أن هؤلاء ما كانوا معصومين ولا باليمن حد التواتر واذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم " (٣) وصفوة القول أن الرازي غير مقتنع بأن مبدأ التواتر جائز

١ - لمح الأدلة ص ٣٥

٢ - السيوطي : المزهري في علوم اللغة ج ١ ص ١١٧

٣ - المزهري ج ١ ص ١١٦ - ١١٧

جائز التطبيق في اللفظة والنحو ولذلك فهو ~~مؤكد~~ في هذا المبدأ وفي الجدوى من تطبيقه على اللفظة والنحو . وهو موقف يختلف عن موقف ابن الأنباري الذي واجه المسألة دون تحقيق أو تثبيت بل دون أن يشعر القارىء أنه انتقل من عالم الفقه الى عالم اللفظة والنحو .

ان مبدأ التواتر في النقل لا يصلح لأن يطبق على اللفظة والنحو وقد ثبت فساده في الماضي وأما في الحاضر فإن علم اللفظة الحديث يرفضه وينكره . قال الدكتور محط عيد بهذا الخصوص : " ولأنه - مبدأ التواتر - كان أساساً دينياً استخدم في غير موطنه لم يتح له الاستمرار والشهرة في دراسة اللفظة ما اتضح له في رواية الحديث كما أنه - لم يخرج عن اللفظة - لم يؤد دوره العلمي بطريقة طبيعية مفيدة فكان سبباً للاضطراب والمنازعات والجدل حول النصوص (١) .

وهذا ما كان يجب أن يتطرق اليه ابن الأنباري وأن يناقشه خاصة أنه ابن القرن السادس الهجري الذي كانت قد انتهت فيه الرواية والنقل بانتهاء عصور الاستشهاد وكانت " الغاية القصوى في راوي اللفظة أن يسنده - لعله أراد الكلام أو السموع - الى كتاب صحيح أو الى إسناد متقن . ومعلوم أن ذلك لا يفيد اليقين " (٢) .

٣- التردد بين اصول الفقه وأصول النحو : ويلحق بما سبق من وجوه التقصير عدم استطاعة ابن الأنباري وضع حد بين اصول الفقه وأصول النحو . لقد كان يذهل أحياناً عن نفسه فيمتصور أنه انما يخوض في مواضع الفقه . وكان الأجدد به أن يضح الحدود بينهما حتى لا يبقى سائلاً بين الموضوعين . ومن هذا القبيل الأمثلة التي ضربها على قياس الشبه (٣) وحديثه عن نقل أهل الأهواء (٤) والمقارنة بين النقل والشهادة (٥) . ان هذه الأمثلة لازمة في علم الحديث فما لزومها في اللفظة والنحو وقد فسدت السلائق وانقضت عصور الاستشهاد ؟

١- الرواية والاستشهاد باللفظة ص ٨٩ - ٩٠

٢- المزمع - ج ١ ص ١١٦

٣- انظر لمع الأدلة ص ٥٨

٤- نفس المصدر ص ٣٧

٥- نفس المصدر ص ٣٦

- مصادر في أصول النحو -

لم يذكر ابن الأنباري شيئاً عن مصادر في لمح الأدلة بل كان يسوق الخبر
أو القول مقروناً بإحدى العبارات التالية : فذهب الأكثر الى كذا (١) وذهب آخرون
الى كذا (٢) وزعم طائفة قليلة (٣) . وذهب قوم (٤) وزعم بعضهم (٥) ، وقال بعض
أكابر أهل العلم (٦) ، وأحياناً يعمد الى المجهول فيقول : ولهذا قيل (٧) فان قيل (٨) ،
الى غير ذلك من العبارات التي لا تدل على المصدر ولا تفينه بأية حال من الأحوال .
ولعله لم يكن يرى حاجة لذكر مصادر ما دام همه نقل مضمون كتبه الى طالته .

على كل حال كان من المتوقع أن يكون اعتماده في تأليف أصول النحو على مصادر
نحوية وأن تكون أفكاره مستقاه من تلك المصادر . وقد ضل هذا التوقع بعض المعنيين
بهذا الموضوع فراح يتلمس جذورا لبعض الآراء المجهولة النسبة في كتب النحو . من
هؤلاء صاحب أصول التفكير النحوي الذي عقب على ما ذكره ابن الأنباري على
لسان منكري القياس وبحثاً عن هوية هؤلاء المنكرين ، قال : " ألا يقطع ذلك
بأن من النحاة من قال هذا الكلام " (١) ولو درى صاحبنا ان ابن الأنباري يأخذ
عن اصوليين وفقهاء لا عن نحاة لأراح نفسه من عناء البحث عن هوية هؤلاء المنكرين
للقياس وآرائهم . ولو قدر لصاحبنا أن يطالع على كتاب " اختلاف اصول المذاهب مثلاً
لعرف من أمر هؤلاء المنكرين للقياس ما لم يكن يعرف وشنشير الى شيء من ذلك بعد قليل .

-
- | | |
|----|----------------------|
| ١- | ص ٣٣ |
| ٢- | نفس المكان . |
| ٣- | نفس المكان . |
| ٤- | ص ٣٤ |
| ٥- | نفس المكان . |
| ٦- | ص ٣٧ |
| ٧- | ص ٤٤ |
| ٨- | ص ٤٧ |
| ٩- | علي أبو المكارم ص ٧٦ |

أن ابن الأنباري لا يأخذ عن كتب النحو البتة وكل ما يذكره عن النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مقتبس من كتب الفقه والأصول اننا نستطيع أن نرد كثيرا من نصوصه الى تلك الكتب كما أننا سنجد الآراء والأقوال التي ذكرها ابن الأنباري منسوبة الى أصحابها بشي من التصرف تقتضيه طبيعة مصنفاة من ميل الى الاجاز والتركيب. ففي كتاب " المنحول " للإمام أبي حامد الفزالي شي كثير من ذلك . ففي الباب الأول من كتاب القياس نجد تعديداً لمنكري القياس من حشوية وداودية وجطة الروافض وجملة الخوارج وبعض التجذات ومعهم النظام (١) . هو " لا " هم منكرو القياس والى هؤلاء كان يشير ابن الأنباري في حديثه عن منكري القياس لأنه وان كان يتكلم في اصول النحو فقد كان يعير بذهنه في اصول الفقه . وكان من المبت البحث عنهم بين النحاة لأن النحاة الذين تكلموا في الاصول قلة نادرة .

وهذه بعض النصوص التي لها أصل في كتب الفقه . قال ابن الأنباري في لمع الأدلة (٢) : " قالوا لورائنا رجلا مصروفا بالسوقار والسكينة حافيا حاسرا يظهر النوح والمويل ويقول انه فقد حميما فاتا نعلم ضرورة صدقة فيما يخبر " . ونجد هذا النص ممزوا في " المنحول " الى النظام على الوجه التالي : " اذا فرضنا رجلا من أهل المروءة والسيرة المرضية استمرت عادته على أن لا يخرج من داره الا راكبا محفوقا بحشده وخدمه لا يلتفت الى أحد ولا يتكلم ، فرأيناه خرج من داره وقد مزق ثوبه حاسر الرأس حافيا الرجل ، يضرب صدره وينتف شعره رافعا عقيرته بالويل مخبرا عن موت ابنه يعلم على الضرورة صدقه ولا نتماى فيه " (٣) . فقد نقل ابن الأنباري النص بشي من التغيير والتصرف .

قال ابن الأنباري أيضا : " ألا ترى أن القارورة سميت قارورة لأستقرار الماء فيها ولا يسمى كل ما يستقر فيه شي " قارورة " (٤) وأصل هذا الكلام في المنحول : " فاذا أُرز ذلك فليسمو الدار قارورة لمشاركتها القارورة في المعنى (٥) .

-
- ١- ص ٢٢٢
 - ٢- ص ٢٤
 - ٣- الفزالي ص ٢٢٤ - ٢٢٥
 - ٤- لمع الأدلة ص ٤٨
 - ٥- الفزالي ص ٧١

وقال أيضا في تعريف النقض: هو وجود العلة ولا حكم (١) . وعرفه صاحب المنحول بأنه ابداء العلة مع تخلف الحكم (٢) ، والفرق طفيف بين النصين .

وقال أيضا في نفس الموضوع: وقد ذهب قوم إلى أن النقض غير مقبول ويقولون بتخصيص العلة (٣) . وجاء هذا المعنى في المنحول على الوجه التالي: فقال قائلون: ليس ذلك (النقض) باعتراف فإن الملل قابلة للتخصيص (٤) .

وقال في معرض حديثه عن شبه تورط على القياس: " أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه فمما من شيء يشبه شيئا من وجهه لا ويفارق منه وجه آخر، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأوفى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة (٥) وجاء في " اختلاف اصون المذاهب في نفس المعنى ما يلي: " ثم سألتنا أهل القياس عن معنى القياس عندهم وما هو، فوجدناهم يذهبون فيه إلى تشبيه الشيء بالشيء وتمثيل الأمر بالأمر والحكم بالحكم فيقال لهم: هذا التشبيه الذي شبهتموه والتمثيل الذي مثلتموه في الأشياء بعضها لبعض هي الشيء غيره من كل جهاته وجميع معانيه وأسبابه فلا تحكمون بحكم تقيسونه عليه حتى يكون موافقا في التشبيه والتمثيل من جميع جهاته، فقد أبطلوا القياس وتركوا القول به لأن شيئا لا يكون يشبه شيئا من كل جهاته موجودا فسي المالم أبدا من مثله ما مثله وقاسوا عليه في الحلال والحرام (٦) ولا فرق في النصين إلا أن الأول يمتاز عن الثاني بالدقة والايجاز، وقد عرف ابن الأنباري بالقدرة على جمع المعنى الكثير في اللفظ القليل .

ومن يطالع كتاب " المنحول " يجد فيه كل الموضوعات التي بسطها ابن الأنباري في "لمع الأدلة" وجدل الأعراب" مما يدور حول النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مع الاعتراضات التي توجه إلى كل من هذه الأصول حتى تكاد تنتفي الفروق بين ما يطرح في كلا الجانبين من أبواب وموضوعات حتى أن من يستفلح عليه شيء في "لمع الأدلة أو وجدل الأعراب" يستطيع أن يجد له توضيحا وتفسيرا في "المنحول" أو غيره من كتب الفقه .

- ١- جدل الأعراب ص ٦٠
- ٢- الفزالي ص ٤٠٤
- ٣- جدل الأعراب ص ٦١
- ٤- الفزالي ص ٤٠٤
- ٥- لمع الأدلة ص ٤٦
- ٦- النعمان بن محمد ص ١٥٦

الباب الثاني

انتاجه النحوي

الفصل الثاني

الملة والتعليل

الباب الثاني

الفصل الثاني

— العلة والتعليل —

تمهيد

يجدر بنا قبل البدء في الحديث عن جهود ابن الأنباري في العلة والتعليل أن نوضح نقطتين مهمتين لا يجوز أن نعبر البحث دون جلاهما :

الأولى : مكانة العلة من أصول النحو .

الثانية : لمحة عن العلة والتعليل قبل ابن الأنباري .

وتكمن أهمية النقطة الأولى في أننا نود أن نثبت من خلالهما أن العلة ليست من أصول النحو . ولذلك فهي تمنحنا المسوع لأن نخصها بهذا الفصل **الستقر** . أما أهمية النقطة الثانية فتكمن في أنها تضع الموضوع في إطاره التاريخي إذ لا يصح أن نعبر البحث دون تقديم فكرة مجطة عنه .

١- مكانة العلة من أصول النحو .

جرى العلماء والدارسون على الحاق العلة بأصول النحو والحديث عنهما من خلال الحديث عن تلك الأصول وهم في ذلك، فثتان :

الأولى : تعتبرها أصلاً في حد ذاتها فتضيفها إلى بقية الأصول وهو **هؤلاء** **ثقة**

نادرة (١)

الثانية : تعتبرها جزءاً من أصل على أساس أنها ركن من أركان القياس . وأركان القياس كما علمنا في الفصل السابق أربعة : أصل وفرع وعلة وحكم . وهو **هؤلاء** هم للكثرة الكاثرة (٢) .

-
- ١- عدت الدكتور خديجة الحديثي من هؤلاء ابن السراج (انظر الشاهد واصول النحو ص ١٢٨) ولكني لم أجد في ما بين يدي من مصادر ما يثبت ذلك ، هذا من القدماء أما المحدثون فنستطيع أن نعد منهم الدكتور محمد عيد في كتابه " أصول النحو العربي) فقد عد من أصول النحو القياس والتعليل والتأويل والعامل . وهذا شيء عجيب حقاً فليس من هذه الموضوعات كلها ما يمد في الأصول الآ القياس .
- ٢- نستطيع أن نعد من هؤلاء ابن الأنباري في " لمع الأدلة " والسيوطي في " الاقتراح " ومن المحدثين الأفقاني " في اصول النحو " وخديجة الحديثي في " الشاهد وأصول النحو " . هذا بالإضافة إلى ما يكتب في اصول الفقه عامة فالعلة تلحق في تلك الكتب بالقياس .

والفرق بين الفئتين أن الأولى تلحق العلة بالأصول مباشرة . أما الثانية فتلحقها بها عن طريق القياس الذي هو أحد الأصول . ومهما يكن من شيء فالفتتان تتفقان في النهاية على الحاق العلة بالأصول .

ولقد أصبح هذا الإلحاق من التسلمات التي لا تحتاج إلى مناقشة . فلم يخالف في ذلك أحد ولا اعترض عليه معترف حتى الدكتورة خديجة الحديثي وهي من القلائل الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع — مكانة العلة من الأصول — أنكرت أن تكون العلة أصلاً من أصول النحو مخالفة في ذلك الفئة الأولى فيما ذهبوا إليه ولكنها لم تستطع أن تخرج عما صورتها الفئة الثانية بهذا الشأن (١) .

ولعل السبب في تمسك العلماء والدارسين بهذا الموقف وإصرارهم عليه وذهولهم عن غيره راجع إلى أنهم في حديثهم عن العلة لم يذهبوا بتفكيرهم إلى أبعد من العلة القياسية .

والحقيقة أن للقضية وجهها غير هذا . ذلك أن العلة لا تنحصر في القياس فقد بين الزجاجي^(٢) أن العلة القياسية هي أحد أنواع العلة لا النوع الوحيد الفريد فيها . قال بهذا الشأن : وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية

١- قالت : أما العلة التي اعتبرها ابن السراج من أصول النحو ، ودليلاً من أدلته فليس عدّه آياًها من أدلة النحو صحيحاً ، فليست العلة أصلاً من أصول الفقه ولا أصلاً من أصول النحو وإنما هي ركن من أركان أحد الأصول وهو القياس ، وسنتحدث عنها في أثناء حديثنا عن القياس وأركانها (انظر الشاهد وأصول النحو ص ١٢٨) .

٢- الزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق . لزم الزجاج البصري وقرأ النحو عليه ومن هنا لزمه هذا اللقب . له من الكتب مجالس العلماء والابيضاح في علل النحو وكتاب الجمل . وتوفي سنة ٣٣٧ هـ وقيل سنة ٣٤٠ هـ . (انظر انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٠ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٣٥٧ ومرة الجنان ج ٢ ص ٣٣٢)

وعلى قياسية وعلى جدلية نظرية (١) . ويتضح من ذلك أن العلة قد تلحق بالقياس فسي
أحد وجوهها وان كانت في عمومها منفصلة عنه ضعيفة الصلة به . فاذا أخذنا بالاعتبار
تقسيمات ابن مضاء القرطبي (٢) التي علق أول وشوان

١- الايضاح في علق النحو ص ٦٤ . وقد عرف هذه العلة بالعلل بقوله : فأما التعليلية
فهي التي يتوصل بها الى تعلم كلام المررب فمن هذا النوع من العليل
قولنا قام زيد . ان قيل : لم رفتم زيدا ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به .
فهذا وما اشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام المررب .

أما العلة القياسية فإن يقال لمن قال نعمت زيدا " بأن في قوله إن زيدا
قائم : ولم وجب أن تنصب " إن " الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها
وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى مفعول فحطت عليه فأعملت اعماله لما ضارعته
فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا . فهسي
تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك .

أما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب " أن " بعد هذا ، مثل
أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شابهتموها ؟
أبالماضية ، أم المستقبلية ، أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ؟
وحين شابهتموها بالأفعال لاي شيء عدلتم بها الى ما قدم مفعوله على فاعله وهلا
شابهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ؟ الخ فكل شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه
المسائل فهو داخل في الجدل والنظر (انظر الايضاح ص ٦٤-٦٥)

٢- هو أبو العباس أحمد بن محمد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي
أخذ عن ابن الرمالي ، وكان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي . توفي
سنة ١٢٠ هـ (انظر في توجته الديباج المذهب لابن فرحون ص ٤٧) والتكلمة
لابن الأبار ص ٢٣٤)

وثالث (١) ووصول الدينوري (٢) بها فيما نقله السيوطي في الاقتراح الى أربعة وعشرين ضربا (٣) ، علما كم يكون من المجحف تغلب العلة القياسية على جميع هذه الأنواع والتقسيمات . وبانت لنا سلامة منهجنا في معالجة العلة موضوعا منفصلا مستقلا .

١- عرف ابن مضاء هذه العلة بقوله : ان العلة الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر . والعلة الثواني هي المستخني عنها في ذلك ولا تفيدنا الا أن العرب أمة حكيمة . وقال : وما يجب أن يسقط من النحو العلة الثواني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا " قيام زيد " لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع (فهذه علة أولى " فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنع ، وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة فأعطي الأشقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول . . . فلا يزيدنا ذلك ، علما بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يعرفنا جهله . إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم (انظر الرد على النحاة ع ١٥٢)

٣- هو أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الحلبي صاحب كتاب (ثمار الصناعة)

٤- هي التالية : علة سماع ، علة تشبيه ، علة استغناء ، علة استثقال ، علة فرقى ، علة توكيد ، علة تصويف ، علة نظير ، علة نقيض ، علة حمل على المعنى ، علة مشاكلة ، علة معادلة ، علة قرب ومجاورة ، علة وجوب ، علة جواز ، علة تغليب ، علة اختصار ، علة تخفيف ، علة دلالة حال ، علة أصل ، علة تحليل ، علة اشعار ، علة تضاد ، علة أولى (انظر الاقتراح للسيوطي ع ٦٥ وما بعدها)

٢ - العلة والتعليل قبل الأنباري -

بدأ الاهتمام بالعلة والتعليل مع ظهور البواكير الأولى للحركة النحوية واللفظية في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري . فقد كان من الطبيعي وقد شغل القوم بملاحظة التراكم اللفظية ومراقبة الظواهر الاعرابية أن ينشأ لديهم ميل لتفسير تلك الظواهر بالقدر الذي يملكونه من علم يعتمد معظمه على الهدية وقوة الملاحظة .

وقد اقترن الحديث عن العلة والتعليل بأوائل النحاة فقد كان عبد الله ابن اسحاق الحضرمي أول من علل النحو (١) وكان الخليل بن أحمد الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه (٢) . وقد عرف الخليل بالبحث فسبى العلة وإدانة النظر فيها . ونقل سيويه في الكتاب شيئاً من تحليلاته . قال الزجاجي : "ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن الملل التي يمتد بها في النحو فقل له : عن الصرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : أن الصرب نطقت على سجيبتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علة وان لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه ، فان اكن اصبت فهو الذي التمس وان تكن هناك علة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : انما فعل هذا هكذا وكذا وكذا . ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بهاله محتملة لذلك . فجاءت أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكر هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فان سنح لغيري علة لما علته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " (٣) وهذا الرأي الذي نقله الزجاجي عن الخليل يدل على تقدير صحيح للأمر وبينهم عن ذلك مفرد وزعم وقيل . فلا شك أنه وضع الأمور في نصابها الصحيح بالنسبة للعلة وأكد أنها ليست موجبة بل

١ - نزهة الألباء ص ١٨

٢ - نفس المصدر ص ٤٥ - ٤٦

٣ - الايضاح ص ٦٥ - ٦٦

تحتمل الشك واليقين (١) .

ولذلك كان علي الأخر مؤدب " الأمين " متقدما على الفراء في حياة السائبي
لجودة قريحته وتقديه في علل النحو ومقايير التفسير (٢) وكان أبو جعفر بن قادم حسن
النظر في العلل (٣) .

علينا عند التمرس للحديث عن العلة يجب أن نميز بين طائفتين من النحاة .
الأولى عرفت العلة ممارسة وتطبيقاً والأخرى عرفتها وعفاً وتنظيراً . وتحتوي كتب التراجم
والطبقات على كثير من هؤلاء الذين صنعوا في العلة متجاوزين الممارسة والتطبيق
إلى التقصي والوسع النظري . وقد نسبت إلى أفراد هذه الطائفة كتب في العلة
نثبت ما وضعنا عليه منها في الجدول التالي :

اسم المؤلف	اسم الكتاب
محمد بن المستنير المعروف بقشرب (٢٠٦٠) هـ	العلل في النحو (٤)

١ - من الملاحظ أن الخليل لم يحدد نوع العلة التي تحدث عنها . ولعل السبب
في ذلك أن النحاة لم يكونوا بعد قد وصلوا إلى هذه المرحلة المتقدمة من التسييم
والترجيح . غير أنه يبدو لنا من قراءة النثران الخليل لم يكن يفهم العلة التعليلية
بأية حال . ذلك أن العلة التعليلية موجبة ولا تحتل الشك فهي كما قال ابن عسكاً
قدرت بالنظر كرفع الفاعل ونسب المفعول وجر المضاف إليه الخ . أما العلل التسيي
تحتل الشك فهي العلل القياسية والعلل الجدلية والنظرية وكما يسميها ابن عسكاً
العلل الثواني والثالث . وإذا كان الخليل يصحح بأن عله تحتل الخطأ والصواب
وأنه من الممكن أن يجيء غيره بما هو اليق منها بالمعلول فإن ذلك يعني أنه لا يقصد
العلل التعليلية بل القياسية أو الجدلية وهي العلل التي تشرح حكم العرب وتكشف
عن حجة أغراضهم ومقاصدهم في عووضاتهم كما ذكر السيوطي (انظر الاقتراح ج ٥) وهي
التي يسميها ابن السراج علة العلة ويسميها ابن جنى شرحاً وتفسيراً وتسميها لهسكاً
(انظر الخصائص ج ١ ص ١٦٣) أما العلل التعليلية فهي في منتهى الوضوح
والاستبانة فلا يندب عليها كلام الخليل

٢ - نزعة الألباء ص ١٧٧

٣ - نهر المصدر ص ١٤١ وإنباه الرواة ج ٢ ص ٥

٤ - نزعة الألباء ص ١٢٣ ومعجم الألباء ج ١ ص ١٥٢

اسم المؤلف	اسم الكتاب
ابو عثمان العازني + ٢٣٠ او ٢٤٨ هـ	علل النحو (١)
الحسن بن عبد الله المعروف بلفدة او لكذة الاصبهاني المتوفي سنة ٣١١ هـ	علل النحو ونظر علل النحو (٢)
هارون بن الحائك من معاصري الزجاج .	المطل؟ النحو (٣)
لمحمد بن احمد بن كيسان + ٣٢٠ هـ	المختار في علل النحو (٤)
ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي + ٣٣٧ هـ	الايضاح في علل النحو (٥)
محمد بن علي المسكري المعروف بسيرمان + ٣٤٥ هـ	المجموع على العلل (٦)
ابو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق + ٣٨١ هـ	علل النحو (٧)
ابو العباس احمد بن محمد المصليبي	شرح علل النحو (٨)
ابو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي + ٣٩١ هـ	تقسيمات العوامل وعللها (٩)

ومن الجديد بالذكر انه لم يسلم لنا من هذا كله الا كتاب واحد هو الايضاح في علل النحو للزجاجي .

-
- ١- معجم الادباء ج ٧ ص ١٢٢ وانظر المدارس النحوية ص ١١٦
 - ٢- انباه الرواة ج ٣ ص ٤٣ ومعجم الادباء ج ٨ ص ١٤٢
 - ٣- معجم الادباء ج ١٩ ص ١٦٢ وبنية الوعاة ج ٢ ص ٣١٩ .
 - ٤- نسر المصدر ج ١٧ ص ١٣٩ وبنية الوعاة ج ١ ص ١٩
 - ٥- طبع هذا الكتاب مرتين الاولى في دار المروبة بالقاهرة سنة ١٩٥٦ والثانية في دار النفائس في بيروت ١٩٧٣ وقد تولى تحقيقه والاشراف عليه الدكتور مازن المبارك .
 - ٦- معجم الادباء ج ١٨ ص ٢٥٧
 - ٧- بنية الوعاة ج ١ ص ١٣٠
 - ٨- معجم الادباء ج ١٢ ص ٢٢٤
 - ٩- معجم الادباء ج ١١ ص ٢١٧ وبنية الوعاة ج ١ ص ٥٨٤

وإذا كان لنا أن نعتبر بما هو موجود لا بما هو مفقود فإن الزجاجي وابن جني هما ابرز من كتب في هذا الموضوع قبل ابن الأنباري وأولاهم بمنافسته ومجازيته فضل الاسبقية فيه .

فإذا أردنا أن نوازن بينهما تبين لنا أن مساهمة ابن جني في الموضوع أوسع وأشمل . ذلك لأن الزجاجي لم يكتب في الملة كتابية نظرية الا بابا واحدا لا يزيد عن ثلاث صفحات هو باب " القول في علل النحو " (١) وبقي ما في الكتاب ممارسات عملية لمفهومة عن الملة أو بالاحرى بحث عن أسرار الكلام المرثي وكشف عن وجوه الحكمة فيه . فهو من هذه الناحية يشبه كتاب " أسرار المرثية " لابن الأنباري كما سنوضح فيما بعد .

أما ابن جني فقد أطال القول في الملة وأحوالها وأوضاعها وشروطها ووجوه اختصاصها . وللتدليل على ذلك نورد العناوين التالية :

- ذكر علل المرثية الكلامية هي أم فقهية (٢) .
- باب في تخصيص الملل (٣) .
- باب ذكر الفرق بين الملة الموجبه وبين الملة المجوزه (٤) .
- باب في تعارض الملل (٥) .
- باب في أن الملة اذا لم تتمد لم تصح (٦) .
- باب في الملة وعلل الملة (٧) .
- باب في حكم المعلول بحلتين (٨) .
- باب في ادراج الملة واختصارها (٩) .

١ - الايضاح ص ٦٤ - ٦٦

٢ - الخصائص ج ١ ص ٤٨

٣ - نسر المصدر ج ١ ص ١٤٤

٤ - نسر المصدر ج ١ ص ١٦٤

٥ - نسر المصدر ج ١ ص ١٦٦

٦ - نسر المصدر ج ١ ص ١٦٩

٧ - نسر المصدر ج ١ ص ١٧٣

٨ - نسر المصدر ج ١ ص ١٧٤

٩ - الخصائص ج ١ ص ١٨١

باب في دور الاعتلال (١)

- باب في الرد على من اعتقد فساد علم النحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام الملة (٢) .
- باب في الاعتلال لهم بأفعالهم (٣) .
- باب في الزيادة في صفة الملة لضرب من الاحتياط (٤) .
- باب في أن العرب أرادت من العليل والأغراب ما نسبناه اليها وخطناه عليها (٥) .

ونعلم ما أوردنا أن ابن جني أحاط بالملة من جميع نواحيها وأنه لم يترك فيها شاردة ولا واردة وقد عرض لكل ذلك بعمق ونفاذ بصيرة . وهو يختلف في ذلك عن الزجاجي الذي كان في حديثه عن الملة ضئيلاً مقللاً . وعلى كل حال سنبحث في موضع لاحق أثر هذين العالمين على ابن الأنباري عند الحديث عن مصادره في الملة والتعليل .

— الملة والتعليل عند ابن الأنباري

كان لا بد من هذا العرض الموجز لتطور الملة عبر التاريخ النحوي قبل أن نبدأ بدراسة موقف ابن الأنباري منها وجهوده فيها . ذلك أننا لا نستطيع أن نجتزئ الموضوع اجتزاءً وننتزعه من اطرافه التاريخي انتزاعاً خاصة أن صاحبنا قد اتكأ فيما صنمه على أسلافه النحاة مقتبساً أو مصححاً أو مستشهداً أو مفسراً .

-
- ١ — للخصائص ج ١ ص ١٨٢
 - ٢ — نفس المصدر ج ١ ص ١٨٤
 - ٣ — نفس المصدر ج ١ ص ١٨٦
 - ٤ — نفس المصدر ج ١ ص ١٩٤
 - ٥ — نفس المصدر ج ١ ص ٢٣٧

وأول ما يهدولنا عند الاقدام على دراسة جهود ابن الأنباري بهذا السبيل
أن اتجده في العلة ينقسم الى قسمين :

١- القسم النظري وهو الذي يتضمنه كتاب "لمع الأدلة"

٢- القسم العملي أو التطبيقي وهو الذي يتضمنه كتاب "أسرار المربية" وقد

يكون أقرب الى الدقة أن نقول إن القسم الأول ينظر في " العلة " والثاني في " التعليل " .

١ . في العلة .

في هذا القسم يعنى ابن الأنباري بتعريف العلة القياسية وتمديد أنواعها
ووصف حالاتها وأوضاعها وتعيين مسالكها وتحديد شروطها . ولا يتجاوزها الى غيرها
من العلل الأخرى من تعليلية أو جدلية أو ما سواهما . وسنتابع نشاطه في كل
ذلك بنداً بنداً ومرحلة مرحلة مبينين رأيه في كل من مسائل هذا الموضوع ومقدرين
مدى مساهمته فيها مع الحرص على الدقة والاستيفاء في معالجة ذلك .

بين العلة القياسية والعلة الأصلية .

يتطرق صاحبنا لذكر العلة القياسية في تعريفه للقياس فيقول : هو حمل فرع
على أصل بعلة تقتضي اجراء حكم الأصل في الفرع (١) ثم يذكرها مرة أخرى
عند تمديده لأركان القياس فيقول : " ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل
وفرع وعلة وحكم " (٢) .

ولكن هل يعني ذلك أن العلة مقترنة بالقياس وأنه اذا انتفى القياس انتفت العلة ؟
أليست علة الرفع موجودة في الفاعل قبل أن يتركب القياس ؟

يناقش صاحبنا هذه السألة في موضع آخر ويطرحها على الوجه التالي : " فـ في
اثبات الحكم في محل النص بمساذا يثبت بالنص أم بالعلة " (٣) .

١- لمع الأدلة ص ٤٢

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- نفس المصدر ص ٦٨

وتوضيح ذلك أن نقول : في النصوص الواردة عن العرب جاء الفاعل مرفوعا والرفع حكم فما مسوغ هذا الحكم ؟ يقول ابن الأنباري : اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص " (١) وذهب بعضهم إلى أنه يثبت في محل النص بالنص ويثبت فيما عداه بالعلة (٢) .

ويفضل صاحبنا في الموضوع فيقول الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم ، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع بل عما يتغيران فلا منافاة " (٣) .

ونستنتج من ذلك أن ابن الأنباري وضع يده على ما يمكن تسميته بالعلة الأصلية في مقابل العلة القياسية وهي العلة التي تقتن بالحكم الذي يتضمنه الأصل المقيس عليه فإذا وجدت في المقيس أكسبته نفس الحكم السابق . وهذا يعني أن العلة ليست مرتبطة بالقياس وأنها كائنة لا محالة في كل حكم إعرابي من رفع أو نصب أو جر أو جزم .

الاستدلال على صحة العلة .

العلة ليست جوهرًا ملموسًا يقع تحت الحواس وإنما هي معنى تقديري يرتبط بالحكم ارتباطًا تلازميًا ولا ينفك عنه بأية حال من الأحوال . وهذا الارتباط التلازمي يعني أنه لا علة دون حكم ولا حكم دون علة . ولكن ما يدرينا لعل تقديريًا لتلك العلة خاطيء ، فما هي الأدلة التي نتكهن بها من النفاذ إلى باطن تلك العلة والحكم عليها بالصواب أو بالخطأ .

إن ابن الأنباري يضع لذلك دليلين هما : التأشير وشهادة الأصول . ويفسر التأشير بأنه " وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها " (٤) . ويضرب مثلًا لذلك بالفياضات فإنها تبني على الضم إذا اقتطعت عن الإضافة فإذا أعيدت الإضافة عادت

١- لمع الأدلة ص ٦٨

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- نفس المصدر ص ٦٦

٤- لمع الأدلة ص ٥٤ وجدل الأعراب ص ٥٩

الى حالها من الاعراب (١) . وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء كيف وأمين وأيان ومتى لتضمنها معنى الحرف فإذا طوِّب بصحة هذه العلة قال : " الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا " (٢) .

وهو يعود ليؤكد هذا التلازم بين العلة والحكم في موضع آخر فيقول : " وليس هكذا العلة المستنبطة لأن دليل صحتها متوقف على الحكم بها ، ووجوده لوجودها فتى وجدت غير دالة على الحكم عدم دليل صحتها فبطل كونها علة " (٣) .

— شروط العلة —

يتحدث ابن الأنباري عن شرطين وحيدين للعلة فقط هما :

- ١- الطرد
- ٢- المكس

١- الطرد

وإذا كانت العلاقة بين العلة والحكم من المتانة والوثاقة حيث أسلفنا ، وإذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم ويستلزمه والعكس بالعكس" وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة ومعنى ذلك، أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع (٤) .

ويذكر ابن الأنباري أن العلماء انقسموا طائفتين في هذا المجال أحدهما ترى أن الطرد شرط في العلة والأخرى تجيز أن يدخلها التخصيص معتمدة على عدد من الأمثلة والبراهين (٥) .

- ١- لمع الأدلة ص ٥٤ وجدل الاعراب ص ٥٦
- ٢- لمع الأدلة ص ٥٥ وجدل الاعراب ص ٥٦
- ٣- لمع الأدلة ص ٦٣
- ٤- لمع الأدلة ص ٦٠
- ٥- انظر لمع الأدلة ص ٦١

وعلى الرغم من ذلك فصاحبنا يمارض تخصيص العلة ويسوق في منعه **طبعها** وأدلة منطقية يكثر فيها من ألفاظ المناطقة كالمصوم والخصوص والعام والخاص مما لا صلة له بالنحو من قريب أو بعيد بل هو أقرب إلى الخنطق وعلم الكلام منه إلى علم أصول النحو (١) .

لقد جهد ابن الأنباري أن ينكر التخصيص في العلة فحشد ما يقدر عليه من الحجج المنطقية والأدلة الفلسفية ولكن نقطة الضعف في دفاعه أنه تجاهل الأمثلة التي ساقها على لسان القائلين بالتخصيص ولم يملن عن موقفه منها . وكان من واجبه أن يتوسل لهذه الأمثلة فاما أن يثبت ضعفها ووجهها أو أن يسلم بصحة موقف خصومه .

ومما يلفت النظر أن ابن جنبي من القائلين بالتخصيص المعترفين به . وأكثر من ذلك أن يصرح بأن التخصيص مذهب البصريين عامة فهو يقول : " اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلة " (٢) . ويعمل ذلك بقوله : " وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً " (٣) .

٢- العكس .

وإذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم في كل موضع فإن القياس المنطقي الذي يترتب على ذلك " أن يعدم الحكم عند عدمها " وذلك نحو عدم الرفع للفاعـل لعدم استناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً (٤) . " ولا عجب في ذلك فإن العكس من طباع العلة فإن كل علة أخالت حكماً أخال عدمها عدم الحكم " (٥) .

- ١- لمع الأدلة ص ٦٢
- ٢- الخصائص ج ١ ص ١٤٤
- ٣- نفس المصدر والمكان .
- ٤- لمع الأدلة ص ٦٣-٦٤
- ٥- الغزالي : المنحول ص ٤١٢

وكما أخذ ابن الأنباري بمبدأ الطرد في العلة دون التخصيص أخذ بمبدأ
العكس مخالفاً الذين لا يعتبرونه شرطاً .

تعليل الحكم بعلمتين .

وعلى نمط المسائل السابقة يعرض ابن الأنباري موقفين مختلفين للعلماء بهذا الخصوص
فمنهم المانع وضهم المجيز أما الفريق الأول فقد احتج " بأن هذه العلة مشبهة بالعلة
العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة فلكذلك ما كان مشبهاً بها " (١)

أما الفريق الثاني فقد احتج " بأن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمانة ودلالة
على الحكم وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز
أن يستدل عليه بأنواع من العلل " (٢) .

ومثلاً على رأيهم بالتدليل على كون الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الفعل بمشعر
علل أوردها ابن الأنباري على التوالي (٣) .

ويقف صاحبنا مع المانعين ممترضاً على المجيزين بأن العلة النحوية بعد الوضع
بمنزلة العلة العقلية فيجب أن تجري مجراها (٤) . وهو في هذا يخالف الامام الفزالي
الذي يقول : " والمختار أن العلة قد تزحم على الحكم الواحد " (٥) .

ولعل الخلاف بين الفريقين حول هذا الموضوع ناشى عن التباين في فهم طبيعة
العلة النحوية بين أن تكون مؤثرة موجدة أو أن تكون مجردة إذ كما نوضح في حديثنا عن
هذه المسألة بعد قليل (٦) .

١- لمح الأدلة ص ٦٥

٢- نفس المصدر ص ٦٧

٣- نفس المصدر ص ٦٥-٦٧

٤- نفس المصدر ص ٦٨

٥- المنقول ص ٣٦٣

٦- انظر ما كتبناه تحت عنوان " طبيعة العلة النحوية " ص ١٨٦ وما بعدها من هذه
الدراسة .

- الاخالة -

ويقصد بها التناسب والانسجام بين الحكم والعللة لأن أحدهما يترتب على الآخر ، ولا يجوز أن يترتب حكم على عللة دون أن يكون بينهما نوع من التناسب إلا في القياس الشرعي حيث يجوز " للشارع أن يتحكم بنصب ما ليس بمخيل أمانة كما يتحكم باثبات الحكم ابتداءً " (١) وقد تستبهم الإخالة في العلة النحوية ولكنها تظهر في المصلحة الشرعية أو الفقهية أكثر وضوحاً وجلاءً (٢) . وقد مثلوا على هذه الإخالة أو المناسبة بتحريم الخمر وعللة التحريم هي الاسكار والمناسبة ظاهرة جلية بين التحريم الذي هو الحكم والاسكار الذي هو العلة . فإن النظر في نفس المسكر وحكمه ووصفه يعلم منه كون الاسكار مناسباً لشرع التحريم صيانة للعقل الشريف عن الزوال (٣) . وهذا كله يسمى بالإخالة أيضاً لأنه بالنظر إليه يخال أي يظن أنه عللة (٤) .

وتعرف الإخالة عند الأصوليين بالمناسبة وتسمى أيضاً تخريج المناط (٥) . وقد تسمى في اصول الحنفية بالملاءمة (٦) ويصرفونها بأنها " موافقة الوصف أي العلة للحكم ، بأن يصح إضافة الحكم إليه ولا يكون نائباً عنه (٧) " وقد تطلق الإخالة على معنى أخس " هو تعيين العلة في الأصل بمجرد ابداء مناسبة بينهما وبين الحكم من ذات الأصل لا بنصب ولا بغيره أي كون الوصف بحيث تتعين عليه (٨) .

وقد سلطنا في تعريف الإخالة هذا المسلك الذي يتسم بسمتين

- ١- المنحول ص ٢٤٢
- ٢- ليس هذا الحكم عاماً فمن العلة الشرعية ما لا يعرف له وجه كما ذكرنا هنا من جواز تحكم الشارع بنصب ما ليس بمخيل . وكما سنذكر عن رأي ابن جني من أن وجوه الحكمة خفية في العلة الشرعية . والمقصود هو التعبير عن أن بعض الأمثلة الشرعية أكثر قدرة على إيضاح معنى الإخالة لا أكثر ولا أقل .
- ٣- التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون ج ٦ ص ١٣٦٩
- ٤- نفس المصدر والمكان .
- ٥- نفس المصدر ج ٢ ص ٤٥٤
- ٦- نفس المصدر ج ٦ ص ١٣٦٢
- ٧- نفس المصدر والمكان .
- ٨- نفس المصدر ج ٦ ص ١٣٦٦

عما الاتساع والاعتماد على أصول الفقه لسببين :

١- لأن ابن الأنباري ضنّ علينا بتعريف وافٍ أو وصف كافٍ لهذا المصطلح فقد بدأ بالحديث عن الإخالة مباشرة دون تمهيد أو شوطقة عن موضوع حديثه . وكان من الجد يربيه ، والمصطلح يرفل في أثواب الجدة بعد ، أن يقدمه الى قرائه تقديمًا مناسبًا خاصة أن المصطلح نفسه يشتم ببعض الغموض والغرابة .

٢- لأن المصطلح منقول من اصول الفقه مقتبس منها ، ومن ثمّ فلا ستمانة بهذه الأصول لتعريفه وتوضيحه وكشف ما يحيط به من ابهام عمل طبيعي ،

وابن الأنباري كما ذكرنا لا يهتم بوصف الإخالة أو تعريفها بقدر ما يهتم بوجود ابرازها أو عدم وجوده ، فيقول في ذلك : اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك (ابراز) فذهب قوم الى أنه لا يجب ابراز الإخالة ، وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجب ابراز الإخالة بأن المستدل أتى بالدليل بأرثائه فلا يبقى عليه الاثيان بوجه الشرط وهو الإخالة (١) . وبالإضافة الى هذا الفريق الذي لا يوجب ابراز الإخالة ثمة تعريف آخر يقول بوجود ابرازها . وقد تمسك هذا الفريق في الدلالة على ذلك " بأن الدليل (٢) إنما يكون دليلًا اذا ارتبط به الحكم وتعلّق به وإنما يكون متملقًا به اذا بان وجه الإخالة"

أما صاحبنا فهو يؤيد الفريق الأول ويرد على احتجاج الفريق الثاني بقوله وهذا ليس بصحيح (٣) . ذلك أن المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فيمنزلة ابانة عدالة الشهود فلا يجب ذلك على المدعي ولكن على الخصم أن يقدم في الشهود ، فكذلك ليس على المستدل ابراز الإخالة وإنما على المعترض أن يقدم (٤) .

١- لمع الأدلة ص ٦٩

٢- لمع الأدلة ص ٧٠

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- نفس المصدر والمكان .

في إلحاق الوصف بالعلنة مع عدم الاخالة .

ويعنون به الوصف الذي لا يزيد فضل تمكين في العلة ولا تأشير في الحكم " سواء كان مطردا اى لازما لموصوفه ككون الخمر سائلة أو حمراء أم اتفاقيا اى عارضا غير لازم ككون القاتل أبيض أو أسود أو من جنس معين من الناس " (١) فإن كل هـمسـذه الصفات ليس في ذكرها فائدة لكونها لا تزيد العلة فضل تمكين ولا الحكم فضل تأشير . وقد تطرق ابن جني لهذا الموضوع فقال : " ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثـر في الحكم لكان ذلك منك خطا ولفوا " (٢) من القول . وقد مثل على ذلك بقوله : " الأ ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك : جاءني طلحة فقلت : ارتفع لاسناد الفعل اليه ولأنه مؤنث أو لأنه هلم لم يكن ذكر التأنيث والعلمية الأقول ولأنه فتح الطاء أو لأنه ساكن عين الفعل ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال . فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم مما يعرى من ذلك فلا يكون له فيه حجم . وانما المراعى من ذلك كله كونه مسندا الى الفصل " (٣) .

هذا رأى ابن جني . أما ابن الأنبارى فهو قبل أن يدلي برأيه يبين مواقف العلماء " ويمرض اختلافهم في الموضوع كعادته فيقول : " اعلم أن العلماء ذهبوا الى أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة على الاطلاق سواء كان ذلك لرفع نقص أو غيره بل هو حشوفسي العلة لا يجوز تطبيق الحكم به " (٤) . ويمثل على ذلك بقوله : وذلك مثل أن تبدل على ترك صرف حبلى فتقول : انما امتنع من الصرف لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة فذكر المقصورة حشواً لأنه لا أثر له في العلة (٥) .

وحجة هـو " أن مثل هذا الوصف " لا اخالة فيه ولا مناسبة وانما كان خاليسا عن الاخالة والمناسبة لم يكن دليلا . وانما لم يكن دليلا لم يجز إلحاقه بالعلة وانما الحق بها كان حشواً " (٦) .

١- علي حسب الله : اصول التشريع الاسلامي ص ١٠٤ .

٢- الخصائص ج ١ ص ١٦٥ .

٣- الخصائص ج ١ ص ١١٥ .

٤- لمع الأدلة ص ٧٢ .

٥- نفس المصدر والمكان .

٦- نفس المصدر والمكان .

أما المانعون فقالوا: "إنها علة باطلة لأن العلة إنما تتراد للتعديدية وهذه العلة لا تعديدية فيها . وإذا لم تكن متعديدية فلا فائدة فيها لأنها لا ضرورة لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بهيأ" (١) .

ويقفد ابن الأنباري إلى جانب المجوزين فيقول: "لا نسلم أنها إنما تتراد للتعديدية فإن العلة إنما كانت علة لا خاليتها ومما سببها لا لتعديديتها . ولا نسلم أيضا عدم فائدتها فإنها تفيد الفرق بين المنص وصر الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه . وتفيد أنه ممتنع رد غير المنصور عليه . وتفيد أيضا أن الحكم هي في المنصور عليه بهذه العلة" (٢)

شبهه واشكالات -

بيد وأن ابن الأنباري قصر في تحديد معاني مصطلحاته وألفاظه الاصولية وقد حمله على هذا التقصير التزامه بالايجاز الشديد في معالجة موضوعاتسه فقد كان يطفر طغرا من فصل إلى فصل دون أن يعطي البحث حقه من الأناة والرويضة ولمل السبب في ذلك أنه كان يتوجه بكلامه هذا إلى فقهاء متمرسين لا إلى نحاة صلتهم بالفقه ضعيفة ومعرفتهم به قليلة . مما يدل على ذلك ما ذكره في مقدمة الانصاف من أن طلابه كانوا من الفقهاء المتأربين والأرباء المتفقهين وقد ورد ذلك في قوله: وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأربين والأرباء المتفقهين المستغنيين علي بعلم العربي في المدرسة النظامية الخ (٣) . وهو يعني بالتأربين دارسي النحو . يؤكد لنا ذلك قوله في الكلام على أهمية علم النحو ، ولهذا المعنى سموه أربا من قول العرب: أرب بأرب إذا دعا إلى طعامه ويضيف إلى ذلك: فهذا العلم لما كان مدعوا إليه سمي أربا (٤) . وكذلك ذكرنا في خلال حديثنا عن كتابه "نزهة الالهة" في طبقات الأرباء (٥) أنه كان يعني الأرباء النحاة .

- ١ - لمع الادلة ص ٨٩
- ٢ - نفس المصدر والمكان
- ٣ - ج ١ ص ٤٥
- ٤ - لمع الادلة ص ٤٥
- ٥ - انظر ص ١٠٨ من هذه الدراسة .

فالذي كان يحمله على الإيجاز ويعفيه من الإسهاب في الشرح أنه كان يخاطب طلبته ليست مصطلحات هذا العلم جديدة عليهم ان كان المعلم نفسه جديدا . فهم من الفقهاء الذين يطلبون النحو لأنه جزء من منهجهم المقرر . ولذلك فاصطلاحات النحو المقتبسة من الفقه لن تكون جديدة عليهم ولا غريبة .

وقد نتج عن معالجة ابن الأنباري لأصول النحو وللملة بهذه الطريقة الموقلة في الإيجاز بعض الشبه والإشكالات التي سببت عننا لبعض دراسي هذا العلم ومتتبعيه وأوقعتهم في أخطاء جسيمة .

فمن ذلك صعوبة التمييز بين عدد من المصطلحات الأصولية وأهمها الطرد والتخصيص والتعمدي والقصور فقد ظن بعضهم أن الطرد هو التعمدي والتخصيص هو القصور وأن لا فرق بين كل قرين وقرينه منها .

ونتيجة لهذا الظن الخاطيء نسب صاحب أصول التفكير النحوي الى ابن الأنباري رفضه للملة القاصرة قائلا : " وكما رفض ابن الأنباري موقفه هو لاء النحاة حين اجازوا الملة القاصرة رفض موقفهم من عدم اشتراط المكسر في الملة (١) .

وابن الأنباري لم يرفض الملة القاصرة فقد سبق أن ذكرنا أنه وقف مع مجوزيها ورد على منكريها وقد علم ذلك براهين قوية فمن ذلك قوله : " ولا نسلم أيضا عدم فائدتها فانها تفيد الفسوق بين المنصور الذي يعرف بمعناه ، والذي لا يعرف بمعناه وتفيد أنه ممتنع رد غير المنصور عليه ، وتفيد أيضا أن الحكم ثبت في المنصور عليه بهذه الملة" (٢) .

- ١- على أبو المكارم ص ٢٠٦
- ٢- لمع الأدلة ص ٨٩ . ومن الجدير بالذكر أن صاحب أصول التفكير النحوي اعتمد على "لمع الأدلة" تحقيق الأفغاني ولم يعتمد على تحقيق عطية عامر اذن لاطلع على فصل عن " الملة القاصرة" لم يثبت الأفغاني . وقد ذكر عطية عامر بهذا الخصوص ما يلي : ذكر السيوطي هذا الفصل في الاقتراح ص ٥٣ وأكد أنه نقله عن الأنباري . وقد رأينا أن نوره كملحق في نهاية هذا الكتاب (انظر ص ٨٩ حاشية رقم أ) . وقد كان عدم اطلاعه على هذا الملحق سببا في تورطه فيما تورط فيه من أحكام خاطئة .

وإذا كان الأمر كذلك فكيف نسب صاحب اصول التفكير النحوي الى ابن الأنباري رأياً لم يأخذ به وقولا لم يقله ؟ ليس من جواب على ذلك الا أنه خبط بيــــن التخصيص والقصور في العلة فابن الأنباري قد منع التخصيص ورد على معتقديه والقائلين به رداً طويلاً خلاص منه الى هذه النتيجة : " وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية " (١) .

والعجيب أن صاحب اصول التذكير النحوي قرأ رد ابن الأنباري على القائلين بالتخصيص وعلق على ذلك قائلاً : وقد رآ ابن الأنباري هذا الاتجاه ، وفند ما قدمه أصحابه من أدلة على جواز العلة القاصرة " (٢) .

فهو يصير على عدم التفريق بين العلة المخصوصة والعلة القاصرة مع أن الفرق كبير بينهما . ولو كانا شيئاً واحداً لما رأينا ابن الأنباري يرفض الأولى ويتقبل الثانية .

هذا ويجدر بنا ذكر موقف ابن جني بهذا الشأن لما له من قيمة في توضيح ما نحن عليه . قال في حديثه عن التخصيص في العلة : اعلم أن محمول مذهب أصحابنا — يعني البصريين — ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلة (٣) . وأثبت في موضع آخر باباً في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح . (٤) . فهو إذن يقبل التخصيص ويرفض القصور في العلة النحوية بخلاف ابن الأنباري .

وبناءً على ذلك لا يمكن أن يكون الطرد مساوياً للتعدي والتخصيص مساوياً للقصور في الدلالة . فالطرد هو ترتب الحكم على الوصف أي العلة بأن يوجد الحكم في جميع صور الوصف (٥) . وهذا يعني التعميم أي عدم تخلف الحكم . فإذا تخلف الحكم اختلف العلماء عندئذ فمنهم من قال بأن تخلف الحكم دلالة على عدم وجود العلة ومنهم من قال بتخصيص تلك العلة أي اعمالها في موضع آخر . والتخصيص في عرف الأصوليين يطلق على معان منها قصر العام على بعض مسمياته (٦) وهو في عرف النحاة تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات (٧) .

- ١- لمع الأدلة ص ٦٣
- ٢- علي أبو المكارم ص ٢٠٦
- ٣- الخصائص ج ١ ص ١٤٤
- ٤- نفس المصدر ج ١ ص ١٦٩
- ٥- الكشاف ج ٢ ص ٣٦٦
- ٦- الكشاف ج ٢ ص ٣٢٩
- ٧- نفس المصدر ج ٢ ص ٣٢٨

فالطرد أن تؤثر العلة في كل موضع تكون فيه والتخصيص ألا يؤثر في بعض المواضع
أى أن يتخلف الحكم عنها . فالطرد تأثيرها يسمى تعميما وتخلفه تخصيصا . هذا
عند القائلين بالتخصيص . أما مانعوا التخصيص فلا يقولون بوجودها (العلة) مع
المانع لأن عدمه شرطها (١) .

ويتضح من ذلك كله أن التخصيص لا يتضمن المواضع التي لم تؤثر فيها العلة
كما ظن بعضهم ، وهذا ممكن الخطأ ، بل المواضع التي أثرت فيها . وكذا ما بين الطرد
والتخصيص من فرق أن **تأثير العلة في الأول مطرد وتأثيرها في الثاني يتخلف** .

هذه دلالات الطرد والتخصيص فما هي دلالات التعدي والقصور ؟ قال صاحب
الكشاف في حديثه عن العلة : وهي اما متعدية وهي التي تتعدى الأصل فتوجد
في غيره وتسمى مؤثرة أيضا لأنها وصف ظهر أثرها في جنس الحكم المعلى (٢) ، واما
قاصرة وهي بخلافها أي التي لا تتعدى الأصل (٣) . وجاء في المستصفي " المراد
بالتعدي ما يوجد هو أو جنسه في غير الأصل وبالقاصرة ما لا يوجد هو ولا جنسه
فيه بل يختص بالأصل (٤) .

فالقصد من الحديث عن الطرد والتخصيص هو اظهار مدى التلازم بين الحكم
والعلة وترتب أحدهما على الآخر . وهذا بخلاف الحديث عن التعدي والقصور
ان يقصد منه جبرامكانية الاستفادة من نص معين وذلك بالقياس عليه اذا كانت
علته متعدية والتوقف عن ذلك اذا كانت العلة قاصرة . وثمة فرق آخر
بين الطرد والتخصيص من جهة التعدي والقصور من جهة أخرى . ففي الطرف
الأول الطرد هو الأصل والأساس والتخصيص فرع عليه . وفي الطرف الثاني القصور

١- الفزالي : المستصفي ج ٢ ص ٣٤٥

٢- التهانوي ج ٤ ص ١٠٣٦

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- حاشية المستصفي ج ٢ ص ٢٧٧

هو الأصل والأساس والتعدي فرع عليه . قال صاحب المستصفي : " ينظر الناظر في استنباط العلة واقامة الدليل على صحتها بالايماء أو بالمناسبة أو تضمن المصلحة المبهمة ، ثم بعد ذلك ينظر ، فان كانت أعم في النزعدي حكمها والا اقتصر فالتعدي فرع الصحة فكيف يكون ما يتبع الشيء مصححاً له " (١) ؟ ونحن في الطرد والتخصيص ننتقل من الكثير الى القليل وفي القصور والتعدي ننتقل من القليل الى الكثير والتخصيص من ناحية أخرى تقليص للطرد كما أن التعدي مط للقصور وتوسيع لنطاقه .

هذا من ناحية عامة وأما فيما يتعلق بموقف ابن الأنباري فقد أنكر التخصيص لأنه لا يمتد تخلف الحكم عن علته . والعلة النحوية في رأيه كالعلة العقلية موجبة (٢) من جهة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص من جهة أخرى (٣) . فاذا رأيناها موجودة ولا حكم معها لم يفلح على الظن كونها علة (٤) .

ولكنه بخلاف ذلك يقبل العلة القاصرة لأنها تستوفي شروط العلة ألا وهي التأثير والإخالة وشبوت الحكم . وعلى هذا يتضح لنا أن مقياس ابن الأنباري في القبول والرفض هو تمسكه بتلازم العلة والمعلول وعدم وجود أحدهما منفصلاً عن الآخر .

— الاعتراض على العلة —

عقد ابن الأنباري في جدل الأعراب فصلاً كاملاً حول الاعتراض على الاستدلال بالقياس . وقد أورد في ذلك سبعة أوجه الأول منها يمس القياس بصفة عامة والبقية تمس العلة وحدها دون غيرها وهذه الأوجه هي التالية :

١- فسناد الاعتبار (٥)

- ١- الغزالي ج ٢ ص ٣٤٥
- ٢- لمع الأدلة ص ٦٣
- ٣- نغم المصدر ص ٦١
- ٤- جدل الأعراب ص ٦٢
- ٥- هو أن يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النزع عن العرب (جدل الأعراب ص ٥٤ - ٥٥)

- ٢- فساد الوضع (١)
- ٣- القول بالموجب (٢)
- ٤- المنع للملة (٣)
- ٥- المطالبة بتصحيح العلة (٤)
- ٦- النقض (٥)
- ٧- المعارضة (٦)

وصفة القول في هذه الأوجه السبعة أنها تمس جوهر العلة وتقدح في صحتها فتسقطها وتمنع عملها . فعلى مورد العلة أن يكون حذرا فيجرد علة من هذه اما أخذها ويجنبها هذه الاعتراضات حتى تكون صحيحة مقبولة .

-
- ١- هو أن يعلق على العلة ضد المقتضى (جدل الاعراب ص ٥٥-٥٦)
 - ٢- هو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موحيا للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف (جدل الاعراب ص ٥٧)
 - ٣- هو أن يورد البصرى طلة معينة في تعليل بعض الأحكام فيمنعها الكوفي لأنه لا يقول بها أصلا . (نفس المصدر ص ٥٨) .
 - ٤- هي طلب الرهان على صحة العلة . والجواب أن يدل على ذلك بشيئين : التأثير وشهادة الأصول . (انظر لمع الأدلة ص ٥٥ و جدل الاعراب ص ٥٦) .
 - ٥- هو وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة (جدل الاعراب ص ٦٠ - ٦٢) .
 - ٦- هي أن يعارض بعلة مبتدأة (انظر جدل الاعراب ص ٦٢) .

— طبيعة العلة النحوية —

ليس في كتب النحاة عن العلة ما يفيد أنهم متفقون على طبيعة تلك العلة وهل هي أشبه بالعلة العقلية أم بالشرعية وهل هي موجبة أم مجوزة . وقد حفزنا للتفكير في هذا الموضوع ما كان يرد في حديث ابن الأنباري عن العلة ومجاراته مع مخالفه في الرأي من ذكر للعلة العقلية وتشبيهه للعلة النحوية بها .

وقد فكر ابن جنّي ملياً بهذا الموضوع وأدلى بدلوه فيه، فقارن بين العلل النحوية والعلل الفقهية والكلامية . فقد كشف له أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلميين منها إلى علل المتفهمين . ويملك ذلك بأن النحويين انما يحيلون على الحسن ويحتجون بتقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام .

وهو يعني بذلك أن المناسبة قوية بين العلة النحوية والحكم الناتج عنها ، في حين أن هذه المناسبة ضعيفة في العلة الفقهية ذلك أن وجوه الحكمة فيها غير بادية الصفحة لنا " (١) ثم يستمر في كلامه موضحاً وممثلاً فيقول : ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك انما يرجع في وجوهها إلى ورود الأمر بعمله . ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خصاً دون غيرها من الممدد (٢) . ويؤكد رأي ابن جنّي في ضعف مناسبة العلة الفقهية قول الغزالي : " نعم للشعار أن يتحكم بنصب ما ليس بمخيل اشارة كما يتحكم باثبات الحكم ابتداءً " (٣) . ويعود ابن جنّي لتأكيد الرأي نفسه في مكان آخر فيقول : فجميع علل النحوازن موادئة للطباع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد " (٤) .

ومع أن ابن جنّي كان واضحاً في وصف طبيعة العلة النحوية وتحديد صلتها بكل من العلة الفقهية والكلامية ، فهو يضيف إلى قوله هذا فضل بيان وتوضيح من قبيل الاحتياط والاحتراس فيقول : انا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل

١- الخصائص ج ١ ص ٤٨

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- المنحول ص ٣٤٢

٤- الخصائص ج ١ ص ٥٣

الكلاسيكية البتة بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية (١) . ويقول أيضا في موضع آخر وفي نفس المعنى : وأعلم أن - مع ما شرحناه وعيننا به من ترجيح علل النحو على علل الفقه والحاكما بعلل الكلام لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ولا عليها براديين المهندسين " (٢) . وبعد أن يتحدث عن التخصيص في العلة النحوية يبين أن من تلك العلل ما هو موجب ومنها ما هو مجوز يقول : " وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره وكون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة فاسد لا طريق الى ظهوره " (٣) .

ويخلص ابن جني من ذلك كله بحقيقة هامة هي تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين وإن تقدمت علل المتفهمين (٤) .

هذا مجمل رأي ابن جني في طبيعة العلة النحوية رأينا أن نوره قبل النفاذ الى دراسة رأي ابن الأنباري في الموضوع لسببين :

- ١- الرغبة في تقديم توطئة تكون بمنزلة إيضاح لطبيعة الموضوع الذي نعالجه .
- ٢- كشف ما خلفته إجازة ابن الأنباري الشديد من إبهام وما سببه من لبس .

ويجدر هنا قبل أن نتطرق الى موقفنا صاحبنا عن طبيعة العلة النحوية أن نذكر الملاحظتين التاليتين :

- (١) أن ما يسميه ابن جني بالعلل الكلامية يسميه ابن الأنباري بالعلل العقلية " وهي في اصطلاح الحكماء ما يحتاج اليه الشيء إما في ماهيته كالمادة والصورة أو في وجوده كالغاية والفاعل والموضوع وذلك الشيء المحتاج يسمى معلولا (٥) .

١- نفس المصدر السابق ج ١ ص ٥٣ .

٢- نفس المصدر ج ١ ص ٨٧ - ٨٨ .

٣- نفس المصدر ج ١ ص ١٤٥ .

٤- نفس المصدر والمكان .

٥- الكشاف للتهامي ج ٤ ص ١٠٣٨ وانظر أصول النحو العربي ص ١٣١ .

(٢) ان ما يسميه ابن جنى الملل الفقهية يسميه غيره الملل الشرعية وهي تختلف عن الملل العقلية في أنها " كلها ممرقات وأمارات لأنها ليست في الحقيقة مؤثرة بل المؤثر هو الله تعالى " (١) .

هذه بعض اللحات عن طبيعة العلة النحوية فما هو موقف ابن الأنباري عن ذلك كله ؟

ان ابن الأنباري مقل وعنين في بسط رأيه والتعبير عنه فهو لا يشبع القول ولا يتوسع في الكلام ويكتفي باللحات عن الافاضة والشرح ولعل ظروفه التدريسية كانت تفرغ عليه ذلك . فلا عجب أن نراه يمسر طبيعة العلة النحوية مسر رقيقا ويمر بها طفرا دون افاضة أو استقصاء .

وهو يتطرق الى هذه المسألة في مواضع مختلفة من كتاب لمع الأدلة كالخلاف حول اشتراط الطرد في العلة (٢) واشتراط العكس فيها (٣) وتعليل الحكم بملتين فصاعدا (٤) ويسوق في ذلك كله نصوصا تعبر عن وجهة نظركل من الطرفين المختلفين دون أن يتخلى عن ايداء رأيه في القضية برفق وكياسة .

وتتضمن تلك النصوص بعض الأضواء واللحات عن العلة النحوية ، فهي تعرض وجهات نظر مختلفة متضاربة في الموضوع ، ناتجة عن الاختلاف في فهم طبيعة هذه العلة .

فالذين تمسكوا بالطرد والعكس وعدم ازدواج الملل أو تمددها في المكان الواحد انطلقوا من الحاقهم العلة النحوية بالعلة العقلية من حيث أنها موجبة التأثير . ومعنى الايجاب ترتب الحكم عليها وجودا وعدمها .

أما الذين لم يشترطوا الطرد والعكس والعلة الواحدة في الحكم الواحد فقد انطلقوا من الحاقهم العلة النحوية بالعلة الشرعية .

١- الكشاف ج ٤ ص ١٠٢٨

٢- لمع الأدلة ص ٦٠

٣- نفس المصدر ص ٦٢

٤- نفس المصدر ص ٦٥

أما ابن الأنباري فقد كان من الفريق الأول يؤيد آراءهم ويرد آراء خصومهم ممتدداً في ذلك على أن العلة النحوية ملحقمة بالعلة العقلية وأن هذه العلة موجبة التأثير فكذلك تلك (١) .

وعلى الرغم من أنه كان فقيهاً فهو لم يقتنع بالحاق العلة النحوية بالعلة للفقهية ولم يروجها مشاهير أو مناسبة بين العائلين شأنه في ذلك شأن ابن جنبي الذي نسي في مواضع متعددة على أن علك النحويين أقرب الى علك المتكلمين منها الى علك الفقهاء كما بينا آنفاً .

ومن الجدير بالملاحظة أن صاحبنا لم يذكر العلة الشرعية نصاً كما ذكر العلة العقلية ولكنه أشار إليها دون أن يسميها وقد جاء ذلك في قوله على لسان القائلين بالتخصيص : لأن العلة العقلية موجبة للحكم وهذه اشارة عليه فلا يقاس أحدهما بالآخر (٢) . وكذلك في قوله على لسان القائلين بجواز التعليل بعلمتين فصاعداً : ان هذه العلة ليست موجبة وانما هي اشارة ودلالة على الحكم (٣) .

وفي هذين النصبين مقارنة أو مقابلة بين العلة العقلية والعلة الشرعية . أما العقلية فمذكورة نصاً وأما الشرعية فقد اشير إليها بكونها اشارة ودلالة . وهي عادة تعرف بأنها كذلك . وهذه بعض الدلائل :

- (١) قال ابن جنبي : وليس كذلك علك الفقه - العلك الشرعية - وذلك أنها انما هي اعلام وأمارات لوقوع الأحكام (٤) .
- (٢) قال صاحب الكشاف العلك الشرعية كلها معرفات وأمارات لأنها ليست في الحقيقة مؤثرة بل المؤثر هو الله تعالى (٥)

١- قال في ذلك : وانما وجب أن يكون الطارد شرطاً في العلة هاهنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون الا مطردة ولا يجوز ان يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية . (لمع الأدلة عر ٦٠ - ٦١) .

وقال في موضع آخر : العلة النحوية وان لم تكن موجبة للحكم بذاتها الا انها لما وضعت موجبة كما ان العلة العقلية موجبة أجريت مجراها . وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية (لمع الأدلة عر ٦٢) .

٤ - الخصائص ج ١ ص ٤٨

٢ - لمع الأدلة عر ٦٢

٣ - نفس المصدر عر ٦٧

٥ - التهانوي ج ٤ ص ١٠٢٦

(٣) وقال في موضع آخر : وتخلّف الحكم عن العلة جائز في الغل الشرعية لأنها أمارات وليس موجبة بنفسها (١) .

فالاختلاف هنا اذن خلاف بين اتجاهين ثقافيين كانا يهيمنان على البيئات العلمية آنذاك هما الاتجاه المتأثر بالفقه الإسلامي والاتجاه المتأثر بالمنطق والفلسفة . ويبدو أن صاحبنا كان في هذا الموضوع بالذات من المتأثرين بالاتجاه الثاني . ولا عجب في ذلك فهو وان كان فقيهاً متعمقاً في موضوعه ، فقد تعرّض ترجموه على أنه كانت له مشاركة في علم الكلام أيضاً وذكروا من مؤلفاته في هذا الموضوع " الداعي الى الاسلام في علم الكلام " (٢) . وعلم الكلام كما نعلم يعتمد كلياً على الفلسفة والمنطق ويستخدم العلة العقلية لتعميل أحكامه والتدليل عليها (٣) .

فابن الأنباري يلحق العلة النحوية بالعلة العقلية ولكنه يقرن هذا اللاحاق ببعض التحفظات فيقول : " ان عنيتم أنها ليست موجبة كالعلة العقلية كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة والعالمية لا تعلل الا بالعلم فسلم وان عنيتم أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فلا نسلم فأنها بعد الوضع بمنزلة العلة العقلية فينفسى أن تجري مجراها (٤) .

١- التهانوي ج ٤ ص ١٠٣٧ - ١٠٣٨ .

٢- انظر ص (٩٥) من هذه الدراسة .

٣- من الملاحظ أن الحديث عن تأثير النحو بالمنطق أو الفلسفة أو علم الكلام قد يبدو مغللاً . ذلك أن الحدود الفاصلة بين تلك العلوم ليست بارزة . وما يزيد القضية تمقيداً عدم محاولة الدارسين تلمس تلك الحدود أو ايضاح مفهومهم لكل من تلك المصطلحات عند حديثهم عن تأثير النحو بها أو ببعضها . واني لا اعترف أنه ليس من السهل الخروج برأي واضح في موضوع تأثير العلة النحوية بغيرها من العلوم العقلية ولا تحديد اكثر تلك العلوم تأثراً فيها ولا رسم الخطوط الفاصلة ما بين علم منها وآخر . ولورحنا نتتبع أقوال العلماء في ذلك لأضنانا الجهد وتملكنا الاعيان . ولذلك كله ليس لنا إلا التعامل مع هذه المصطلحات على أنها الفاظ مترادفة فهي في النهاية من واحد واحد . وصلات القرابة بينها ليست بحاجة الى تأكيد .

٤- لمع الأدلّة ص ٦٨

وكانه في هذا يوافق ابن جنّي فيما توصل اليه حيث يقول : انا لسنا ندعي أن علل أهل الصرية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندعي أنها أغرب اليها من العلل الفقهية (١) .

ولعل ما حدا بابن الأنباري الى اتخاذ هذا الموقف، ما لحظه من أن العلة العقلية تنفرد بميزة هامة لا تكرر توجد في أي من العلل الأخرى النحوية والفقهية وهي ميزة الاجراء (٢) . ونعني بها انبثاق شيء عن شيء آخر انبثاقاً حقيقياً واقعاً كالتحرك عن الحركة المعالية عن العلم.

— بين العلة النحوية والدليل العقلي —

كما قارن ابن الأنباري بين العلة النحوية والعلة العقلية قارن كذلك في نصين متتابعين بينهما وبين الدليل العقلي . وقبل أن نتحدث عن هذه المقارنة، نرى أولاً اثبات النصين وهما التاليان :

(١) قال على لسان القائلين بأن العكس ليس شرطاً في العلة النحوية : " إن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم . فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه " (٣) .

(٢) قال في معرض الرد على هؤلاء " ومحاولة نقض حججهم : " وهذا ليس بصحيح وذلك لأن الدليل لو تصور عدمه لعدم المدلول . فإن مدلول العالم العلم بالصانع والعلم بالصانع نتيجة وجود العالم . والعالم لن يتصور خروجه عن أن يكون موجوداً في الوقت الذي كان موجوداً فيه . ولو تصور عدمه لعدم المدلول وهو العلم بالصانع . وإذا كان ذلك شرطاً في الدليل العقلي فكذلك هنا " (٤) .

١- الخصائص ج ١ ص ٥٣

٢- الكشاف للتهانوي ج ٤ ص ١٠٢٦

٣- لمع الأدلة ص ٦٥

٤- نفس المصدر ص ٦٣

في هذين النصين قضية جديدة تعرض لها ابن الأنباري واتخذ منها موقفا معينا .
وهذه القضية ناتجة كذلك عن اختلاف وجهات النظر في تحديد طبيعة العلة النحوية وحل
هي ملحقه بالعلة الشرعية أم بالعلة العقلية أم بالدليل العقلي .

فهذا فريق من العلماء لا يتفق مع ابن الأنباري في القول بالعكس في العلة . وهو
كما عرفه ابن الأنباري نفسه أن يعدم الحكم عند عدم العلة (١) ، أو كما عرفه صاحب
الكشاف : كلما انتفت العلة انتفى الحكم (٢) وقد أراد هؤلاء أن يؤيدوا وجهة
نظرهم هذه فشبهاوا العلة النحوية بالدليل العقلي اعتمادا على أن الدليل العقلي
يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدمه (٣) . ولذلك رأينا صاحبنا يهتري
لهم ويحاول تحفيد رأيهم .

ومن المؤكد أن هؤلاء يقصدون بالدليل العقلي شيئا غير العلة العقلية ، لأنه
من المعروف أن العلة العقلية يدل وجودها على وجود الحكم ويدل عدمها على
عدمه . أما الدليل فهو عند الفقهاء ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه على
مطلوب خبري ، وعند الأصوليين ما يمكن التوصل به إلى العلم بمطلوب خبري (٤) والعلم
بمعنى اليقين على اصطلاح المتكلمين والأصوليين (٥) . فالفرق بين التمرير الأول
والثاني أن الثاني يفيد القطع . أما الأول فيفيد الظن .

والدليل عند المتكلمين ، أما عقلي بجميع مقدماته قريبة أو بعيدة أو نقلي بجميعها
أو مركب منها . والأول هو الدليل العقلي المخصوص الذي لا يتوقف على السمع
أصلا (٦) .

والفرق بين العلة العقلية والدليل العقلي أن العلاقة بين العلة والمعلول هي
علاقة تأثير وتأثير أما العلاقة بين الدليل والمدلول فهي علاقة استنتاج واستنباط .
والدلالة في العلة موجبة ولكنها في الدليل غير موجبة إذ قد يكون الدليل قطميا وقد
يكون طائما .

١- لمع الأدلة ص ٦٣

٢- التهانوي : الكشاف ج ٤ ص ٩٠٥

٣- لمع الأدلة ص ٦٥

٤- التهانوي : الكشاف ج ٢ ص ٣٩٣

٥- نفس المصدر والمكان .

٦- الكشاف ج ٢ ص ٣٩٢

وابن الأنباري يخالف هو^١ في أنه ليس من شرط انعدام الدليل انعدام المدلول بقوله لو تصور عدمه لعدم المدلول . وهو يستعين في الرد عليهم بالأقيسة المنطقية والحجج الكلامية مشددا على رأيه الذي سار عليه خلال رحلته الطويلة في موضوع العلة من أن العلة النحوية كالعلة العقلية موجبة التأثير قطعية الدلالة .

٢- في التعليل

لقد بذل ابن الأنباري جهودا في التعليل كما بذل جهودا في العلة . وأوغل في ذلك حتى بلغ حد الاستحالة بل الخيال . فكان عنده لكل ظاهرة عللة ، ولذلك حكم سبب، وهو يعرض التعليلات عرض المعارف الخبير الوطع على بواطن الأمور . فلا يتوقف عن تفسير ظاهرة ولا يعجز عن تعليل حكم . وكان اللغة ألقت اليه عنانها وعرفته أسرارها وخفاياها . وقيل الخوض في موضوع تلك التعليلات يجدر بنسبته لهذا الملاحظات التالية :

١- أنه في حين أعلن ابن الأنباري عن ابتداعه وابتكاره فيما كتبه عن العلة كجزء من أصول التحولم يجهر بهذه الدعوى فيما يخص التعليل . ولعل السبب في ذلك كثرة من سبقوه في خوض هذا الموضوع أو على الأقل اشتهار بعض المؤلفات فيه .

٢- ليس صلة بين ما كتبه في العلة وما كتبه في التعليل وكأنهما موضوعان مختلفان منفصلان . وكان من الواجب أن يوجد هذه الصلة وينمىها ويحرر عليها حتى يكون تعليله تطبيقا لما كتبه في العلة وصورة عنه لا شيئا آخر مختلفا عنه بل لا يمتد إليه لا نصا ولا إيما .

٣- أنه في حديثه عن العلة كتب عن العلة القياسية فقط ولكنه في التعليل استخدم كل أنواع العلة من تعليلية وقياسية وجدلية وضروب أخرى فرعية متعددة دون أن يفرق أسماؤها أو يتعرض لها بوصف أو تعريف كما سنوضح بعد قليل .

٤- وفوق ذلك كله فهو لا يشير في أي من الكتابين " لمع الأدلة " و " اسرار العربية " الى الكتاب الآخر مما يدل على أنه كتبهما في زمنين متباعدين . أو أنه لم يكن يجد هذه الصلة بين ما كتبه في العلة وما كتبه في التعليل . وهذا عنصر ضعف لا قوة على كل حال .

وإذا كان صاحبنا قد أخفق في إيجار الصلة وإقامة العلاقة بين هذين الفهمين المتجانسين فلأنه كان يرى التعليل فنا نحويا أصيلاً في حين كان يرى العلة فناً فقهاً دخيلاً . وكان من الأحجى به والأنسب له أن يجعل التعليل صورة للعلة وتطبيقاً لها وتعاملاً بها . ولكن يبدو أنّ الرجل كان على عجلة من أمره . لم تترك له الأعمال المتراكمة والواجبات الكثيرة مشعاً من الوقت للتأمل والاعتبار فكان كطسه حسين لا يفكر في ما قال أمس ولا يكار يفكر في ما سيقول غداً (١) .

— تعليلنا —

أول ما يبدو لنا بهذا الصدر أنّ صاحبنا لم يحاول أن يستفيد من المصطلحات والتسميات التي وضعها من سبقوه لأنواع العلة وتفرعاتها . وهي ظاهرة لا ينفرد بها ابن الأنباري وحده بل يشاركه فيها غيره من المتصددين لموضوع العلة . فكان كلّ من هو "أ" يقدم الموضوع وكأنّ أحداً لم يقل فيه شيئاً قبله ، فيروح يبتدع ما يراه مناسباً من المصطلحات دون النظر في مصطلحات الآخرين أو محاولة الاستفادة منها أو الإشارة إليها على الأقل . (٢)

وابن الأنباري كغيره ممن كتبوا في العلة لا يبدو أنه استفاد في هذه المسألة بالذات — المصطلحات والتسميات — من تجارب الآخرين . غير أنه يختلف عن هؤلاء في أنه لم يحاول أن يقترح مصطلحاً أو يضح تسمية .

ولا نريد أن نلتصم له المذرع على هذا في أنه لم يطلع على آثار السابقين .

١ — من حديث الشعر والنثر — المقدمة ص ٣ — هـ

٢ — من دلائل هذه الفوضى في مصطلحات العلة أن العلة التعليمية عند الزجاجي يقابلها العلة عند ابن السراج والعلة الأولى عند ابن مضاء وعلة السماع عند السيوطي . وكذلك العلة القياسية والجدلية هما ما يطلق عليه "علة العلة" عند ابن السراج والشرح والتفسير والتتميم عند ابن جني والعلل الثواني والثالث عند ابن مضاء (انظر في أصول النحو واللغة لفؤاد ترزي ص ١٢٦ — ١٢٧ والشاهد وأصول النحو لخديجة الحديث ص ٢٢٥)

فكلّ الدلائل تشير — كما سنثبت فيما بعد — أنه قرأ ما كتبه الزجاجي في العلة واستفاد منه وان كان لم يستفد لسبب أو لآخر من مصطلحاته أو تسمياته فيها .

ويتضح مما سبق أننا لن نقع خلال جولتنا في تعليقات ابن الأنباري على مصطلحات محددة أو تسميات موحدة لما كان ينكشف له منها في موضوعات النحو المختلفة . وان كنا سنعثر — برغم ذلك — في هذه التعليقات على مختلف الأنواع التي أشار إليها العلماء دون أن تكون مقترنة بأسماء محددة .

فمن تلك الأنواع العلل الرئيسية الثلاث التي أوردها الزجاجي (١) وهي :

التعليمية : وهي علة ظاهرة قريبة الصال قلما يحرس المشتغلون بهذا الفن على تسميتها أو تعيينها . وذلك لأنها ليست موضع اختلاف بين النحاة بل ليست موضع التباس حتى تحتاج إلى كشف وتبيين . فالفاعل لا يكون إلا مرفوعاً والمفعول لا يكون إلا منصوباً والمضاف إليه لا يكون إلا مجروراً وهكذا ذواليت ولفظك لا نجد ابن الأنباري يتمرّض لها إلا في مواضع قليلة . فمن ذلك قوله في تعريف الفاعل : هو اسم ذكرته بعد فعمل وأسندت ذلك الفعل إليه ، نحو قام زيد وذهب عمرو (٢) . فهذا يشبه قول الزجاجي في تحليل رفع الفاعل : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه (٣) .

العلة الجدلية : وتتصل العلة الجدلية بالعلة التعليمية اتصالاً وثيقاً . ذلك أنك إذا تجاوزت العلة التعليمية في الاستفسار والبحث عن الأسباب فقد نفذت إلى العلة الجدلية . ويظهر لنا ذلك من تتبع كلام ابن الأنباري في الحديث عن الفاعل . قال بعد تعريفه السابق له : فان قيل : فلم كان إعرابه الرفع؟ قيل : فرقا بينه وبين المفعول فان قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لخمسة أوجه الخ (٤) .

وهذا الضرب من العلة النحوية كثير في "أسرار العربية" لا يمكن الا حاطة به . فصاحنا يكثر من افتراض الاسئلة والاجابة عليها . فيطل ينتقل من سوء ال الى آخر في باب التنثية والجمع . قال : فان قال قائل : ما التنثية ؟ فان قيل : ما الجمع؟ فان قيل :

-
- ١ — سبق أن أوردنا تعريف الزجاجي لهذه العلل انظر ص (١٦٤) من هذه الرسالة (الحاشية رقم (١))
 - ٢ — أسرار العربية ص ٧٧
 - ٣ — الايضاح ص ٦٤
 - ٤ — أسرار العربية ص ٧٧

فلم كان اعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟ فان قيل : فلم خصوا التثنية في حال الرفع بألف والجمع السالم بالواو وأشركوا بينهما في الجر والنصب؟ وهل النصب محمول على الجر أو الجر محمول على النصب؟ ولم حمل النصب على الجر دون الرفع؟ وما جر في الاعراب في التثنية والجمع؟ ولم فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع؟ ولم ادخلت النون في التثنية والجمع؟ وما الحاجة الى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما؟ وهلا عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق خاصاً؟ فلاجابة عن هذه الاسئلة كلها تقع في نطاق العلة الجدلية النظرية (١) .

العلة القياسية : وهي العلة التي يكون فيها القياس سبباً في حمل كلام على آخر أو الحاق بناءً بآخر لمشابهة بينهما . وقد ذكر ابن الأنباري من ذلك حمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع قال : فان قيل : فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوعاً؟ قيل لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل اليه كما كان يرتفع الفاعل (٢) . ومن ذلك حمله " ما " الحجازية على " ليس " ووجه الشبه بينهما من وجهين أحدهما : أن " ما " تنفي الحال كما أن " ليس " تنفي الحال . والوجه الثاني أن " ما " تدخل على المبتدأ والخبر كما أن " ليس " تدخل على المبتدأ والخبر (٣) .

والعلل القياسية كثيرة في أسرار العربية . وقد نمر بأمثلة منها عند تعرضنا لعلة التشبيه وعلة النظر وعلة النقيض .

بالإضافة الى هذه العلل الرئيسية الثلاث نجد عند ابن الأنباري طائفة من العلل أو التعليقات الفرعية المتنوعة والتي يمكن أن نرد كل فئة منها الى أحد الموضوعات التالية :

١- علم الأصوات : وتدور التعليقات في هذا المجال حول بناء الكلمة وما يجب أن تكون عليه حروفها من تناسق وبعده عن الاستكراه والاستقبال والتنافر . وفي سبيل خدمة هذا الهدف قد تجرى عليها بعض التفسيرات

١- أنظر ص ٤٧ وما بعدها .

٢- أسرار العربية ص ٨٨

٣- نفس المصدر ص ١٤٣

من ادغام أو اعلال أو حذف وصولاً بها إلى أحسن مستوى من الدقة والاتقان .
ويقع تحت هذا البند التعليلات التالية :

أ) علة استئصال : علك بها حذف الياء من الاسم المنقوص في حالة التنكير
في نحو قاضٍ فقال : استئصلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما فبقيت
الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين (١) . وعدم
السماح بالتقاء الساكنين هو أيضاً ضرب من الاستئصال وان كان غير ممتنع
أصلاً .

ب) علة استخفاف : وهي تقابل العلة السابقة . وإذا كان الاستئصال يسوغ
الحذف فالاستخفاف يسوغ الإظهار . وقد علك بها ظهور الفتحة على
" يغزو " و " يرمي " وقالوا : انما فتحوا الواو والياء في " يغزو " و " يرمي "
في النصب لخفة الفتحة (٢) . ومن المعروف أن الضمة لا تظهر على
هذين الحرفين في حالة الرفع للاستئصال .

ج) علة معادلة : علك بها قلب الهمزة في جمع صحراء على صحراوات . قال :
لأنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو " أقتت " و " أجوه " أبدلت
الهمزة ههنا واوا من باب النقص والتمويض (٣) .

د) علة دلالة على الأصل : وهي تختلف عن علة الأصل في أن هذه تفسر
لتفسير يقع في الكلمة أما تلك فهي تسويغ لواقع ثابت . وقد علك بها كسر
همزة اسم " فقال : وكسرت الهمزة في " اسم " لمحا لكسرة سينه
في " سمو " لأنه الأصل (٤) .

٢- القياس : ويقصد به حمل بناء على بناء أو الحاق صيغة بأخرى ، لما بين الطرفين
من تشابه . وقد يحمل الشيء على نظيره كما يحمل على نقيضه . وبيان ذلك
في التعليلات التالية :

-
- ١- أسرار العربية ص ٣٧
 - ٢- نفس المصدر ص ٢٢٣
 - ٣- نفس المصدر ص ٦٢
 - ٤- نفس المصدر ص ٩

(أ) علة تشبيهه : وقد علل بها زيادة النون في الفعل المضارع فقال : وأما النون فانما زيدت لأنها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب الزيدتين والزيدتين (يعني في المثني وجمع المذكر السالم) وكذلك علل بها بناء " من " و " أي " و " كم " و " قبل " و " بعد " و " كيف " و " أمس " و " هؤلاء " فقال : وانما بنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف وتضمنت معناها (١) . وترد هذه العلة في " أسرار العربية كثيرا .

(ب) علة نظير : وهي تشبه العلة السابقة . وقد علل بها اعراب " أي " الموصولة ، قال : وذلك أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها . فنظيرها " جز " ونقيضها " كل " وهما معريان فكانت معربة . ومن علة النظر قولهم : مررت بالبُسر لأن له نظيراً في كلامهم " طنب " وحرص " (٢) .

(ج) علة نقيض علل بها بناء " كم " ووقوعها في صدر الكلام وخفت مميها حملاً ، نقيضها " رب " في ذلك كله على التفصيل التالي :
 ١- قال في تعليل البناء : فبنيت " كم " حملاً على رب (٣) .
 ٢- قال في تعليل وقوعها في صدر الكلام : وان كانت خبرية فهي نقيضة (رب) ورب معناها التقليل والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام (٤) .
 ٣- قال في تعليل جرميها : لأنها نقيضة " رب " ورب تجر ما بعدها وكذلك ما حمل عليها (٥) .

(د) علة أولى : علل بها عدم جواز إعمال حروف الجزم مع الحذف فقال : والذي يدل على صحة ما ذكرناه أن حروف الجر لا تعمّن مع الحذف فحروف الجزم أولى (٦) . ومن هذا القبيل تدليله على بناء أسماء الإشارة وما التعجبية بقوله : أجمعنا على أن الاسم يعني اذا تضمن معنى حرف منطوق به . وانما بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به فلأن تبني أسماء الإشارة وما التعجبية

- ١- أسرار العربية ص ٣٠
- ٢- نفس المصدر ص ٤١٧
- ٣- نفس المصدر ص ٢١٤
- ٤- نفس المصدر والمكان
- ٥- نفس المصدر ص ٢١٥
- ٦- نفس المصدر ص ٣٢١

لتضمن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق أولى (١) .
 هـ) علة زوال مشابهة : ظلَّ بها توقف " ما " الحجازية عن العمل اذا انتقض
 خبرها " بالآ " قال : لأن " ما " انما عملت لأنها اشبهت " ليس " من
 من جهة المعنى وهو النفي و " إلا " تبطل معنى النفسي فتزول المشابهة
 واذا زالت المشابهة وجب ألا تعمل (٢) .

٣- علم البيان : البيان اسم لكل شيء كشف لك عن بيان المعنى وهتك لك الحجب
 دون الضمير حتى يفضي السامع الى حقيقته ويهجم على محصله (٣) . وتدور التعليقات
 في هذا المجال حول سبل ايضاح المعنى وايصاله الى القلب في أحسن صورة
 من اللفظ بعيدا عن التعميد أو الالتباس أو الإطناب الممل أو الايجاز المخل . ويدخل
 في ذلك ما يعتور الكلام من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وحذف واثبات الخ ومن هذا
 القبيل التعليقات التالية :

أ) علة فرق : علل بها بناء " قبل " و " بعد " على الضم . قال : انما بنوهما
 على الضم لأنَّ النصب والجريد خلطهما نحو جئت قبلك ومن قبلت . وأما الرفع
 فلا يدخلهما البتة . فلو بنوهما على الفتح والكسر لألتبست حركة الاعراب
 بحركة البناء (٤) . وكذلك علل بها دخول التنوين الاسم فقال : ذهب بعضهم
 الى أنه دخل فرقا بين الأسم والفعل
 وبه آخرون الى أنه دخل فرقا بين ما ينصرف وما لا
 ينصرف (٥) . وكذلك علل بها كسر نون التثنية وفتح نون جمع المذكر السالم
 وقال : فان قيل : فلم كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع؟ قيل : للفرق بينهما (٦)
 وكذلك رفع الفاعل ونصب المفعول (٧) . فهو يرى أن هذا انما تم لغايات يائية
 كتجنب الالتباس ورفع الاشتباه .

- ١- لمع الأدلة ص ٧٦ . هذا وقد اعتبر ابن الأنباري التعليل بالأولى من وجوه الاستدلال
 التي تلحق بالقياس وتتفرع عنه (انظر لمع الأدلة ص ٧٣)
 ٢- أسرار العربية ص ١٤٥
 ٣- مقالات لمشاهير العرب - لويس شيخو ص ١٠٥
 ٤- أسرار العربية ص ٣١
 ٥- نفس المصدر ص ٣٦
 ٦- نفس المصدر ص ٥٥
 ٧- نفس المصدر ص ٧٧

(ب) علة توكيد : علل بها دخول الباء على خبر " ما " الحجازية . قال : فإن قيل : فلم دخلت الباء في خبرها نحو : ما زيد بقائم ؟ قيل : لوجهين أحدهما أنها دخلت توكيداً للنفي (١) .

(ج) علة فائدة : علل بها امتناع وقوع ظرف الزمان خبراً عن جثة كما قال ابن مالك : ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن يفد فأخبراً . وعلل ذلك بقوله : لأن فسي وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه فائدة (٢) .

(د) علة استغناء : علل بها حذف الفاعل قال : ان قال قائل : لم لم يسم الفاعل ؟ قيل : لأن العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجهد بالفاعل . وقد تكون للايجاز والاختصار وإلى غير ذلك (٣) . فهذه جملة من الأهداف والمقاصد يستغنى عن الفاعل لواحد منها أو أكثر . فيكون أقرب إلى الدقة جمع هذه المقاصد والأهداف كلها تحت اسم واحد هو الاستغناء . ومن هنا جاءت التسمية التي اخترناها لهذا الضرب من التعليل .

(هـ) علة كثرة استعمال : علل بها حذف فعل القسم قال : فان قال قائل : لم حذف فعل القسم قيل : انما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال (٤) .

(و) علة دلالة حال : علل بها حذف " لا " من قوله تعالى : تالله تفتأ تذكر يوسف . وقال : وذلك لدلالة الحال عليه (٥) .

(ز) علة تخفيف : علل بها اقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل ((في باب الاغراء)) مثل عليك وعندك وديك وهي التي يسمونها أسماء الأفعال . قال فسي تعليل ذلك : لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال واستعملوها بدلا منها طلباً للتخفيف (٦) . وهو يعني بالتخفيف هنا الاجاز لأن التخفيف في معناه الحقيقي يستعمل في المفردات كحذف حرف أو الاستغناء عن حركة . أما في الجمل فيقصد به الاجاز . ولذلك أوردناه تحت هذا البند .

- ١- أسرار العربية ص ١٤٥
- ٢- نفس المصدر ص ٧٥
- ٣- نفس المصدر ص ٨٨
- ٤- نفس المصدر ص ٢٧٥
- ٥- نفس المصدر ص ٢٧٨
- ٦- نفس المصدر ص ١٦٣

(ج) علة اتساع : علل بها حذف حرف الجر من بعض الظروف غير المختصة مثل معقد الأزار ومقعد القابلة ومناط الثريا وقال في ذلك : الأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف جر إلا أنهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعاً (١) .

٤- متفرقات : ندرج تحت هذا البند طائفة من العلل المتفرقة التي لم نستطع أن نردها إلى موضوع محدد أو أن نجد بينها صفة مشتركة وهي التالية :

(أ) علة اشتقاق : وقد علل بها تسمية الاسم اسماً فقال : فان قيل : لم سمي الاسم اسماً ؟ قيل : اختلف فيه النحويون . فذهب البصريون إلى أنه سمي اسماً لوجهين : أحدهما أنه سما على سماءه وعلى ما تحته من معناه فسمي اسماً لذلك . والآخر أنه سما على الفعل والحرف أي ارتفع (٢) . وكذلك علل بها تسميته الاسم المقصور مقصوراً . فقال : وسمي مقصوراً لأن الحركات قصرت عنه أي حبست (٣) .

(ب) علة استقلال : علل بها تقديم الاسم على الفعل والفعل على الحرف قال : إنما قدم الاسم على الفعل لأنه الأصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو : زيد قائم . وأخر الفعل عن الاسم لأنه فرع عليه لا يستغني عنه . فلما كان الاسم هو الأصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر إليه كان الاسم مقدماً عليه (٤) .

(ج) علة أصل : وهي ما يسمى باستصحاب الحال . وعلل بها بناء الحروف على ما بنيت عليه نقال : وأما الحروف فكلها مبنية لم يحرب منها شيء لبقائها على أصلها في البناء (٥) .

(د) علة عدول : علل بها اجازة النصب في ميم " كم " الخبرية إذا فصل بينهما بالجار والمجرور أو بالظرف . قال : إنما جاز ذلك وهو النصب عدولاً عن الفصل بين الجار والمجرور لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد وليس الناصب

١- أسرار العربية ص ١٨٠

٢- نفس المصدر ص ٤

٣- نفس المصدر ص ٣٣

٤- نفس المصدر ص ١٧

٥- نفس المصدر ص ٣٤

مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد (١) .

(هـ) علة اختصاص : علل بها عمل حروف الجر وذلك بقوله : انما عملت لانها اختصت بالأسماء والحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة (٢) .

(و) علة عدم نظير : علل بها منع صيغة منتهى الجموع من الصرف مشـلـلـ مفاعل وفواعل وما شابه قال : لأنه جمع لا نظير له في الأحاد . فعدم النظرير يقوم مقام علة ثانية (٣) .

(ز) علة تفضيل : علل بها بناء الفعل الماضي على حركة . فقال : بني على حركة تفضيلاً له على فعل الأمر لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة (٤) . ويلاحظ ما في بعض هذه العلل ولا سيما الأخيرة منها من ضعف وتهاافت كما سنوضح بعد قليل .

هذه جولة في علل ابن الأنباري وتعليلاته كان يمكن لها أن تطول وتمتد لولا أننا لا نود الخروج عن الحدود المرسومة لهذه الرسالة . وما ذكرناه كان على كسل حال لا عطاء صورة عن جهود صاحبنا في هذا الميدان .

-
- ١- أسرار الصربية ص ٢١٦
 - ٢- نفس المصدر ص ٢٥٣
 - ٣- نفس المصدر ص ٣١٢
 - ٤- نفس المصدر ص ٣١٥

— نصيب تعليلاته من القوة والضعف —

ليست التعليلات النحوية جميعها في مستوى واحد من القوة والضعف خاصة أنها تقديرات ذهنية معرضة للاصابة والخطأ . ولا شك أن الاكثار من هذه التعليلات والاندفاع وراءها بحماسة وشغف ودون الاعتراض بمنهج فكري ثابت يجعلها عرضة للاستحالة والاختلال ويثقل اللوهم والخيال ، مما حمل الشعراء على السخرية من هذه التعليلات والتندر بأصحابها والاعتزاز في مقابل ذلك بالموجبة والسليقة (١) .

وقد استفزت هذه الحملة القاسية النحاة فهبوا يدافعون عن تعليلاتهم مستخدمين في ذلك الحجج المنطقي والجدل الكلامي ويقف على رأس هؤلاء النحوي الكبير ابن جني (٢) .

ولا نريد أن نسترسل في هذا الموضوع فكل قصدنا أن نقيم تعليلات ابن الانباري الذي أوغل في هذا الميدان ايما ايغال وزاد على السابقين فيها ايما زيادة .

والسؤال الذي يواجبهنا بهذا الشأن هو : ما قيمة تعليلات ابن الانباري هذه وما نصيبها من القوة والضعف ؟ فلا شك أنها تتباين قوة وضعفاً وتوسطاً بين الحالين .

ومن الجدير أن نذكر بهذا الخصوص أن بعض المعنيين (٣) بهذا الموضوع قسم العلة الى ثلاثة أصناف هي التالية :

١- ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول (٤)

١- قال بعض الأدباء :

ترسو بطرف فاتن فاطر أضغف من حجة نحوي .
وقال غيره :

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي يقول فيعسرب .

٢- كتب في الخصائص باباً في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضحفه هو في نفسه عن إحكام العلة (ج ١ ص ١٨٤)

٣- محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها ص ٧٤-٧٥

٤- وقد مثل على ذلك بتحريك بعض الحروف الساكنة للتخلص من التقاء الساكنين وحذف أحد الحرفين المتماثلين طلباً للخفة . (انظر ص ٧٤)

- (٢) ما يكون من قبيل الفرغيات التي لا تستطيع أن تردّما على قائلها (١) .
 (٣) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل (٢) .

وهذا التقسيم ينطبق الى حد بعيد على تعليقات ابن الأنباري فمن تعليقاته ما هو منطقي مقبول ومنها ما هو فرضي مظنون ومنها ما هو قريب من الأساطير والأوهام .

فمن الصنف الأول قوله في رد رأي الكسائي بأن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله . قال : فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا يجزمه مع وجوده لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دل على أن الزائد ليس هو العامل (٣) . ومن هذا القبيل تحليله لامتناع وصف المعرفة بالنكرة (٤) ولكون الواو أصل حروف العطف (٥) ولحذف حروف العلة في الجزم (٦) ولوجوب تقدير (أن) دون غيرها بعد الواو والفاء و أو واللام وحتى في حالة النصب (٧) . ولحذف الألف والياء إذا كان الاسم على خمسة أحرف نحو قولهم في النسب الى مرتجى مرتجى والسي مشترى مشترى (٨) وغير ذلك من التعليقات المنطقية المقبولة عقلاً .

ومن الصنف الثاني تحليله لجواز تقديم خبر (ليس) على اسمها وامتناع تقديمه

- ١- وقد مثل على ذلك ببناء (قبل وبعد) على الضم إذا قطعا عن الاغافة لفظاً لأنهما شابهها الحروف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه الخ . انظر ص ٧٤
 ٢- وقد مثل على ذلك بهل . فانها تختص في اصل استعمالها بالدخول على الأفعال وقد تخرج من هذا الاصل فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو هل عمرو كاتب ؟ ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فصل نحو هل عمرو كتب ؟ وقد علل ذلك بعضهم بقوله :

مليحةٌ عشقتُ ذليلاً هوى حوراً فمذ رأته سميت فوراً لخد متيه
 كهل اذا ما رأته فعلاً بحيزها حنت إليه ولم ترض بفرقتيه

- ٣- أسرار العربية ص ٢٩ وأنظر ص ٧٥
 ٤- نفس المصدر ص ٢٩٤
 ٥- نفس المصدر ص ٣٠٢
 ٦- نفس المصدر ص ٣٢٢
 ٧- نفس المصدر ص ٣٢٢
 ٨- نفس المصدر ص ٣٢٥

عليها نفسها . قال : انما جاز تقديم خبرها على اسمها لأنها أضعف من (كان) لأنها تتصرف ويجوز تقديم خبرها عليها وأقوى من (ما) لأنها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين المنزلتين . فلم يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين المنزلتين . فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها لتنحط عن درجة (كان) ويجوز تقديم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة (ما) (١) . فهذا وان كان لا يفيد العلم أو الظن القريب منه (٢) فهو لا يستعصي على العقل والمنطق ولا يبلغ حد الاستحالة . ومن هذا القبيل تعليقه لعدم بناء الأروف (٣) ولمجيء الحلة نكرة (٤) ولمجيء ميم (كم) منصوبا في الاستفهام مجرورا في الخبر (٥) ، ولبناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح (٦) .

أما الصنف الثالث فهو كثير في أسرار العربية ولا يستطيع تتبعه وحسبنا أن نلقي نظرة سريعة على باب العدد (٧) لنصرف مدى انزلاق صاحبنا في هذه المناهات الوهمية التي لا تستند إلى علم أو منطق . فمن ذلك تعليقه لكسرين (عشرين) قال : لأنه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ الاثنين وأول الإثنين مكسور كسروا أول العشريين ليدلوا بالكسر على الأصل (٨) . وكذلك تعليقه لكون ميم (المائة) مفردا مجرورا قال : فان قيل : فلم اذا بلغت إلى المائة اضمقت إلى الواحد ؟ قيل : لأن المائة حملت على العشرة من وجه لأنها عقد مثلها وحملت على التسعين لأنها تليها فالزمت الاضافة تشبيها بالعشرة وبينت بالواحد تشبيها بالتسعين (٩) . وكذلك قوله : فان قيل : فلم اجري الألف مجرى المائة في الاضافة إلى الواحد ؟ قيل :

- ١- أسرار العربية ص ١٤١
- ٢- دراسات في العربية ص ٧٤
- ٣- أسرار العربية ص ١٧٧-١٧٨
- ٤- نفس المصدر ص ١٩٣ .
- ٥- نفس المصدر ص ٢١٦
- ٦- نفس المصدر ص ٢٤٦
- ٧- نفس المصدر ص ٢١٨ وما بعدها .
- ٨- نفس المصدر ص ٢٢١
- ٩- نفس المصدر ص ٢٢

لأن الألف عقدٌ كما أن المائة عقدٌ (١) . وكذلك قوله : فان قيل : فلم يجمع الألف إذا دخل على الأحاد و سُفِدَ مع الأحاد كالمائة ؟ قيل : لأن الألف ظرفٌ كما أن الواحد ظرفٌ . لأن الواحد أول والألف آخر . ثم تتكرر الأعداد فكذلك أ جرى مجرى ما يضاف إلى الأحاد (٢) . ومن هذا القبيل تعليقه لبناء المنادى المرفوعة على الضم (٣) . ولا اختصاص بحروف الجر بالجر (٤) ولقيام الواو مقام الباء في القسم (٥) ولجمع فعل على أفعال (٦) وفعل على أفعال على قلة (٧) . وغير ذلك من التعليلات الكثيرة التي لا يقبلها العقل ولا يستسيغها المنطق .

ولسنا نستطيع أن نتعقب كلاً من هذه التعليلات فنبين سبب كونه معقولا أو مضمونا لأن ذلك يعودنا إلى الاطالة والاسباب ، غير أنه يبدو لنا بصفة عامة أن التعليل يكون معقولا أو مضمونا بقدر وقوعه في نطاق اختصاص النحوي من تعريف و تنكير أو تقدير وتأخير أو حذف وإثبات الخ فإذا انتقل من ذلك إلى ملاحظة الوضعيات (٨) ومحاولة اكتناه أسرارها والنفاذ إلى أسباب وجودها على هيئات معينة كتعليله لكسر "عشرين" ولكون مميز المائة مفردا مجرورا ولا جراء الألف مجرى المائة في الاغافة إلى الواحد وغير ذلك مما لا علة فيه إلا السماع ، فقد خرج إلى البحث في ما يعد من الأمسور الغيبية التي لا يرى العلماء جدوى من الاستمرار فيها (٩) .

ولعل السبب في تشبث ابن الأنباري بهذه التعليلات الظنية وإيغاله في ملاحظتها

- ٣- نفس المصدر ص ٢٢٤
٤- نفس المصدر والمكان .
٦- نفس المصدر ص ٣٥٠

- ١- أسرار العربية ص ٢٢٣
٢- نفس المصدر والمكان .
٥- نفس المصدر ص ٢٧٦
٧- نفس المصدر ص ٣٥٢

٨- علق أبو حيان الأندلسي على مثل هذه التعليلات بقوله : فهذا كله تعليل يسخر الماقل منه ويهزأ من حاكبه فضلاً عن مستنبطه . فهل هذا كله الأمن الوضعيات والوضعيات لا تعلل ؟ وقد مثل على هذه الوضعيات بقوله : فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك "زيد قائم" كما لا يقال : لم يقال للعين : الطرف وللليل : الليل ؟ ولا يقال : لم كانت حروف المضارعة : الهزرة والتاء والنون والباء الخ (انظر أبو حيان النحوي لخديجة الحديثي ص ٣١٤)

٩- انظر دالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٣ .

وتتبعها ما كان يجده في نفسه من شغف بالأقيسة المنطقية والأدلة الفلسفية . فقد كان هذا الشغف سمة العصر إذ كانت النزعة المنطقية طاهرة في مختلف جوانب النشاط العلمي وما يؤيد وجود هذه النزعة قول الفزالي : لا ثقة بقول من لم يتمنطق .

وما يدرينا لعل ابن الأنباري ومن سار على نهجه من النحاة لم يكونوا يحرصون على صدق التعليل وصحته قدر حرصهم على الأدلّال بقدرتهم والتباهي بعلمهم ، إلا أفلم يكونوا يحسّون ما يعترى هذه التعليلات من ضعف وهزال ؟ أفلم يكن هذا الأفعال في التعليلات الظنية الفرضية هو الدافع لنشوء حركة نحوية مضادة في الأندلس كان على رأسها ابن مضاء القرطبي (١) . هاجمت النحاة المشاركة وفندت آراءهم وسخرت بتعليلاتهم على أية حال لا ريب في أن ابن الأنباري كان ابن عصره وبيئته . ولم يكن متوقفاً منه أن يضع غير ما صنع . فلقد كان خير من يمثل تلك الفترة التي اتسمت بتسرب المنطق إلى جميع مناحي الثقافة وهيمنتها على مختلف العلوم .

— مصادرة في العلة والتعليل —

كما اعتمد ابن الأنباري في أصول النحو على مصادر فقهية كذلك اعتمد في العلة على مصادر فقهية أيضاً خاصة أنه أدمج العلة بأصول النحو وجعلها جزءاً منها فلا بدع أن تكون المصادر واحدة في الجهتين .

ونحن لا نريد أن نطيل في البحث عن تلك المصادر لأن المجال لا يتسع لذلك : وحسبنا أن نذكر مثلاً واحداً على ذلك . " قال في لمع الأدلة : والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه " (٢) .

وقد ورد هذا الكلام في "المنحول" على الوجه التالي : فقال قائلون : لا يعتبر كما في الأدلة العقلية إذ الأحكام يدل على المحكم ووجوده وعدمه لا يدل على جهله وعدمه (٣) . فقد نقل ابن الأنباري عبارة الفزالي مع بعض التصرف والتحريف .

وكذلك استفاد ابن الأنباري فيما كتبه عن العلة من ابن جنّي . وقد مرّ بنا فيما سبق من مقارنات وموازنات بين نظرات كل منهما في مسائل معينة شىء غير قليل من ذلك . إن معظم مصطلحات ابن الأنباري في العلة لها مقابل في كتاب الخصائص وقد اشرنا إلى ذلك في مواضع سابقة متعددة فلا ضرورة لإعادة والتكرار .

١ — انظر كتابه المشهور في ذلك والمسمى "بالرد على النحاة" تحقيق الدكتور شوقي ضيف

القاهرة سنة ١٩٤٧ .

٢ — ص ٦٥

٣ — الفزالي ص ١١١

وأما في التعليل فيبدو أنه اعتمد على الزجاجي في كتابه "الايضاح" ولا سيما أن كتاب "الايضاح" كما يقول صاحبه : قد انشىء في علل النحو وخاصة والاحتجاج له وذكر أسراره (١) . وهو نفس الهدف الذي قصد إليه ابن الأنباري من تأليف "أسرار العربية" . فهما متطابقان من حيث الهدف وأسلوب المعالجة . وليس من المستطاع هنا تعقب ابن الأنباري وتبيين جميع مواطن أخذه عن (الايضاح) بدقة وتفصيل ولذلك نكتفي بذكر الأمثلة التالية :

(١) قال ابن الأنباري في تعليل تحديد أقسام الكلام بثلاثة لا رابع لهما : فان قيل : فلم قلتم ان أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لهما ؟ قيل لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهم في الخيال . ولو كان ها هنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه . ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازاء ما سقط ؟ فلمّا عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة (٢) .

وهذا الكلام يمت بصلة إلى قول الزجاجي في نفس المعنى : " والمدعي أن للكلام قسما رابعا أو أكثر منه مخمّن أو شاك فان كان متيقنا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسطا خارجا عن احد هذه الأقسام ، ليكون ذلك ناقضا لقول سيوييه ولئن يجد إلى ذلك سبيلا (٣) " .

وقال ابن الأنباري في تعليل تسمية الحرف حرفا " فان قيل لم سمي الحرف حرفا قيل لأن الحرف في اللغة هو الطرف ومنه يقال : حَرَفَ الجبل أي طارفه فسمي حرفا لأنه يأتي في طرف الكلام " (٤) .

وهذا الكلام قريب الشبه بقول الزجاجي : وسمي القسم الثالث حرفا لأنه حَرَفٌ ما بين هذين القسمين ورباط لهما . والحرف حدّ الشيء فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها (٥) .

-
- | | |
|-----|-----------------------|
| ١ - | ص ٣٨ |
| ٢ - | أسرار العربية ص ٣ - ٤ |
| ٣ - | الايضاح ص ٤٣ |
| ٤ - | أسرار العربية ص ١١٢ |
| ٥ - | الايضاح ص ٤٤ . |

وحسينا أن نلقي نظرة على باب التثنية والجمع (١) عند ابن الأنباري فهو شبيه تماما بباب القول في التثنية والجمع (٢) عند الزجاجي . وهذه بعض المقارنات :

قال ابن الأنباري : إن قال قائل : ما التثنية (٣) ؟ وقال الزجاجي : إن قال قائل : اخبرونا عن التثنية ما معناها (٤) ؟

قال ابن الأنباري : فلم خصم التثنية في حال الرفع بالألف (٥) ؟ وقال الزجاجي : إن قال قائل : لم جعل رفع الاثنين بالألف (٦) .

قال ابن الأنباري : وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها لأنها أشبه الحروف بالحركات (٧) . وقال الزجاجي : إن هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف (٨)

قال ابن الأنباري : " فان قيل : فما حرف الاعراب في التثنية والجمع ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبيويه الى أن الألف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ومن تابعهما أنها تدل على الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب .

وذهب أبو عمر البرقي الى أن انقلابها هو الاعراب . وذهب قطرب والفراء والزيادي الى أنها هي الاعراب (٩) .

وقال الزجاجي في نفس المعنى : " قال الكوفيون كلهم : الألف في التثنية والواو في الجمع والياء في التثنية والجمع هي الاعراب نفسه .

- ١- انظر أسرار العربية ص ٤٧ وما بعدها .
- ٢- انظر الايضاح ص ١٢١ وما بعدها .
- ٣- أسرار العربية ص ٤٧
- ٤- الايضاح ص ١٢١
- ٥- أسرار العربية ص ٤٩
- ٦- الايضاح ص ١٢٣
- ٧- أسرار العربية ص ٤٩
- ٨- الايضاح ص ١٢٣
- ٩- أسرار العربية ص ٥١ - ٥٢

وقال المازني والمبرد والأخفش سميد بن سعد: هذي الحروف دليل الاعراب
وليست باعراب ولا حروف اعراب.

وقال الخليل وسيبويه ومن تابعها هذه الحروف اعراب (١) . والنصان
قريب الشبه أحدهما من الآخر.

هذا وقد أشار محقق الإيضاح إلى بعض مواطن الشبه هذه بين ابن الأنباري
والزجاجي ونبه على ذلك في الحواشي (٢) .

ونحن لا نزعم أن ابن الأنباري ينقل عن الزجاجي نقلاً حرفياً فلا شك أن
عباراته تختلف بعض الاختلاف عن عبارات سلفه في النصوص التي نقلناها . وعلى
الرغم من ذلك فتأثره به واضح غير قابل للنجد والانكار . انه يتجلى في مظاهر ثلاثة
هي التالية :

- (١) الالتفات في معالجة نفس الموضوعات .
- (٢) التقارب في أسلوب المعالجة .
- (٣) استخدام الطريقة الجدلينة .

فإن الأنباري في هذا كله يقلد الزجاجي ، وخاصة في البحث عن علل الكلام
ومحاولة الكشف عن أسرارها ، وذلك بطريقة السؤال والجواب والاهتمام بآثار
آراء الآخرين ومناقشتها مما لا يدع مجالاً للشك بوقوع هذا التأثير وثبوته وبأن كتاب
" الإيضاح " كان في زمن ابن الأنباري معروفاً متداولاً .

* * * *

- ١- الإيضاح ص ١٣٠
- ٢- انظر ص ٥٦ (حاشية رقم (١)) و ص ٨٤ (حاشية رقم (١)) و ص ٩١ حاشية
رقم (٢) و ص ١٢٦ (حاشية رقم (٥))

الباب الثاني

احتاجه النحوى

الفصل الثالث

الخلافا

- الفصل الثالث -

- الخِلاف -

تمهيد

عرف ابن الأنباري بصلته الوثيقة بالخلاف النحوي فهو من النحاة القلائد الذين عالجوا هذا الموضوع بإفاضة وأوسعوا القول فيه ورفعوا معالمه بارزة واضحة . وكتابه " الانصاف في مسائل الخلاف " من الشهرة والذيع بحيث يطفئ على كل مسألة ألف في هذا الموضوع قبل ابن الأنباري ويعدّه وهو عمدة الأرباب والباحثين عند النظر في الخلاف والخوض في مسائله وقضاياها . ففيه من المميزات والمناقب ما يجعله جديراً بهذه المكانة السامية .

وسنبحث في هذا الفصل مدى مساهمة ابن الأنباري في الخلاف ونقيم جهوده فيه ونحدد نصيبه من النجاح في معالجته . غير أننا قبل ذلك نود أن نقدّم عرضاً سريعاً لمعنى الخلاف وظروف نشأته ، ونلقي بعض الضوء على أسبابه ودواعيه ، ونعرض بعض الآراء التي تتطرح في ذهننا حوله .

نشأة الخلاف .

يعني النحاة " بالخلاف " ما نشأ بين علماء البصرة والكوفة - من تباين في تحليل الظواهر اللغوية ، ومن تمايز في استنباط الأحكام النحوية ، واختلاف في فهم الأصول واستخدامها ، وتعميد القواعد وتخريجها - إلى غير ذلك مما يمسّت إلى علم النحو واللغة .

وعلى الرغم من أن كلا الطرفين استعمل نفس الأصول واستخدم نفس الوسائل فإن كلا منهما كان له فهمه الخاص لهما وموقفه المتميز منها . فقد استخدم كل منهما السماع والقياس وتمسك بهما ولكن اختلاف فهم كل منهما لهذين الأصلين الكبيرين

الرئيسين جعلهما يقفان على طرفي نقيض في تفسير النحو وتعميده فما تجد لطرف رايها حتى تجد للطرف الآخر ما يباينه ويناقضه .

فالبصريون يتمسكون بالسماح ويتشددون غاية التشدد في استخدامه والاعتماد عليه، فلا يأخذون الا من ثبتت أعمالته واشتهرت فصاحته . فقد حصروا الأخذ بقبائل معينة دون أن يتجاوزوها الى غيرها ممن كان لها احتكاك أو اتصال بالأمم الاخرى ممن فرس وهنود وأقباط وغيرهم (١) .

أما الكوفيون فقد ترخسوا في أمر السماع وأخذوا دون تحفظ أو احتياط . فقد أخذوا عن أهل الأرياف وسكان البراري (٢) . وقيل عن الكسائي وهو من ائمتهم الا وائسل " انه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن ويشمر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أعلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو" (٣) . وذكر كذلك أنه لقي عشيرة من بني عبد القيس تسمى " الحطمة" كانت نازلة ببفداد فأخذ عنها كثيرا من الخطأ واللحن (٤) .

وكان البصريون يعترضون بضمجهم وينعون علي الكوفيين تهاونهم في الأخذ وتوسمهم في الاستماع حتى قال قائلهم مفتخرا : " نحن تأخذ اللغة عن حرسه الضباب واكله اليرابيع وانتم تأخذونها عن اكلة الشواريز وباعة الكواميخ" (٥) .

وقال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه حوار شبيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبهوتوا عليه . فذهب الكوفيون القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر (٦) .

وفي احدى المناظرات التي دارت بين أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب وأبي العباس أحمد بن يزيد المبرد استشهد الاول بقول اعرابية، فقال له المبرد : " لا يترك كتاب الله واجماع العرب لقول اعرابية رعناء" (٧) .

- ١ - نقل السيوطي عن ابي نصر الفارابي تفصيلا وافيا عن هذا الموضوع فقد ذكر اسماء القبائل التي اخذت عنها العرب دون سواها . (انظر المزهج ج ١ ص ٢١١ - ٢١٢)
- ٢ - المدارس النحوية ص ١٦٠
- ٣ - معجم الادباء ج ١ ص ١٨٣
- ٤ - معجم الادباء ج ١ ص ١٨٢ وانبأة الرواة ج ٢ ص ٢٧٤
- ٥ - السيرافي - أخبار النحويين البصريين ص ٦٠ والاقتراح للسيوطي ص ١٠٠ والشواريز هي الألبان الشخيمة والكواميخ هي المخللات يشهى بها الطعام .
- ٦ - السيوطي الاقتراح ص ٨٦ . ٧ - الزجاجي - مجالس العلماء ص ١٢١ .

هذا بالنسبة لكلام العرب. أما بالنسبة لمصادر الاحتجاج الأخرى كالقرآن والحديث النبوي فقد استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها . واستبعدوا كذلك من منهجهم الاعتماد على الحديث الشريف في تقعيد القواعد . في حين كان الكوفيون يأخذون بكل ذلك ، دون تردد أو تحفظ (١) .

وكذلك نسب إلى الكوفيين التزيير في رواية الشعر والتساهل في نسبتها إلى قائلها . قال أبو الطيب اللغوي . " الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله وذلك بين في روايتهم (٢) .

وصفة القول أن الكوفيين اتسعوا في السماع والبصريين اتسعوا في القياس فأصبح الاتساع في السماع السمة الغالبة للمذهب الكوفي والاتساع في القياس السمة الغالبة للمذهب البصري .

ويتضح مما سلف أن المذهب البصري أكثر دقة وأشد غبطاً وأوفر مراعاة لقواعد المنهج العلمي . "ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السر في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل سيطراً على المدارس النحوية التالية وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم لأن قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى . ونقصد الكثير منها الذي استخرجت منه تلك القواعد استخراجاً مصقياً مروقاً أروع ما يكون الترويض والتصفيح" (٣) .

وعلى الرغم من ذلك كله ما زال ثمة من العلماء والدارسين من يفضل المذهب الكوفي ويرجحه على المذهب البصري وخاصة في موضوع الاحتجاج بالقراءات والحديث النبوي . ولعل النزعة الدينية والتعصب لهذين المصدرين هما الحافز لاتخاذ مثل هذا الموقف والالتزام به مع أن النزعة الدينية يجب أن تكون بعيدة عن هذه الأمور العلمية .

-
- ١- عبد العال سالم مكرم : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٦٧
 - ٢- أبو الطيب اللغوي : مراتب النحويين ص ٧٤
 - ٣- شوقي زيف : المدارس النحوية ص ١٦٢

شكوك حول وجود المدرستين .

على الرغم من اشتهار أمر هاتين المدرستين أو المؤسستين وشبهت وجودهما في كتب التراث فإن من الباحثين المحدثين من أنكر وجود المدرسة الكوفية مثل جوتولد فايل والمترجم لشعلب في دائرة المعارف الإسلامية وبروكلمان فقد اشترك هؤلاء في القول بعدم وجود مدرسة نحوية كوفية ذات منهج مكتمل وكيان مستقل وأن القول بوجودها قضية كانت من صنع النحاة المتأخرين (١) .

ولو رحنا نبحث في المصادر النحوية لمشرنا على ما يدعم وجهة نظر هؤلاء المشككين في وجود مدرسة نحوية تسمى مدرسة الكوفة وحسبنا أن نورد شيئا من خلافات اثنين من أئمة هذه المدرسة هما الكسائي والفرأء للتدليل على وجهة النظر هذه أو على الأقل لاظهار أن وجهة النظر هذه لها ما يسوغها .

وهذا عدد من مواطن الخلاف بينهما :

- (١) نتم عند الفرأء اسم وعند الكسائي فعل (٢) .
- (٢) الفرأء لا يجيز العطف على اسم أن قيل استكمال الجواب إلا فيما لا يتبين فيه الإعراب والكسائي يقول فيما يتبين ولا يتبين (٣) .
- (٣) في قولهم : زيدا إن تضرب أضرب . ان نصيبته بالثاني لم يختلفا فيه وان كان الأول أجاز الكسائي وأبى الفرأء لأن الشروط لا تتقدمها صلاتها (٤) .
- (٤) الفرأء يجيز قائم أخول والكسائي لا يجيزه (٥) .
- (٥) في قوله عز وجل : ولقد مكناكم فيما ان مكناكم فيه . الفرأء يقول فيما لم نمكنكم فيه والكسائي يقول : في الذي مكناكم فيه (٦) .
- (٦) في قول تمالي : فآمنوا خيرا لكم . الكسائي يقول فيها : فآمنوا يكن خيرا لكم

-
- ١- مهدي المخزومي - مدرسة الكوفة ص ٣٥١ - ٣٥٢ .
 - ٢- مجالس العلماء ص ٥٩
 - ٣- مجالس شعلب ص ٣١٦
 - ٤- مجالس شعلب ص ٤٨٢ والانصاف ج ٢ ص ٦٢٣
 - ٥- مجالس شعلب ص ٣٨٢
 - ٦- مجالس شعلب ص ٣٢٢

- والفراء يقول : فأمنوا إيماناً خيراً لكم (١) .
- (٧) أنت أخانا أول غارب. يأباه الفراء ويجيزه الكسائي (٢) .
- (٨) أجاز الكسائي تقديم اسم منصوب في جملة جواب الشرط. نحو إن تأتني زيدا
أكرم وأباه الفراء (٣) .
- (٩) الفراء لا يجيز الكناية عن الأعداد في مثل قولنا عندي الخمسة الدراهم والستتها
والكسائي يجيز (٤) .
- (١٠) الفراء يجيز مرتت يزيد لا عمرو والكسائي لا يجيزه إلا مع الباء . اعني مرتت يزيد
لا بعمرو (٥) .

فهذه بضخ مسائل اختلف فيها امامان كبيران من ائمة الكوفيين. وقد تطول القائمة
اذا رحنا نتتبع نقاط الخلاف بينهما ونتقصاها (٦) . وليست هذه الظاهرة منحصرة
في ائمة الكوفيين بل هي منتشرة بين ائمة البصريين أيضا . فليست هناك قاعدة
أجمع عليها نحاة البصرة وتوارد على معارضتها نحاة الكوفة . أو قال بها الآخرون
جميعا . وعارضها الأولون جميعا . بل كثيرا ما نجد العالم الواحد من أهد الكوفة
مثلا يذهب الى أحكام يوافق فيها مذهب خصومه ويخالف أهل مصره . وطالما
تجد هذه الظاهرة في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري
وفي كتب النحو الأخرى . وما أكثر ما نقرأ فيها . قال البصريون : الا فلانا وفلانا
كذا وذهب الكوفيون الا فلانا وفلانا كذا (٧) .

فهذا كله يشير الى أن شمة مبالغة في الحديث عن الخلاف بين البصريين والكوفيين
كما ارتأى بروكلمان (٨) . ولعل العصبية القبلية والأهواء السياسية أرادت لهم هذا

-
- ١- مجالس ثعلب ص ٣٧٢
٢- مجالس ثعلب ص ١٦٩
٣- الانصاف ج ٢ ص ٢٢١
٤- مجالس ثعلب ص ٣٢٢
٥- مجالس ثعلب ص ٥١٤
٦- انظر في خلافا الكسائي والفراء مدرسة الكوفة ص ١٤٢ والبحث اللغوي عند
المرب ص ١٠٢-١٠٣
٧- سميد الأفغاني في اصول النحو ص ١٦٦-١٦٧
٨- تاريخ الشعوب الاسلامية ج ٢ ص ٢٨ وانظر مدرسة الكوفة ص ٣٤٢

الخلافة أن يكبر ويتضخم فأرثته ونفخت فيه .

يدلنا على ذلك أن الصلات بين أئمة المدرستين كانت في أول العهد حسنة فقد تخرج أئمة الكوفة على أئمة البصرة (١) . وكان الكسائي يقدر الخليل ويحبه فقد ذكر عنه أنه قال : " مات والله الفهم يوم مات الخليل : لو رأيت لم يعظم في عينك بشر بعده ثم قال : والله ما تمثلت في صدري جلالة أدب من وجه ولا علم إلا وجدت ذلك فرعا من أصل اغترسه أو سببا في باب افتتحه" (٢) .

وكذلك ذكر عن يونس بن حبيب وهو أحد أئمة البصريين أنه " سمع منه الكسائي والفراء وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية" (٣) .

وكذلك مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه . (٤) .

هذه الأخبار تدلُّ على أن العلاقات بين المدرستين كانت في أول الأمر وثيقة متينة وأن نقاط الالتقاء كانت أكثر من مواطن الاختلاف . وعلى الرغم من ذلك كله فإن تاريخ النحو العربي كله قد تأسس بعد ذلك على الخلاف بينهم . وأغلب الظن أن صورة الخلاف كما نصرها من المدرستين قد شكلها نحويون متأخرون" (٥) .

وعلى الرغم من الشبهات التي اثيرت حول وجود احدى المدرستين أو كليهما فإن وجودهما حقيقة واقعة أقرها غالبية العلماء قديما وحديثا (٦) . وستزيد هذه الحقيقة اتضاحا وينقلب شكنا بها يقينا حينما نؤغل في كتاب " الانصاف" نطلع على

- ١- قال الدكتور مهدي المخزومي : قائمة الكوفيين اذن قد وقفوا على النحو البصري مشافهة أو مناقلة ولا بد أنهم كانوا قد افادوا من أعمال البصريين وكان لهم منها نقط ارتكاز اعتمدوا عليها في نهجهم الجديد . (انظر مدرسة الكوفة ص ٣٣)
- ٢- مجالس العلماء ص ٢٥٨
- ٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٢٦٥
- ٤- معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٢٢
- ٥- عبده الراجحي : دروس في كتب النحو ص ٧١
- ٦- انظر مدرسة الكوفة ص ٣٤١ وما بعدها . والمدارس النحوية ص ١٥٥ وما بعدها . والبحث اللغوي عند العرب ص ١٠٩ وما بعدها .

مسائله الخلافية التي حوت صوراً ونماذج من مناهج التفكير النحوي ومنازعه عند أئمة المدرستين .

المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين .

على الرغم من توافق المدرستين في كثير من مصطلحاتهما فبينهما أيضاً تباين في عدد من المصطلحات النحوية . وقد يكون من مستلزمات هذه الدراسة اثبات بعض تلك المصطلحات عند احدهما وما يقابلها عند الأخرى .

ما يقابلها عند أهل الكوفة	مصطلحات البصريين
(١) الصفة	التمت
الرد (٢) أو التبيين (٣) أو الترجمة (٤) .	البدل
المحل أو الصفة (٥)	الظرف
حروف الخفض (٦)	حروف الجر
الاجراء وعدم الاجراء (٧) .	الصرف والمنع من الصرف
واو الصرف (٨)	واو المعية
المجهول (٩) .	ضمير الشأن
النسب (١٠)	العطف
الكناية والمكنى (١١)	الضمير والمضمر

- ١- السيوطي ، همع الهوامج ج ٢ ص ١١٦ وانظر المدارس النحوية ص ١٦٧ وابن جني النحوي ص ٢٦٤ .
- ٢- مجالس العلماء ص ٤٣
- ٣- شن الأشموني ج ٢ ص ٢٦١ ، وانظر مدرسة الكوفة ص ٣١٠ .
- ٤- مجالس ثعلب ص ٢٥
- ٥- الانصاف ج ١ ص ٥١ . أسرار العربية ص ١٧٧
- ٦- ابن جني النحوي ص ٢٦٤ ، وانظر مدرسة الكوفة ص ٣١١
- ٧- مجالس ثعلب ص ٦٥٣
- ٨- ابن هشام : معني اللبيب ج ٢ ص ٣٦١ ٦- مجالس ثعلب ص ١٢٥ وشرح المفصل ج ٣ ص ١١٤
- ١٠- السيوطي : همع الهوامج ج ٢ ص ١٢٨ ، المدارس النحوية ١٦٧
- ١١- مجالس العلماء ص ١٣٨

اسم الفاعل	الفعل الدائِم (١)
الاختصاص	لا تسمية له عند هم ولشبههم يتبرونه حالا (٢)
التمييز	التفسير (٣) .
المضارع	المستقبل (٤) .
المفعول له أو لأجله	لا يفرد له باب عند هم وإنما يلحقونه بالمصدر (٥)
ضمير الفصل	ضمير العماد (٦)
حروف النفسي	حروف الجحد (٧)
الحروف الزائدة	حروف الصلة أو الحشو (٨) .
المتعدي	الواقع (٩)

وثمة مصطلحات كوفية غير موجودة عند البصريين كالصرف (١٠) والخلاف (١١)

- ١- مجالس ثعلب ص ٢٢٩، ٤٥٦، ٤٦٣، الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢٩
- ٢- قال الفراء في مثل: "نحن بني وممشر ورهط" هي مثل "جميعا" وقال البصريون يفعل ضمير (انظر مجالس ثعلب ص ٤٣٢) .
- ٣- مجالس ثعلب ص ٤٩٣
- ٤- نفس المصدر ص ٢٢٩، ٤٦٣ وإصلاح المنطق ص ٢١٦
- ٥- قال ابن الأنباري في حديثه عن المفعول له: وهذا الباب يترجمه البصريون وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا (انظر أسرار الكوفية ص ١٨٩) .
- ٦- شرح الرغبي على الكافية ج ٢ ص ٢٤
- ٧- مجالس ثعلب ص ٤٢٢
- ٨- ابن يعيش: شرح المفصل ج ٨ ص ١٢٨
- ٩- ابن السكيت: إصلاح المنطق ص ٢١٥
- ١٠- الصرف من مصطلحات الفراء ويقصد به النصب في بابين هما: باب المضاع المنصوب بعد الواو والفاء وأو وباب المفعول معه (انظر المدارس النحوية ص ١٩٨ ومدرسة الكوفة ص ٣٠٦) .
- ١١- هو عامل النصب في الظرف الواقع خبراً مثل زيد أمامك (انظر الانصاف مسألة رقم ٢٩) هذا ومن الجدير بالتنبيه أنه ليس ثمة فرق كبير بين الصرف والخلاف فالصرف عند الفراء هو الخلاف الذي اعتمده الكوفيون إلا أنه أخص منه . ومهما يكن فملاك الصرف والخلاف واحد (انظر مدرسة الكوفة ص ٢٩٥ و ٣٠٦) والدليل على أنهما مترادفان أن ابن الأنباري راجع بين الاصطلاحين في المكان الواحد (انظر الانصاف مسألة رقم ٧٥) .

والتقريب (١) كما أن ثمة مصطلحات بصرية غير موجودة عند الكوفيين كلام الابتداء (٢) واسم الفعل (٣) وعطف البيان (٤) .

— من كتب الخلاف —

كان موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين مثار جدل ونزاع بين علماء كل من المدرستين . وقد استغرق كثيراً من جهدهم واستنفد طويلاً من وقتهم . فأقيمت حول هذه المناظرات وألفت فيه الكتب وسارت بحديثه وحديث فرسانه الركب . وقد عفى الزمن على تلك الآثار الخلافية ولم يبق لنا منها إلا بعض الأسماء التي نجد لها مثبتة في كتب التراجم والطبقات . ونحن نثبت فيما يلي جملة مما عثرنا عليه منها :

- ١- اختلاف النحويين لشعلب + ٢٩٢ هـ (٥) .
- ٢- المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان + ٣٣٠ هـ (٦) .
- ٣- المتنوع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس + ٣٣٨ هـ (٧) .
- ٤- الرد على شعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه + ٣٤٧ هـ (٨) .

-
- ١- قال شعلب : ان الكوفيين يسمون : "هذا زيد القائم" تقريباً اي قرب الفعل به وحكي : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً اي الخليفة قادم . فكلما رأيت هذا يدخل ويخرج والممنى واحد فهو تقريب (انظر مجالس شعلب ص ٤٢٧ ومدرسة الكوفة ص ٣٢١) أما البصريون فيصربون (قائماً) حالاً ويجعلون ما قبلها مبتدأ وخبراً (المدارس النحوية ص ١٦٦)
 - ٢- مدرسة الكوفة ص ٣٠٧ والمدارس النحوية ص ١٦٧
 - ٣- مدرسة الكوفة ص ٣٠٨
 - ٤- أسرار الصربية ص ٢٩٧ حيث يقول ابن الأنباري في باب عطف البيان : هذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون .
 - ٥- الأنباء ج ١ ص ١٥٠ ، البقية ج ١ ص ٣٩٧ ، كشف الظنون ج ١ ص ٣٣
 - ٦- الفهرست ص ١٢٦ وقد ذكره صاحب البقية باسم ما اختلف فيه البصريون والكوفيون . (انظر ج ١ ص ١٦٦) .
 - ٧- الأنباء ج ١ ص ١٠٣ ، معجم الأدباء ج ٤ ص ٢٢٨ ، كشف الظنون ج ٢ ص ١٨٠ ، هدية المعارف ج ١ ص ٦١
 - ٨- الأفقاني ! في أصول النحو ص ٢٢٧

- ٥- كتاب الاختلاف لعبيد الله الأزدي + ٣٤٨هـ (١) .
- ٦- الخلاف بين النحويين الرماني + ٣٨٦هـ (٢) .
- ٧- الخلاف بين سيبويه والبرد للرماني (٣) .
- ٨- كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس + ٣٦٥هـ (٤) .
- ٩- مسائل الخلاف في النحو لابن العرس عبد المنعم بن محمد الفرناطي + ٥٧هـ (٥) .
- ١- التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البقاء المكبري + ٦١٦هـ (٦) .
- ١١- الاسعاف في مسائل الخلاف لابن اياز + ٦٨١هـ (٧) .

— مسائل الخلاف —

ينص ابن الأنباري في مقدمة الانصاف على أن كتابه يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوى البصرة والكوفة (٨) . وهذا يعني أن ثمة مسائل خلافية لم يتعرض لها في الانصاف . فمن تلك المسائل ما أشار اليه عرغا في " اعراب القرآن " ومنها ما لم يتطرق اليه البتة . وتحتوى امهات كتب النحو على شيء غير قليل منها .

أما كتاب الانصاف فيشتمل على احدى وعشرين ومائة مسألة تبرز أهم نقاط الاختلاف بين البصريين والكوفيين كما سنثبت فيما بعد . وتعطي صورة واضحة عن ملامح الفكر النحوي عند كل من الفريقين كما تحدد مناهج البحث وأساليب المعالجة التي استخدمها ابن الأنباري في مواجهة هذا الحشد من المسائل .

-
- ١- معجم الأدباء ج ١٢ ص ٦١
 - ٢- الانباه ج ٢ ص ٢٥٩
 - ٣- نفس المصدر والمكان .
 - ٤- معجم الأدباء ج ٤ ص ٨٤ وقد ذكره السيوطي في البغية باسم اختلاف النحويين (انظر ج ٢ ص ٣٥٢)
 - ٥- كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٦٩
 - ٦- صدر هذا الكتاب بعنوان (مسائل خلافية) عن مطبعة حلب الشهباء - بتحقيق الاستاذ محمد خير الحلواني دون تاريخ .
 - ٧- الأشباه والنظائر ج ٣ ص ١٤٦ ، كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٦٩ حيث حرف الاسم الى ابن اياس .
 - ٨- ج ١ ص ٥

وقد يكون من المناسب أن نصنف هذه المسائل حسب موضوعاتها فنضع كل فئة متجانسة منها تحت عنوان يجمعها . وذلك على الوجه التالي :

١ . بنية الكلمة : وتتضمن الخلاف حول أصل بعض الكلمات ومصدر اشتقاقها وميزانها الصرفي وكونها بسيطة أو مركبة مجردة أو مزيدة مفردة أو مثناة أو جمعا ، أحادية أو ثنائية أو ثلاثية وغير ذلك مما اصطلاح القدماء على تسميته بعلم الصرف . ونستطيع أن ندرج تحت هذا العنوان المسائل التالية :

- أ - الاختلاف في أصل اشتقاق لفظ " اسم " بين أن يكون مشتقا من الوسم وهو العلامة أو أن يكون مشتقا من السمو - وهو الصلوة . (١) .
- ب - القول في لام " لعل " الأولى زائدة هي أم أصلية (٢) .
- ج - " كم " مركبة أم مفردة أي بسيطة (٣) .
- د - الحروف التي وضع عليها الاسم في " ذا " والذي " . أم هي الذال وحدها أم هي ما زاد عليها (٤) .
- هـ - القول في " أيمن " في القسم مفرد هو أم جمع (٥) .
- و - " كلاء " كلمتان لفظا ومعنى أو معنى فقط (٦) .
- ز - السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسها (٧) .
- ح - المحذوف من التائين المبدوء بهما المضارع أهو التاء الأصلية أم التاء المضارعة (٨) .
- ط - الحروف التي وضع عليها الاسم في " هو وهي " أم هي الهاء وحدها أم هي وما يعقبها (٩) .
- ي - الضمير في إياك وأخواتها أهو " آيا " أم ما يتبعها من أحرف كالكاف ، كالماء والياء (١٠) .
- ق - وزن الخماسي المكرر ثنائية وثالثة مثل " صمحم " ود مككم أهو على وزن فعملل أم على وزن فعملل (١١) .
- ل - هل في كل رباعي وخماسي من الاسماء زيادة (١٢) .

١ - مسألة ١	٢ - مسألة ٢٦	٣ - مسألة ٤٠
٤ - مسألة ١٥	٥ - مسألة ٥٦	٦ - مسألة ٦٢
٧ - مسألة ٦٢	٨ - مسألة ٦٣	٩ - مسألة ٦٦
١٠ - مسألة ٦٨	١١ - مسألة ١١٣	١٢ - مسألة ١١٤

- ٣- وزن سيّد وميت ونحوهما أهو على "فصيل" أم على "فمعل" (١) .
 ن- وزن خطايا ونحوه أهو على وزن فعالى أم على وزن فعائل (٢) .
 س- وزن إنسان أهو على "افعان" أم على "فعلان" (٣) .
 ع- وزن أشياء أهو على "أفعلا" تحول الى "أفعاء" أم على "أفعال" (٤) .

٢- تقدير الأعراب: ويدور الخلاف فيه حول طبيعة علامات الأعراب حروفاً وحركاتاً ومواضع تلك العلامات من الكلمة ثم تقدير بعض الضمائر وأعراب بعض الكلمات. ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية:

- أ) الاختلاف في أعراب الاسماء الستة أهى معرفة من مكانين أم من مكان واحد (٥) ؟
 ب) القول في أعراب المشى والجمع على حدة أتعاد الألف والواو والياء فيهما أعراباً أم حروف أعراب (٦) .
 ج) القول في تحمل الخبر الجامد همير المبتدأ في مثل: زيد أخوك وعمر غلامك، أيجوز أم لا يجوز (٧) .
 د) علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت (٨) .

٣- تقدير العامل: ويدور الخلاف في هذا النطاق حول تقدير العامل في بعض الألفاظ المرفوعة والمنصوبة بين أن يكون لفظياً ومفنوياً وإذا كان لفظياً أيكون أصلاً أو فملاً أو حرفاً وإذا كان حرفاً أيكون ظاهراً أم مقدراً ؟ وإذا كان ظاهراً يعمل بنفسه أم بالنيابة ؟ ونستطيع أن ندرج تحت هذا البند المسائل التالية:

- أ) القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر (٩) .
 ب) القول في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور (١٠) .
 ج) القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا (١١) .

٧- مسألة ٧	١- مسألة ١١٥
٨- مسألة ١١٩	٢- مسألة ١١٦
٩- مسألة ٥	٣- مسألة ١١٧
١٠- مسألة ٦	٤- مسألة ١١٨
١١- مسألة ١٠	٥- مسألة ٢
	٦- مسألة ٣

- (د) القول في ناصب المشغول عنه (١) .
 (هـ) القول في أولى العاملين في التنازع (٢)
 (و) القول في العامل في الخبر بعد " ما " النافية للنصب (٣) .
 (ز) القول في رافع الخبر بعد " أن " المؤكدة (٤) .
 (ح) القول في العامل النصب في الظرف الواقع خبراً (٥) .
 (ط) القول في العامل النصب في المفعول معه (٦) .
 (ي) القول في العامل في المستثنى النصب (٧)
 (ك) " واورب " هل هي التي تعمل الجر (٨) .
 (ل) القول في اجراء الاسم الواقع بعد " مذ " و"مذ " (٩) .
 (م) القول في رفع الفعل المضارع (١٠) .
 (ن) عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية (١١)
 (س) عامل النصب في الفعل المضارع بعد فا السببية (١٢) .
 (ع) القول في ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل (١٣) .
 (ف) هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟ (١٤) .
 (ص) عامل الجزم في جواب الشرط (١٥) .
 (ق) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد " ان " الشرطية (١٦) .
 (ر) القول في عامل النصب في المفعول (١٧) .

٤- ترتيب الجملة: ويدور الخلاف في هذا النطاق حول ما يعترض عناصر الجملة من تقديم وتأخير وما يتعلق بتلك العناصر من عوامل ومعمولات، وما يجوز من ذلك كله وما لا يجوز. ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية:

(أ) القول في تقديم الخبر على المبتدأ (١٨) .

١٧ - مسألة ١١	٥٦ - مسألة ٩	١٢ - مسألة ١
١٨ - مسألة ٩	٧٤ - مسألة ١٠	١٣ - مسألة ٢
	٧٥ - مسألة ١١	١٩ - مسألة ٣
	٧٦ - مسألة ١٢	٢٢ - مسألة ٤
	٧٩ - مسألة ١٣	٢٩ - مسألة ٥
	٨٢ - مسألة ١٤	٣٠ - مسألة ٦
	٨٤ - مسألة ١٥	٣٤ - مسألة ٧
	٨٥ - مسألة ١٦	٥٥ - مسألة ٨

- (د) هل يجوز إضافة النيف إلى "العشرة"؟ (١) .
 (هـ) المنادى المفرد العلم مبنى أو معرب. (٢) .
 (و) اسم " لا " المفرد النكرة مبنى أو معرب (٣) .
 (ز) هل يجوز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر (٤) .
 (ح) فعل الأمر معرب أو مبنى (٥) .
 (ط) منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر (٦) .
 (ي) القول في هل يقال : "لولا ي ولولاك" وموضع الضمائر (٧) .
 (ك) "أى" الموصولة مصربة دائماً أو مبنية أحياناً (٨) .
 (ل) هل يكون للاسم المحلى "بأل" حلة كصلة الموصول (٩) .
 (م) ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن . (١٠) .
 (ن) القول في الميم في " اللهم " أعوض من حرف النداء أم لا (١١) .

٦- تحديد معنى الأداة : ويدور الخلاف ضمن هذا النطاق حول ما يمكن أن تتضمنه بعض الأرواح من معان نتيجة لاختلاف وجوه استخدامها في الجملة أو لتباين وجهات النظر في فهم دلالتها وتقدير المعنى المستفاد منها . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- (أ) هل تكون "الأ" بمعنى الواو (١٢) .
 (ب) اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء أو لام جواب القسم (١٣) .
 (ج) هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟ (١٤) .
 (د) هل تأتي أو بمعنى "الواو" أو بمعنى "بل" (١٥) .
 (هـ) القول في "إن" الشرطية هل تقع بمعنى "إذ" (١٦) .

١٠٤	مسألة ٩ -	٤٢	مسألة ١ -
٥٠	مسألة ١٠ -	٤٥	مسألة ٢ -
٤٧	مسألة ١١ -	٥٣	مسألة ٣ -
٣٥	مسألة ١٢ -	٦١	مسألة ٤ -
٥٨	مسألة ١٣ -	٧٢	مسألة ٥ -
٦٤	مسألة ١٤ -	٧٠	مسألة ٦ -
٦٧	مسألة ١٥ -	٩٧	مسألة ٧ -
٨٨	مسألة ١٦ -	١٠٢	مسألة ٨ -

- (و) القول في " أن " الواقعة بعد " ما " أنافية هي أم زائدة (١) .
 (ز) القول في معنى " أن " ومعنى اللام بعدها (٢) .
 (ح) هل يجازى بكيف ؟ (٣) .
 (ط) هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة ؟ (٤) .

٧- تحديد عمل الأداة : ويتصل الكلام في هذا البند بالبند السابق من حيث أن معنى الأداة وعملها متلازمان . فالمعنى يحدد العمل كما أن العمل يحدد المعنى . والفرق بينهما أن وظائف الأدوات كانت معروفة في البند السابق ومعانيها غير معروفة أما هنا فإن معانيها معروفة ولكن وظائفها غير متفق عليها . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- (أ) القول في عمل " إن " المخففة للنصب في الاسم (٥) .
 (ب) هل تعمل " أن " المصدرية محذوفة من غير بدل (٦) ؟
 (ج) هل يجوز أن تأتي " كي " حرف جر ؟ (٧) .
 (د) هل يجوز مجيء " كما " بمعنى " كيما " وينصب بعدها المضارع ؟ (٨) .
 (هـ) هل تنصب حتى الفعل بنفسها ؟ (٩) .

٨- تعليل الحكم : ويدور الخلاف فيه حول تعليل بعض الظواهر النحوية والصوتية والنحوية ما يتفق فيه على الحكم ويختلف على الملة كالأعراب والبناء والتذكير والتأنيث والاعلال والابدال وغير ذلك من المسائل والقضايا . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- (أ) القول في المؤنث بغير تأنيث ما هو على زنة اسم فاعل مثل طالق وحامل (١٠) .
 (ب) علة حذف الواو من " يمد ونحوه (١١) .

٧٨ مسألة	٧-	٨١ مسألة	١-
٨١ مسألة	٨-	٩٠ مسألة	٢-
٨٣ مسألة	٩-	٩١ مسألة	٣-
١١١ مسألة	١٠-	١٠٣ مسألة	٤-
٧١ مسألة	١١-	٢٤ مسألة	٥-
		٧٧ مسألة	٦-

- ج) القول في علة بناءً الآن (١) .
د) القول في علة اعراب المضارع (٢) .

٩- أسلوب الكلام : كالاختلاف حول الإظهار والاعتقار والاثبات والحذف والتعريف والتكثير وبعض وجوه الاستعمال في النداء والتندبة والانعاف والتوكيد والمطاف وغير ذلك مما يرجع الى تنوع أساليب الكلام وتباين أذواق أهل الصناعة في الاختيار . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- أ) القول في ابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير صاحبه (٣) .
ب) القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن (٤) .
ج) هل يقع الماضي حالاً (٥) .
د) القول في تعريف العدد المركب وتسميته (٦) .
هـ) القول في اضافة العدد المركب الى مثله (٧) .
و) القول في نداء الاسم المحلى بأل (٨) .
ز) هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف اليه (٩) .
ح) هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي (١٠) .
ط) القول في ندبة النكرة والاسماء الموصولة (١١) .
ي) هل يجوز القاء علامة التندبة على الصفة (١٢) .
ك) هل تقع " من " لا ابتداءً الفايئة (١٣) .
ل) هل يعمل حرف القسم محذوفاً بخير عوض (١٤) .
م) القول في الفصل بين المضاف والمضاف اليه (١٥) .
ن) هل تجوز اضافة الاسم الى اسم يوافقه (١٦) .

١- مسألة ٧١	٩- مسألة ٤٨
٢- مسألة ٧٣	١٠- مسألة ٤٩
٣- مسألة ٨	١١- مسألة ٥١
٤- مسألة ٢٥	١٢- مسألة ٥٢
٥- مسألة ٣٢	١٣- مسألة ٥٤
٦- مسألة ٤٣	١٤- مسألة ٥٧
٧- مسألة ٤٤	١٥- مسألة ٦٠
٨- مسألة ٤٦	١٦- مسألة ٦١

- (س) هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً (١) .
 (ع) هل يجوز المطف على الضمير المخفوض (٢) .
 (ص) المطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام (٣) .
 (ق) هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الأفعال ؟
 (ر) هل يجوز اظهار "أن" المصدرية بعد لكي وبعد حتى ؟ (٥)
 (ش) هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة (٦) .
 (ت) المسألة الزهوية (٧) .
 (ث) هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟ (٨)
 (خ) هل يحذف آخر المقصور والمدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما ؟ (٩)

١- تحديد نوع الكلمة : بين أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً . فقد أوقعتهم بمسألة الألفاظ في حيرة من أمرهم فاختلفوا في تحديدها وتقرير نوعيتها . فمنهم من نظر إلى معناها ومنهم من نظر إلى وظيفتها . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :-

- أ (القول في "نعم" و"بئس" أفعلان هما أم حرفان ؟ (١٠)
 ب (القول في "أفعل" التصجب اسم هو أم فعل ؟ (١١)
 ج ("حاشا" في الاستثناء فعل أم حرف أو ذات وجهين ؟ (١٢)
 د (هل تكون "سوى" اسماً أم تلزم الظرفية ؟ (١٣)
 هـ (القول في "رب" اسم هو أم حرف ؟ (١٤)

١١- قضايا صوتية : وتتعلق بنطق بمفر الحروف والكلمات بين أن تكون ساكنة أو متحركة مؤدودة أو ملهنة إلى غير ذلك مما له صلة بانسجام الأصوات

- | | |
|-------------|---------------|
| ١- مسألة ٦٣ | ٨- مسألة ١٠٩ |
| ٢- مسألة ٦٥ | ٩- مسألة ١١٠ |
| ٣- مسألة ٦٦ | ١٠- مسألة ١٤ |
| ٤- مسألة ٦٨ | ١١- مسألة ١٥ |
| ٥- مسألة ٨٠ | ١٢- مسألة ٣٧ |
| ٦- مسألة ٩٤ | ١٣- مسألة ٣٩ |
| ٧- مسألة ٩٩ | ١٤- مسألة ١٢١ |

وتناغمها واتساق السابق مع اللاحق أو اللاحق مع السابق . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية : -

- أ (همزة بين يمين متحركة أو ساكنة ؟) (١)
 ب (هل يوفق بنقل الحركة على المنصوب المحلى بال الساكن ما قبل آخره ؟) (٢)
 ج (القول في أصل حركة همزة الوصل ؟) (٣)
 د (هل يجوز نقل حركة همزة الوصل الى الساكن قبلها ؟) (٤)

١٢ - استعمال صيغ معينة : لقد تركت مقاييس اللغة الكثيرة وقواعدها المتنوعة مجالاً واسعاً لمن يريد أن يقيس أو يتصرف في اشتقاق صيغ جديدة أو أبنية طارئة . ولهذا اختلف النحاة في مدى موافقتهم على هذه الصيغ والأبنية فطهم الرافض المانع ومنهم المؤيد المشايخ . وقد ذكر صاحبنا من هذا القبيل مثالين : -

- أ . هـ . يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء . جمع المذكر السالم ؟ (٥) .
 ب (القول في جواز التصجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان (٦) .

١٣ - متفرقات : وهي بضع مسائل لم نستطع أن نردّها الى باب معين ومنها
 التالية :

- أ (القول في أصل الاشتقاق الفعل هـ أو المصدر (٧) .
 ب (ضمير الفصل اسمه وعمله (٨) .
 د (مراتب المعارف (٩) .

٨ - مسألة ١٠٠

٩ - مسألة ١٠١

١ - مسألة ١٠٥

٢ - مسألة ١٠٦

٣ - مسألة ١٠٧

٤ - مسألة ١٠٨

٥ - مسألة ٤

٦ - مسألة ١٦

٧ - مسألة ٢٨

مسائل لم ترد في الانصاف

تلك هي المسائل الخلافية التي تضمنها كتاب الانصاف ولكن ابن الأنباري لم يقصر همه في حياته على هذه المسائل فقط فقد كان شغفًا بالخلاف منجذبا اليه لا ينس يفكر فيه ويهبطيل النظر في قضاياها . ولذلك كثر في مؤلفاته الأخرى ذكر مسائل الانصاف والاحالة اليها . فما يذكر مسألة الا ويورد فيها رأي البصريين والكوفيين إجمالا . فهو في هذا يختلف عن أبي علي الفارسي وابن جنبي اللذين كانا حريصين على ذكر رأيهما والتعبير عن موقفهما . وقلما كانا يوردان رأيا لغيرها من النحاة الا لجمالهم . جسرا يصبران عليه ومنفذا ينفذان منه . أما صاحبنا فقد كان مولعا بتعدد الوجوه الجائزه في المسألة الواحده واثبات آراء النحاة فيها والموازنة بين تلك الآراء وترجيح احد ها على الآخر .

والذي يدعو الى العجب انه يلتزم ذلك في معظم مجالات نشاطه النحوية وفي مختلف مؤلفاته فيه . صعب أن ثمة موضوعات نحوية لم تجر المادة باقحام موضوع الخلاف فيها كالاعراب مثلا ، لأن المقصود من الاعراب هو التطبيق العملي لقواعد النحو . وقد جرت المادة فيه أن يدون المؤلف فيه رأيه ويثبت موقفه لا أن يجعله سجلا لآراء المتأخرين والسالفين . أما صاحبنا فقد جرى على غير ذلك في اعراب القرآن إذ التزم عند تعرضه لآيه كلمة باثبات ما كان يراه مناسبنا من آراء النحاة الذين لرأيهم وزن ولكلمتهم قيمة .

غير أن ثمة نقطة لا بد من ايضاحها وهي أنه عند تعرضه لآية مسألة خلافية يختلف في كتابه الانصاف عن غيره من الكتب " كأسرار العربية " واعراب القرآن " وجدل الاعراب " الخ فهو في الانصاف يفتن ويستقصي ، يوازن ويتأمل ثم يرجح الرأي الذي يراه صوابا . ولكنه في مؤلفاته الأخرى يمر مر العجلان ويعرض على المسألة تصريحا ، فلا يذكرها الا عرضا في اعراب بعض الكلمات والجمل أو في شرح بعض المسائل النحوية .

ويجد ربنا أن نشير الى أن كثيرا من مسائل الانصاف هذه قد وردت مكررة وبصوره موجزة مختصره في مؤلفاته الأخرى . ولذلك نراه يحيل على هذا

الكتاب وخاصة في " أسرار العربية " الذي يهدو على ما به من مزايا كأنه منتزع من كتاب
" الانصاف " لما فيه من مسائل مكررة حرفيا أو ببعض التصرف .

وكذلك نجد تلك المسائل مبثثة في " اعراب القرآن " فهو يحري على اشراكها
في اعرابه للآيات القرآنية وتطبيقها عليها فينقلها بايجاز شديد ودقة متناهية ودون اتخاذ
موقف محدد منها الا في القليل النادر . وكأنه كان يرى في الاحالة عليها ما يفنيه
عن الاعداد والتكرار خاصة أنه منحها ما تستحق من جهد وعناية .

وكذلك نجد شيئا من هذه المسائل الخلافية في " جدل الاعراب " فهو
يحاول أن يستخلص منها لعلم الجدل النحوي أصولا وقوانين .

ويتضح مما سبق أن صاحبنا يكثر من ذكر مسائل الخلاف فهو يتطرق اليها
ويحيل عليها كلما وجد لذلك داعيا أو آنس مناسبة . وهذا يعني أن معظم ما يورد
في مؤلفاته الأخرى من تلك المسائل معاد مكررا وأن الأصل والأساس هو ما ورد في
" كتاب الانصاف " أما ما لم يرد في " الانصاف " فهو قليل على كل حال . وتستطيع
أن تقسم تلك المسائل الى عتفين :

أحدهما : يتعلق بأصل الكلمة واشتقاقها

والآخر : يتعلق بموضعها من الاعراب

فما يقع تحت الصنف الأول المسائل التالية :

- أ (اشتقاق لفظة " نام " (١) .
- ب (اشتقاق لفظة " أول " (٢) .
- ج (اشتقاق لفظة " هلم " (٣) .
- د (اشتقاق لفظة " اتخذ " (٤) .

١ -	اعراب القرآن ج ١ ص ٥٣-٥٤
٢ -	نفس المصدر ج ١ ص ٧٨
٣ -	نفس المصدر ج ١ ص ٣٤٨
٤ -	نفس المصدر ج ٢ ص ١١٥

ومما يرجع الى الصنف الثاني المسائل التالية :

- أ) اعراب "لا" في قوله تعالى (١) " غير المفضوب عليهم ولا الضالين " (٢) .
- ب) اعراب المصدر المؤول في قوله تعالى * : أن يؤمنوا لكم (٣) .
- ج) اعراب لفظة طلة في قوله تعالى : (٤) بل ملة ابراهيم حنيفا (٥) .
- د) اعراب الظرف في قوله تعالى (٦) : لقد تقطع بينكم (٧) .
- هـ) اعراب " شيئا " في قوله تعالى (٨) : ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا ولا يستطيعون (٩) .
- و) في تقدير فاعل " يهد " في قوله تعالى (١٠) : أفلم يهد لهم كم أدلكننا (١١) .
- ز) في اعراب كلمة " زهرة " في قوله تعالى (١٢) : زهرة الحياة الدنيا (١٣) .
- ح) في تعيين متعلق الظرف أهواؤن أم مؤذن في قوله تعالى (١٤) : فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله (١٥) .

هذه طائفة من مسائل الخلاف التي وردت في كتاب اعراب القرآن ولم يجز لها ذكر في الانصاف . ولكل من البصريين والكوفيين موقف خاص منها ألم به ابن الأنباري الطامس دون أن يعنى بالتفصيل والاطنا ب كما صنع في الانصاف . ولعل بساطة هذه المسائل وقلة شأنها جعلتاه يكتفي بما ذكره عنها فلا يحس حاجة الى مزيد من الشرح والتوضيح .

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| ١- سورة الفاتحة، آية ٧ | ١٢- طه، ١٣١ |
| ٢- اعراب القرآن ج ١ ص ٤١ | ١٣- اعراب القرآن ج ٢ ص ١٥٥ |
| * البقرة، ٧٥ | ١٤- الأعراف، ٤٤ |
| ٣- اعراب القرآن ج ١ ص ٩٧ | ١٥- اعراب القرآن ج ١ ص ٣٦٢ |
| ٤- البقرة ١٣٥ | |
| ٥- اعراب القرآن ج ١ ص ١٢٤ | |
| ٦- الأنعام، ٩٤ | |
| ٧- اعراب القرآن ج ١ ص ٣٣٢ | |
| ٨- النحل، ٧٣ | |
| ٩- اعراب القرآن ج ٢ ص ٨١ | |
| ١٠- طه، ١٢٨ | |
| ١١- اعراب القرآن ج ٢ ص ١٥٤ | |

- مسائل خلافية أخرى -

بقي علينا ، حتى نستكمل جوانب الصورة ، أن نعرض طائفة من المسائل الخلافية التي لم يتطرق إليها ابن الأنباري لا من قريب ولا من بعيد ، إذ أننا لن نستطيع تحديد أهمية المسائل التي تضمنها كتاب " الإنصاف " ولا الحكم على قول ابن الأنباري بأنها من مشاهير المسائل الخلافية ، دون أن يتيسر لنا الاطلاع على أمثالها مما لم يجر له ذكر في مؤلفاته ، حتى نتمكن من المقايسه والمقارنة .

ومن الجدير بنا أن نشير إلى أننا سنتبع في عرض مسائل هذه الطائفة نفس الأسلوب الذي اتبعناه في عرض المسائل السابقة من تقسيمها إلى فئات متميزة ، تنتمي كل فئة منها إلى موضوع مستقل يجمعها . وذلك على النحو التالي :

١- تقدير العامل (١) : وتدرج تحته المسائل التالية :

- أ) أعمال المصدر مضمراً نحو: ضرب زيداً حسن وهو عمراً قبيح (٢) .
- ب) أعمال المصدر منوناً (٣) نحو: وأطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً (٤) .
- ج) أعمال أسماء المصادر نحو: القسل والوضوء والعطاء (٥) .
- د) أعمال أمثلة البالغة كفعل وفعل ومفعول ومفعول (٦) .

٢- اعراب الكلمة : وتدرج تحته المسائل التالية :

- أ) الاتباع على المحل بإضافة المصدر نحو: ضرب زيد وعمراً وعمراً (٧)
- ب) الاتباع على المحل بإضافة اسم الفاعل نحو: ضارب زيد وعمراً وعمراً (٨) .
- ج) حذف نون التثنية في الإضافة اللفظية نحو: قاعلاً زيداً وزيداً (٩) .
- د) ابدال الظاهر من المضمرة في نحو: رأيتك زيداً (١٠) .
- هـ) محل " أن " وما بعدها بعد لو (١١) .

١- سبق أن أوضحنا ما تعنيه هذه البنود ولذلك لا ضرورة لإعادة ايضاحها ثانية .

- ٢- الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح ج ٢ ص ٦٢ ، ابن هشام : المفني ج ١ ص ١٠٦
- ٣- الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح ج ٢ ص ٦٣
- ٤- نفس المصدر ج ٢ ص ٧٠
- ٥- البلد ، ١٤
- ٦- شرح التصريح ج ٢ ص ٦٤
- ٧- نفس المصدر ج ٢ ص ٦٨
- ٨- نفس المصدر ج ٢ ص ٧٠
- ٩- السيوطي : الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٢
- ١٠- شرح التصريح ج ٢ ص ٦٦
- ١١- نفس المصدر ج ٢ ص ٦٥

- (و) مجيء المصدر حالاً نحو: طالع زيد بفتة (١) .
 (ز) تعليق "باء" البسطة بالمصدر أو الفعل (٢) .
 (ح) إعراب " كل " مقطوعة عن الإضافة (٣) .
 (ط) النصب في جواب الترجي (٤) في قوله تعالى: لعلي أبلغ الأسباب
 السموات فأطلع (٥) .
 (ي) ضمير " رب " ومطابقتها لمميزها في نحو: ربّه رجلاً، تذكيراً وتأنيساً وإفراداً
 وتثنيةً وجمعاً (٦) .
 (ك) إعراب ضمير النصب المنفصل في: إنك، إياك الفاعل (٧) .
 (ل) الإغمار قبل الذكر في باب التنازع نحو: ضربني وضربت زيدا (٨) .
 (م) حذف جواب الشرط إذا كان فعله مضارعاً نحو: أتيتك إن تأتني (٩) .
 (ن) عطف البيان بين التعريف والتنكير (١٠) .

٢- معنى الأداة : ويندرج تحته المسائل التالية :

- (أ) هل تجيء " إن " الشرطية بمعنى " إذ " (١١) .
 (ب) هل تجيء " أن " المصدرية بمعنى " إن " الشرطية ؟ (١٢)
 (ج) هل تجيء " أم " بمعنى بل والهمزة ؟ (١٣)
 (د) هل تنوب " أل " التعريف عن الضمير (١٤) في مثل قوله تعالى: فإن الجنة
 هي المأوى (١٥)

٤- عمل الأداة : ويندرج تحته المسائل التالية :

- (أ) هل يجوز الجزم بأن المصدرية . (١٦)
 (ب) هل يجوز الفاء عمل أن المصدرية . (١٧)

١- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ج ١ ص ٦٢٢	
٢- ابن هشام : مفني اللبيب ج ٢ ص ٣٧٨-٣٧٦	
٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٥١٠	١٠- شرح التصريح ج ٢ ص ١٢١
٤- نفس المصدر ج ٢ ص ٤٧٩	١١- مفني اللبيب ج ١ ص ٢٦
٥- غافر : ٣٧	١٢- نفس المصدر ج ١ ص ٣٥
٦- مفني اللبيب ج ٢ ص ٤٩١	١٣- نفس المصدر ج ١ ص ٤٥
٧- نفس المصدر ج ٢ ص ٤٩٥	١٤- نفس المصدر ج ١ ص ٥٤ و ج ٢ ص ٥٠١
٨- نفس المصدر ج ٢ ص ٥٠٩	١٥- النازعات، ٤٠
٩- نفس المصدر ج ٢ ص ٥٤٥	١٦- مفني اللبيب ج ١ ص ٣٠
	١٧- نفس المصدر والمكان .

ج) هل تخفف "إن" ؟ وإذا خففت فهل يجوز إعطالها ؟ (١) .

٥- ترتيب الجملة : ويندرج تحته المسألة التالية :

أ) تأخر الفاعل وتقدمه عن الفاعل (٢) .

٦- متفرقات : ويندرج تحتها المسألة التالية :

أ) الأعراب أصل في الاسماء فرع في الأفعال أم هو فرع فيها ؟ (٣) .

— أهمية مسائل الإنصاف وشهرتها —

يتضح مما سبق أننا أمام ثلاث طوائف من المسائل الخلافية :

- ١- ما ذكره ابن الأثير في كتاب الإنصاف .
- ٢- ما ذكره في مؤلفاته الأخرى وخاصة كتاب "أعراب القرآن" .
- ٣- ما لم يذكره ولم يتطرق إليه بتاتا .

فإذا أنعمنا النظر في هذه الطوائف الثلاث تبين لنا أن الطائفة الأولى تشمل دائرة واسعة من القضايا والموضوعات النحوية واللفظية تمتد من الكلمة المفردة إلى الجملة المركبة . فهي تمتاز بالشمول والتنوع ؛ فضلا عن أن كل مسألة منها تعرض جديداً في قضية الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد حرص صاحبنا أن تكون مسائل هذه الطائفة أمثلة ونماذج لغيرها من المسائل الخلافية ، ذلك أن همّه كان منحصراً في عرض جميع جوانب الخلاف دون أن يكون مضطراً إلى إيرادها جميعاً بسبب مشاغله الكثيرة . يقول في ذلك : " هذا منتهى ما أردنا أن نذكره في كتاب الإنصاف من مسائل الخلاف ، واقتصرنا

١- مفني اللبيب ج ١ ص ٣٧

٢- ابن عقيل : شرح الألفية ج ١ ص ٤٦٥

٣- السيوطي : الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٢ .

فيه على هذا القدر من القول مع تشعب أنحائه ، لتوفر رغبة الطلبة في سرعة انبثاقه
وكثرة الشواغل عن استقصائه . " (١) فلقد كان اذن مضطراً للاختيار والانتقاء إذ إن الاحاطة
بجميع مسائل الخلاف ليست مهمة سهلة . وما يدل على حسن اختياره وبراعة انتقائه
لهذه المسائل أنه جعل كل مجموعة منها تدور حول أحد الموضوعات الرئيسية فترتبه
وضوحاً وجلاءً . ولا نود أن نعود لتعدد تلك الموضوعات ثانية ، فقد ألمنا بها خلال
عرضنا لمسائل الطائفة الأولى غير أننا نرى أن اتساع الدائرة التي تمتد إليها هذه الموضوعات
وشمولها لمختلف جوانب الكلمة مفردة ومركبة يدل على أهمية المسائل التي تناولها صاحبنا
في "انصافه" ، وما يؤكد هذه الأهمية أن مسائل الطائفة الثانية لا تضيف جديداً إلى
موضوع الخلاف . فلورجعنا إلى كسل مسألة منها على حدة ، لوجدنا أنها تدور في فلك
نظائرها وأشباهها من مسائل الطائفة الأولى .

وربما كان من الصعب الالمام بكل من تلك المسائل ، غير أننا نستطيع أن نأتي بشواهد
وأمثلة على ما نقول : فالمسائل الخمسة الأولى من الطائفة الثانية والتي تدور حول اشتقاق
" ناسر " و " أول " و " هلم " و " اتخذ " و " تورا " تمت بصلة وثيقة إلى المسألة
الأولى في الانصاف " الطائفة الأولى " والتي تدور حول اشتقاق لفظة " اسم " . وما
تبقى من مسائل الطائفة الثانية لا يعد وأن يكون مسائل اعرابية فرعية قد تلحق بما أدرجناه
من مسائل الطائفة الأولى تحت بند " تقدير الحالة اعرابية " من حيث أن كلا من الفئتين
يتعلق بالاعراب . غير أنها لا تظاهري تلك الأهمية من حيث أن تلك تدور حول الأصول
والقواعد وهذه تدور حول الأمثلة والتطبيقات وشتان ما بينهما .

أما مسائل الطائفة الثالثة فهي تدور حول خمسة فقط من مجموع البنود التي استوعبتها
مسائل الطائفة الأولى وعددها اثنا عشر . وهذه البنود هي :

- ١- تقدير المامل .
- ٢- اعراب الكلمة .
- ٣- معنى الأراه .
- ٤- عمل الأراه .
- ٥- ترتيب الجملة .

وهذا يعني أنها لم تضاف جديداً إلى مسائل الطائفة الأولى، ولم تتجاوز الحدود التي تحركت ضمنها . ويتضح مما سبق أن مسائل "الانصاف" هي أكثر مسائل الخلاف أدمية أو هي كما يرى الدكتور المخزومي " أهم المسائل التي تمثل وجهات النظر المختلفة عند الكوفيين والبصريين " (١) . وكان ~~جوابه~~ فيل قد قرر الحقيقة نفسها (٢) .

وإذا كان لهذه المسائل من الأدمية ما ذكرنا فلاعجب أن يزعم صا حيناً أنها من مشاهير المسائل الخلافية (٣) لأن ثمة تلازماً بين الشهرة والأدمية .

وأياً كان الأمر فإن هذه المسائل إن لم تكن من مشاهير المسائل الخلافية قبل اختيار ابن الأثير لها لتكون موضوع كتاب "الانصاف" فلا شك أنها أصبحت بعد ذلك من مشاهير تلك المسائل بل أكثرها شهرة وأوسعها ذيوعاً . فقد غدا كتاب "الانصاف" بما يحتوي عليه من تفصيلات واسمة عن مواقف الفريقين، وصهما قيل في صحة هذه التفصيلات وصدقها، المرجع الأول في الموضوع .

ولا غرو في ذلك فهو يمتاز بجملة من الصفات والخصائص التي لا توجد في غيره، أبرزها ما يلي :

- ١- الاتساع والشمول : فهو يحتوي على مجموعة كبيرة من مسائل الخلاف تبلغ مئة واحد وعشرين مسألة .
- ٢- الاختصاص والتفرد : فهو يدور بكليته حول موضوع الخلاف ولا يخرج عنه إلى موضوع آخر .
- ٣- ما يشتمل عليه من تفصيلات دقيقة حول مواقف الفريقين وآرائهما .

ولا شك أن أي باحث لا بد أن يأخذ هذه المميزات والخصائص بالحسبان عند تفكيره في التطرق إلى موضوع الخلاف، وخاصة أن البديل لذلك أن يتمقب تلك المسائل

١- مدرسة الكوفة ص ٣٦٢

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- المقدمة ج ١ ص ٥٥ .

في مظانها من كتب النحو مشتتة موزعة ومجردة من أي شرح أو تفصيل ، وما يقتضيه ذلك من التعمق والإرهاق وقلة المحصول .

ولذلك فنحن لا يخالنا شك في أن مسائل الخلاف التي احتواها " الأنصاف " هي أكثر مسائله أهمية وأوسعها شهرة ، وأعظمها فائدة ، وأن صاحبنا كان يلتزم بدقة العلماء وحذرهم حين صرح أنها من مشاهير المسائل الخلافية ولم يقل - وكان محققا لو فعل ذلك - أنها أشهر تلك المسائل . وشتان ما بين العبارتين .

— منهجه في الخلاف —

لعلنا نستطيع أن نقدم صورة صادقة عن منهج ابن الأنباري في الخلاف من خلال الحديث عن العناصر التالية :

- ١- تأثره بالخلاف الفقهي .
- ٢- موقفه من المذاهبين .
- ٣- طريقته في المرض .

١- تأثره بالخلاف الفقهي .

لا شك أن هيمنة العاطفة الدينية على العلماء جعلتهم يعتبرون علوم العربية وعلى رأسها النحو خدما للقرآن وأدوات لصيانته ووسائل لفهمه . ولذلك كان البحث اللغوي عند العرب أداة لفهم الدين وقد ارتبط منذ نشأته بالبحث في لغة القرآن الكريم . وظل هذا الارتباط قائما في الدوائر العلمية على مدى القرون (١) ولأن الفقه من أشد العلوم صلة بالقرآن فلقد نال من اهتمام القوم ورعايتهم ما جعله يبلغ درجة من الرقي والكمال أغرت بعض النحاة من لهم اطلاع عليه بالتفكير في تقليده ومحاكاته .

١- محمود فهمي حجازي : علم اللغة العربية ص ٤٥

ولقد بينا في الفصلين السابقين ما كان من تأثير ابن الأنباري بالفقه في مجالين هما : أصول النحو والملة ، ونود الآن أن نبحث عن هذا التأثير في مجال ثالث هو الخلاف النحوي .

ولعلّه من الجدير بنا قبل كل شيء أن نذكر أن الخلاف الفقهي يقصد به العلم الذي يتناول خلافات علماء الشريعة الإسلامية ولا سيما الشافعي وأبو حنيفة حول استنباط الأحكام الشرعية لما لم ينتز على حكمه من أفعال المكلفين (١) . وكان هذا الموضوع معروفاً في مصادر العلم وحلقات الدراسة ، بل كان ركناً أساسياً كما أسلفنا في موضع آخر في مناهج التعليم آنثذ . بل بلغ من شدة اهتمام القوم به أنه إذا افتتحت مدرسة " كان في شرط واقفها أن يكون المدرس عالماً بالخلاف " (٢) . وكما كانوا يصفون العالم بالنحوي أو اللغوي أو العروضي كانوا يصفونه بالخلافي (٣) نسبة إلى هذا العلم .

ولقد كانت لصاحبنا صلة وثيقة بهذا الموضوع فقد قرأ الفقه على سميد بن البرزاز حتى برع وحصل طرفاً من الخلاف وصار عميداً في النظامية (٤) . كما ألف فيه كتاباً أسماه : التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة (٥) .

وانطلاقاً من هذه الصلة الوثيقة بالخلاف الفقهي ، ورغبة في تحقيق أمنية كانت تتلجج في نفوس العلماء طوال العصور السابقة رأى أن ينسج في الخلاف النحوي على منوال الخلاف الفقهي فألف في ذلك كتاب الانصاف في مسائل الخلاف الذي يقول في مقدمته : " إن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفهمين المشتغلين علي بعلوم العربية بالمدرسة النظامية سألتوني أن أخصر لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة (٦) . ثم يصف كتابه هذا بأنه " أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب (٧) .

ومن الجدير بالملاحظة أنه لم يُقلد الفقهاء في المنهج فقط بل في عنوان الكتاب ،

-
- ١- علي حسب الله : اصول التشريع الإسلامي ص ٨
 - ٢- السيوطي : بغية الوعاة ج ١ ص ١٦
 - ٣- نفس المصدر ص ٦٣
 - ٤- نفس المصدر ج ٢ ص ٨٦
 - ٥- انظر في التعريف بهذا الكتاب ص ١٤ من هذه الدراسة .
 - ٦- الانصاف ج ١ ص ٥
 - ٧- نفس المصدر والمكان .

إذ إن كتب الخلاف الفقهي التي أطلق عليها اسم " الانصاف " كثر، نذكر منها ما يلي :

- ١- الإنصاف في ما بين العلماء من الاختلاف للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ (١) .
- ٢- الانصاف في مسائل الخلاف للإمام أبي سعيد محمد بن يحيى النيسابوري الشافعي المتوفى سنة ٥٤٨ هـ (٢) .
- ٣- الانصاف في مسائل الخلاف للشيخ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي المتوفى سنة ٥٦١ هـ (٣) .
- ٤- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لملاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ (٤) .

وثمة كتاب آخر يمت إلى ما نحن فيه بصلة وهو " الانصاف بذكر أسباب الخلاف " للإمام النحوي أبي عمر عبد الله بن محمد بن السيد البطليوس المتوفى سنة ٥٢١ هـ (٥) ، يمزج صاحبه فيه بين الفقه والنحو واللغة مسوغاً ذلك بأن الطريقة الفقهية مفتقرة إلى علم الأرب مؤسسة على أصول كلام العرب (٦) وهو ومنهج طريف في التأليف يدل على مدى ما بلفه التمازج بين الفقه والنحو في موضوع الخلاف كما ينم عن اصرار العلماء على الجمع بين هاتين المادتين والاستفادة منهما .

وحتى نبين مدى تأثير صاحبنا بالمنهج الفقهي ، حسينا أن نلقي نظرة سريعة على كتاب في هذا الموضوع اسمه " الخلاف " لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٥٤٦ هـ (٧) . فصاحبنا يتقبله في المقدمة والتمن . يقول في المقدمة : " سألتكم أيديكم الله املاء مسائل الخلاف بيننا وبين من خالفنا من جميع الفقهاء من تقدم منهم

-
- ١- كشف الظنون ج ١ ص ١٨٢
 - ٢- نفس المصدر والمكان .
 - ٣- نفس المصدر والمكان .
 - ٤- دار المعارف الاسلامية : مطبعة الحكمة طهران ، ط ١ سنة ١٣٧٤ ويقع في (١) أجزاء .
 - ٥- منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأوقاف في بغداد رقمها (٦٠١٨) .
 - ٦- المقدمة ورقة أ ، ب .
 - ٧- دار المعارف الاسلامية - مطبعة الحكمة ، طهران سنة ١٣٧٠ هـ ويقع في ثلاثة أجزاء

ومن تأخر وذكر مذهب كل مخالف على التعمين وبيان الصحيح منه (١) الخ . . فهذا يشبه ما ذكره ابن الأنباري في مقدمة الانصاف (٢) .

فاذا تجاوزنا المقدمة الى متن الكتاب وانعمنا النظر في مسأله أخذت وجوه الشبه تتضح لنا وتتجسم أكثر فأكثر . وسنجزئها للتدليل على ذلك بواحدة من تلك المسائل ، آثرنا أن تكون خشية الاطياب ، غاية في القصر ، هي مسألة " صيد المدينة " (٣) . قال : " صيد المدينة حرام اصطياده وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة ليس بمحرم . دليلنا اجماع الفرقة وطريقة الاحتياط . وروى عن علي عليه الصلاة والسلام أن النبي (صلعم) قال : المدينة حرام من عائر الى ثور (٤) ، لا ينفرد صيدها ولا يختلئ خلاها (٥) ولا يُعضد شجرها (٦) الا رجل يملف بعيره " .

نقرأ هذه المسألة فتبدو لنا الملاحظات التالية :

- ١- أن الخلاف هنا بين الشافعي وأبي حنيفة كما هو في " الانصاف " بين البصريين والكوفيين (٧) .
- ٢- أن المؤلف عرض رأي الشافعي ثم رأى أبي حنيفة تماط كما يصرح ابن الأنباري آراء الفريقين في مسأله الخلافية .
- ٣- حسم المؤلف الخلاف بالاحتجاج بحديث شريف كما كان يصنع ابن الأنباري في ختام كل مسألة فكان يحتج بالقران أو بكلام العرب .

-
- ١- ج ١ ص ٢
 - ٢- ج ١ ص ٥
 - ٣- ج ١ ص ٤٤١
 - ٤- عائر ثور مكانان .
 - ٥- يقطع عشبها
 - ٦- يقطع شجرها
 - ٧- من الجدير بالذكر أن منشأ الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة كمنشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين . انه صراع بين تيارين واتجاهين أحدهما سلفي يتمسك بالنقل هو اتجاه أبي حنيفة والكوفيين والآخر متحرر يتمسك بالعقل هو اتجاه الشافعي والبصريين .

ولسنا بحاجة بعد ذلك الى دليل على تأثر صاحبنا بمنهج الخلاف الفقهي . فهو بالاضافة الى ما عرضنا من شواهد وبيئات ، يحترق بهذا التأثر في مقدمة كتاب الانصاف كما ذكرنا آنفا . والسؤال الذي يواجهنا الآن هو : لماذا كان ابن الأنباري هو السابق الى اقتحام هذه الحلبة دون غيره من العلماء والدارسين ؟ والجوابان ذلك يرجع الى تربيته الدينية وثقافته المشبعة بالقرآن وعلومه وبيئته المتحفزة للسير في هذا الاتجاه . فان قيل : ان من كانوا يتحلون بهذه الصفات من العلماء في عصره وقبل عصره كثير ، فما الذي حمله على الاضطلاع بهذا السبب والقيام بهذه المهمة من بينهم جميعا ؟ قلنا : ليس لذلك تفسير الا ما تتحلى به نفوس الرواد والطلائع عادة من مواهب يفتقدونها غيرهم من الناس . وصفوة القول ان صاحبنا تأثر بالخلاف الفقهي . وكان في تأثره هذا رائدا بفتح النظر عما يمكن أن يكون لهذا التأثر من قيمة بحقايبنا الحالية .

٢- موقفه من المذهبيين .

يلتزم صاحبنا في مقدمة الانصاف بأن يكون منصفاً في أحكامه ، بعيداً عن الميل والهوى والمحاباة وهي الشوائب التي ما دخلت قلباً الا أفسدته ولا حكماً الا أبطلتسه يقول بهذا الشأن : " اعتمدت في النصرة على ما أذهب اليه من مذهب أهل الكوفة والبصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والاسراف " (١) . ونستخلص من هذه الكلمات حقيقتين مهمتين :

- ١- أنه يريد أن يلتزم سبيل النصفه وعدم التشيع في أحكامه .
- ٢- أنه يحد يثته عن مذهب أهل الكوفة ومذهب أهل البصرة اختار أن يجعل من نفسه طرفاً ثالثاً . وكان في مقدوره أن يقول : مذهبنا بدل أن يقول مذهب أهل البصرة لو كان في نيته الانتماء الى أي من المذهبيين . وهو يلتزم بهذا النهج في الكتاب كله فيقول : ذهب الكوفيون الى كذا وذهب البصريون الى كذا وأما الجواب عن كلمات

البصريين فهو كذا الخ . . مع أن غيره من النحاة كابن جني كان يقول وهو مذاهب أصحابنا (١) أو يقول : وهذا قد قاسه الكوفيون وإن كنا نحن لا نراه قياسا (٢) الخ . . فهو يضع الكوفيين في طرف كما يضع نفسه مع البصريين في طرف آخر . بخلاف صاحبنا الذي حاول أن يجعل من نفسه حكما بين طرفين مختلفين ، وتمهد بأن يحكم بينهما بالنزاهة والمدل وأن يتصرف بما يحسن أن يتصرف به الحكم من حيثة وعدم محاباة .

وهنا يبرز سؤال مهم وهو : إلى أي حد استطاع صاحبنا أن يتمسك بعهوده ويغني بعهوده فيلتزم جادة المدل والنزاهة في هذا الخلاف الذي نصب نفسه فيه حكما ووقف فيه قاضيا ؟ والجواب هو أن صاحبنا أصدر حكمه في إحدى وعشرين وما تمة مسألة . فوقف في سبعة منها إلى جانب الكوفيين (٣) . وناصر البصريين فيما تبقى منها . وبعملية رياضية بسيطة يتبين لنا أن ابن الأنباري شايح البصريين في أربع عشرة ومائة مسألة . وهذا في حد ذاته كاف لإثبات تحيزه إلى جانب البصريين ومحاباته لهم .

وقد يبدو هذا الغرض الوهلة الأولى صحيحا . غير أنه من الجدير بنا التنبيه إلى أنه من السذاجة المتناهية تناول الأمور بهذه الطريقة السطحية البحتة . انما لن نقم صاحبنا في صدقه ولن نشكك في مدى نزاهته وأمانته ، ولكن القضية تتعدى هذا كله . فثمة من العوامل والمؤثرات ما جعل صاحبنا يتجه هذه الوجهة ، ويسلك هذا السبيل ويوسعنا أن نعدد من تلك العوامل والمؤثرات ما يلي :

- (١) أن المدرسة البصرية كانت أكثر دقة وأشد ضبطا مما جعلها أوسع انتشارا وأكثر انصارا .
- (٢) أن سلسلة أساتيد ابن الأنباري كما ذكرها في النزاهة هي سلسلة بصرية صرفية (٤) .
- (٣) أن المدرسة الكوفية في عصر ابن الأنباري بل قيل ذلك بحوالي قرنين ، كانت تعاني من أزمة قاتلة ، يقول الزجاجي في ذلك : وانما تذكر هذه الاجوبة

١- انظر الخصائص ج ١ ص ١٣٧ و ج ٣ ص ٣٠٤ ، ٣٧٤ الخ . .

٢- نفس المصدر ج ٢ ص ١٠

٣- هي العاشرة والثامنة عشرة والسادسة والعشرون والسبعون والسابعة والتسعون والحادية والمائة والسادسة والمائة .

٤- نزاهة الألباء ص ٤٠٦ وستذكر هذه السلسلة بالتفصيل عند الحديث عن مذهبه في النحو .

عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم ممن ينصر مذهبهم من المتأخرين وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة في ذلك بغير الفاظهم والمعنى واحد لانا لو تكلفنا حكاية الفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة بل لعل أكثر الفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم وكثير ممن الفاظهم قد ذهبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن الأنباري (١) . فهذا يعني أن مصطلحات الكوفيين منذ أوائل القرن الرابع الهجري لم تكن مفهومة ويستنتج من ذلك أن المصطلحات البصرية هي التي كانت معروفة وأن النحو كان يدرس على الطريقة البصرية .

فإن الأنباري كانت تتحكم به حينما نصب نفسه لهذا الموضوع عوامل كثيرة لم يستطع أن يتخذ من تأثيرها هي عوامل البيئة والتربية والثقافة . لقد كانت هذه متمكنة من نفسه بحيث لم يستطع أن يجد منها مفرا ولا مناصا . ونتج عن ذلك أن شايع البصريين في أكثر مسائل الخلاف فقد كانت النزعة البصرية غالبية عليه في جميع مسالك بحثه . ولا يستطيع هو ولا غيره أن ينكروا هذه النزعة وان حاولوا فهي ظاهرة في محاوراته ومناقشاته التي يسوقها في تأييد رأي وابطال آخر .

٣- طريقته في العرض .

لقد التزم صاحبنا طريقة خاصة في عرض مسائل الخلاف . وقد وصف الدكتور عبد الفتاح الشلبي هذه الطريقة وصفا موجزا بقوله : " يسلك أبو البركات الخطوات التالية :

- أ- يصدّر المسألة بذكر مذهب الكوفيين إجمالا .
- ب- يتبع ذلك مذهب البصريين إجمالا كذلك . وقد يفصل الرأي بذكر آراء لرجال كل فريق . وهنا يمين المتبع من رجال كل فريق آراء الفريق الآخر .
- ج- يذكر احتجاج الكوفيين .

د) يذكر احتجاج البصريين .

هـ) يذكر الجواب على احتجاج الكوفيين مدفوعاً في ذلك بمفزعة البصرية (١) وقد يكون من الأقرب الى الدقة أن نقول : إنه يتولى الرد بنفسه على الكوفييين ، لا أنه ينقل رد البصريين عليهم . ونقصد بذلك أنه لم يكن مجرد ناقل لآراء البصريين بل كان يصوغ رده على حجج الكوفيين وءاواهم ممزوجاً بالفكر البصري مسنوداً بأدلتهم ومقاييسهم .

هذا المنهج يطارد في المسائل التي يميل فيها ابن الأنباري الى جانب البصريين وهي الغالبية العظمى . أما تلك التي يأخذ فيها بوجهة نظر الكوفيين ويميل الى جانبهم فهو يغير فيها قليلاً من هذا المنهج .

فيقول آنئذ بعد عرض وجهة نظر كل من الطرفين واحتجاجاته : والصحيح مباح
ذهب اليه الكوفيون . ويتبع ذلك بقوله : أما الجواب عن كلمات البصريين فهو كذا وكذا (٢) .
ويشرع في نقض آرائهم بنداً بنداً .

وهو يستعين بفكر البصريين لنقض آراء الكوفيين . أما في الرد على البصريين فيستخدم نظرياتهم ومقاييسهم مع اختلاف قليل في التعليل والتأويل وتوجيه الحوار واستنطاق الأحكام . أما استدلالاته فهي مثل تعليقاته منها القوي المحكم ومنها الضعيف المتهاافت ومنها بين بين (٣) .

وبوسعنا أن نقول بعد ذلك كله إن منهجه في عرض مسائل الخلاف منهج خالص به . ولذلك من حقه أن يقول مفتخراً : " فهو أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب والغاية على هذا الأسلوب لأنه ترتيب لم يصف عليه أحد من السلف ولا ألف عليه أحد من الخلف " (٤) .

-
- ١ - " أبو علي الفارسي " ص ٦٦٦
 - ٢ - أنظر مثلاً المسألة ١٨
 - ٣ - أنظر بحثاً في هذا الموضوع للدكتور فاضل السامرائي بعنوان : استدلال ابن الأنباري في " كتاب الإنصاف " : مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد مج ٢ عدد ١٤ ص ٥٨٣ - ٥٩٢
 - ٤ - مقدمة الإنصاف ج ١ ص ٥

وقد علق الشيخ محيي الدين عبد الحميد على ذلك قائلاً : " يذكر لنا التاريخ أن أبا جعفر النحاس المصري تلميذ الأختار الصغير وأبي العباس المبرد والزجاج والمتوفى سنة ٣٣٨ هـ قد ألف كتاباً في اختلاف البصريين والكوفيين وسماه "المبهم" ولعل المؤلف لم يطالع عليه ولم يسمع به" (١) .

وكان الشيخ وجد تناقضاً بين قول ابن الأنباري السابق ووجود هذا الكتاب وأشباهه . فحاول أن يمتدّر عن ذلك بأن ابن الأنباري لم يسمع بهذه الكتب . والحقيقة أن الشيخ لم يكن موفقاً في تذييله هذا . فالمؤلف لم يتحدث عن الابتكار في الموضوع بل في الترتيب والأسلوب أي في المنهج . فهو لم يرسل قوله إرسالاً بل أورده مقروناً ببعض القيود اللفظية كقوله على هذا الترتيب وعلى هذا الأسلوب وهما قيدان كافيان لتوضيح ما يعني المؤلف وكفيلان برفع ما قد يشوب عبارته من التباس .

وهو لم يكتب بما سلف بل أضاف إليه قوله : وهو ترتيب لم يصف عليه أحد من السلف ولا ألف عليه أحد من الخلف . ولم يقل : وهو كتاب لم يصف عليه الخ . . لأنه فعلاً يقصد منهج الكتاب لا موضوعه .

فمن يفهم من هذا كله أن المؤلف يقصد الابتكار في موضوع الكتاب فهو وأهم لأنه إنما يقصد ترتيبه وأسلوبه كما بينا . وفي العبارة التي صاغ ابن الأنباري بها قوله هذا من المؤلفات ما ينفي أنه أراد شيئاً آخر .

فاستنتاج الشيخ محيي الدين عبد الحميد أن ابن الأنباري يزعم أنه أول من ألف في الخلاف ليس له ما يسنده أو يؤكده وهو شيء لا يحتمله كلام المؤلف ولا تتسع له عبارته . ولذلك يبقى تعليقه أو تذييله في الحاشية غير وارد ولا ضروري .

وسواء كان صاحبنا مطالعاً على جميع كتب الخلاف التي سبقته أو فاتته شيء منها فهذا لا يمتارح مع قوله بأنه وضع كتاباً الانصاف على ترتيب فريد وأسلوب متميز .

وإذا كان للمرء أن ينفذ إلى بواطن الأمور ويفحص في أعماقها فلنا أن نستنتج من تشديده على التفرد في الترتيب والتميز في الأسلوب أنه كان مطالعاً على عدد من كتب الخلاف فأراد أن ينبه القارئ إلى أن كتابه وإن لم يكن بدعاً في بابه فهو بدع في ترتيبه وأسلوبه .

ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان ابن الأنباري حاجة للحديث عن الجودة في الترتيب والطرافة في الأسلوب . ولكن تحدث عن الجودة في موضوع الكتاب دون ترتيبه وأسلوبه اللذين لن يكونا حينئذ بحاجة إلى التأكيد على جدتها وطرافتهما لأنهما يقفان دون منافس .

وصفة القول أن صاحبنا كان يعلم أنه ليس أول من ألف في موضوع الخلاف ولكنه إنما فخر واعتز بمنهجه الجديد في ذلك المؤلف . وكل الظواهر تشير إلى أنه كان على حق فيما ذهب إليه . فليس مما بين أيدينا من كتب الخلاف قبل ابن الأنباري ويمدده ما يشاكل الانصاف ترتيباً أو تهويها أو أسلوب عرض .

— خصائص المذهبين كما يعرضها ابن الأنباري —

سبق أن قدمنا في صدر هذا الفصل صورة مجملة عن خصائص كل من المذهبين البصري والكوفي . ولكي نزيد تلك الصورة وضوحاً وإشراقاً ، فلا بد لنا من تتبع تلك الخصائص واستخلاصها مما أثبتته صاحبنا في كتاب الانصاف . ذلك أن هذا الكتاب يختلف عن غيره من الكتب في وصف تلك الخصائص وتحديد ملامحها . ففي حين نكتفي تلك الكتب بالوصف النظري العام يقدم لنا ابن الأنباري في كتابه هذا لتلك الخصائص عرضاً عالياً واقعياً حافلاً بالشواهد والأدلة . ولذلك فهو جدير باعطاء صورة أكثر وضوحاً وشمولاً وصدقاً عن خصائص كل من المدرستين

بما تتضمنه من مساوي وتناقضات وثقرات .

وما دام الأمر كذلك يصبح من الضروري العمل على نقل تلك الصورة بكل جزئياتها ودقائقها تحقيقاً لعنصرى النزاهة والعدل وأنسجاماً مع قواعد المنهج العلمي الصحيح . وهذه هي خصائص المذهب الكوفي :

١- اعتمادهم في السماع على القليل النادر وجعلهم من هذا القليل النادر أصلاً يقاس عليه . فلمس ذلك في احتجاجهم على جواز دخول لام الابتداء في خبر " لكن " ، بشرط بيت من الشعر هو : ولكنني من حبها لعصيد (١) . وقد ردّ ابن الأنباري على هذا بقوله : فهذا شأن لا يؤخذ به لقلته وشدوذه . ولهذا لا يكاد يصرف له نظير في كلام العرب (٢) . وأضاف الشارح في الحاشية الى كلام ابن الأنباري هذا قوله : " بل لا يعرف أوله ولا قائله " (٣) .

٢- توسمهم في الإباحة والترخيص وإجازة ما لا يجيزه غيرهم من البصريين . وحسبنا أن نذكر في ذلك المسائل التالية :

- (أ) أجازوا التمجيد من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان (٤) .
 (ب) أجازوا تقديم خبر " ما زال واخواتها عليها " (٥) .
 (ج) أجازوا تقديم معمول خبر " ما " النافية عليها (٦) .
 (د) أجازوا المصطف على اسم " أن " قبل استكمال الخبر (٧) .
 (هـ) أجازوا تقديم معمول اسم الفعل عليه (٨) .
 (و) أجازوا أن يقع الفعل الماضي حالاً (٩) .
 (ز) أجازوا مجيء " الا " بمعنى الواو (١٠) .
 (ح) أجازوا تقديم الاستثناء في أول الكلام (١١) .
 (ط) أجازوا الجر في ميم " كم " الخبرية إذا فصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر (١٢) .

٢٣	مسألة ٧ -	٢٥	مسألة ١ -
٢٧	مسألة ٨ -	٢١	الانصاف ج (١) ٢١
٢٢	مسألة ٩ -		٣- نفي المصدر والمكان حاشية رقم (١)
٣٥	مسألة ١٠ -	١٦	مسألة ٤ -
٣٦	مسألة ١١ -	١٧	مسألة ٥ -
٤١	مسألة ١٢ -	٢٠	مسألة ٦ -

- (ى) أجازوا نداءً المحلى بأل (١) .
 (ق) أجازوا ترخيم الاسم المضاف بحذف آخر المضاف اليه (٢) .
 (ل) أجازوا ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط (٣) .
 (م) أجازوا ندية الفكرة والأسماء الموصولة (٤) .
 (ن) أجازوا القاء علامة الندية على الصفة (٥) .
 (هـ) أجازوا استعمال " من " في الزمان والمكان (٦) .
 (ع) أجازوا الخفض في القسم بإضمار حروف الخفض من غير عوض (٧) .
 (ف) أجازوا الفضل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والجار والمجرور (٨) .
 (س) أجازوا إضافة الاسم الى اسم يوافقه معنى (٩) .

هذه المسائل وكثير غيرها ذهب الكوفيون فيها مذهب الاباحية والترخيم
 في حين اختار البصريون المنع في كل ذلك . وهذا يدل على ما يتصف به المذهب

-
- ١ - مسألة ٤٦
 ٢ - مسألة ٤٨
 ٣ - مسألة ٤٩
 ٤ - مسألة ٥١
 ٥ - مسألة ٥٢
 ٦ - مسألة ٥٤
 ٧ - مسألة ٥٧
 ٨ - مسألة ٦٠
 ٩ - مسألة ٦١

الأول من توسع في الإباحة والترخيص. هذا التوسع الذي قد يمتد به بعضهم من محاسن المذهب الكوفي في حين يمتد به آخرون بحق ضراً من التسميح والترخيص خاصة إذا لم يكن مدعوماً بكلام العرب.

٢- يمعن الكوفيون في التقدير بل يذهبون بعيداً في حمل شيء على شيء. فهم يرون مثلاً أن الخبر الجامد يتحمل ضمير المبتدأ. نحو زيد أخوك وعمرو غلامك. واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه يتضمن ضميراً. وإن كان اسماً غير صفة. لأنه في معنى ما هو صفة. ألا ترى أن قولك: زيد أخوك في معنى: زيد قريبك وعمرو غلامك في معنى عمرو خادمك. وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منها الضمير فلما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ (١).

فهم يعتمدون على المعنى في تقدير قواعدهم. والاعتماد على المعنى مظهر ضعف حذر منه عدد من حذاق النحاة وعلى رأسهم ابن جني الذي عقد في الخصائص باباً في الفرق بين تقدير الأعراب وتفسير المعنى (٢) جاء فيه ما يلي: وكذلك قولنا زيد قام. ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا سرني قمام ههنا وقمود ذلك بأنه سرني أن قام ههنا وأن قمود ذلك. وربما اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى (٣). ويضيف إلى ذلك قوله: ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الأعراب وتفسير المعنى فإذا مررتك شيء من ههنا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه (٤).

وقد تنبه ابن الأنباري إلى هذا المزلق فأشار إليه في مواضع متفرقة من مؤلفاته. قال في الرد على من اعتقد أن "إلا" قامت مقام استثنى فينبغي أن تمصل عمله: إن هذا يؤدي إلى أعمال معاني الحروف. وأعمال معاني الحروف لا يجوز ألا ترى أنك تقول ما زيد قائماً فيكون صحيحاً فلو قلت ما زيد قائماً على معنى نفيت زيدا قائماً لكان فاسداً فلذلك هاهنا (٥):

- ١- مسألة ٧
- ٢- ج ١ ص ٢٧٩
- ٣- ج ١ ص ٢٨٠
- ٤- ج ١ ص ٢٨٢
- ٥- الانصاف ج ١ ص ٢٦٢ وانظر نفس المصدر ص ١٧٤ و ٢٢٦ الخ ..

ولا نود أن نسترسل في ملاحقة هذا المزلق فقد أشبعناه بحثا في موضع آخر (١)
وقد نعود إليه في مكان متأخر من هذه الدراسة. المهم في الأمر أن نبين أن اعتماد
الكوفيين على معاني الألفاظ في تقدير حالتها الإعرابية ليس من الدقة والرصانة العلمية
في شيء وكان أجدى لهم وأجدربهم لو تركوه وتخلوا عنه (٢) .

— تناقضات المذهب الكوفي —

ومع أن الخصائص المذكورة تلازم المذهب الكوفي في معظم حالاته فإن هذا المذهب
لا يخلو من بعض التناقضات والمظاهر غير المتسقة فيه. فمع أن السماع أصل كبير من
أصوله وخاصة شاذة من خصائصه حتى قال فيه بعض الباحثين : أما مذهب الكوفيين
فلواؤه بيد السماع لا يخف له ذمة ولا ينقض له عهدا (٣) على الرغم من ذلك فهم
قد يتكبرون لمذهبهم ، إذ يحكمون القياس في مواضع لم يرد فيها سماع قطما ويفرقون
في ذلك أكثر من البصريين . وكأنهم أرادوا أن يقلدوهم حتى يظهروا لهم أنهم
ليسوا أقل منهم تصكما بالعقل واستخداما للمنطق .

فمن تناقضات الكوفيين ما يأتي :

١ — أجازوا جمع الملم الموءث بالتاء جمع المذكر السالم نحو طلحة وطلحون (٤) وراحوا
يقيسون ويقدررون . وقد رد عليهم ابن الأنباري في ذلك بقوله : انه لم يسمع

٢ — "التعجب صيفه وأبنيته" رسالة ماجستير مخطوطة للمؤلف انظر ص ٧٤ وما بعدها
و ١٠٢ وما بعدها .

٣ — ليس هذا الودم محصورا في الكوفيين وحدهم فقد يرتكبه البصريون ومن دلالات ذلك
أن ابن جنى وابن الأنباري إنما كانا يوجهان تنبيهاتهم بهذا الشأن الى من
يتلقون النحو عن بصريين (فإنما مريبك شيء من هذا عن أصحابنا) ولكن الكوفيين
أكثر تشبها به وولوعا باستخدامه ورغبة في اقتحامه .

٤ — حارث طه الراوي . مجلة مجمع اللغة العربية . دمشق مج ١٤ ص ٣١٩

٥ — مسألة ٤

من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه الا بزيادة الألف والتاء كقولهم في جمع طلحة "طلحات وفي جمع هبيرة هبيرات . قال الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا رَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ (١)

وأضاف الى ذلك قوله : ولم يسمع عن أحد من العرب أنهم قالوا: الطلحون ولا الهبيرون ولا في شيء من هذا النحو بالوار والنون . فاذا كان ذذا الجمع مدفوعا من جهة القياس معدوما من جهة النقل فوجب ألا يجوز (٢) . ولا شك أن ابن الأنباري قد أصاب المحرز وطبق الفصل في رده فقد كان مناطه سليما وحجته قوية .

(٢) أجازوا دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة (٣) . فقد لجأوا الى القياس والتقدير والجدل اللفظي ، يرون أن يأتيوا بشاهد واحد على صحة دعواهم من كلام العرب . وقد رد عليهم ابن الأنباري بقوله : وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحد من العرب ولا يصح في القياس لأنه لا نظير له في كلامهم (٤) . وهذا رد مناطي وسليم أيضا لأنه لا يصح لأهل السماع - ان صح لغيرهم - أن يقولوا بشيء ليعرله سند من كلام العرب .

(٣) منموا تقدم الخبر على المبتدأ خشية تقدم ضمير الاسم على ظاهره (٥) وكان الجدير بهم أن يجيزوا ذلك خاصة أن الشواهد التي أبرزها البصريون لا مجال للطعن فيها . فقد احتج هؤلاء بحملة من كلام العرب لا يتطرق اليها الشك كقولهم : في بيته يوتى الحكم ، وفي أكفانه لف الصيت ، ومثنو من يشنأك وغير ذلك من الشواهد الشعرية المتعددة (٦) .

ففي هذا كله يتهك الكوفيون أصلا قام عليه مذاهبهم وتمسك به علماءهم ألا وهو السماع عن العرب والاعتداد بكلامهم والاحتكام اليهم في كل ما يختلف فيه من مسائل اللفظة والنحو . ولعل ذلك راجع للأسباب التالية :

- ١- الانصاف ج ١ ص ٤١
- ٢- الانصاف ج ١ ص ٤٢
- ٣- مسألة ٩٤
- ٤- الانصاف ج ٢ ص ٦٦٦
- ٥- مسألة ١
- ٦- الانصاف ج ١ ص ٦٦

- ١- لم يكن للكوفيين منهج واضح يؤولون اليه أو مبادئ محددة يتمسكون بها مما جعل مجال الفوضى والتحكك من الأصول واسما .
- ٢- صدور هذه الآراء في ازمة متفاوتة وعن اشخاص مختلفين فلم يكن مؤسسو المذهب الكوفي وهم الكسائي والفراء وشعيب متفقين في الآراء والنظرات بل كانوا يختلفون في معالجة بعض المسائل والقضايا وقد عرضنا في مطالع هذا الفصل شيئا من ذلك .
- ٣- ما كان يفرضه الخلاف من لجوء الى اللجاج والمفالة والمحاكاة رغبة في الظفر وحباً للفلية . فقد جعلهم ذلك يخرجون عن الاعتدال ويتشبثون بالحجج الواهية والاستدلالات الخادعة .

أما خصائص المذهب البصري فهي :

- ١- الاعتماد على السماع الكثير دون القليل والنادر . ولذلك عارضوا الكوفيين في مسائل خلافية متمردة وقف فيها الكوفيون موقف الإباحة والترخييس كما أوضحنا قبل قليل ووقف هؤلاء موقف المنع وعدم الجواز ، مما كان له أثر كبير في ظهورهم بمظهر المتمنت المتزمت . وكان السبب في كل ذلك أن الكوفيين اعتمدوا في اجازتهم على القليل النادر أو على القياس الضعيف مما لم يقتنع البصريون به ولم يطمئنون اليه . ولذلك اضطروا أن يواجهوا أمثلة الكوفيين وشواهدهم بالتأويل والتخريج كأن يطعنوا في صدق الرواية أو يحملوا الشاهد على محمل آخر أو يضعفوا قائله أو ينسبوا ناقله الى التزبد والاختلاف وهذه أمثلة للتوضيح :

- ٢- في التدليل على عدم وجوب ابراز الضمير المستتر في اسم الفاعل أو المفعول اذا جرى على غير من هوله (١) ، أورد الكوفيون هذين الشاهدين :

(أ) وإن أمراً أسرى اليك ودونه

من الأرض موماً ويبدأ سملق

لمحقوقة أن تستجيبى دعاه

وأن تعلمي أن المعلمان موقق .

(ب) ترى أرباقهم متقلد يهيا كما صدئ الحديد على الكساء .

وقالوا لو كان ابراز الضمير واجبا في هذه الحالة لكان الشاعر ملزما بأن يقول :
لمحقوقة أنت ولكان ملزما في الشاهد الثاني أن يقول : " متقلد يهيا هم " لأن
هذين الاسمين قد جرىا على غير من دماله . لأن "محقوقة" لم ترجع الى امرئ
في البيت ولا "متقلديهم" الى الأرباق . وعدم ذكر الضميرين برهان على عدم الإلزام في
ذلك (١) .

وقد رد ابن الأنباري على الكوفيين بلسان البصريين قائلا : " أما البيت الأول وهو
قوله : لمحقوقة أن تستجيبى دعاءه . فلا حجة لهم فيه لأنه محمول على الاتساع والحذف .
والتقدير لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه . وإذا جاز أن يحمل البيت علي وجه سائغ في
المربية سقط الاحتجاج . وأما البيت الثاني ، وهو قول الآخر : ترى أرباقهم متقلد يهيا
فلا حجة لهم فيه أيضا لأن التقدير فيه : ترى أصحاب أرباقهم متقلد يهيا . الا أنه حذف
المضاف وأتم المضاف اليه مقامه كما قال تعالى : وأسأل القرية اي أهل القرية وقال
تعالى : وأشربوا في قلوبهم العجل " (٢) أي حب العجل الخ . . .

٢- حينما احتج الكوفيون على اسمية " نعم " بقول العرب : نعيم الرجل زيد .
على أساس أن "فعيلا" من أوزان الأسماء لا من أوزان الأفعال (٣) ، رد عليهم ابن الأنباري
بلسان البصريين قائلا : وأما قولهم انه قد جاء عن العرب نعيم الرجل فهذا ما ينفرد بروايته
أبو علي قطرب . وهي رواية شاذة . ولئن صحت فليعر فيها حجة لأن " نعيم " أصله
" نعم " على وزن " فعمل " بكسر الميم فاشبع الكسرة فنشأت الباء كما قال الشاعر :

تنفي يداها الحصى في كل حاجرة
نفي الدراهم تنقاد الصياريف
أراد الدراهم والصياريف (٤) .

١- الانصاف ج ١ ص ٥٨ - ٥٩

٢- نفس المصدر ص ٦٠ - ٦١

٣- نفس المصدر ص ١٠٤

٤- نفس المصدر ص ١٢١

(ج) حينما احتج الكوفيون على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه بالآية القرآنية :
 كتاب الله عليكم (١) ، رد عليهم ابن الأنباري بلسان البصريين قائلا : وأما
 احتجاجهم بقوله تعالى : "كتاب الله عليكم" فليس لهم فيه حجة لأن "كتاب الله"
 ليس منصوبا بملككم وإنما هو منصوب لأنه مصدر والفاعل فيه فعل مقدر والتقدير فيه
 كتب كتابا الله عليكم . وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر له دلالة ما تقدم عليه (٢) .

الى غير ذلك من الأدلة والشواهد التي تثبت ميل البصريين الى الاعتماد
 على السماع الكثير ونفورهم من القياس على الشاذ والنادر ولجوئهم الى التأويل والتخريج
 كلما اصطدمت قواعدهم بما يخالفها أو يتناقض معها .

٢- اعتمادهم على القياس وتمسكهم به . وكانوا يلجأون الى القياس في حالتين :

- (أ) طرد القواعد فيقيسون القليل على الكثير .
 (ب) بالادلاء برأي حول مسألة لم يرد فيها نص .

أما في الحالة الأولى فكان القياس ضروريا وذلك " أن عوامل الألفاظ يسيرة
 محصورة والألفاظ غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال
 لأدى ذلك الى أن لا يفي ما يحصر بما لا يحصر ويبقى كثير من المعاني لا يمكن التمييز
 عنه لعدم النقل . وذلك مناف لحكمة الوضع فلذلك وجب أن يوضع وضما قياسيا
 عقليا لا نقليا (٣) .

وأما في الحالة الثانية فقد أوقفهم القياس في مزالق كانوا في غنى عنها وحسبني
 أن أدلل على ذلك بمثلين :

(أ) منع الكوفيون صرف أفضل التفضيل في ضرورة الشعر . وخالفهم البصريون
 فأجازوا صرفه قياسا على غيره من الأسماء الممنوعة متذرعين بأن الأصل فصي
 الأسماء كلها الصرف وإنما منع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها
 على خلاف الأصل فإذا اضطر الشاعر ردها الى الأصل (٤) . وهذا لعمرى

- ١- مسألة ٢٧
 ٢- الانصاف ج ١ ص ٢٣٠
 ٣- لمع الأدلة ص ٤٨
 ٤- الانصاف ج ٢ ص ٤٨٩

قياس صحيح ، ولكن ثمة شيئاً أقوى منه كان يجب أن ينظر اليه البصريون . وانه على الرغم من كثرة الضرورات الشعرية في جميع المنوعات من الصرف لم يرد شاهد واحد شعري على مجيء أفضل التفضيل مصروفًا .

وقد حاول الكوفيون أن يحتجوا لرأيهم ، وكان بوسعهم الاعتماد على عدم السماع أو ورود نبريد لك . فأخذوا يبتدعون الملل ويبسطون الأسباب لذلك . وكان مما احتجوا به قولهم : انما قلنا ذلك لأن " من " لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به (١) . ويبدو أن الكوفيين أحسوا المسألة احساساً فلم يجيدوا التعبير عنها وان كانوا لا سواها أو كادوا .

والحقيقة أن السبب في عدم جواز صرف أفضل التفضيل هو اتصال " من " به بحيث أصبحا كالكلمة الواحدة لا يجوز التصرف في بنيتها ، إذ ان التنوين لا يجيء في وسط الكلمة ولا يبارأ على حركاتها الداخلية .

وكان على ابن الأنباري أن يؤيد الكوفيين في هذه المسألة ولكنه انساق مع البصريين ودافع عن وجهة نظرهم معتمداً مثلهم على القياس دون السماع أو الاعتداد بشاهد واحد من كلام العرب .

(ب) أجاز البصريون تقدم مفعول الفعل المقصور عليه نحو ما طعامك أكل الأ زيد وضعه الكوفيون (٢) . وقد اعتمد البصريون في ذلك على القياس . قالوا : انما جوزنا ذلك لأن " زيد " مرفوع بالفعل والفعل متصرف فجاز تقديم مفعوله عليه كقولهم : عمراً ضرب زيد وكذلك سائر الأفعال المتصرفة .

فقد اعتمد البصريون هنا على القياس المجرد حينما لم تسمحهم المصادر بشاهد واحد على صحة رأيهم وسلامة موقفهم . وكان أجدي لهم لو اعتمدوا على شاهد واحد من كلام العرب فالقياس في مثل هذه المسائل لا يجدي .

١- الإنصاف ج ٢ ص ٤٨٨

٢- مسألة رقم ٢١

ولعل عدم وجود الشاهد هو ما دفع الكوفيين الى الصنع . وموقفهم سليم
في هذه المسألة وكان حقيقنا باين الأنباري أن يقف الى جانبهم
ولكنه عارضهم مدقوعا بنزعتة البصرية .

١٢- استصحاب الحال : استخدم البصريون هذا الدليل في محاوراتهم النحوية
في حين لم يستخدمه الكوفيون . وقد سبق أن تحدثنا عن استصحاب الحال في
الفصل الذي عقدناه عن جهود ابن الأنباري في أصول النحو فلا ضرورة لاعادة
الحديث عنه . وقد استعمله البصريون في عدة مواضع نذكر منها ما يلي :

أ) استدلوا به على فملية نعم وبئس . فقالوا : الدليل على أنها فعلان
مثنيان على الفتح ولو كانا اسمين لما كان لثنائهما وجه . ان لا علة لها
هنا توجب بناءهما . وهذا تمسك باستصحاب الحال (١) .

ب) استدلوا به أيضا على عدم جواز حمل حرف القسم محذوقا بغير عوض .
وقالوا في ذلك : أجمعنا على أن الأصل في حرف الجر أن لا تعمل مع
الحذف وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع اذا كان لها عوض ولم يوجد
هنا فبقينا فيما عداه على الأصل . والتمسك بالأصل بتمسك باستصحاب
الحال وهو من الأدلة المعتمدة (٢) .

ج) استدلوا به كذلك على عدم مجيء اسم الإشارة " هذا " بمعنى " الذي " .
خلافًا للكوفيين . وقالوا في ذلك : انما قلنا ذلك ، لأن الأصل في هذا
وما أشبهه من أسماء الأشارة أن يكون دالا على الإشارة و " الذي " وسائر
الأسماء الموصولة ليست في معناها فينبغي أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسك
بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة فمن ادعى أمرا وراء
ذلك بقي مرتبنا باقامة الدليل (٣) .

١- الانصاف ج ١ ص ١١٢

٢- نفس المصدر ص ٢٩٦

٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٧١٩

- تناقضات المذهب البصرى -

هذا وقد وقعت مدرسة البصرة شأنها في ذلك شأن مدرسة الكوفة في بعض التناقضات فعلى الرغم أن البصريين يعتمدون بالسمع الكثير فقد ناقضوا أنفسهم حين بنوا قواعدهم على القليل النادر بل على الشاهد الواحد والمثل الشارد . وحسبنا أن نذكر في ذلك قولهم بجواز تقديم خبر ليس عليها معتمدين على قوله تعالى : ألا يوم يأتيهم مصروفا عنهم . وعللوا ذلك بقولهم : وجه الدليل في هذه أنه قدم معمول خبر ليس على ليس . فان قوله : يوم يأتيهم يتعلق بمصروف وقد قدمه على ليس . ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس . فان ليس والا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها لأن المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل (١) .

وقد رد عليهم ابن الأنباري قائلا : أما قوله تعالى : ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فلا حجة لهم فيه لأننا لا نسلم أن " يوم " تتعلق بمصروف ولا أنه منصوب وانما هو مرفوع بالابتداء وانما بنى على الفتح لاضافته الى الفعل كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى هذا يوم ينفخ الصادقين صدقهم (٢) .

فهذا الشاهد لم يسلم لهم وقد اضطر صاحبهم ابن الأنباري وهو المولى الشافى بأقوالهم وآرائهم أن يقول : والصحيح عندي ما ذهب اليه الكوفيون (٣) .

أجل ! الصحيح ما ذهب اليه الكوفيون والسبب أن البصريين اعتمدوا على شاهد ماثون فعارضوا أصولهم وناقضوا مقاييسهم فلا غرو ان أن يخطئوا الهدف ويضلوا القصد أما أسباب هذا التناقض فهي نفس الأسباب التي عرضنا لها في حديثنا عن تناقضات المذهب الشافى تقريبا وتتلخص في عدم الالتزام بالمنهج ، واختلاف الأشخاص والرغبة في المباحة والجسد (٤) .

- ١- الانصاف ج ١ ص ١٦٢
- ٢- نفس المصدر ص ١٦٣
- ٣- نفس المصدر والمكان .
- ٤- من الجدير بالذكر أن البصريين يختلفون عن الكوفيين في هذا الشأن قليلا من حيث أنهم كانوا يملكون منهجاً واضحاً وهو " كتاب سيبويه " ولكنهم كانوا يختلفون أحيانا في فهم هذا المنهج أو تفسيره . وأكبر مثال على ذلك الميرزا الذي خالف أستاذه سيبويه وهاجمه بشدة وكذلك ابن السراج الذي خالف المنهج البصرى عامة . ففقدان المنهج عند الكوفيين يقابله عدم الالتزام بهذا المنهج عند البصريين .

- صراع المذهبين -

وصفوة القول أن الكوفيين والبصريين كانوا في صراع دائم يجيزه هو " شيعيا
فيعنمه أولئك والمكس بالمكس ولا أدل على هذا الصراع من موقف المدرستين من تقديم
خير بعض الأفعال الناقصة عليها .

فقد أجاز الكوفيون تقديم خير "ما زال" عليها ومنعه البصريون (١) وأجاز البصريون
تقديم خير "ليس" عليها فمنعه الكوفيون . (٢)

وهذان موقفان متناقضان لا يحكماهما منطق وليس لهما تفسير إلا اللجاج
في المخالفة والرغبة في الغلبة .

فالصراع كان قائما بين المدرستين وكانت كلاهما تمتي نفسها بالفوز على الآخر .
وقد تدخلت السياسة في هذا الصراع فأفسدته . وأبرز الدلائل على هذا التدخل
السياسي تلك المناظرة (٣) السيئة الطالع التي جرت في حضرة جعفر بن خالد البرمكي
في بغداد فقد انتصر الكسائي فيها ورجع سييويه يجرر أذيال الخيبة ثم توفي بعد ذلك
مهموما مغموما . وكان للعوامل السياسية أكبر الأثر في تحديد نتائج هذه المناظرة .

وقد أصبح الحوار والمناظرة على مدى الأيام علما له أصول وقواعد . ويبدو أن
هذا العلم كان على أشده في عهد ابن الأنباري سوا على صعيد الفقه أو على صعيد
النحو، فقد ألّف فيه صاحبنا كتابا تحدثنا عنه في موضع سابق هو " الأعراب في جدل
الأعراب " فالناظر في هذا الكتاب يلحس حدة الجدل بين المذهبين والأساليب
التي يستخدمها كل من الطرفين لضمان الفوز والغلبة .

وقد يكون من المناسب أن نورد فقرة من ذلك الكتاب تدور حول " التأويل " فهي
الجدل وهي تعطي نظرة صادقة عما نحن بسبيله . قال : " التأويل وهو مثل أن

١ - مسألة ١٢

٢ - مسألة ١٨

٣ - انظر وقائع هذه المناظرة مفصلة في الانصاف مسألة ٩٩ وكذلك في مفتي اللبيب
لابن هشام الأنصاري ج ١ ص ٨٨ وما بعدها .

يقول الكوفي : الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر :

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض .
فترك صرف " عامر " وهو منصرف رل على جوازه . فيقول له البصري : انما لم يصرفه
لأنه ذهب به الى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم كقول الشاعر :

قامت تبكيه على قبره من لي من بميدك يا عامر .
تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليعن له ناصر .

فقال : " ذا غربة " ولم يقل " ذات غربة " لأنه حمله على المعنى . كأنه قال : تركتني
انسانا ذا غربة . والانسان ينطلق على الذكر والأنثى . فيقول له الكوفي : قوله : ذو
الطول وذو العرض يدل على أنه لا يذهب به الى القبيلة لأنه لو ذهب به الى القبيلة
لقال ذات الطول . فيقول له البصري : قوله ، ذو الطول رجوع الى الحي . ونحو
هذا في التنقل من معنى الى معنى قول الشاعر :

ان تميمًا خلدت ملاموما قوما ترى واحد هم صهيمًا (١)
فهو صورة صادقة عما كان يجري بينهما من جذب وشدة وكبر وفر .

وعلى كل حال ، لم يكن هذا الخلاف شرا كله فقد شجع على تنشيط الحركة العلمية
واذكاء هم العلماء . وما كالمناقسة شي يستحث الهم ويستفز العقول .

— مصادر في الخلاف —

من السمات البارزة في منهج ابن الأنباري أنه قد ينسب الرأي الى قائله وقد
لا ينسب . ولكنه قلما يشير الى مصدر هذا الرأي . فهو كما أوضحنا في الفصلين السابقين
يأخذ من هنا ومن هناك . ويستعين بآثار السابقين فيما يكتب ولكنه لا يشير الى هذه

١ - ص ٤٩ - ٥١ والصهيم هو الذي لا ينثنى عن مراده .

الأثار ولا ينوه بأسماء مؤلفيها .

وقد كانت هذه الثغرة في منهجه موضع تأمل من بضعة علماء أشاروا اليها عرضاً ومن خلال أبحاث تمت ببطء واهمية أو وثيقة الى ما نحن فيه . أما المصادر التي أشار اليها العلماء زاعمين أن صاحبنا نقل عنها واقتبس منها فهي التالية :

١- الايضاح في علم النحو للزجاجي : فقد أشار محققه الدكتور مازن العبارك في المقدمة الى هذا الموضوع قائلاً : " وكتاب الايضاح يقفنا على جانب مهم من جوانب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين . وهو في ذلك سابق لابن الأنباري (٥٧٧ هـ) في انصافه والمكبري (٦١٦ هـ) في مسائله الخلفية " (١) .

وهو يشير في موضع آخر الى مواطن الشبه بين الايضاح والانصاف فيقول : " وهو (يعني الزجاجي) في عرضه لمسائل النحو ويراها آراء النحاة وذكر ما ورد عليها من الاعتراضات وما قدموه بين يديها من الأدلة والبراهين انما يذكرنا بابن الأنباري في كتاب الانصاف " (٢) .

وقد أشار الدكتور عبد الفتاح الشلبي الى هذه الحقيقة حين قال : " كما أن نحو الزجاجي في هذا الكتاب (يعني الايضاح) وكتاب الالمام والأخبار يمثل طرفاً من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين واحتجاج كل فريق مع توثيق ذلك بالأسانيد مما يمد بذرة للأنباري في الانصاف والمكبري في التبيين . وعلى الدارسين الذين يريدون تاريخ هذا الخلاف ألا ينسوا هذه الحلقة الهامة التي وضعها الزجاجي في سلسلة هذا التطور " (٣) .

وأكثر من ذلك أن ابن الأنباري ينقل عن الايضاح نقلاً يكاد يكون حرفياً . ولا نرى ضرورة للتمثيل على هذا النقل حسينا أن نوازن بين المسألة (٢٨) في الانصاف (٤)

١- ص ١٧

٢- ص ١٣

٣- أبو علي الفارسي ص ٦٣٦

٤- ج ١ ص ٢٣٥ وعنوان المسألة هو : القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر

وياب القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه (١) ، حتى نرى مقدار التشابه بل التماثل بين النصين .

٢- مصنفات أبي علي الفارسي : أشار الدكتور الشلبي الى تأثر ابن الأنباري بأبي علي الفارسي واقتباسه من مصنفاته بما يعني عن بحث الموضوع من جديد . فقد كان ينتقي من كلام أبي علي الفارسي ويبحث عما يضاويه أو يشاكله من كلام ابن الأنباري في الانصاف ممقبا على ذلك بمثل الأقوال التالية :

- (أ) هذا وقد أورد أبو البركات ابن الأنباري ذلك الدليل بما يكاد يكون من لفظه (٢)
 (ب) وقد نقل أبو البركات الأنباري ججاج أبي علي هنا أو يكاد (٣) .
 (ج) انظر الانصاف فقد كادت الفاظ الفارسي تظهر في تدليل الأنباري (٤)
 (د) انظر الانصاف (ص ١٤٧) فقد أورد قريبا من هذا الكلام بحر وفه (٥) .

٣- الاطالي لابن الشجري : ابن الشجري هو استاذ ابن الأنباري الذي مايني يمتزبه ويشيد بفضله وقد اتهمه بعض العلماء بالنقل عن استاذه هو الاقتباس منه واليك تفصيل ذلك :

(أ) قال الاستاذ عبد المنعم أحمد صالح التكريتي بهذا الشأن : " ويلاحظ على هذه المسائل (مسائل الخلاف) أن بعضها أخذه أبو البركات بلفظ ابن الشجري ولم يخالفه الا في ترتيب المرش كما في الخلاف في (نعم وئس) والخلاف في (أعمال التعجب) والخلاف في (اشتقاق الاسم) (٦) .

(ب) أشار الى هذه الحقيقة كذلك الأستاذ محمد خير الحلواني (٧) في هجوم

١- الايضاح ص ٥٦ وانظر حاشية المحقق رقم (١) من نفس الصفحة فهو يشير فيها الى هذا التوارد .

٢- ابو علي الفارسي ص ٥٢٨

٣- نفس المصدر ص ٥٣٣

٤- نفس المصدر ص ٥٤٣

٥- أبو علي الفارسي ص ٥٤٣

٦- ابن الشجري ومنهجه في النحو : رسالة ماجستير مودعة في مكتبة بفراد المركزية تحت رقم ٤١٥ نحو ص ٣٠٨

٧- انظر بحثا له بعنوان " ابن الأنباري وكتاب الانصاف " نشر على حلقتين في مجلة مجمع اللغة العربية مجلد ٤٨ ج ١ ص ١٢٠ - ١٥١ ج ٢ ص ٦٢٢ - ٦٤٤

مشدد على ابن الأنباري قال : " ثم جاء أبو البركات فأغار علي أمالي
استاذة ونقل المسألة (مسألة نعم وبعس) برمتها حرفيا لم يضاف إلا بعض
الشواهد . ولم يذكر شيئا ذا بال فوق ما ذكره استاذة " (١)

٤- المشكل في اعراب القرآن لمكي القيرواني : نسب الاستاذ محمد خير الحلواني
الى ابن الأنباري تهمة الأخذ عن مكي هذا والاعتماد عليه وذلك في قوله : " ومكي
عذا كثير الوهم في كتابه . وقد عب عنه أبو البركات في انصافه وفي كتابه الآخر
" البيان في اعراب القرآن " حتى انه كثيرا ما ينقل كلامه هنا وهناك دون أن يشير
الى مصدره ولا سيما في اعراب القرآن " (٢) .

ويبدو أن صاحبنا كان يحصر همه عند التصنيف في تلمس أقصر الطرق الى افادة
الطالبة والبحث عن أنجع الوسائل لنقل العلم اليهم . فكان يقدم الغاية التعليمية
على غيرها من الغايات والمطالب .

ولذلك فإنه لمن التشدد والتعننت محاسبته ومطالبتة بتطبيق مناهجنا وأصولنا
نحن بل ما لا نستطيع تطبيقه منها مع ما نملك من حداثة الوسائل وتقديم الأدوات
فلكل عصر أعرافه وتقاليده .

ومن ثم لا يبقى مسوغ لما وجهه الاستاذ الحلواني الى ابن الأنباري من تهمة
كالوهم (٣) والجهل وضعف التحقيق خاصة أنه أشرك معه في هذه التهمة مجموعة
من كبار العلماء المحققين مما يخرج المسألة عما نحن فيه الى باب النقد التاريخي
فهني الى ذلك الموضوع أقرب وبه أدخل .

-
- ١- مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق مجلد ٤٨ ج ١ ص ١٣٩، وانظر كذلك أمالي
بن الشجري ج ٢ ص ١٤٧
 - ٢- مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق مجلد ٤٨ ج ١ ص ١٤٦
 - ٣- نفس المصدر ج ٣ ص ٦٢٥
 - ٤- نفس المصدر ج ٣ ص ٦٢٢
 - ٥- نفس المصدر ج ٣ ص ٦٢٥

البنسب الثالث

منهجه في النحو

الباب الثالث

منهجه في النحو

— مقدمه —

من البديهيات التي ليست بحاجة الى تأكيد أو اثبات أن من مقومات كل نحوي كبير أن يكون له منهج خاص به . ومن لم يكن له منهج من النحاة فهو مقلد لا يستحق أن تولى فيه الكتب ولا أن تدار حوله الدراسات .

وفعل الشخصية كبير في تحديد ملامح المنهج الذي يتبناه النحوي ورسم الاتجاه الذي يختاره . ومن دلائل أهمية الشخصية في تحديد ملامح المنهج هذه الخلافات التي نجدتها بين أبناء المذهب الواحد فالمبرد يتمقب سيويه وينتقد ه وهما بصريان . والفراء يخالف الكسائي ويعارضه وهما كوفيان والأمثلة على ذلك كثيرة .

والنحوي لا يكون نحويًا بحق حتى تكون له آراءه الخاصة ومواقفه المتميزة . فليس بصاحب منهج من لم يترك طابعه الفكري على ذلك المنهج . فإذا لم يكن لـ من تعاطي هذه المهنة الا تقليد الآخرين واتباع آرائهم فهمم نفسه دارسًا أو طالبًا أو من شاء من هذه الأسماء التي تدل على دراسة النحو أو طلبه أو المشاركة فيه غير أنه لا يستطيع أن يسمي نفسه نحويًا إلا على سبيل التجاوز والاتساع .

ونرى من الجدير بنا أن نشدد على التفريق في ميدان النحويين منهج يقوم على التقليد المطلق ونقل آراء السلف دون تحوير أو تعديل أو آخر يقوم على الابتكار والتجديد واعطاء الفكر مداه في حرية الحركة والقدرة على التصرف .

ولسنا بحاجة الى التصريح بأن أصحاب الاتجاه الأول هم الجمهور الكبير

من الطلبة والدارسين والمدرّسين على مختلف طبقاتهم . أما أصحاب الاتجاه الثاني فهم قلة قليلة من رؤساء المذاهب ورواد الاتجاهات والمناهج المستقلة على مدى تاريخ النحو .

وإذا كنّا نؤمّن بأن ابن الأنباري من الشخصيات البارزة والوجوه المتألّقة في تاريخ النحو فمن مستلزمات هذه الدراسة أن تصف منهجه النحوي وأن تبحث عن مقومات هذا المنهج ، وذلك من خلال الحديث عن الأمور التالية :

- ١- احتجابه وموقفه من الشواهد .
- ٢- أصوله ومقاييسه .
- ٣- مذهبه النحوي .

وسنعالج هذه المباحث كلّها موزعة في الفصول الثلاثة التالية بالترتيب .

الباب الثالث

منهجه في النحو

الفصل الأول

احتجاجه وموقفه

من الشواهد

الفصل الأول

احتجاجه -

وموقفه من الشواهد

تمهيد

بعد ظهور الدين الاسلامي ودخول الأجناس الأخرى فيه بأعداد كبيرة واختلاط العرب بالعجم، وما نتج عن ذلك من فساد السلائق السليمة والتواء الفطرية القويمة، هرع علماء اللغة للزيادة عن لفظة القرآن وصيانتها مما قد يتسرب إليها من لحن أو يتحيفها من وهن.

وأمام هذا المدّ الزاحف من فساد السلائق والتواء الألسنة وتفشي اللحن وانتشار اللكنة لم يكن في وسع هؤلاء العلماء إلا أن يتدبروا أمرهم ويفكروا في مواجهة هذا الخطر المتعاطم فيستخدموا في ذلك ما يتيسر لهم من وسائل وأدوات.

وكان أو ما فكروا فيه أن يضعوا مقاييس محددة وضوابط ثابتة يستطيعون بها تمييز السمين من الغث والمحيح من السقيم. فإن من شأن هذه المقاييس

(١) عرف التهانوي الشاهد بقوله: الشاهد عند أهل العربية الجزئي الذي يستشهد به في اثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بمربيتهم (الكشاف ج ٣ ص ٧٣٨) ولكن النحاة اعتمدوا على الشاهد الشعري غالباً دون الشاهد النثري أو القرآني ومن الدلائل على ذلك أن "جاءت كل كتب الشواهد التي بين أيدينا محشوة بالشعر وشرحه والتعليق عليه، حتى أصبحت لفظاً "الشواهد" ذات معنى عرفي يقصد به الشعر" (الرواية والاستشهاد باللفظة ص ١٢٤) وعلى الرغم من ذلك فنحن حينما نتكلم عن (الشواهد) نقصد بها أصناف الشواهد عامة من شعر ونثر ونص قرآني وحديث نبوي وكل ما يستشهد به على إثبات قواعد النحو.

والضوابط أن تكبح جماح هذه الفوضى التي أخذت تتسع وتمتد وتخفف من غلواء ذلك الخطر الذي طفق يكبر ويشتد .

ونظروا في أمرهم ملياً فوجدوا أن الحل يكمن في العودة إلى الأصول والرجوع إلى المنابع، والتوجه نحو البادية من جديد حيث ما زالت السلائق سليمة والألسنة قويمة، وحيث ما يزال الهدوي على فصاحته الممهودة سلامة نطق وصحة أراءه .

وهكذا جعلوا البادية هي المثل الأعلى في الفصاحة كما جعلوا الاعتماد عليها أو الاقتراب منها هو المقياس الصحيح للحكم بفصاحة الكلام وسموه أو ركائته ودنوه . وبناءً على ذلك احتفلوا بأنماط معينة من الكلام وجعلوها مثالهم المحتذى (١) وهذه الأنماط هي التالية :

- ١- القرآن الكريم وقراءاته .
- ٢- الحديث النبوي الشريف .
- ٣- الكلام العربي من شعر ونثر .

تلك هي الصابغ التي راحوا يستخرجون منها الشواهد ويستحضرون الحجج والأدلة وكل همهم المحافظة على فصاحة الكلمة العربية وصفائها وعذوبتها .

وعلى الرغم من أن هذه الأنماط الثلاثة من الكلام كانت هي المصادر الوحيدة

١- كان هذا من الناحية النظرية فقط أما في الواقع فلم يكن الاعتماد على هذه الأنماط الكلامية متساوياً فقد استبعد الحديث النبوي تقريباً واستخدم النص القرآني على نطاق محدود وبقي الشعر العربي هو المصدر الأول والرئيس للشواهد

لا نتزاع الشواهد واستحضار الأمثلة فقد اختلف علماء النحو واللغة كالعادة فسي
تحديد مواقفهم منها وكان لهم نظرات متباينة فيها وآراء غير متسقة حولها .

وقد يكون من الجدير بنا تسليط بعض الأنواء على هذه المواقف المختلفة والنظرات
المتباينة ، فنخص كل عنصر من تلك العناصر بنظرة سريعة تتناسب مع هذه التوطئة
الوجيزة . والقصد من ذلك كله أن يكون حديثنا عن موقف ابن الأنباري من الشواهد
مبتنا في إطاره التاريخي الصحيح من جهة ، وقابلاً للمقايسة بمواقف الآخرين من
جهة أخرى ، إذ من المفترض أن نعرف أصول الاستشهاد وشروطه قبل أن نتحدث عن
موقف أحد هم منه . وسنتحدث عن كل من تلك العناصر بالترتيب .

١ - القرآن الكريم وقراءاته

يُجمع العلماء على أن القرآن الكريم أثبت نص وأصح أثر ، وأنه جدير بأن يكون المرجع
الأول والمعتمد الأساسي في وضع القواعد واستخراج الأدلة .

هذا ولم يختلف أحد في أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة
والنحو . ولكن النحاة اختلفوا في مدى الاستفادة من قراءته . ففي الوقت الذي تقبل
الكوفيون كل هذه القراءات متواترها وأحاديها وشاذها (١) استبعد البصريون من
منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها
أو قياس يدعمها (٢) .

١ - قال السيوطي في تصريف هذه الأنواع من القراءات : المتواتر هو ما نقله جمع
لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه وغالب القراءات كذلك . والآحاد
هو ما صحَّ سنده وخالف الرسم (أي المصحف العثماني) أو الصربية أو لم يشتهر
الاشتهار المذكور . والشاذ هو ما لم يصحَّ سنده (انظر الإتيان في علوم القرآن
ج ١ ص ٧٧) .

٢ - القرآن وأثره في الدراسات النحوية ص ٦٧

وكان الاحتجاج بهذه القراءات موضع جذب وشدة وأخذ ورد بين العلماء
فمنهم الطانع ومنهم المجيز، ولكل فريق حججه وأدلته . ويذكر السيوطي من أدلة
المانعين نسبة القراءة الى اللحن ، ومن أدلة المجيزين تواتر تلك القراءات وثبوتها
بالأسانيد (١) . أما أبو عمرو والداني فيقرر أن أئمة القراء تقدم صحة النقل على
مقاييس العربية (٢)

ومن القراءات التي طال حولها الجدل واشتد الخلاف قراءة عبد الله بن عامر :
"وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم" بالفصل بين المضاف والمضاف
اليه بالمفعول أي قتل شركائهم أولادهم . ومن المعروف أن هذا الفصل غير جائز
في أصول المذهب البصري (٣) .

ومن أنكروا هذه القراءة أبو علي الفارسي (٤) وابن عطية (٥) والزمخشري (٦)
وصاحبنا ابن الأنباري (٧) ، كما أن من أيديها أبا حيان الأندلسي (٨) وعبيد
القادر البغدادي (٩) من القدماء والأفخاني من المحدثين (١٠) .

- ١- الاقتراح ص ١٧
- ٢- النشر في القراءات العشر ص ١٠-١١
- ٣- انظر الانصاف ج ٢ ص ٤٣١
- ٤- أبو حيان : البحر المحيط ج ٤ ص ٢٣٠
- ٥- نفس المصدر والمكان .
- ٦- نفس المصدر والمكان .
- ٧- الانصاف ج ٢ ص ٤٣٥
- ٨- البحر المحيط ج ٤ ص ٢٢٦
- ٩- خزنة الأرب ج ٤ ص ٣٢٢
- ١٠- انظر في أصول النحو ص ٤٠-٤٥ "ومن الجدير بالذكر أن الاستاذ الأفخاني
لم يخرج في مجمل آرائه عما أورده أبو حيان في "البحر المحيط" بك نقل
عنه في بعض المواضع نقلاً حرفياً وكانت الأمانة العلمية تقتضيه أن يشير الى
ذلك ولكنه لم يفعل .

ولمسلّ مما يدعو إلى الاستخراب اعتماد مؤيدي هذه القراءة على العصبية القبلية أو القومية فيتخذون برهانهم على صحتها من كون عبد الله بن عامر عربياً عربياً (١) . ويطمنون في إنكار الزمخشري لها بأنه عجمي ضعيف (٢) .

ومن المعروف أنه ليس من المنهج السليم في القضايا العلمية تفضيل العربي على العجمي والمسلم على النصراني . وسواء كان الزمخشري عربياً أو عجمياً فالنتيجة واحدة . فلقد كان سيبويه أعجمياً ولم يظن ذلك في قدره . ثم إن الزمخشري من العلماء المشهود لهم بطول الباع في علوم الدين واللغة والنحو . وحسبه فخرًا كتابه "الكشاف" . ولقد كان الزمخشري معتزلياً يحكم العقل والمنطق فيما يتعرض له من مسائل وقضايا . وموقفه من قراءة عبد الله بن عامر أكبر دليل على ذلك . بالإنفاضة إلى أن هذا الموقف يدل على ما كان يتمتع به من ذوق رفيع فـي شؤون اللغة لأن الفصل بين المتضامفين أمر معجوج مكروه دونه نصيب الفاعل ورفع المفعول .

ومن ناحية أخرى لن يضير عبد الله بن عامر أن يقال إنه سها أو توههم أو أخطأ كما لن يفيد قول الاستاذ الأفغاني بأنه " كان من عميم العرب الذين يحتج بكلامهم " (٣) . أو أنه " كان قاضي دمشق وشيخ مشايخ قرائها وإمام جامعها الأعظم على عهد عمر بن عبد العزيز " (٤) .

لن يفيد ذلك كله فليس عبد الله بن عامر بأول من ينسب إليه اللحن ففسد نسب اللحن إلى النابغة الذبياني (٥) وحسان بن ثابت (٦) ودريد بن الصمة (٧) و

١ - البحر المحيط ج ٤ ص ٢٢٦

٢ - نفس المصدر ج ٤ ص ٢٣٠

٣ - في أصول النحو ص ٤٣

٤ - نفس المصدر ص ٤٤

٥ - انظر الموشح للمرزباني ص ٤٥ - ٥٥

٦ - انظر نفس المصدر ص ٨٢ - ٨٧

٧ - نفس المصدر ص ١١

جرير (١) والفرزدق (٢) ومعظم شعراء الجاهلية والاسلام (٣) . واكثر من ذلك ان سيويه نسب الغلط الى العرب عامة (٤) . وقد علق ابن الأثير ذلك بقوله : ان العربي يتكلم بالكلمة اذا استهواه ضرب من الغلط فيمدل عن قياس كلامه (٥) . وقد ذكر عدة أمثلة من أخطاء العرب نشرًا وشميرًا .

ومهما يكن من أمر فالخلاف بين المجيزين والمانعين هو خلاف بين اتجاهين فكريين متناقضين هما اتجاه أهل النقل واتجاه أهل العقل . أداهل الأثر وأهل القياس . وقد نتجاوز ذلك فنقول انه خلاف بين فئمة تحكيم الإيمان والمقيدة في القضايا الملمية وأخرى تحكيم العقل والمنطق وشتان ما بينهما .

١ - نفس المصدر ص ١٧

٢ - نفس المصدر ص ١٥٦ - ١٦١

٣ - يرجع في ذلك الى كتاب " الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء " للمرزياني " ففيه كثير من الأغاليط المنسوبة الى كبار الشعراء اسلاميين وجاهليين ومولدين . وكذلك ذكر عبد القادر البغدادي أن أبا عمرو بن الملاء وعبد الله بن ابي اسحاق والحسن البصري وغيرهم من شعراء كانوا يملحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأغرابهم (انظر خزنة الأدب ج ١ ص ٢١)

٤ - الانصاف لـ ص ١٨٦

٥ - نفس المصدر ص ١٩١ .

٢ - الحديث النبوي

ثمة بعض وجوه الشبه في مواقف النحاة من الحديث النبوي ومواقفهم من القراءات. فقد كان الاستشهاد بالحديث موضع خلاف أيضا بين النحاة كما كان موضع خلاف بين الفقهاء على طريقتين: طريقة أهل النقل وطريقة أهل العقل تماما كما ذكرنا في موضوع القراءات. وكما كان أكثر أهل الحجاز يتخرج من الرأي ويرى العمل به محنة، كان أكثر أهل العراق لا يحجم عنه بل كان يتخرج من كثير من الأحاديث ويرى الأخذ بها محنة. وحجته في هذا بعد ما بين الناس وبين مصدر التشريع وعدم الوثوق من صحة كثير مما يروى من أحاديث.

هذا بالنسبة للاستشهاد بالحديث من الناحية الفقهية. أما من الناحية النحوية فالامر يختلف بين متقدمي النحاة ومتأخريهم. أما متقدموهم فيزعم أبو حيان أنهم لم يحتجوا بشيء منه (١).

أما متأخروهم فهم في ذلك قفطان :

(١) المانعون : وهم الذين تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث يقول أبو حيان : وتبهمهم (يعني المتقدمين) على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كحياة بغداد وأهل الاندلس (٢) . ويتفق أبو حيان هذا وكذلك ابن الضائع على رأس المانعين للاستشهاد بالحديث وسندهما امران :

أحدهما : أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي (صلعم) وإنما رويت بالمعنى . (٣) .

ثانيهما : أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين (البصره والكوفه) لم يحتجوا بشيء منه (٤) .

-
- ١ - عبد القادر البغدادي : خزنة الأرب ج ١ ص ٢٣
 ٢ - محمد الخضر حسين : دراسات في العربية ص ١٦٨
 ٣ - نفس المصدر والمكان
 ٤ - خزنة الأرب ج ١ ص ٢٣

(٢) المجيزون : وقد عدَّ هؤلاء الحديث في الأصول التي يرجع اليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد . ومن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام وغيرهما (١) .

ولكل من الفريقين في اختيار الموقف الذي ارتضاه من منع أو اجازة على وأسباب حول مدى صحة نقل الأحاديث وعدم التفسير في نصوصها . ويحتج الفريق الأول بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى كما أنه وقع اللحن في كثير مما روي من الأحاديث لأن كثيراً من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عرباً بالفطرة . (٢) .

أما الفريق الثاني فيتمسكون بأن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحرى في نقله . ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروى بلفظه . وهذا الظن كافٍ في اثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية (٣) .

وصفة القول أن الحديث كالقرآيات تجاز به اتجاهان هما اتجاه أهل النقل واتجاه أهل العقل . ومن المعروف أن الاتجاه الأول يتحرك بنوازع دينية تعبدية ولا شك أن الاتجاه العقلي هو الأقوى والأثبت خاصة أنه مذهب النحاة الأوائل من بصريين وكوفيّين . ولم يكن هؤلاء تموزهم الأمانة العلمية ولا الخيرة على كتاب الله وحديث رسوله . ولذلك فما نرى وجهة نظر هؤلاء الذين ينادون بوجود مراجعة المواقف والاستشهاد بالحديث النبويّ قوية مما قدموا من حجج وأوردوا من براهين ما دامت آروءهم ووجهات نظرهم منبثقة عن دوافع لا تمت إلى العلم بأية صلة .

١- دراسات في العربية ص ١٦٨

٢- نفس المصدر ص ١٦٩

٣- نفس المصدر ص ١٧٠

٣- كلام العرب

يعتبر كلام العرب من شمر ونثر المصدر الأول والرئيسي الذي اعتمد عليه النحاة واللغويون في استخراج الأصول وتعميد القواعد . ولكن الأخذ عن العرب والاعتداد بكلامهم لم يكن فوضى وبلا شروط . فقد وضع علماء اللغة شروطاً قاسية لتلك منها ما يتعلق بالزمان ومنها ما يتعلق بالمكان ومنها ما يتعلق بالأشخاص (الراوي والمروي عنه) .

أما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسننوا الحاضرة أم البادية (١) . فاستشهدوا بشعراء الجاهليين والمخضرمين أجمعاً وبالإسلاميين مع بعض التحفظ والاحتياط وانتموا عن الأخذ من المولدين أو المحدثين (٢) .

- ١- سعيد الأفغاني : في أصول النحو ص ١٦ .
- ٢- قال عبد القادر البغدادي : طبقات الشعراء أربع : الطبقة الأولى الجاهليون وهم قبل الإسلام كأمرئ القيس والأعشى . والثانية المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كليد وحسان . والثالثة المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق . والرابعة المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كإسحاق بن برز وأبي نواس . فالطبقتان الأولىان يستشهد بشعرهما أجمعاً . أما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامهما وقد كان أبو عمر بن الملاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم . وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري . (انظر خزنة الأدب ج ١ ص ٢٠ - ٢١)

فكان آخر من يحتج بشمره على هذا الأساس بالاجماع ابراهيم بن هرمة (٧٠ - ١٥٠) الذي ختم الأصمعي به الشمر . أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلايقهم في القرن الرابع الهجري (١) .

وكما يحدث في كل المسائل الأخرى فقد اختلف العلماء في شروط الأخذ من الناحية الزمنية فمنهم من ضيق دائرة الأخذ ومنهم من وسعها بل أفرط فسي توسيعها . فقد حكى عن الأصمعي أنه قال : جلست الى ابي عمرو بن العلاء عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت اسلامي (٢) .

يقابل هذا التضييق والتشديد تساهل وتسامح من قبل بعض العلماء . ففي حين كانت الفئة السابقة تتشدد في الأخذ عن الشعراء الاسلاميين ، كانت شمة فئة قليلة تجيز الاستشهاد بالمولدين والمحدثين . ومن هؤلاء الزمخشري الذي استشهد في تفسير أوائل البقرة في الكشاف ببيت من شعري أبي تمام وقال : وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشمره في اللفظة فهو من علماء العربية فأجمل ما يقوله بمنزلة ما يرويه (٣) .

أما من الناحية المكانية فقد أخذ العلماء عن قبائل معينة وأهملوا قبائل أخرى وكان مقياسهم في الأخذ وعدمه مدى قرب القبيلة أو بعدها عن الأسم المجاورة . فاعتمدوا كلام العرب في قلب جزيرة العرب وردوا كلام القبائل التي على السواحل

١- في أصول النحو ص ٢٠

٢- خزانة الأدب ج ١ ص ٢١

٣- نفس المصدر ج ١ ص ٢١

أو في جوار الأعاجم (١) .

أما بالنسبة للبند الثالث فقد آثروا في المروي عنه أن يكون أعمق في التبدي وألصق بعميشة البادية (٢) . وأما الزاوي فقد شدوا على أن تؤخذ اللغسية سماعاً من الرواة الثقات ذوى الصدق والأمانة ويتقن المطنون (٣) . لأن النحاريين ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتضيت (٤) .

في أصول النحو ص ٢١ . وقد نقل السري في المزهري عن أبي نصر الفارابي في كتاب الألفاظ والحروف تفصيلاً وافياً بهذا الموضوع قال : والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الفريب وفي الأعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم . فإنه لم يؤخذ إلا من لحم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقيط ولا من قضاعة وغسان وإيالمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصاري يقرأون بالمبرانية . ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان . ولا من بكر لمجاورتهم للقيط والفرس ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحيشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم — انظر المزهري في علوم اللغة ج ١ ص ٢١١ .

- ٢١٢ .
- ٢- في أصول النحو ص ٢٤ .
 - ٣- المزهري ج ١ ص ١٢٧ .
 - ٤- نفس المصدر ص ١٢٨ .

— شواهد ابن الأنباري —

في ضوء ما تقدم نستطيع أن نحدد موقف ابن الأنباري من مصادر الاستشهاد الثلاثة ألا وهي القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي وكلام العرب بشقيه الشمري والنشري .

ما هي نظرة ابن الأنباري إلى تلك المصادر وما هو موقفه منها ثم ما مدى استعمانه بها واستفادته منها ؟ هذا ما سندرسه في الصفحات التالية .

القرآن الكريم وقراءاته

القرآن الكريم : يكثر ابن الأنباري من الاستعانة بالآيات القرآنية والاستشهاد بها في معظم الموضوعات النحوية التي يتطرق إليها والمسائل التي يبحثها . وهو يلتزم هذا المنهج ولا يتخلى عنه في معظم كتبه . ولورجعنا إلى فهرس الآيات القرآنية في كتاب أسرار العربية مثلاً لتبين لنا صدق ذلك (١) .

فهو في " أسرار العربية " يضع القاعدة ويستشهد عليها بأحدى الآيات القرآنية . وإذا كنا لا نستطيع أن نتمقب كل تلك المواضيع فلا أقل من أن نورد منها ما يحمل أهمية خاصة إما لطرافة التخریج أو جودة الرأي أو براءة استخدام الشاهد إلى غير ذلك من الميزات والخصائص وحسبنا أن نذكر الأمثلة التالية :

- ١- زعم أن الفعل قد يسند إلى ألف المثنى والمقصود تثنية الفاعل لا تثنية الفاعل . وقال في ذلك : انهم قالوا للواحد (قفا) على التثنية لأن المصنوع قف قف . قال الله تعالى : ألقيا في جهنم كل كفار عنيد فثنى وإن كان الخطاب لمك واحد لأن المراد به ألقى ألقى (٢) .

١- انظر ص ٤٥٠ - ٤٥٨

٢- أسرار العربية ص ٨٣

٢- في التدليل على مجيء (كان) تامة أورد الآية التالية : كيف نكلم من كان في المهد صبياً ؟ وقال معقبا : اي وجد وحدث . وصبيها منصوب على الحال . ولا يجوز أن تكون ههنا الناقصة لأنها لا اختصاص بعيسى في ذلك لأن كلاً كان في المهد صبياً . ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبي . فدل على أنها ههنا بمعنى وجد وحدث!!

٣- عند تقسيمه البديل الى أربعة أقسام يدل الكل من الكل وبديل البعض من الكل وبديل الاشتغال وبديل الغلط، مثل على بديل الكل من الكل بقوله تعالى : إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم . ومثل على بديل البعض من الكل بقوله تعالى : وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر، ومثل على بديل الاشتغال بقوله تعالى : يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . وأما الضرب الرابع وهو بديل الغلط فقد قال فيه : وأما بديل الغلط فلا يكون في قرآن ولا كلام فصيح (٢) .

٤- في التدليل على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه يورد قوله تعالى : ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجملنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سققا من فضة، وقوله : قال الملا الذين استكبروا من قوميه للذين استضعفوا لمن آمن منهم . ويعلق على الشاهد الأول بقوله : فظهور اللام في بيوتهم وهي بديل من (من) يدل على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه كما يعلق على الشاهد الثاني بقوله : فظهور اللام مع (من) وهو بديل من الذين استضعفوا يدل على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه (٣) .

١- أسرار العربية ص ١٢٤-١٢٥

٢- نفس المصدر ص ٢٩٦

٣- نفس المصدر ص ٢٠٣

٥- في تعديد معاني كل حرف من حروفهجر يستعين بالآيات القرآنية وحسبنا أن نذكر من ذلك ما أورده من الآيات في حديثه عن (من) الجارة ومعانيها وهي التالية :

(أ) تبين الجنس واستشهد بقوله تعالى : **وَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ** وعلق على ذلك قائلا : **وهي** هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز أن تكون للتبعيض لأنه ليس المسامور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان (١) .

(ب) أن تكون زائدة . كقوله تعالى : **مَالِكٌ مِنْ إِلَهِ غَيْرِهِ** . والتقدير **مَالِكٌ مِثْلُ** غيره ومن زائدة . كقول الشاعر : **وما بالربيع من أحد . وهو يعني** بذلك أن يسبقها نفي . **وبناء** على ذلك أنكرا ما ذهب إليه بعض النحويين جواز وقوع الزيادة دون نفي . وذلك في مثل قوله تعالى : **وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ** من سيئاتكم وقوله : **قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم . ولال معلقا على** ذلك : **فأما قوله تعالى : وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ** من سيئاتكم فمن فيه للتبعيض لا زائدة لأنه من الذنوب ما لا يكفر بإبداء الصدقات أو اخفائها وابتائها للفقراء وهي مظالم العباد . **وأما قوله : يغضوا من أبصارهم (فمن)** فيه للتبعيض لأنهم إنما أمروا أن يغضوا وأبصارهم عما حرم عليهم لا عما أحل لهم **فدل على أنها للتبعيض وليست زائدة (٢)** .

التي غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي لا استطاع لها حصر والتي تدخل كما ذكرنا سابقا في معظم موضوعات الكتاب ومسا ثلثه .

أما في كتاب الانصاف فهو يورد الآيات القرآنية إما على لسان الكوفيين أو على لسان البصريين أو في جوابه على أحد الطرفين ، أو لمقاصد وأغراض لغوية أو نحوية أو بلاغية أخرى .

١- أسرار العربية ص ٢٥٩

٢- نفس المصدر ص ٢٦٠-٢٦١

وهو في الحالة الأولى أي حينما يورد شيئاً من الآيات القرآنية على لسان الكوفيين نراه كثيراً ما يخالفهم الرأي فيلجأ إلى التأويل والتخريج . فمن ذلك اجازتهم العطف على اسم أن قبل استكمال الخبر فقد استشهدوا بقوله تعالى : ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر الخ . وقالوا : وجه الدليل انه عطف (الصابئون) على موضع ان قبل تمام الخبر (١) .

وقد ردّ على الكوفيين بقوله : * اما احتجاجهم بقوله تعالى : ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

(١) أن نقول في هذه الآيات تقديم وتأخير والتقدير فيها : ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك .

(٢) أن نجعل قوله تعالى : من آمن بالله واليوم الآخر خيراً للصابئين والنصارى وتضمّر للذين آمنوا والذين هادوا خيراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى .

(٣) أن يكون عطفاً على المضمرة المرفوعة في هادوا . وهادوا بمعنى تابوا وهذا الوجه عندى ضعيف لأن العطف على المضمرة المرفوعة قبيح وان كان لازماً للكوفيين لأن العطف على المضمرة المرفوعة عندهم ليس بقبيح (٢) .

وحينما احتج الكوفيون بقوله تعالى : * كتاب الله عليكم * على جواز تقديم مفعول اسم الفعل عليه ردّ عليهم بقوله : أما احتجاجهم بقوله تعالى : كتاب الله عليكم فليس فيه حجة لأن كتاب الله ليس منصوباً بعلينكم وانما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه مقدر والتقدير فيه : كتب كتاباً الله عليكم وانما قدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه (٣) .

١- الانصاف ج ١ ص ١٨٦

٢- نفس المصدر ج ١ ص ١٩٠

٣- نفس المصدر ج ١ ص ٢٣١

وكذلك يستشهد الكوفيون على جواز وقوع الفعل الماضي حالاً بقوله تعالى : **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتٌ صَدُورُهُمْ فَرَّتْ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ** : أما احتجاجهم بقوله تعالى **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتٌ صَدُورُهُمْ فَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ وَذَلِكَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ** :

- ١- أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية . وهو قوله تعالى : **الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ** .
- ٢- أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : **أَوْ جَاءُوكُمْ قَوْمًا حَصْرَتٌ صَدُورُهُمْ** . والماعضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالاجتماع .
- ٣- أن يكون خبراً بعد خبر كأنه قال : **أَوْ جَاءُوكُمْ ثُمَّ أَخْبَرَ فَقَالَ** : **حَصْرَتٌ صَدُورُهُمْ** .
- ٤- أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال كأنه قال : **عِشْقُ اللَّهِ صَدُورُهُمْ كَمَا يُقَالُ** : **جَاءَنِي فَلَانٌ وَسَخَّ اللَّهُ رِزْقَهُ وَأَحْسَنَ الَّذِي غَفَرَ اللَّهُ لَهُ (١)** .

ويبيد ابن الأنباري براءة فائقة في الاستفادة من النص القرآني وفي فهم الحدود التي تقع عندها دلالات هذا النص . فحينما احتج الكوفيون بقوله تعالى : **وَأَمَّا الَّذِينَ سَمِعُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا بِقَوْلِهِ** : فكان عاقبتهم أنهم في النار خالدين فيها ، على أن النص واجب في الصفة إذا كرر الطرف التام وهو خير المبتدأ ، رد عليهم بقوله : **وَأَمَّا الَّذِينَ سَمِعُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا بِقَوْلِهِ** : **وَأَمَّا الَّذِينَ سَمِعُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا بِقَوْلِهِ** : فكان عاقبتهم أنهم في النار خالدين فيها فلا حجة لهم في هاتين الآيتين إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع وإنما فيهما دلالة على

جواز النصيب ونحن نقول به (١) .

وكأنه أحسن انه لم يوضح الفكرة ايضاحا كافيا فتطوع لا يباحها من خلال رده على قولهم : ان القراء أجمعوا فيها (الآيتين السابقتين) على النصيب ولم يرو عن أحد منهم أنه قرأ في واحدة منهما بالرفع قال : على أن هذا الاستدلال فاسد وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاما جائزا فصيحاً . ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله عز وجل ترك عمل " ما " في المبتدأ والخبر نحو : ما زيد قائم وما عمرو ذاهب إلا فيما ليس بمشهور وان كانت لفظة مشهورة معروفة صحيحة وهي لفظة بني تميم، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة (٢) .

وعلى هذا النهج يواجهه ابن الأنباري الكوفي فيقول شواهدهم القرآنية على الوجه الذي يتفق مع أصوله وأدلته ، ويجابهم بسبل من الحجج والاستدلالات مستعينا على ذلك بثقافته الموسوعية المتنوعة .

أما احتجاجاته القرآنية على مسائل لغوية ونحوية وبلاغية فقد استشهد بقوله تعالى : لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم على مجيء الإنسان بمعنى الناس (٣) .

واستشهد أيضا بقوله تعالى : والذين اتخذوا من دونه أولياء ، نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى . على جواز حذف القول في الكلام وهي ميزة من ميزات الاسلوب القرآني . اي يقولون ما نعبدهم (٤) .

أما استشهادها بالقرآن على بعض المسائل النحوية ففي مثل قوله : والحمائل

- ١- الانصاف ج ١ ص ٢٥١
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- نفس المصدر ج ١ ص ١١١
- ٤- نفس المصدر ص ١١٤

في (كلا وكتا) على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى تارة أخرى كل " فانه لما كان مفردا في اللفظ مجموعا في المعنى رد الضمير اليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى ، كقولهم : كل القوم غرقتهم وكل القوم غربتهم وقد جاء بهما التنزيل قال الله تعالى : ان كل ما في السموات والأرض الا آتي الرحمن عبدا . فقال (آتي) بالافراد حملا على اللفظ وقال تعالى : وكل أتوه داخرين . فقال (أتوه) بالجمع حملا على المعنى الا أن الحمل على المعنى في كل أكثر من الحمل على المعنى في كلا وكتا (١) .

ومثل ذلك في الاستشهاد بالنص القرآني على مسائل نحوية قوله : والذي يدل على أن النون الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير في الوقف ويوقف عليها بالألف فقال الله تعالى : ليسجنن وليكونا من الصاغرين . أجمع القراء على أن الوقف في هذين الموضعين لسفعا وليكونا بالألف لا غير (٢) .

أما استشهاده بالقرآن على أمور بلاغية فمثل قوله نوأما قول الشاعر :

ما أقدر الله أن ينني على شحط
من داره الحزن ممن داره صول

فانه وان كان لفظاً له لفظ تمجيد فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة كقوله تعالى : فليمدد له الرحمن مدا . فجاء بصيغة الأمر وان لم يكن في الحقيقة أمرا لا متناع ذلك في حق الله تعالى ، وان شئت قدرته تقدير ما أعظم الله (٣) .

١- الانصاف ج ٢ ص ٤٤٨

٢- نفس المصدر ص ٦٥٣ وهو يشير الى قوله تعالى : لسفعا بالناسية

٣- نفس المصدر ج ١ ص ١٤٨

وعلى هذا السؤال من استخدام النص القرآني بجري ابن الأنباري في كتاب الإنصاف: وقد كان من الممكن حشد عدد أكبر من الشواهد والاسترسال في التمثيل والايضاح لولا أننا لا نودّ الاطالة والاطناب.

أمّا كتاب (البيان في غريب اعراب القرآن) فيستخدم صاحبه فيه الشاهد القرآني اما للتدليل على مسألة لغوية أو نحوية أو بلاغية.

فمّا استشهد به على مسائل لغوية قوله: **الفلك يكون واحدا ويكون جمعا** . فكونه واحدا لقوله تعالى: **في الفلك المشحون** . والفلك ههنا واحد لقوله: **المشحون ولو كان جمعا لقال: المشحونة** . وكونه جمعا كقوله: **حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فالفلك ههنا جمع لقوله تعالى: وجرين بهم (١)** .

ومثل ذلك قوله: **والطاغية بمعنى الطغيان والكاذبة بمعنى الكذب قال الله تعالى: ليس لوقعتها كاذبة** . اي كذب . وكقولهم العافية والمأقبة الى غير ذلك (٢) .

وقال تعليقا على قوله تعالى: **أموالكم التي جعل الله لكم قياما** . **انما قال: التي على لفظ المفرد ولم يقل اللائي على لفظ الجمع لأنها جمع مالا يعقل فجرى على لفظ المفرد** . ولو كان جمع من يعقل لقال: **اللائي كقولهم تعالى: والقواعد من النساء اللائي** . وهذه المسألة (٣) . يتجاز بها اللفظة والنحو .

ومن استشهاده على مائل نحوية قوله في اعراب قوله تعالى: **ألا تعبدوا إلا الله** . **فيه وجهان: أن تكون (أن) مفسرة بمعنى أي كقوله تعالى: أن**

١- اعراب القرآن ج ١ ص ١٣٢

٢- نفس المصدر ص ٢٨٧

٣- نفس المصدر ص ٢٤٣

أمشوا أي أمشوا (١) .

ومن ذلك قوله : والاستثناء من المصدر كقوله تعالى : أفما نحن بميتين
الآن موتتنا الأولى : فموتتنا منصوب على الاستثناء لأنه من غروب الموت الذي
رل عليه قوله بميتين (٢) .

وأما استشهاده على مسائد بلاغية فكقوله : والهمزة في أنذرتهم
لقظها لفظ الاستفهام ومعناها الخبر . فإن الاستفهام يرد في كلامهم والمراد به
الخبر كما يرد الخبر والمراد به الاستفهام (٣) .

ومثل ذلك استشهاده على جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
مكانه ، وهو ما يسمى بالمجاز المرسل بقوله تعالى : وأشربوا فني
قلوبهم العجبل أي حب العجبل . وكقوله تعالى : وأسألوا القرية التي كنا
فيها والمير التي أقبلنا عليها أي أهل القرية وأهل المير . وهذا كثير
في كلامهم (٤) .

أما في ما تبقى من كتبه النحوية (كجدل الاعراب) و (لمع الأدللة)
(و نزهة الألباء) فاستشهاده بالقرآن قليل وذلك أن هذه الكتب لا تعالج
موضوع النحو التقليدي الذي يحتاج إلى الشاهد أكثر من غيره من الموضوعات
الفرعية .

١- اعراب القرآن ج ٢ ص ٧

٢- نفس المصدر ص ١٨

٣- نفس المصدر ج ١ ص ٤١

٤- نفس المصدر ص ٥٥

القراءات :

لا بدّ قبل الخوض في موقف ابن الأنباري من القراءات أن نبين العلاقة بين القرآن والقراءات . والذي يستوجب الاهتمام بتبيين هذه العلاقة ما نجد من اضطراب في مناهج الدارسين المعاصرين الذين يتعرضون لهذا الموضوع فمنهم من يذكر القرآن الكريم ويتحدث عن القراءات (١) ومنهم من يذكر القراءات دون ذكر القرآن (٢) ومنهم من يتحدث عنهما معاً (٣) . ولذلك كان من الواجب توضيح هذه العلاقة ورسم الخطوط الفاصلة بينهما .

وأول ما يبدو لنا في ذلك أن القرآن الكريم هو المصدر وأن القراءات لا يجوز أن تسمى مصدرًا إلا على سبيل التجوز والمسامحة . فالقرآن هو الأصل والقراءات فرع . وموقع القراءات من القرآن كموقع اللهجات من كلام العرب شعره ونثره فكما لا يجوز أن تسد لفظة اللهجات عن لفظة كلام العرب ولا أن تقع موقعها كذلك لا يجوز أن تسد القراءات سد القرآن ولا أن تقع موقعه أي أننا نعد القرآن الكريم وكلام العرب من مصادر النحويين في استخراج الشواهد غير أننا لا نستطيع أن نقول إن القراءات واللهجات العرب هي من تلك المصادر . قال الزركشي في البرهان : " القرآن والقراءات حقيقتان متفايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (صلى الله عليه وسلم) للبيان والاعجاز والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفية من تحقيق وتشديد وغيرها (٤) وقال ابن الجزري : " القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافهما بمزج الناقل . ولا بدّ فيها من التلقي والمشافهة لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة (٥) .

وهذا بعد بذاته كاف للتدليل على ما بين القرآن والقراءات من تباين وتغاير . فإذا عرفنا ذلك فلنتحدث عن موقف ابن الأنباري من هذه القراءات ومدى استفادته منها في الاحتجاج النحوي .

- ١ - سعيد الأفغاني : في أصول النحو ص ٢٨ وما بعدها .
- ٢ - خديجة الحديشي : أبو حيان النحوي ص ٤١٧ وما بعدها ومهدي المخزومي مدرسة الكوفة ص ٣٢٧ وما بعدها .
- ٣ - فاضل السامرائي : ابن جنّي النحوي ص ١٢٤ وما بعدها .
- ٤ - السيوطي : الاتقان ج ١ ص ٨٠ هـ - ابن الجزري : منجد المقرئين ص ٣٠ .

أن نظرة فاحصة في مؤلفاته النحوية تكفي للتدليل على أنه كان
مطلما على هذا الفن ملما بمصائله وقضاياها عارفا بمختلف القراءات من
متواترة وأحاد وشاذة . فهو يشرك القراءات في المسائل الخلافية ويكثر منها في
إعراب القرآن وهو إلى ذلك ينسب القراءات إلى أصحابها في معظم الأحيان منها على
النكته النحوية أو اللغوية المقترنة بها، والتي يقصد اليها من إيراد القراءه . وهو
في ذلك كله إنما يقصد التوسع في الدراسة النحوية واستغلال كل الامكانات المتوفرة
لديه لخدمة هذا الموضوع الأثير إلى نفسه .

وإبن الانباري في عرضه للقراءات ومحاولات استفادته منها لا ينسى
أن القراءة سنة متبعة وان امكانية التصرف بها غير وارده فهي تنقل كما سمعت
دون تحريف أو تبديل حتى لو خالفت أصول النحو ومقاييس النحاة . يقول في
ذلك : والقراءة سنة متبعة (١) . وينبني على ذلك أن ليس كل ما جاز في العربية
جاز في القراءة ففي قوله تعالى : لا يبيع ولا خلة ولا شفاعة يقول ابن الانباري :
قرى بالرفع والبناء على الفتح فالرفع بالابتداء أو على أن يجعل "لا" بمعنى ليس
و"فيه" الخبر . والبناء على الفتح لما بيننا من قبل (٢) يعني لانه اسنم
لا النافية للجنس . هذا بالنسبة للقراءة . أما بالنسبة لامكانات النحو فيقول : ويجوز
فيه في العربية ستة اوجه . ولكن هذه الأوجه لا يجوز الأخذ بها في القرآن
لان القراءة سنة متبعة (٣) .

غير أن هذا لا يمنع صاحبننا أن يصف بعض القراءات بانها
ضعيفة في القياس أو قليلة الاستعمال أو شاذة أو مبينة شابه ذلك . فمن ذلك
قوله بشأن قوله تعالى : الحمد لله : وقراءة من قرأ بكسر الدال من الحمد اتباعا
لكسرة اللام من الله كقولهم في " منين " فكسرت الميم اتباعا لكسرة التاء .

١ - اعراب القرآن ج ١ ص ١٦٨

٢ - نفس المصدر والمكان .

٣ - اعراب القرآن ج ١ ص ١٦٨ .

وقراءة من قرأ بضم اللام اتباعاً لضمه الميم فقراءتان ضعيفتان في القياس قليلتان فسي الاستعمال لأن الاتباع إنما جاء في الفاظ يسيرة لا يعتدُّ بها فلا يقاس عليها (١) .

وكذلك قوله في قراءة من قرأ : لا تخف دركا ولا تخشى : والقياس ولا تخشى لأنه مجزوم بالعطف على "تخف" إلا أنه أشبع فتحة الشين فنشأت عنها الألف وهو ضعيف في القياس (٢) .

وكذلك يصف قراءة : فانما يقول له كن فيكون بالنصب بأنها ضعيفة ويعمل ذلك بأن (كن) ليس بأمر في الحقيقة (٣) .

وفي قوله تعالى : ولا الضالين قال : علي أن بعض العرب يبدل من الألف مع المشدود همزة . فقد قالوا ولحارها من تولي قارها لأنه رام أن يحرك الألف لالتقاء الساكنين فلم يمكن تحريكها . فأبدل منها الهمزة أقربها في المخرج (٤) . وينصف إلى ذلك قوله : وعلى هذه اللغة قرئ في الشواذ ولا الضالين وأيضاً وتورى الشمس إذا طلعت تزوار عن كهفهم (٥) .

وفي قوله تعالى : وباطل ما كانوا يعطون قال : وقرئ في الشواذ ، وباطلاً بالنصب . وهو منصوب ببعطون وما زائدة وتقديره وكانوا يعطون باطلاً (٦) .

١ - اعراب القرآن ج ١ ص ٣٥

٢ - نفس المصدر ص ٤٢

٣ - نفس المصدر ص ١٢٠

٤ - اعراب القرآن ج ١ ص ٤١

٥ - نفس المصدر والمثان

٦ - نفس المصدر ص ٩١

وقد ينص في حديثه عن بعض القراءات أن بعض علماء اللغة قد أنكرها
ففي قراءة: وقلن حاش لله قال: إن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد
القراء . وقال: الحرب لا تقول حاش لك ولا حاشك وإنما تقول: حاش لك وحاشاك (١)

وقد يفرض عدة قراءات ثم يفاضل بينهما . فمن ذلك ما ذكره شأان قوله
تعالى: نوتة فيها . قرئ بالاشباع وقرئ بالاختلاس وقرئ بالاسكان وأحسنها
الاشباع ثم الاختلاس ثم الاسكان وهو أضعفها . (٢) ويمثل هذا الحكم بقوله: لان الهاء
انما تسكن تشبيها لها بهاء التانيث في حالة الوقف نحو غاربه وذاهبيه وهذا انما
يكون في الشعر لا في الكلام (٣) .

وهو يورد القراءة للاستشهاد بها على جواز شيء أو عدم جوازه . ففي
ردة على بعض القائلين بأن الحرف لا يدخله الحذف . قال: لا نسلم بل الحرف
يدخله الحذف ألا ترى أنهم قالوا في رب رب بالتخفيف . وقد قرئ به قال تعالى:
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (٤) .

وقد يورد القراءة للموازنة بين حالة وأخرى . ويبرز وجوه الاختلاف بينهما
فمن ذلك قوله تعليقا على البيت التالي:

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض .

١ - الانصاف ج ١ ص ٢٨٥

٢ - اعراب القرآن ج ١ ص ٢٢٣

٣ - نفس المصدر ص ٢٢٤

٤ - الانصاف ج ١ ص ٢٨٥

قال : فترك صرف عامر وهو ينصرف . ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال : ذو الطول
وذو العرض . ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : ذات الطول وذات العرض . ولا يجوز
أن يقال : إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن
الملاء وجئتك من سبأ بنياً يقين . فترك صرف سبأ لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على
المعنى (١) .

وهو قد يعتمد إلى تأويل القراءة إذا لم تتفق مع مقاييسه . فحين استشهد
الكوفيون بقوله تعالى : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام بجر الأرحام - وهي
قراءة حمزة الزيات - على جواز العطف على الضمير المخفوش ، رد عليهم بقوله : أما
احتجاجهم بقوله تعالى : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام . فلاحجة لهم فيه
من وجهين :

أحدهما : أن قوله والأرحام ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور وإنما هو
مجرور بالقسم وجواب القسم قوله : إن الله كان عليكم رقيباً .

والثاني : أن قوله والأرحام مجرورة بها مقدرة غير المطفوطة بها . وتقديره وبالأرحام
فحذفت لدلالة الأولى عليها (٢) .

وكذلك قد يعتمد إلى تفسير بعض القراءات . ففي قوله تعالى : وما يخادعون الآ
أنفسهم قال : قرئ وما يخادعون فمن قرأ يخادعون بالألف أراد به ازد واج الكلام
والمطابقة لأن قبله يخادعون الله ليطابق لفظ المنفي لفظ المشبوت . لأنه
نفي بقوله : وما يخادعون بما أثبت لهم بقوله : يخادعون الله (٣) .

١- الانصاف ج ٢ ص ٥٠٢

٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٤٦٧

٣- احزاب القرآن ج ١ ص ٥٤ - ٥٥

ومن هذا القبيل ما ذكره في قوله تعالى : وهو بكل شيء عليم . قال : قرى (هو) بضم الهاء وسكونها فمن ضم فملى الأصل . ومن أسكنها جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تنفصل عنها . وهو بمنزلة "عضد" فكما جاز أن يقال في "عضد" "عضد" بالاسكان فكذلك ها هنا (١) .

وكذلك ما ذكره في قوله تعالى : ربما يورد الذين كفروا لو كانوا مسلمين . قال : قرى ربما وربط بالتشديد والتخفيف . فالتشديد على الأصل والتخفيف لكثرة الاستعمال (٢) .

ومن هذا القبيل قوله في تفسير "كسف" الواردة في قوله تعالى : أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفا . قال : وقرئ كسفا فمن قرأ "كسفا" بكسر الكاف وسكون السين كان اسم جنس كثرة وثمر ودرية ودر وبرة وبر ما الفرق بين واحده وجمعه التاء . ومن قرأ بكسر الكاف وفتح السين فهو جمع كسفه جمع تكسير ونحو كسرة وكسرة وسيرة وسيرة (٣) .

وهو قد يورد قراءتين ثم يذكر الوجه الإعرابي لكل منهما . وذلك في مثل قوله تعالى : فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت أحد إلا امرأتك . قال : قرى امرأتك بالنصب والرفع . فالنصب على أنه مستثنى من قوله فأسر بأهلك إلا امرأتك والرفع على البدل من أحد (٤) .

وابن الأنباري قد يذكر موقف النحاة من بعض القراءات ففي قوله تعالى : وكذلك تنجي المؤمنين . قال : قرى تنجي المؤمنين . وأنكر أكثر النحويين أن يكسبون

-
- ١- اعراب القرآن ج ١ ص ٦٩
 - ٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٦٣
 - ٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٩٥-٩٦
 - ٤- نفس المصدر ج ٢ ص ٢٦

"نجي" فعل ما لم يسم فاعله لأنه لو كان كذلك لكانت اليا منه مفتوحة وقالوا : أن هذه القراءة محمولة على اخفاء النون من "نجي" فتوهمه الراوي ادغاماً . وأجازه آخرون على تقدير المصدر لدلالة الفعل عليه واقامته مقام الفاعل وتقديره نجسي النجاء المومنين (١) .

وقد يدافع عن بعض القراءات التي هاجمها النحويون ففي قوله تعالى : وما أنتم بمصرفي ، قال : قرئ بفتح اليا وكسرهما أما الكسر فقد قال النحويون انه ردي في القياس وليس كذلك لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر . وإنما لم يكسر لاستئصال الكسرة على اليا فمدلوا الى الفتح الا أنه بدل ههنا الى الأصل وهو الكسر ، ليكون مطابقاً لنون همزة اني كبرت بما أشركتموني . لأنه أراد الوصل وهو دون الوقف فلما أراد هذا المعنى كان كسر اليا أدل على هذا من فتحها . وإنما عاب من عاب هذه القراءة لأنهم كسروا اليا باليا . على أن كسرة ياء المتكلم لفة لبعض العرب حكاه أبو علي قطرب (٢) .

وقد يحمل القراءة على لهجة احدى القبائل ففي قوله تعالى : أن هذان لساحران قال : من قرأه بالألف أتى به على لفة بني الحارث ابن كعب فانهم يقولون مرتت برجلان وقبض منه درهمان (٣) .

فإن الأنباري ، بصفة عامة ، يستخدم القراءات في دراساته النحوية بسعة وكثرة . ويبدى في ذلك براعة وقوة فهو يقلب الآيات القرآنية على جميع وجوهها المسموعة ويستفيد منها في استخلاص القواعد واستخراج الأحكام . هذا الى أنه لا يسرف في الحجر والتصنيف فيمنع الاستشهاد بالقراءات البتة كما لا يبتعد في الإباحة والترخيص فيجيز الاستشهاد بالقراءات دون شروط . ولكنه يتوسط في ذلك بين الطرفين فيمنع باعتدال ويسمح باعتدال ليقينه أن في الاعتدال تكمن الفضيلة .

١- اعراب القرآن ج ٢ ص ١٤٢

٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٥٧

٣- نفس المصدر ص ١٤٤

— الحديث النبوي —

يختلف موقف ابن الأنباري من الحديث النبوي عن موقفه من القرآن وقراءاته . فانه قليل الاستشهاد به والاتكاء عليه فيما يطرق من مسائل ويعالج من قضايا . فهو لا يأتي على ذكر الأحاديث النبوية الا في مواضع محددة ومواقع معدودة . وأكثر من ذلك أنه لا يجعل احتجاجه بالأحاديث في هذه المواضع المحددة خالصاً من أجل اللغة والنحو بل يوردها حججاً وشواهد على مسائل أخرى لها صلة بشؤون اللغة والنحو ولكنها ليست من صلبها .

فهو يحتج مثلاً على أهمية علم النحو واستتكار اللحن بقوله : وهذا الرسول صلعم — سمع رجلاً يلحن فقال : أصلحوا أخاكم رحم الله امرأً أصلح من لسانه . ثم يروي الحديث بصورة أخرى فيقول : وروي عنه أنه قال : أرشدوا أخاكم فانه قد ضلّ (١) .

ثم يتطرق الي ما يذكر عن نسبة تأسيس علم النحو الي علي بن أبي طالب فيقول : فانه اذا كان قول واحد من الصحابة حجة في قول أشرف أئمة الأمة فما ظنك بقول ذلك الجبر العظيم علي بن أبي طالب — كرم الله وجهه — والرسول — صلعم — يقول في حقه : أنا مدينة العلم وعلي بابها . ويقول في حقه : اللهم أدر الحق مع علي حيثما دار (٢) .

ثم يتطرق الي الاجماع وهو أصل من أصول الفقه الاسلامي فيقول : والاجماع حجة قاطعة . قال عليه السلام : امتي لا تجمع على ضلالة (٣) .

فهذا كله ما لا نستطيع أن نعدّه في صلب اللغة والنحو وان كان يمت اليهما ببعض الصلات .

-
- ١ — لمع الأدلة ص ٤٦ .
 - ٢ — نفس المصدر والمكان .
 - ٣ — لمع الأدلة ص ٤٧ .

أما في المسائل النحوية فهو قلما يتطرق لذكر الأحاديث النبوية ابتداءً بل من خلال رده على حجج الكوفيين وشواهدهم . فحين احتج الكوفيون على أن فعل الأمر معرب بقول القرآن : فذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون . ويقول الرسول : ولتزره ولو بشوكة . وقوله أيضا : لتقوموا الى مصافكم رد عليهم بقوله : ان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة . وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله تعالى : فذلك فلتفرحوا معربا لوجود حرف المضارعة . ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف . واذا حذف حرف المضارعة - وهو علة وجود الاعراب فيه - فقد زالت العلة . فاذا زالت العلة زال حكمها فوجب أن يكون فعل الأمر معربا (١) .

وكذلك حين احتج الكوفيون على جواز حذف أن من خبر كاد " بقول عامر بن الطفيل : فلم أرسلها حياصة واجد ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله ، ينصب " أفعله " على تقدير أن المصدرية . رد عليهم بقوله : انه (اي الشاعر) نصب (أفعله) على طريق الغلط على ما بيناه فيما تقدم كأثر توهم أنه قال : كدت أن أفعله . لأنهم قد يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر (٢) . وأضاف الى ذلك قوله : فاما في اختيار الكلام فلا يستعمل مع كاد وكذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح (٣) .

وكانه توقع أن يحتج عليه أحد بهمض الأحاديث فاستبق الاعتراض قائلا : فأما الحديث : كاد القرآن أن يكون كفرا فان صحَّ فزيادة " أن " من كلام الراوي لا من كلامه عليه السلام لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد (٤) .

ونفهم من هذا كله أن صاحبنا كان قليل الثقة برواة الحديث بحجة أنهم ينقلونه بالمعنى لا باللفظ فيتصرفون به وقد يحرقونه لأن معظمهم أعاجم . وكانه برده هذا على الكوفيون يحبر عن رأي ويصرب عن موقف ويعمل عدم اقباله على الاستشهاد بالحديث النهوي والاعتداد به .

-
- ١- الانصاف ج ٢ ص ٥٤١ .
 - ٢- الانصاف ج ٢ ص ٥٦٥ .
 - ٣- نفس المصدر ص ٥٦٢ .
 - ٤- نفس المصدر . والمكان .

بقي بعد ذلك كله ثلاثة مواضع استشهد فيها بالحديث استشهاداً صحيحاً
موفقاً باختياره ودون أن ينساق وراء الكوفيين . وهذه المواضع هي التالية : -

- (١) في الموازنة بين قراءتين نقلتا في قوله تعالى : ويقتلون النبيين بغير حق
فقد قرئ لفظ النبيين بالهمز وغير الهمز . وقال ابن الأنباري في ذلك : جاء
في الحديث أن رجلاً جاء إلى النبي - صلعم - فقال : يا نبي الله بالهمز
فقال عليه السلام : إنما أنا نبي الله بغير همز . وإنما قال عليه السلام بغير
همز لأن الهمز لم يكن من لفته فلذلك ترك الهمزة (١) .
- (٢) في تفسير معنى "أعراب" قال : أعراب الرجل عن حجته إذا بينها ومنه قولهم صلعم -
الطيب تعرب عن نفسها . أي تبين وتوضح (٢) .
- (٣) في اختصاص اسم الفعل بالمخاطب دون الغائب والمتكلم في عليك وعندك ودونك
وخروجه عن هذا الاختصاص قال في ذلك : وأما قوله عليه السلام : ومن لم يستطع
منكم الباءة فعليه بالصوم فإنه له وجاء . فإنما جاء لأن من كان بحضرته يستدل
بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه (٣) .

و صفوة القول أن صاحبنا لم يخرج عن منهج جمهور النحاة في عدم الأخذ بالحديث
والاستشهاد به . ولكنه في الوقت نفسه لم يشأ أن ينصر على موقفه نصاً بل اكتفى بالتلميح
دون التصريح كما أوضحنا قبل قليل . ولعله كان يدرى أن الخوض في هذا الموضوع
شائك وأن تقحّمه غير محمود المواقب فأثر الصمت شأنه في ذلك شأن غيره من النحاة
القدامى الذين عزفوا عن الاستشهاد بالحديث دون أن يحاولوا تفسير ذلك أو تسويغه
لعلمهم بما يتضمنه هذا الموضوع من محظورات وما ينطوي عليه من مخاطرة .

-
- ١- أعراب القرآن ج ١ ص ٨٨ .
 - ٢- أسرار المريضة ص ١٨ .
 - ٣- نفس المصدر ص ١٦٤ .

- كلام العرب -

حين نذكر كلام العرب نعني به شعرهم ونثرهم فالشعر يتضمن القصيد والرجز والنثر يتضمن الخطب والقصص والحكم والأمثال . وقد ذكرنا فيما سبق مدى اعتماد ابن الأنباري على القرآن وقراءاته والحديث النبوي وقد آن لنا أن نعرف موقفه من كلام العرب شعره ونثره .

والذي يبدو لنا أن من يتتبع شواهد ابن الأنباري ويتأملها ملياً يجده أكثر استشهاداً بالشعر العربي واعتدالاً به من غيره من المصادر . فقد جرى في ذلك على نهج قدامى النحاة من بصريين وكوفيين إذ جعلوا الشعر العربي في مقدمة مصادرهم الاحتجاجية مما حمل بعض المتأخرين على التذمر من هذا المسلك والتبرم من الأقبال على الشعر العربي أكثر من القرآن والحديث النبوي (١) .

ولقد أكثر ابن الأنباري من إيراد الشواهد الشعرية . فقد كان يستحضرها بسهولة ويسر وفي كل مناسبة . فهو يوردها على لسان الكوفيين وأحياناً على لسان البصريين ثم على لسانه هو حينما يتكفل بالرد على الكوفيين أو في مناقشاته ومحاكماته النحوية .

وشواهد الشعرية تحتوي على القصيد والرجز وهي من الكثرة والسعة بحيث لا يمكن الإحاطة بها في هذا المجال الضيق لأنها تستغرق مساحات كبيرة من مؤلفاته .

١- قال فخر الدين الرازي : إذا جوزنا اثبات اللفظة بشعر مجهول فجاوز اثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيراً ما نرى النحويين متحيزين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به . وأنا شديد التمتع منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على حجتها فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى - (تفسير فخر الدين الرازي ج ٢ ص ١٦٣) .

وقال ابن حزم : ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو للحطيئة أو الطرماح أو لعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبنائ العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللفظة وقطع به ولم يمتثل عليه ، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيز في إحالته عما أوقعه الله عليه (في أصول النحو للأفغاني ص ٢٧) هذا وقد أورد ابن حزم في " الأحكام " ما يشبه هذا الكلام (النظر الأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ٢٦)

شقيق بن جزء بن رباح الباهلي . وهو من شواهد سيبويه (١) .

هذا ومن الجدير بالذكر أن بعض الشواهد التي لم ينسبها ابن الأنباري أثبت المحقق أنها من أبيات سيبويه (٢) . كما أن بعضها ورد في الحماسة (٣) غير منسوب إلى أحد مما يدل على أن مهمة صاحبنا لم تكن سهلة . وكأنه كان يعتبر أبيات سيبويه والحماسة مما لا يتطرق إليه الشك ثقة بسيبويه وأبي تمام فالأول اعتبرت شواهد كلها صحيحة على الرغم من أن خمسين منها من مجموع ألف وخمسين شاهداً لم يثبت لها على قائل (٤) . أما أبو تمام فقد ذكرنا مدى ثقة العلماء به حتى إن الزمخشري ذهب إلى جواز الاعتداد بكلامه داعياً إلى اعتباره ما يقوله بمنزلة ما يرويه (٥) .

ومما يؤكد اعتقادنا بأن ابن الأنباري لم يكن يتسامح في نسبة الشاهد إلى صاحبه قوله : إن هذا البيت غير مصروف ولا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة (٦) . وإذا كان هذا هو رأيهم في وجوب وضوح نسبة الشاهد فكيف نعمل إيراد الشواهد بلا نسبة أو اسناد . ليس ثمة جواب على ذلك إلا أن يكون صاحبنا قد تصرف ضمن الأصول والقوانين التي وضعها في علم الجدل والتي يفهم منها أنه ليس من شرط

-
- ١- الانصاف ج ١ ص ٦٣ (الحاشية ، شاهد رقم ٢٥)
 - ٢- نفس المصدر ص ٦٢ ، ١٩٢ ، ٢٢٢ ، وغيرها .
 - ٣- نفس المصدر ص ١٦٦ (حاشية رقم ٩٩)
 - ٤- نقل البغدادي عن الجوهري قوله : نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها (الخزانة ج ١ ص ٢٩) .
 - ٥- خزانة الأدب ج ١ ص ٢١
 - ٦- الانصاف ج ٢ ص ٥٨٣ . وقد نقل البغدادي كلام ابن الأنباري وعلق عليه بقوله : وعلّة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعاً أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه (خزانة الأدب ج ١ ص ٢٨)

الراوي أن يُسند به من شرط المعترض أن يطالب بالإسناد . فإذا طالب بالإسناد كان من واجب الراوي اثبات الإسناد أو إحالة المعترض على كتاب معتمد عند أهل اللغة (١) .

فكان ابن الأنباري كان مستعداً في كل لحظة لأن يسند هذه الشواهد التي أصحابها إذا طُلب بذلك لأنه لم يكن عنده متسع من الوقت لأن يعبر مسألة الإسناد أكثر مما تستحق، خاصة أن همه كان منصباً على هدف واحد ألا وهو تزويد الطلبة بأكثر قدر ممكن من الفائدة العلمية .

أما الشعراء الذين استشهد بأقوالهم فهم من الجاهليين والمخضرميين والاسلاميين ولم يتعد هم إلى المحدثين والمولدين . فحافظ بذلك على قواعد الاستشهاد التي ذكرناها في صدر هذا الفصل والتي تجعل ابن هرمة الحد الفاصل بين من يحتج بكلامهم ومن لا يحتج .

هذا بالنسبة للشعر أما بالنسبة للنثر فشواهد ابن الأنباري ليست كثيرة على كل حال، كما أن بعضها مقتبس من أمثال العرب وحكمهم في حين يضم القسم الباقي طائفة من لهجات العرب .

فمن الأمثال والحكم ما استشهد به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك مثل : في بيته يوتى الحكم وفي إكفائه لف الميِّت ومثنوء من يشنأك (٢) . وكذلك ما استشهد به على جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مثل : شتى ثؤوب الحليبة (٣) . وكذلك ما استشهد به على جواز اقتصار أفعال القلوب على الفعل والفاعل كقولهم : من يسمع يخل (٤) .

١- جدل الاعراب ص ٤٦

٢- الانصاف ج ١ ص ٦٦

٣- نفس المصدر ص ٢٥١

٤- أمزاز العربية ص ١٥٩

وهذه طائفة مما استشهد به من لهجات العرب :

١- حكى عن العرب قولهم : اذا بلغ الرجل الستين فإياه وآيا الشواب . أورده في معرض الحديث عن " آيا " و " أن " من النحاة من يحتبره اسما مظهرا مضافا الى ما بعده ، وأنه يضاف الى الضمير غالبا والى اسم مظهر كما هنا نادرا (١) .

٢- حكى عن العرب قولهم : على كيف تهبج الأحمرين . أورده الاستاذ على اسمية " كيف " (٢) .

٣- بنو الحارث بن كعب يقولون : مررت برجلان وقبض منه درهمان . باثبات الألف في المتن رفعا ونصبا وجرا . حمل على هذه اللهجة قوله تعالى : ان هذان لساحران (٣) .

٤- يحكى عن الامام أبي حنيفة أنه سئل عن انسان رضى انسانا بحجر فقتله هل يجب عليه القود ؟ فقال لا ولو رماه بأبا قبيس . بالألف على لغة القصر اى ابقاء الألف في الأسماء الخمسة رفعا ونصبا وجرا كما ورد في قول الشاعر :

ان أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها
وكان من الواجب ان يقول أن أباه وأبا أبيها قد بلغا في المجد غايتها
ولكن الشاعر التزم لغة القصر التي حكيت عن بعض العرب (٤) .

٥- أورد على لسان الكوفيين بعض الشواهد التي تدل على اسمية نعم وئس وهي التالية :

- ١- الانصاف ج ٢ ص ٦١٥ ، اعراب القرآن ج ١ ص ٣٦ .
- ٢- اعراب القرآن ج ١ ص ٦٧ .
- ٣- نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٤ .
- ٤- الانصاف ج ١ ص ١٨ .

- (أ) حكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال : نعم السير على بئس العير (١) .
(ب) حكي عن الفراء أن أعرابيا بشره بمولودة فقال : والله ما هي ينعم
المولودة، نصرتها بكاء وبرها سرقة (٢) .

وصفوة القول أن ابن الأنباري يفيض في ذكر الشواهد ويتوسع في عرضها وإشراكها
في تفسير المحاكمات وتقرير الأحكام . ومن الجدير بالقول أن هذه الشواهد وبخاصة
ما تعلق منها بلهجات القبائل هي ثروة لغوية لا يستهان بها وستكون ذات
جدوى كبيرة لدارسي الفقه واللغويات الحديثة .

١- الأنصاف ج ١ ص ١٨

٢- نفس المصدر ص ١١

الباب الثالث

منهجه في النحو

الفصل الثاني

أصوله ومقاييسه

- الفصل الثاني -

- أصوله ومقاييسه -

تمهيد

نود قبل البدء في الحديث عن هذا الموضوع أن نحدد المقصود من كلمة "أصول" ذلك أن استعمال هذه الكلمة دون تحديد قد يكون مضللاً لما تحمله من معانٍ وما تتضمنه من دلالات . وقد يزيد من هذا الغموض في دلالتها كثرة استعمالها في كتب اللغة والنحو . فهي من الألفاظ الشديدة الالتصاق بعلم النحو الجارية على ألسنة النحاة .

وكنا قد تتبعنا معاني هذه الكلمة في الفصل الذي عقدناه عن جهوده ابن الأنباري في الأصول (١) . ورأينا كيف خلط الدارسون بين معانيها المختلفة ما أوقعهم في بعض الأشكالات التاريخية . وقد انتهينا من ذلك إلى أن كلمة "أصل" قد تستعمل بمعنى الدليل في موضع وبمعنى القاعدة الكلية في موضع آخر . ولكن كان سياق الكلام يقتضي استعمالها هناك بالمعنى الأول فإنه يقتضي هنا استعمالها بالمعنى الثاني .

ولعل في هذا الإيضاح تفسيراً لما يبدو كأنه تعارض أو تناقض في استعمال هذا المصطلح . ذلك أن ابن الأنباري حضر أصول النحو في لمح الأدلة وجدل الأعراب بثلاثة هي القطع والقياس واستصحاب الحال (٢) . في حين نراه يورد كثيراً من الأصول في معنقاته المختلفة . ولولا أن ثمة اختلافاً في دلالة هذا

-
- ١ - انظر عن (٢٢٥) وما بعدها من هذه الدراسة . وانظر عن ١٣٩ و١٤٠ منها أيضاً .
 - ٢ - لمح الأدلة تحقيق عطية عامر عن ٢٧ وجدل الأعراب تحقيق الأفغاني ص ٤٥ .

المصطلح بين موضع وآخر لا تهملنا صاحبنا بالوتوع في التناقض والتضارب

ويتضح مما سبق أن أصول النحو قد ترد بمعنى الادلة فتكون ثلاثة وقد ترد بمعنى القواعد الكلية فتكون عدداً كبيراً . فنحن نعني بالأصول هنا مجموعة من القواعد العامة أو الضوابط أو المعايير أو القوانين التي كان يستعمل بها صاحبنا في تفسير الظواهر وتقرير الأحكام والفصل في الخلافات النحوية .

أما " المقاييس " فهي جمع " مقياس " ويعرف ابن الأنباري المقياس بمعنى المقدار (١) . ولكن ابن منظور كان اذق حين عرفه بأنه ما يقاس به (٢) أي آلة القياس وأداته .

فالمقاييس اذن هي آلات القياس وأدواته . وهي هنا تناسب لفظة الأصول وتتسق معها وهما غالباً ما تستعملان مقترنتين . قال ابن فارس : " إن للغة المصرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع . وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا ولم يعبروا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ولا أخذ من الأصول (٣) . فالأصل والمقياس هنا مترادفان ومن عادة العرب أن يعطوا المترادفات لتقوية المعنى وتأكيده (٤) . والقاعدة بحد ذاتها مقياس يعرف به صحيح الكلام من

١ - لمح الادلة تحقيق عطية عامر ص ٤٢

٢ - لسان العرب مادة (قاس)

٣ - معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون ج ١ ص ١

٤ - قال السيوطي : قالوا : انما يأتي الشاعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيداً ومبالغة كقوله : وهند أتى من دونها التأني والهمد . قالوا : فالنأي هو الهمد (المزهرج ١ ص ٤٠٤) وقال ابن الاثير بهذا الشأن ولا نجد شيئاً من ذلك يأتي في الكلام الا لتأكيد الغرض المقصود به كقوله : ان من أولادكم عدواً لكم فاحذروهم وان تعفوا وتصفحوا وتففروا فان الله غفور رحيم . فانه انما كرر الصفو والصفح والمففرة والجميع بمعنى واحد للزيادة في تحسين عفو الوالد عن ولده . وهذا وأمثاله ينظر في الغرض المقصود به وهو موضع يكون التكرير أو جز من لمحة الإيجاز وأولى بالاستعمال (انظر مقالات المشاهير العرب ص ١٦٢ - ٢٦٢) .

خطأه ، إذا اتسق الكلام معها فهو صحيح وإذا لم يتسق فهو خطأ .

ولا شك أن صاحبنا قد استخلص أصوله ومقاييسه هذه من خلال رحلة مضمينة مع النحو اتفق بها أيام عمره في صحبة الكتاب طالبا ومدرسا . وإن من شأن افاضة بعض الاضواء على هذه الأصول والمقاييس أن تدلنا على الوسائل التي استخدمها في ممارسة هذا العلم والمسالك التي انتهجها في رحلته الطويلة معه والاتجاهات التي حدرها لنفسه في ذلك الخضم المتلاطم من الآراء المتناقضة والمواقف المتعارضة .

هذا وسنلحق كل طائفة من تلك الأصول والمقاييس ببند جامع لها حرصا على وجود نوع من التناسب والمشاكله بين أجزاء المجموعة الواحدة ورغبة في حسن الترتيب والحرص . أما هذه البنود فهي :

- ١- العامل
- ٢- القياس .
- ٣- الحذف .
- ٤- الحمل على المعنى .
- ٥- متفرقات .

وستتحدث عن كل منها بالترتيب .

١- العامل .

عرف صاحب الكشاف العامل بقوله : " العامل عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب " (١) وفكرة العامل في النحو هي العمود الذي تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعية . وهي فكرة ذات أهمية أساسية في موضوعات النحو (٢) .

ولقد أولى ابن الأنباري نظرية العامل اهتماماً كبيراً فكان يلم بها بين الحين والآخر في تصانيف مصنفاة . والعوامل عند ابن الأنباري تنقسم الى قسمين :

١. عامل لفظي

٢. عامل معنوي

فأما اللفظي فهو " كان " وأخواتها و " أن " وأخواتها و " ظننت وأخواتها . وأما المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين . هذا أحد هما (يعني عامل الرفع في المبتدأ) وهو الابتداء ، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع الاسم (٣) .

ومع أن بعض النحاة يعتبرون العامل مؤثراً تأثيراً حقيقياً (٤) فصاحبنا على خلاف هؤلاء يرى أن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وإنما هي أمارات وعلامات (٥) . وهو ينطلق من ذلك ليثبت أن التعرّي من العوامل اللفظية قد يكون عاملاً فيقول : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وان كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالأحراق للنار والأغراق للماء والقطع للسيف وإنما هي أمارات ودلالات . وإذا كانت العوامل فني محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارات والدلالة تكون بدم شي كما تكون بوجود شي (٦) .

-
- ١- التهانوي ج ٤ ص ١٠٣٥
 - ٢- محمد عبيد : اصول النحو العربي ص ٢٣٥
 - ٣- أسرار العربية ص ٦٦
 - ٤- محمد عبيد : اصول النحو العربي ص ٢٣٥
 - ٥- أسرار العربية ص ٦٨
 - ٦- الانصاف ج ١ ص ٤٦

هذه صورة مجملة لرأى ابن الأنباري في العامل وموقفه منه أما التفصيلات فنجدها في الأصول والمقاييس التالية :

١- الأصل في الاسماء ألا تعمل : وقد أورده على لسان البصريين للاحتجاج بأن الفعل هو الناصب للمفعول دون الفاعل وذلك لأن الفعل له تأثير في العمل أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم والأصل في الاسماء ألا تعمل وهو باقٍ على أصله في الاسمية فوجب ألا يكون له تأثير في العمل (١) .

٢- رتبة العامل قبل رتبة المعمول : ففي قوله تعالى : وان قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة (٢) . قال في اعراب " ان " : وهو في موضع نصب بفعل مقدر وتقديره : انك ان قال ربك للملائكة . ثم أورده رأياً آخر في هذا العامل فقال : وقيل العامل فيه " قال " . ورد على ذلك بقوله : وقيل لا يجوز أن يكون هو العامل لأنه مضاف إليه والمضاف إليه لا يعمل في المضاف لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول . ورتبة المضاف إليه بعد المضاف فلم يعمل فيه لثنا في أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر (٣) .

٣- المعمول لا يقع الآ حيث يقع العامل . وقد استدل بهذا الأصل على جواز تقدم الخبر على المبتدأ في قول الشماخ :

كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون أن مطح الظنون .

قال ابن الأنباري : ووجه الدلالة في هذا البيت هو أن قوله : وصل أروى

١- الانصاف ج ١ ص ٨٠

٢- البقرة : آية ٣٠

٣- اعراب القرآن ج ١ ص ٧٠ وانظر الانصاف ج ١ ص ٢٣٦

مبتدأ وظنون خبره . وكلا يومي طوالة ظرف يتعلق بظنون الذي هو خبر المبتدأ
وقد تقدم معموله على المبتدأ . فلو لم يجرز تقديم خبر المبتدأ عليه والا لما جاز
تقديم معمول خبره عليه لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل (١) .

ثم هو يلجأ الى التشخيص في شبه الملاقة بين العامل والمعمول بالملاقة
بين السيد وعبد ه قال : لأن المعمول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف بل أجمل
أحواله أن يقع موقعه ، إذ لو قلنا أنه يقع حيث لا يقع العامل لقد منا التابع على الضبوع .
ومثال ذلك أن يجلس الفلام حيث لا يجلس السيد فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد
وذلك عدول عن الحكمة وخروج عن قضية المعدلة (٢) .

٤- إضافة ما لا تأثير له الى ماله تأثير لا تأثير له : أورده في معرض الرد على
القائلين بأن الابتداء والمبتدأ جميعا يحملان في الخبر قال : وأما من ذهب
الى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يحملان في الخبر فقالوا : وجدنا الخبر لا يقع
إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما الحاملين فيه . غير أن هذا
القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف وذلك لأن المبتدأ
اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء
له تأثير فإضافة ما لا تأثير له الى ماله تأثير لا تأثير له (٣) .

٥- الجمع في باب المصل أضغف من واحدة : أورده هذا الأصل على لسان الكوفيين
وقد ذكره في معرض التذليل على أن أفعال التفضيل قد ينصب النكرة والمرفسة
وتعليقاً على هذا البيت :

فما قومي بشملبة بن بكر ولا بفزارة الشعر الرقابسا .

١- الانصاف ج ١ ص ٦٧

٢- نفس المصدر ص ٦٨

٣- نفس المصدر ص ٤٦ و ٨٠

قالوا : فذئب الرقاب بالشمر وهو جمع أشمر . ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحد لأنه لأن الجمع يباعد من مشابهة الفعل لأن الفعل لا يجمع وإذا بعد عن مشابهة الفعل بعد عن العمل وإذا عمل جمع أفعل مع بعده عن العمل ، فالواحد أولى أن يعمل (١)

٦- الحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة : وإنما عليه عملت حروف الجر لأنها اختلفت بالأسماء ولم تعمل " ما " النافية في لغة بني تميم لأنها مشتركة بين الاسم والفعل (٢) .

٧- لا يعمل في اسم واحد عاملان : وقد احتج به البصريون على عدم جواز العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر وقالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت أنك وزيد قائمان ، وجب أن يكون زيد مرغوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد وتكون " إن " عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد ، فلو قلنا أنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأرى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال (٣) .

٨- إذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً . وقد احتج به البصريون على جواز تقديم الحان على الفعل العامل فيها في مثل قولهم : ركبوا زيدا وقد اعتلوا لذلك بقولهم : أن العامل لما كان متصرفاً تصرف عمله فجاز تقديم معموله عليه (٤) .

-
- ١- الانصاف ج ١ ص ١٣٣
 ٢- نفس المصدر ص ١٦٥
 ٣- نفس المصدر ص ١٨٧
 ٤- أسرار العربية ص ١٩١ وانظر الانصاف ج ١ ص ٢٥١

٤- ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع :
أورده في معرض الرد على الكوفيين في قولهم بأن " إن " وأخواتها تنصب
الاسم ولا ترفع الخبر وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها . قسأل :
لو كان الأمر كما زعموا وأنه باي علس رفعه لكان الاسم المبتدأ أولي
بذلك . فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها لأنه ليس في
كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع (١) .

١٠- المعدوم لا يكون عاملاً : أورده في الرد على قول ثعلب بأن الظرف الواقع
خبراً ينتصب بفعل محذوف غير مقدر . قال ابن الأنباري : وأما قول أبي العباس
أحمد بن يحيى ثعلب ففاسد أيضاً وذلك لأنه يورثي إلى أن يكون
منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديراً . والفعل لا يخلو إما
أن يكون مظهراً موجوداً أو مقدرًا في حكم الوجود . فأما
إذا لم يكن مظهراً موجوداً ولا مقدرًا في حكم الوجود كان معدوماً
من كل وجه والمعدوم لا يكون عاملاً (٢) .

١- أسرار المربعة ص ١٥١ وانظر الانصاف ج ١ ص ١٨٥

٢- الانصاف ج ١ ص ٢٤٧

٢- القياس

من الجدير بالملاحظة أن ابن الأنباري كثيرا الاهتمام بالقياس والتحدث عنه والاشادة به . وحسبنا أن نذكر في هذا المجال قولته المشهورة : "اعلم ان انكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو كله قياس" (١) وقوله : "وانا بطل ان يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياسا وعقلا" (٢) . هذا وقد عرضنا في حديثنا عن جهوده في أصول النحو صورة وافية عن موقفه من القياس وأقسامه وأركانه فلا ضرورة للمودة الى الموضوع من جديد خاصة أن قصدنا هو الكلام على أصوله ومقاييسه فيه دون غيرها من الفصول والتفريعات . وما تطرق اليه الأصول والمقاييس التالفة : -

١- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير : وقد يصوفه بعبارة أخرى هي : المصير الى ما له نظير أولى من المصير الى ما ليس له نظير : وهو يكثر من الاستدلال بهذا المقياس والاستمانة به . وهذه بعض المواضع التي استدل به فيها :

أ- على أن لفظ اسم "مشتق من السُمُولَا من الوَسْم قال : القياس فيما حذف منه لامه أن يعوض بالهمزة في أوله وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره . والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أوله ~~الاسم~~ ، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء في آخره . فلما وجدنا في أول اسم همزة التعويضي علمنا أنه محذوف اللام لا محذوف الفاء لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير فدل على أنه مشتق من السُمُولَا من الوَسْم (٣) .

ب- على أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد لا من مكانين . قال على لسان البصريين : والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه (يعني اللوفيين) أن ما ذهبنا اليه له نظير في كلام العرب . فإن كل معرب في كلامهم ليس له الا اعراب واحد . وما ذهبوا اليه لا نظير له في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابان . فبان ان ما ذهبنا اليه له نظير في كلامهم وما ذهبوا اليه لا نظير له في كلامهم والمصير الى ما له نظيرا أولى من المصير الى ما ليس له نظير (٤) .

١- لمع الأدلة تحقيق عطية عامر ص ٤٤ . ٢- الانصاف ج ١ ص ١٠ .

٣- الانصاف ج ١ ص ٢٠ - ٢١ .

٤- نفس المصدر ص ٤٨ .

(ج) على أن " إن " اذا جاءت بعد ما اللام في مثل قوله تعالى : " وإن كادوا
ليستفزونك في الأرض ليخرجوك منها (١) مخففة من الثقيلة واللام بعد ما
لام التأكيد لا كما ذهب الكوفيون الى أنها بمعنى " ما " واللام بمعنى
إلا قال على لسان البصريين : انما قلنا انها مخففة من الثقيلة لانا وجدنا
لها في كلام العرب نظيراً وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف " إن " وان اختلفنا
في بطلان عطها مع التخفيف وقلنا : ان اللام لام التوكيد ، لأن لها أيضاً
نظيراً في كلام العرب . وكون اللام للتأكيد في كلامهم ما لا ينكر لكثرة
فحكما على اللام بما له نظير في كلامهم . فأما كون اللام بمعنى " إلا " فهو
شيء ليس له نظير في كلامهم والمصير الى ما له نظير في كلامهم أولى من
المصير الى ما ليس له نظير (٢) .

٢- ويترتب على المقياس السابق مقياس آخر يسنده ويكمله وهو : المصير الى ما لا نظير
له في كلامهم مردود : فاذا كان وجود النظر من شرط القياس فمردود وجود
النظير يبطله . وقد ساق هذا المقياس في معرض الرد على الكوفيين بأن السين
التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف . فقد ذهب
البصريون الى أنها أصل بنفسها قال : ان حذف القاء والواو على خلاف القياس
فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف لأن ذلك يؤدي الى ما لا نظير
له في كلامهم . فانه ليس في كلامهم حرف حذف جصيح حروفه
طلبها للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد فالصير
الى ما لا نظير له في كلامهم مردود (٣) .

٣- انهم يحملون الشيء على عدده كما يحطون به على نظيره : قال في
ذلك : ألا ترى أنهم قالوا امرأة عدوة كما قالوا صديقة (٤)

-
- ١- الاسراء : آية ٧٦
٢- الانصاف ج ٢ ص ٦٤٢
٣- نفس المصدر ص ٦٤٧
٤- وجه المفارقة في ذلك أن كصفة على وزن " فعول " بمعنى فاعل يستوي فيها
المذكر والمؤنث . وبناءً على ذلك كان من المفترض أن تجرد لفظة " عدوة " من
علامة التأنيث ولكنها انثت حملاً على " صديقة " نقيضها كما يزعم ابن الأنباري هنا
وشذوا كما يزعم غيره (انظر جامع الدروس العربية للفلاييني ج ١ ص ١٠١)

وقالوا ملحفة جديدة كما قالوا عنيقة (١) وقالوا جوعان كما قالوا شبهان (٢)
وقالوا علم كما قالوا جهل (٣) الخ . . . (٤) .

ومن هذا القبيل قوله في حمل النهي على الأمر : فأما (لا) في النهي
فإنما وجب أن تجزم حملا على الأمر لأن الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء
على غده كما يحملونه على نظيره (٥) .

ومنه حملة " كم " الخبرية على " رب " في البناء ولزوم الصدارة وجر ما
يهدا . وعلل ذلك بأن كم نقيضة " رب " لأن رب للتقليل وكم للتكثير وهم
يحملون الشيء على غده كما يحملونه على نظيره (٦) .

٤- حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله : قال في تفسير
دخول التصغير على أفعل التعجب على اعتبار أنه فعل لا اسم : إنما دخله
التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها .

١- كان الأصل أن يقولوا ملحفة جديد دون تاء التأنيث لأن كل صفة على
وزن " فعمل " بمعنى مفعول يستوي فيها المذكر والمؤنث ولكنهم حطوها
على نقيضها عنيقة فأثبت . والرأي في هذه كالرأي في سابقتها .

٢- لم أعلم وجه المناسبة بينهما .

٣- الأصل في علم أن تتعدى إلى مفعولين ولكنها قد تستعمل بمعنى " عرف " فتتعدى إلى مفعول واحد قال تمالى : لا تعلمهم نحن نعلمهم (انظر أسرار الصربية ص ١٥٧) وهى ابن الأنباري أنها في هذه الحالة تكون محمولة على نقيضتها " جهل " التي تتعدى إلى مفعول واحد .

٤- الانصاف ج ٢ ص ٦٣٠

٥- أسرار الصربية ص ٣٣٤ وانظر نفس المصدر ص ٢٤٦ والانصاف ج ١ ص ١٨٦

وج ٢ ص ٥٢٨

٦- أسرار الصربية ص ٢١٤ - ٢١٥

وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله (١) . وأراد أن يؤكد ذلك بضرب بعض الأمثلة فقال : الأ ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً . وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الأعراب ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً فكذلك تصفيرهم فعل التصويب تشبيهاً بالاسم لا يخرج عن كونه فعلاً (٢) .

٥- ليس من شرط القياس أن يكون المقيس عليه مساوياً للمقيس في جميع أحكامه بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه . فقد حمل الكوفيون " ليس " على " ما " النافية في عدم جواز تقديم خبرها عليها لأن ليس تنفي الحال كما أن " ما " تنفي الحال وكما أن " ما " لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك " ليس " (٣) .

وقد أيد ابن الأنباري الكوفيين في هذا . وحين احتج البصريون بأن " ليس " تخالف ما لأنه يجوز تقديم خبرها على اسمها بخلاف " ما " رد عليهم بقوله : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه (٤) .

٦- إنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين : قال في الحديث عن وجوه الشبه بين " ما " النافية و " ليس " ووجه الشبه بينهما وبين ليس من وجهين : أحدهما أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر والثاني أنها تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال . ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما

١- الانصاف ج ١ ص ١٤٢

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- نفس المصدر ص ١٦١

٤- نفس المصدر ص ١٦٤

تدخل في خبر ليس. فاذا ثبت أنها قد اشبهت "ليس" من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراها لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين (١) .

ويمثل على ذلك بقوله : ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعـل من وجهين أجرى مجراه في منع الجر والتنوين فكذلك هاهنا . لما اشبهت "ما" "ليس" من وجهين وجب أن تعمل عملها فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس على ما بينا (٢)

٧- الفروع ~~تخص~~ سط عن الأصول : وبهذا المقياس أوجب البصريون إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله (٣) في مثل : هند زيد ضاربه جي . وقالوا في ذلك : الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هوله أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعـل في تحمّل الضمير إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمّل الضمير وانما يضم فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو ضارب وقاتل والصفة المشبهة به نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك . فاذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء . فلو قلنا أنه يتحمّل الضمير في كل حالة إذا جرى على من هوله وإذا جرى على غير من هوله لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز ، لأن الفروع أبداً تتحط عن درجة الأصول (٤) .

١- الانصاف ج ١ ص ١٦٦

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- من طبيعة الخبر إذا كان مشتقاً أن يحمل ضميراً يرجع إلى المبتدأ . ويبقى هذا الضمير مستتراً إذا كان الخبر هو نفس المبتدأ نحو زيد مجتهد . فاذا لم يكن الخبر نفس المبتدأ وجب إبراز الضمير على رأي البصريين . وهذا ممنوع قولهم إذا جرى على من هوله أو إذا جرى على غير من هوله . فاذا كان الخبر نفس المبتدأ فقد جرى على من هوله وإذا لم يكن نفس المبتدأ فقد جرى على غير من هوله ومن ثم لزمه ضمير كما في المثل الذي ذكره ابن أنباري .

٤- الانصاف ج ١ ص ٦٠ وانظر اعراب القرآن ج ١ ص ٢٥٦

ومن هذا القبيل عدم تجويز البصريين تقديم معمول اسم الفعل عليه فسي مثل قولنا : عليك زيدا وعندك عمرا ودونك بكرا . وحجتهم في ذلك أن هذه الألفاظ فرع عن الفعل في العمل لأنها انما عملت عطلة لقيامها مقامه فينبغي ألا تتصرف تصرفه . فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها (١)

وحمل هذه الحالة على حالة أخرى تظاهرها قال : وصار هذا كما تقول فسي الحال اذا كان العامل فيها غير فعل ، فانه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذلك ما هنا . إذ لو قلنا انه يتصرف عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز لأن الفروع تنحط عن درجات الأصول (٢) .

٨- قد يحمل الفرع على الأصل : في اعراب قوله تعالى : فهم تبشرون ؟ (٣) قال : من قرأ بفتح النون مخففة فانما كانت مفتوحة لأنها نون الجمع قياسا على فتحها في جمع الاسم نحو الزيدون كما كسرت النون بعد ضمير الفاعل اذا كان مثنى في نحو تفلان قياسا على كسرها في تثنية الاسم نحو الزيدان حملا للفرع على الأصل (٤) .

٩- قد يستعمل الفرع وان لم يستعمل الأصل : قال في ذلك : ألا ترى أنهم قالوا : طير عباد يد اي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وان لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل . ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع . وكذلك أيضا قالوا : طيرا أبابيل . قال الله تعالى : وأرسل عليهم طيرا أبابيل (٥) اي جماعات متفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكرين (٦)

١- الانصاف ج ١ ص ٢٢٩٠

٢- نفس المصدر والمكان وانظر الانصاف ج ١ ص ١٦٧، ١٧٦ واعراب القرآن ج ١ ص ٢٠

٣- الحجر : آية ٥٤

٤- اعراب القرآن ج ٢ ص ٧٠

٥- الفيل : آية ٢

٦- الانصاف ج ١ ص ٢٤٦

١٠- ليس كل ما حكى عن العرب يقاس عليه : ولذلك فقولهم : " جحر صب خرب " محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه . ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها (١) وابن الأنباري كثير التصريح لهذا المعنى والحوار حوله ولذلك نراه يصوغه في مثل العبارات التالية :

- أ- لا يعتد بالقليل والشاذ (٢) .
- ب- لا يقاس على القليل في الاستعمال البعيد في القياس (٣) .
- ج- من الألفاظ ما يحفظ ولا يقاس عليه (٤) .
- د- ما جاء لضرورة شمر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه (٥) .

فكل هذه الصيغ تؤدي المعنى نفسه ألا وهو عدم الاعتداد بالنادر والشاذ في تعميم القواعد ووجوب الاعتماد على الأكثر والأغشى . يقول ابن الأنباري في تفسير ذلك : لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يصبح ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد الصناعة بأسرها . وذلك لا يجوز (٦) .

-
- ١- الانصاف ج ٢ ص ٦١٥ وانظر لمع الأدلة ص ٢٨ وما بعد ها .
 - ٢- نفس المصدر ج ١ ص ٣١٦ وانظر ص ٢١٤ وج ٢ ص ٦٦٦ ، ٦١٧ ، ٨٠٤ .
 - ٣- نفس المصدر ج ١ ص ١١٤ وانظر ص ٣١٦ وج ٢ ص ٧٤٤ .
 - ٤- نفس المصدر ج ١ ص ٣٦٠ .
 - ٥- نفس المصدر ص ٦٢٨ .
 - ٦- نفس المصدر ج ٢ ص ٤٥٦ .

١١- ما ليس بمقيس يفتقر الى توفيق من كلام العرب : من ذلك اظهار " أن " بمسند " كي " قالوا : اظهار " أن " بعد " كي " لا يخلو : اما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز اظهارها بعد الاغمار . واما أن تكون مزيدة ابتداء من غير أن تكون قد كانت مقدرة . بطل أن يقال انها مقدرة لأن " لكي " تعمل بنفسها ولا تعمل بتقدير " أن " ولو كانت تعمل بتقدير " أن " لكان ينبغي اذا ظهرت أن يكون العمل " لأن " دونها . فلما اضعف العمل اليها دل على أنها الصامت بنفسها لا بتقدير " أن " وبطل أن يقال : انها تكون فريضة ابتداء لأن ذلك ليس بمقيس يفتقر الى توفيق عن العرب ولم يثبت عنهم في ذلك شيء فوجب أن لا يجوز ذلك (١) .

١٢- الأسماء الأعلام كثيرا ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام قال في ذلك : ألا ترى أنهم قالوا " موجب " و " مورك " ففتحوا العين وقياسها أن تكسر وكذلك قالوا " حيوة " بالواو وان كان قياسها أن تكون بالياء وكذلك قالوا : مزيد ومكوزة ومدين وان كان القياس أن يعلوا لأن ما كان من الأسماء على مفعل أو مفعول فانه يمثل لمجيئه على وزن الفعل وفصل الصم له من أصلته . ولذلك قالوا : " محبب " . بخير ادغام وان كان القياس الادغام وكذلك قالوا : المجاج والحجاج بامالة الألف وان كان قياسها أن لا تمال ، لعدم شرط الامالة من الباء والكسرة وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام اما لكثرة الاستعمال أو تنبيه على أصل أو غير ذلك (٢)

هذه مجموعة من الأصول أو قل القوانين التي تدور حول القياس وتتعلق بشروطه وأحكامه مما يدل على ولخ ابن الأنباري الشديد به وعنايته الجادة بمسائله وقضاياها . وهي ظاهرة سيكون لها دور كبير في تحديد المذهب الذي ينتمي اليه عند تطرقنا الى هذا الموضوع في الفصل القادم .

١- الانصاف ج ٢ ص ٥٨٢

٢- نفس المصدر ج ١ ص ٣٩٧-٣٩٨

٣ - الحذف .

الحذف من الظواهر التي تستلقت النظر في علم العربية ومع ذلك فقل من أفرد به بحث واف شامل (١) فهو موزع في غيره من موضوعات النحو والصرف وقد يذكر شيء منه في باب الاعلال على أنه جزء منه ويسمى الاعلال بالحذف (٢) . وقد يكون الحذف في نطاق المفردات فيلحق بعلم الصرف كما يكون في نطاق الجمل والتراكيب فيلحق بعلم النحو . والخاية الرئيسية من الحذف هي التخفيف (٣) . ولذلك كان طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف .

وعلى الرغم من أن ابن الأنباري لم يجمع أشتات هذا الموضوع ولم يفرد فيه بحثا كغيره من النحاة، فقد كان كثير التعرض له ومعاودة النظر فيه كلما سنحت فرصة لذلك . فهو يعالجه بمعالجة دقيقة واعية ويخضعه لأدلة المنطقي وأحكامه ويستخرج من ذلك أصولا ومقاييس قل أن نجد لها في كتب أخرى .

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الأصول والمقاييس تنتظم الكلمة المفردة والجملة المركبة فهو لم يفصل في أبحاثه بين قضايا الصرف والنحو وتعرض لكلا الموضوعين محققا في ذلك ما تستلزمه القضايا التي يطرحها من بحث في كلا الطرفين . وهذه طائفة من أصوله ومقاييسه في الحذف :

١- حذف الشيء لدلالة الحال عليه . قال في ذلك : فان قيل : فلم جاز حذف " لا نحو قوله تعالى : قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين (٤) . قيل لدلالة الحال عليه لأنه لو كان أيجابا لم يخل من " أن " أو " اللام " فلما خلا منهما دل على أنها نفي . فلهذا جاز حذفها (٥) .

-
- ١- ممن كتبوا في الحذف بتوسع نسبي ابن جنى وابن الشجري وابن هشام انظر الخصائص ج ٢ ص ٣٦٠ وما بعدها والأما لي ج ١ ص ٣٤١ وما بعدها وج ٢ ص ٥ وما بعدها ومفني اللبيب ج ٢ ص ٦٠٣ وما بعدها .
- ٢- انظر أوضح المسالك مثلا ج ٣ ص ٣٤٥ - ٣٤٨
- ٣- انظر أسرار العربية ص ١٨٤ ، ٢٣٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨١
- ٤- يوسف : آية ٨٥ - أسرار العربية ص ٢٧٨

- ٢- حذف الشيء للعلم به : مثل على ذلك بقوله تعالى : ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا (١) . قال : ف" من استطاع " بدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلا منهم فحذف الضمير للعلم به (٢) .
- ٣- الحذف لكثرة الاستعمال : قال في ذلك : ان قال قائل لم حذف القسم قيل : انما حذف لكثرة الاستعمال . وأردف : ألا ترى أن التقدير في قولك بالله لأفعلن . القسم بالله أو أحلف بالله (٣) .
- ٤- حذف الفصلة أولى : مثل على ذلك بقوله تعالى : أهذا الذي يمث الله رسولا (٤) ؟ وعلمه بقوله : لأن المائد ضمير المنصوب المتصل والضمير المتصل يجوز حذفه لأنه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف وكان حذف المفعول أولى لأن المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الأشياء (٤) .
- ٥- ما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حذف الى عوض وبدل فهو في حكم الثابت ومثل على ذلك بحذف "رب" بعد الواو والفاء ويل وعلى ذلك بقوله : انما جاز ذلك لأن هذه الأحرف صارت عوضا عنها دلالة عليها فجاز حذفها . وما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حذف الى عوض وبدل فهو في حكم الثابت (٥)

- ١- آل عمران : آية ١٧
 ٢- أسرار الصربية ص ٢١٩
 ٣- نفس المصدر ص ٢٧٥ وانظر اعراب القرآن ج ١ ص ٢٥٤
 ٤- الفرقان : آية ١٤١
 ٥- الانصاف ج ١ ص ٣٦٩ وانظر أسرار الصربية ص ٣٨

٦- حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى : كحذف الياء من الاسم المنقوص اذا كان نكرة . فنقول : هذا قاض يا فتى ومررت بقاضي . والأصل هذا قاضي ومررت بقاضي الا أنهم استثقلوا النجمة والكسرة على الياء فحذفوهما فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين (١) .

وهو يملل ذلك بقوله : وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لأن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف وأما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى (٢) .

٧- قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض اذا كان في المفظوظ دلالة على المحذوف لمعلم المخاطب : مثل على ذلك بقوله تعالى : والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات (٣) . وقال مفسراً : فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ولمعلم المخاطب أن الثاني دخل في حكم الأول (٤) .

٨- ان الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف : ذكر على ذلك عدة شواهد منها :

وأخو الفوان متى يشأ يصرمه ويصرن أعداء بعيد ودار .

أراد الفواني فاجتزأ بالكسرة .

وكذلك :

فما وجد النهديُّ وجدًا وجدته ولا وجد العذريُّ قبل جميل أراد قبلي .

١- اسرار العربية ص ٣٧ واعراب القرآن ج ١ ص ٦٥

٢- نفس المصدر ص ٣٨

٣- الأحزاب: آية ٣٥

٤- الانصاف ج ١ ص ١٢

وكذلك :

وطرت بمنصلي في يعملات
دوامي الأيدِ يخبطن السريحاً
أراد الأيدي .

الى غير ذلك من الشواهد . وقد علك هذا الحذف بقوله : الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف . فدل على أن الحذف انما يكون في الشعر لا في اختيار الكلام بالاجماع وما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه (١) .

٩- الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره : مثل طس ذلك بسفرجل وسفارج وقال : انما وجب حذف آخر حروفه لأوله ولو أتى به على الأصل لكان مستثقلاً فحذف طلباً للخفة وكان أولى بالحذف لأنه أضف حروف الكلمة لأن الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره (٢) .

١٠- علامة المضمرة لا تحذف : فقوله تعالى : اني أريد أن تبوء (٣) أصله بثلاث نونات فحذفت الثانية لأنه أقل تغييراً من حذف الأولى والثالثة لانك لو حذفت الأولى لأدى ذلك الى ادغام الثانية في الثالثة لأنه كان يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد فيؤدي الى اسكان الأولى وادغامها في الثانية بعد حذف حركتها فيؤدي الى حذفين ولو حذفت الثالثة لأدى ذلك الى كسر النون في اني فيؤدي الى حذف وتغيير وليس في حذف الثانية إلا مجرد الحذف فقط فكان حذفها أولى ولأنها الحرف الأخير فكانت أولى بالحذف والتغيير ولهذا تحذف في حالة التخفيف . ولأنه لو كان المحذوف الثالثة لكان ذلك يؤدي الى حذف الضمير في نحو " اننا " وعلامة المضمرة لا تحذف (٤) .

-
- ١- الانصاف ج ٢ ص ٤٥٧
 - ٢- اسرار العربية ص ٣٥٩ وانظر اعراب القرآن ج ١ ص ٢٨٦
 - ٣- تمام الآية : اني اريد أن تبوء باثمي واثمك فتكون من أصحاب النار . المائدة : ٢٩
 - ٤- اعراب القرآن ج ١ ص ٢٨٦

٤- الحمل على المعنى

الحمل على المعنى نظرية قائمة بذاتها في علم النحو وهي من الموضوعات التي ما تزال بحاجة بعدد إلى الدراسة والتحليل ذلك أن المام النحاة بها لم يتجاوز الإشارات العابرة واللمحات الخاطفة .

ويعتبر ابن جني من النحاة القلائد الذين أفردوا لها حيزاً وخصوها ببحث مستقل (١) وقد عرفها بقوله : اعلم أن هذا الشرح غور من المرئية بعيد ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قسده يكون عليه الأول ، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً الخ (٢) . وقال في موضع آخر : والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً (٣) . وأفانر في الشرح والتمثيل .

وهذه النظرية ليست موطأة الأكتاف ولا متلثة المناهج بل هي مدعاة للإيهام والتضليل ذلك أن الحد الفاصل فيها بين المباح والمحظور خيط رفيع فمن لم يلتزم الحذر وإطالة النظر وقع في الخطأ .

وتوضيح ذلك كله أن الصناعة الاعرابية تعتمد على ركنين هما اللفظ والمعنى فترجيح جانب اللفظ على جانب المعنى مخل بتلك الصناعة وترجيح جانب المعنى على جانب اللفظ مفسد لها .

أما ترجيح جانب اللفظ على جانب المعنى فقد نبه اليه ابن هشام (٤) .
مذرا المغرب من أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة الاعرابية ولا يراعي المعنى .

- ١- الخصائص ج ٢ ص ٤١١ وما بعدها .
- ٢- نفس المصدر ص ٤١١ .
- ٣- نفس المصدر ص ٤٢٣ .
- ٤- مغني اللبيب ج ٢ ص ٥٢٧ .

أما ترجيح جانب المعنى على جانب اللفظ فقد نهى إليه ابن جني بقوله : هذا الموضوع كثيرا ما يستهوي من يضيف نظره الى أن يقوده الى افساد الصنعة وذلك نقولهم في تفسير قولنا : "أهلك والليل" فيجزه . وإنما تقديره : الحق اهلك وسابق الليل . وكذلك قولنا : "زيد قام" ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى . وكذلك تفسير قولنا : "سرتي قيام هذا وقعود ذاك" بأنه سرتي أن قام هذا وان قعد ذاك ربما اعتقد في "هذا" و"ذاك" أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى (١) .

فالمشكلة كما ترى تكمن في رسم الحدود التي لا يجوز تخطيها عند اللجوء الى الحمل على المعنى . ذلك أن تخطي هذه الحدود يوقعنا فيما سماه ابن جني بالخلط بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى (٢) . فلئن كان الحمل على المعنى جائزا ومقبولا فالخلط بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى غير جائز ولا مقبول .

وقد تنبه ابن الأنباري الى هذا كله فحاول أن يضع الحدود المطلوبة بين المباح والمحظور في هذا الموضوع الزليق . قال معلقا على قول الكوفيين بأن الاسم مشتق من الوسم : هذا وان كان صحيحا من جهة المعنى الا أنه فاسد من جهة اللفظ . وأردف : وهذه الصناعة لفظية فلا بدّ فيها من مراعاة اللفظ (٣) .

وهو لا يترك مناسبة الا ينيه فيها الى هذا الموضوع ويتحدث عنه . فهو يرى أنه لو كان المعتمد على المعنى وحده لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو : ضرب زيد لمدم معنى الفاعلية وأن ينصب الاسم في نحو : مات زيد لوجود معنى المفعولية (٤)

- ١- الخصائص ج (١) ص ٢٧٦ - ٢٨٠ .
- ٢- نفس المصدر ص ٢٧٩ وما بعدها .
- ٣- الانصاف ج (١) ص ٨ .
- ٤- نفس المصدر ص ٨٨ وانظر أسرار العربية ص ٨٨ - ٨٩ .

وحيثما قال الكوفيون بأن التاء حذفت من " ما قعد الا المرأة وما قام الا الجارية تنبها على المعنى لأن التقدير ما قعد أحد الا المرأة وما قام أحد الا الجارية رد عليهم بقوله : هذا سلم ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير يدل من أحد وان كان المعنى يدل على أنهما يدل كما أن اللفظ يدل على أن " شحما " في قولك تفقا الكيش شحما غير فاعل وان كان المعنى يدل على أنه فاعل (١) .

وحيثما قال الكوفيون : أن " الا " قامت مقام أستثنى فينبغي أن تعمل عمله ، رد عليهم بقوله : أن هذا يؤدي الى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ألا ترى أنك تقول : ما زيد قائما فيكون صحيحا . فلو قلت : ما زيدا قائما على معنى نفيت زيدا قائما لكان فاسدا (٢) .

وهو يلخص موقفه من هذه القضية كلها بقوله : والحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ويجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى الى معنى (٣) . وتفسير ذلك أنه يرى الحمل على اللفظ والمعنى هو الأساس وأن الحمل على المعنى وحده ليس هو الاستعمال الأوضح والأفضل فكانه يعتبره ضربا من الضرورة . ثم هو يؤثر اجراء الكلام على وتيرة واحدة دون التنقل فيه بين اللفظ والمعنى تارة يحتمل على هذا وطورا على ذلك ، لأن غيره أكثر في الاستعمال وأحسن في الكلام (٤) .

ويتضح مما سبق أن تصور ابن الأنباري للحدود الفاصلة بين المباح والمحظور في هذا الموضوع كان دقيقا وسليما . وان جلونا ما يكتنف هذه النظرية من غموض جاز لنا أن ننقل للحديث عن أصوله ومقاييسه فيها وهي التالية :

١- الحمل على المعنى كثير في كلامهم (٥) وهو المقياس الرئيس الذي تتفرع عنه بقية المقاييس في هذا الباب ويتردد كثيرا في مصنفاته لما ينطوى عليه من أهمية . وهذه بعض الأمثلة التي أوردها في الحمل على المعنى .

قال على لسان بعض البصريين : انما حذفوا علامة التأنيث من " طالق " ونحوه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا : شيء طالق أو انسان طالق كما قالوا رجل ربعة فأنشوا والموصوف ذكر على معنى نفس ربعة وكما جاء في الحديث " مذ رجت

١- الانصاف ج ١ ص ١١١ وانظر أسرار العربية ص ١٩٦

٢- نفس المصدر ص ٢٦٢ وانظر أسرار العربية ص ٢٠٢

٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٥١١ ٤- نفس المصدر والمكان .

٥- انظر اشتراب القرآن ج ١ ص ٩٣ ، ١٤٢ ، ١٨٠ ، ٢٤٤ ، ٣١٤ .

الاسلام لان الاسلام بمعنى الطه . وكما حكى الاصمعي عن ابي عمرو ابن العلاء قال :
سمعت اعرابيا يمانيا يقول : فلان لقبوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : اتقول : "اجاءته
كتابي " فقال اليس بصحيفة ؟ (١)
هذا في النثر اما في الشعر فقد اورد امثله كثيرة هذا بعض منها :

قال الشاعر :

قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر
تركنتي في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر
فقال " ذا غربة " ولم يقل ذات غربة لان المرأة في المعنى انسان .

وقال الآخر :

ان الساحة والمروءة ضمنا قبرهمرو على الطريق الواضح
فقال ضمنا " ولم يقل ضمنا " لانه ذهب بالساحة الى السخاء وبالمرءة الى الكرم .

وقال الآخر :

فان تصهديني ولي لمة فان الحوادث اودي بها
فقال " اودي " ولم يقل اودت لان الحوادث في معنى الحدثان (٢)

الى غير ذلك من الامثلة التي تشير الى ما تعنيه نظرية الحمل على المعنى . وهي
تبدو لنا كأنها مخرج للشعراء من مأزق يقعون بها او تجاوزات يدفعون اليها .

٢- الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى : وقد مثل على ذلك بقوله تعالى :
ومن يومئذ من بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها
ابدا قد احسن الله رزقا (٣) قال في ذلك : فقال " خالدين " حملا على معنى
" من " ثم قال " قد احسن الله له رزقا " حملا على اللفظ بعد الحمل على المعنى (٤) .

١- الانصاف ج ٢ ص ٧٦٢

٢- انظر نفس المصدر ص ٧٦٢ وما بعدها

٣- التاليف : آيه ١١

٤- اعراب القرآن ج ١ ص ٢٤٣ - ٢٤٤

٣- ان الألفاظ اذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز المدول بها عنه : وقد ردّ بهذا الأعل قول الكوفيين بأن المزاد بالمصدر المفعول لا الموضع كقولهم (مركب فاره) و " مشرب عذب " اي مركوب فاره ومشروب عذب . قال : الظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول فوجب حمله عليه . واذا أمكن حمل الألفاظ على ظاهرها فلا يجوز المدول بها عنه (١) .

٤- قد يتفق الحرفان في المعنى وان اختلفا في العمل . مثل على ذلك بلام التعليل التي جعلها الكوفيون ناصبة بنفسها لأنها قامت مقام " كي " و " كي " تنصب فكذلك ما قام مقامها . قال في الرد عليهم : كما أنها تشتمل على معنى " كي " اذا كانت ناصبة فكذلك تشتمل على معنى " كي " اذا كانت جارة فإنه لا فسرى بين " كي " الناصبة وكي الجارة في المعنى على أن كونها في معنى " كي " الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر فإنه قد يتفق الحرفان في المعنى وان اختلفا في العمل . ألا ترى أن اللام في قولك جئت لأكرمك بمعنى " كي " فسي قولك جئت كي أكرمك ولكي أكرمك وان كانت اللام حرف جر وكي حرف نصب ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر " (٢) .

٥- الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع : و قد به قول الكوفيين بأن علامة التأنيث انما حذف من نحو طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل لا اختصاص الموءنث به قال : لو كان الاختصاص سببا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببا لحذفها من الفعل ، فيقال : المرأة طلق ، وطمّث وحاض وحمل كما يقال : طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ، فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دلّ على أنه تعليل فاسد . ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال : " انسان حائض " لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع والتعليل بالاختصاص ليس باتساع فينبغي ألا يقتصر فيه على السماع (٣)

١- الانصاف ج ١ ص ٢٤٣

٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٥٧٧

٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٧٨١

٥ - متفرقات

يضاف الى ذلك طائفة من الاصول والمقاييس التي لا يجمعها موضوع واحد ولا تقع تحت بند معين . وهذا شيء منها : -

١- ما لا يفتقر الى تقدير اول مما يفتقر الى تقدير . رد به ما ذهب اليه ابو اسحاق الزجاج من ان المفعول معه في مثل استوى الماء والخشب منصوب بتقدير شامل والتقدير ولا يسر الخشبة (١) قال : لو كان لما ذهب اليه وجه لكان ما ذهب اليه الاكثرون اولى لان ما ذهب اليه يفتقر الى تقدير وما ذهب اليه الاكثرون لا يفتقر الى تقدير وما لا يفتقر الى تقدير اولى مما يفتقر الى تقدير (٢) .

٢- الكلام به يتحصل قانون الشعر : وقد شرح المحقق هذا القانون بقوله : يريد المؤلف بهذه العبارة ان قوانين العربية وقواعدها انما تؤخذ من الكلام وهو النثر وذلك بسبب ان الشعر لضيق العبارة فيه بسبب الوزن والروي والقافية تعرض للشاعر فيه عوارض تدفعه الى ان يرتكب ما لا يرتكبه لو انه كان في فسحة من ان يقول ما شاء (٣) .

وابن الانباري يكرر هذا المعنى في مواقع متعددة وبعبارات مختلفة . وقد اوردها هنا في موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين حول جواز منع المصروف . قال في ذلك فان قالوا (يعني البصريين) : الكلام يتحصل به القانون دون الشعر وصرف ما لا ينصرف لا يوقع لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف لانه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام قلنا وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه فانه اذا كان الكلام هو الذي يتحصل به القانون دون الشعر فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ان لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام (٤) .

١- الانصاف ج ١ ص ٢٤٨

٢- نفس المصدر ص ٢٤٩ وانظر اسرار العربية ص ١١٣ ، ١٢٥

٣- الانصاف ج ٢ ص ٥٢٠ (الحاشية)

٤- نفس المصدر ص ٥٢٠

٣ - التفسير يونس بالتغيير : وقد أوردته لتعميل حصول الترخيم في المنادى المفرد فقط دون غيره من استعمالات الاسم . قال : وأما شرط كونه " يعني الاسم المرخم " مفردا فذاهر أيضا . لأن النداء يوتر فيه البناء ويغيره عما كان عليه من قبل النداء ألا ترى أنه كان مصرفا فصار مبنيا فلما غير النداء عما كان عليه من الاعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم لانه تغيير والتغيير يونس بالتغيير . فأما ما كان مضافا فان النداء لم يوتر فيه البناء حتى يوتر فيه الترخيم (١) .

وأتى على ذلك بمثل آخر قال : فصار هذا بمنزلة حذف الياء في النسب من باب فَعِيلَة " و " فَعِيلَة " كقولهم في النسب الى جهينة جَهَنَنِي والى ربيعة رِبَعِي واثباتها في باب فَعِيل وفَعِيل كقولهم في النسب الى قشير قَشِيرِي والى جرير جَرِيرِي فان الياء انما حذفت من باب فَعِيلَة وفَعِيلَة دون باب فَعِيل وفَعِيل لأن النسب أثر فيه وغيره بحذف تاء التانيث منه .

والتغيير يونس بالتغيير بخلاف باب فَعِيل وفَعِيل فان النسب لم يوتر فيه تغييرا فلم يحذف منه الياء (٢) .

٤ - ما لا يتغير أولى بأن يكون أصلا مما يتخير : أوردته حجة لفتة من النحاة ترى أن حركات البنائيات هي الاصل وحركات الاعراب فرع عليها : لأن حركات

١ - الانصاف ج ١ ص ٣٥٠

٢ - نفع المصدر والمكان .

البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها وحركات الاعراب تزول وتتغير وما لا يتغير
أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير (١) .

٥- التفسير يرد الأشياء إلى أصولها : ذكره للتدليل على أن لفظ " اسم " مشتق من السمولا من الوسم . قال : أنك تقول في تصغير " سمسمي " ولو كان مشتقاً من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيره " وسيسم " كما يجب أن تقول في تصغير " زنبه " و " زنبهة " وفي تصغير " ععدة " و " ععدة " لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها (٢) .

٦- إن الحروف إذا ركبت يتغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب وحدث لها بالتركيب حكم آخر : قال في ذلك : ألا ترى أن " هـل " لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا ركبت مع " لا " ودخلها معنى التحضيف جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال : زيدا هلا ضربت (٣) .

ومن هذا القبيل ما ذكره عن " لو " الشرطية قال : ألا ترى أن " لبو " حرف يمتنع به الشيء لا يمتنع غيره فإذا ركب مع " ما " تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى " هـلا " وكذلك أيضا إذا ركبت مع " لا " كقولهم : " لزولا الكمي المقنعا وما أشبه ذلك (٤) .

١- أسرار العربية ص ٢٠

٢- الانصاف ج ١ ص ١٣ ، ج ٢ ص ٢٧٣ و ٨١١ و أسرار العربية ص ٢٧١

٣- أسرار العربية ص ٣٢٩ وانظر الانصاف ج ١ ص ٢٠ و اعراب القرآن ج ١ ص ٦٥

٤- أسرار العربية ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وانظر الانصاف ج ١ ص ٧٨ ، ٢١٣

٧- إقامة المظهر مقام المضمحل كثير في كلامهم : مثل على ذلك بقوله تعالى ان الله على كل شيء قدير (١) فلا تجعلوا الله أندادا (٢) وعلق على ذلك بقوله . وكان الأصل أن يقول : فلا تجعلوا له أندادا ليعود من الصفة الى الموصوف ذكر الا انه أقام المظهر مقام المضمحل للتفخيم ثم أيد قوله بشاهد شعري هو : لا أرى الموت يسبق الموت شيء تفحص الموت ذا الضنى والفقيـــــرا وعلق على ذلك بقوله : وإقامة المظهر مقام المضمحل كثير في كلامهم (٣) .

٨- لا يجمع بين تسميتين : احتج البصريون بهذا المقياس على عدم جواز نداء الاسم المحلى بأل وقالوا : انما قلنا انه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التسميت "ياء" تفيد التسميت وتسميتان في كلمة واحدة لا يجتمعان ولهذا لا يجوز الجمع بين تسميت النداء وتسميت العلمية في الاسم المنادى العلم نحو . يا زيد بل يصرى عن تسميت العلمية ويصرف بالنداء لئلا يجمع بين تسميت النداء وتسميت العلمية واذ لم يجز الجمع بين تسميت النداء وتسميت العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تسميت النداء وتسميت الألف واللام أولى (٤) .

هذه طائفة من اصول ابن الأنباري ومقاييسه في موضوعات مختلفة وكان ممن الممكن لها أن تكون أكثر وأزيد لولا اننا لا نود الاطالة والاطناب وهي على كل حال كافية لا عطاء صورة صادقة عن طبيعة تفكيره النحوي المولع بالأقيسة المنطقية والحجج العقلية . فلقد اغرق في هذا الاتجاه حتى كأنه كان يتمثل بقول الغزالي : من لم يتمنطق فلا ثقة بكلامه (٥) .

بقي أن نقول : ان هذه المقاييس ليست من ابتداء ابن الأنباري فهي مقتبسة من الكوفيين والبصريين وان كان له من فضل فهو يكمن في حسن فهمها والبراعة في استخدامها وتطبيقها . فلقد كانت شخصيته القوية تأهله أن تفيض من جوانب تحليلاته واستدلالاته وقوة شخصيته هذه هي التي جعلته يختلف في احيان كثيرة مع كبار نحاة المذاهب كما هي التي أوحث اليه بكثير من الآراء المستقلة والموانع المتميزة كما سنرى في الفصل التالي .

-
- ١- البقرة : آية ٢٠
 - ٢- البقرة : آية ٢٢
 - ٣- اعزاب القرآن ج ١ ص ٦٣
 - ٤- الانصاف . ج ١ ص ٣٣٧-٣٣٨
 - ٥- المستصفى ج ١ ص ٧ وانظر المنحول (المقدمة) ص ٣٩ .

الباب الثالث

منهجه في النحو

الفصل الثالث

مذهبه النحوى .

الفصل الثالث

— مذهب النحوى —

تمهيد

لقد انتهينا في دراستنا هذه الى المرحلة الأخيرة من رحلتنا النحوية مع ابن الأنباري . فقد تتبعنا في الفصول السابقة مختلف جوانب نشاطه في هذا الموضوع . وبقي علينا أن نتحدث في هذه المرحلة الأخيرة عن مذهبه النحوى .

ومن الجدير بنا التنبيه اليه أنه ليس المقصود بالحديث عن مذهبه تسمية ذلك المذهب وتعيينه ، فليس البحث في هذا الموضوع مسألة رياضية يقصد بها التوصل الى نتائج محددة الأرقام .

ولو كان الأمر كذلك لكان من السهل نسبة ابن الأنباري الى أحد المذاهب النحوية المعروفة على ضوء ما تولد لدينا من قناعات وما استقر في أنفسنا من حقائق خلال رحلتنا الطويلة معه . ولكن الأمر يتجاوز ذلك الى البحث عن طائفة من الخصائص والسمات التي تطبع شخصيته وتحسب انتماءه .

فاذا أردنا أن نتبين هذه الخصائص والسمات فما علينا الا أن نلقى الضوء على بعض القضايا النحوية التي تعتبر أساساً في هذا الموضوع وهي :

- ١- موقفه من النحاة .
- ٢- موقفه من السماع والقياس .
- ٣- مصطلحاته النحوية .

٤- نسبه العلمي أو سلسلة شيوخه .

١- موقفه من النحاة .

لابن الأنباري موقفان مترادفان من النحاة أحدهما نظري والآخر عملي تطبيقي ويتجلى الأول فيما كتبه عنهم في "نزهة الألباء" والثاني فيما نقله عنهم من آراء وما أداره حولهم من محاورات خلال طارحه للمسائل النحوية . وتتمثل في الموقف الأول نظرة المؤرخ وفي الثاني نظرة النحوي .

أما بالنسبة للشق الأول فهو يبدى تقديرًا كبيرًا لعلماء البصرة فيثني على الخليل بن أحمد (١) ويونس بن حبيب (٢) ويجعل من الخليل وسيبويه والأخفش طبقة متميزة (٣) ، ويشيد بمنزلة أبي علي الفارسي ويصف ابن جنى بأنه من حذاق أهل الأرب (٥) واستاذ ابن الشجري بأنه أنحى من رأى من علماء العربية (٦) الخ . .

وهو في الوقت الذي يقف فيه من علماء البصرة هذا الموقف الذي ينم عن التقدير والاعجاب ، يقف من الكوفيين موقفًا مخالفًا أقل ما يقال فيه أنه يتسم بالبرودة وقليلة الاهتمام . حقا لقد حاول أن يعتمد الانصاف في الترجمة لهم والحديث عن آثارهم وأخبارهم فلم يهملهم ولم يقس عليهم في الأحكام غير أنه في الوقت نفسه لم يقل فيهم شيئًا ذا بال بل اكتفى بإيراد مقتطفات من أقوال المؤرخين والرواة فيهم وحسبنا مثلاً على ذلك ما ذكره في الحديث عن علي الأحمر (٧) والفراء (٨) وشعيب (٩) .

- ١- نزهة الألباء ص ٤٥
- ٢- نفس المصدر ص ٤٦
- ٣- نفس المصدر ص ٨١
- ٤- نفس المصدر ص ٣١٥
- ٥- نفس المصدر ص ٣٣٢
- ٦- نفس المصدر ص ٤٠٥
- ٧- نفس المصدر ص ٦٧
- ٨- نفس المصدر ص ١٠٢
- ٩- نفس المصدر ص ٢٣٠

فهذا كله يدل على أن عناية ابن الأنباري بالبصريين واحتفاله بهم أعظم من عنايته بالنوفيين واحتفاله بهم أضعافاً وأضعافاً . فهو في الحديث عن البصريين يفرق في الثناء والاطراء . أما في حديثه عن الكوفيين ففاية ما يقال في ذلك أنه كان يتحرى العدل والنصفة وإن كانت عواطفه وميوله تنجذب صوب البصريين وتتجه إليهم .

هذا موقف المؤرخ أما موقف النحوي فهو صنوه وقرينه إذ إن ثمة صلات وثيقة بين الموقفين ولا سيما إن ابن الأنباري المؤرخ كان يسجل في نزدة الألباء ما تولد في نفسه من قناعات خلال صحبتها الطويلة لأنار النحاة وخبرته العميقة في موضوع النحو .

فاذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص ظهر لنا أن صاحبنا يتطرق في أبحاثه إلى عدد كبير من النحاة منهم البصري ومنهم الكوفي ، منهم المشهور ومنهم المقصور أما كيفية عرضه لآراء هؤلاء النحويين فتتم على أحد الوجوه التالية :

١- عرض آراء عدد من النحاة دون تعليق كقوله : فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب (يعني الاسم المنقوع مثل قاض) كان لك فيه مذهبان : اسقاط الياء وإثباتها . واختلف النحويون في الأجود منهما فذهب سيويه إلى أن حذف الياء أجود إجراءً للوقف على الوصل لأن الوصل هو الأصل . وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود لأن الياء إنما حذفت من أجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء (١) .

٢- عرض الرأي مقروناً بالموافقة الضمنية كقوله : وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن الوقف (على الاسم المقصور مثل هدى وعلى) في الأحوال

الثلاثة على الألف المبدلة من الحرف الأصلي (١) . وقال ابن الأنباري مؤيداً رأي السيرافي ومفسراً له : وذلك لأن بعض القراء يميلونها (٢) (يعني الألف المقصورة) في قوله تعالى : أو أجد على النار هدى (٣) ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت ههنا إمامتها . ألا ترى أنك لو أمطت الألف في نحو : رأيت عمراً لكان غير جائز فلما جازت الإمالة ههنا دل على أنها مبدلة من الحرف الأصلي لا من التنوين (٤) .

٣- عرض طائفة من الآراء واختيار أحدها كقوله : فإن قيل فما حرف الإعراب في التثنية والجمع قيل : اختلف النحويون في ذلك فذهب سيويه إلى أن الألف والواو والياء هي حروف الإعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس الصرد ومن تابعهم ما إلى أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب . وذهب قطرب والفراء والزبيدي إلى أنها هي الإعراب (٥) .

وقد اختار من بين هذه الآراء جميعها رأي سيويه قال : والصحيح هو الأول (٦) . ثم كرر على هذه الآراء جميعاً بالنقض والتفنيد غير مفرق بين بصري أو كوفي منهم (٧) .

١- قال ابن هشام : إذا وقفت على (منون) فأرجح اللغات وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة كـ " هذا زيد " ومرت " زيد " وأن يبدل ألفاً بمد الفتحة إعرابية كانت كـ " رأيت زيدا " أو بنائية كـ " أيها " و " وبيها " أوضح المسالك ج ٣ ص ٢٨٦) هذا إذا كان الاسم صحيحاً فإذا كان مقصوراً كان من المفترض أن يقلب تنوينه ألفاً في الوقف قياساً على الصحيح ولكن وجد سود الألف الأصلية يحول دون ذلك لأنه لا يجوز التثنية ألفين في نفس الموضع . وقد اختلف النحاة في حل هذا الإشكال على ما ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية (انظر ص ٤٢ - ٤٣)

٢- الإمالة هي أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة فإن كان بعدها ألف ذهب إلى جهة الياء كالفتى والأفمال الفتحة وحدها كنبئة وسحر (انظر وضع المسالك ج ٣ ص ٢١٢) وانظر أسرار العربية ص ٤٠٦ وما بعدها .

٣- طه آية : ١٠

٤- أسرار العربية ص ٤٢ - ٤٣

٥- أسرار العربية ص ٥١ - ٥٢

٦- نفس المصدر ص ٥٢

٧- نفس المصدر ص ٥٢ - ٥٣ وانظر الانصاف ج ٢ ص ٤٨١ واعراب القرآن ج ١ ص ٣٠٧ .

٤- قد يعرض طائفة من الآراء ثم يرفضها جميعا وينفرد برأي متميز. قال حول العامل في خبر المبتدأ : اختلف النحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى أن عامله المبتدأ وذهب البصريون الى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر وذهب قوم منهم الى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر. وذهب سيبويه وجماعة معه الى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى إلا بهما فدل على أنهما العاملان فيه (١) .

وقد رفض هذه الآراء جميعا فقال : والتحقيق فيه عندى أن تقول : إن الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ لأن المبتدأ مشارك له في العمل (٢)

٥- قد يعرض آراء مشهورة ثم يلحقها برأي غير مشهور. قال بشأن العامل الممنوى : وأما الممنوى فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين. هذا أحدهما وهو الابتداء والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتسب فارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب. وأما فـأبو الحسن الأذخريهما موضعا ثالثا وهو عامل الصفة (٣) .

٦- قد يعرض رأيين مختلفين ثم يرجح أحدهما على الآخر قال : فان قيل : فعلى ماذا ينتصب قولهم : قعد القرفصاء ونحوه ؟ قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو قبله . هذا مذهب سيبويه وذهب أبو بكر بن السراج الى أنه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه : قعد القعدة القرفصاء إلا أنه حذفت الموصوف وأقام الصفة مقامه والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه، لأنه لا يفتقر الى تقدير موصوف.

١- أسرار العربية ص ٧٦

٢- نفس المصدر والمكان وانظر الانصاف ج ١ ص ٤٦

٣- نفس المصدر ص ٦٦

وما لا يفتقر الى تقدير موصوفه أولى مما يفتقر الى تقدير موصوفه (١) .

٧- قد يقف موقف المدافع من بعض النحويين : قال بخصوص " لن " الناصبة : ذهب الخليل الى أنها مركبة من كلمتين وأصلها " لا أن " فحذفوا الألف من لا والهمزة من " أن " لكثرة الاستعمال وركبوا احداهما مع الأخرى فصار " لن " وذهب سيبويه الى أنها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء من حرفين ليس فيه زيادة . قال سيبويه : ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيادا فلن أضرب لأن ما بعد " أن " لا يعمل في ما قبلها (٢) . وقال ابن الأنباري مدحا على ذلك : ويمكن أن يمتدز عن الخليل بأن يقال : ان الحروف اذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب (٣) .

ومن الجدير بالملاحظة أنه في تعامله مع النحاة كان يميز بعضهم عناية خاصة فمن هؤلاء سيبويه الذي يتردد اسمه كثيرا في مصنفات ابن الأنباري . والذي يستوقف النظر أنه في معظم الأحوال التي أورد فيها رأى سيبويه كان يعتبر ذلك الرأى صحيحا ويفضله على غيره من النحاة . ولم يكن يتخلى عن هذا الاتجاه في اختيار رأى سيبويه الا حينما يصطدم بالنص القرآني فقد كان حينئذ يعتبر النص القرآني أوثق من رأى سيبويه وأجدر بالقبول فمن ذلك تضعيف سيبويه لاستخدام المفرد بدل الجمع في مثل قول الشاعر :

في حلقكم عظم وقد شجنا (٤)
وقوله : كلوا في بعض بطونكم تعفوا (٥)
أى في حلوقكم وفي بطونكم .

١- أسرار العربية ص ١٧٦

٢- نفس المصدر ص ٣٢٦

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- وعجز بيت للمسيب بن زيد بن مناة الغنوي وصدرة : لا تنكر القتل وقد سبينا -

٥- وصدرة بيت مجهول القائل وعجزه : فان زمانكم زمن خميص . والبيتان من شواهد

سيبويه .

قال ابن الأنباري : وضعف سبويه هذا الوجه وزعم أن هذا إنما يجيء كثيراً في الشعر وليس كذلك لمجيئه كثيراً في كتاب الله . وأورد على ذلك الشواهد التالية :

- أ - ولا يرتد اليهم طرفهم (١)
- ب - ويضع عنهم إصرهم (٢) .
- ج - لقد كان لسبأ في مسكنهم (٣) .

فجاء هذا كله بالمفرد وإن كان نسق الكلام يقتضي مجيئه جمعاً (٤) .

ومن الذين كان يميزهم اهتمامه وعنايته أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان فييد وأنه كان لهؤلاء تأثير كبير فيه حتى أنه كان يحتسب أخذهم برأي ما دلالة كافية على قيمة ذلك الرأي وأهميته . فقد جعل اختيار هؤلاء لمذهب الكوفيين في إحدى المسائل حجة على صحة ذلك المذهب ومسوغاً لقبوله . كقوله في الخلاف حول جواز صرف المنوع : ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم بن برهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين (٥) . ولذلك قال : والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين . فقد اعتبر اختيار هؤلاء النحاة لمذهب الكوفيين في صرف المنوع حافظاً لمعل سلوك طريقهم والاقتداء بهم لما يحصل في نفسه من احترام لهم وتقدير لمعلمهم (٦) .

-
- ١- إبراهيم : آية ٤٣
 - ٢- الأعراف : آية ١٥٧
 - ٣- سبأ : آية ١٥
 - ٤- أعراب القرآن ج ١ ص ٥٢-٥٣
 - ٥- الانصاف ج ٢ ص ١١٣
 - ٦- نفس المصدر ص ١٤٥

هذا موقفه من البصريين أما موقفه من الكوفيين فقلما كان يورد رأيا لهم إلا لينفضه ويفنده . فلم يكن معجبا بهم وبآرائهم وان كان في كثير من الأحيان حريصا على ذكرها وإثباتها . فهو يصف رأي الفراء وهو من رؤساء الكوفيين بأنه لا ينفك من ضعف (١) أو بأنه ظاهر الفساد (٢) أو بأنه ليس بشيء (٣) أو بأنه مجرد دعوى يفتقر إلى دليل (٤) إلى غير ذلك من العبارات .

وهذا الذي يقوله في الفراء يقوله في الكسائي (٥) وفي ثعلب (٦) أيضا . ولا أرانا بحاجة إلى الاقضية في شرح موقفه من علماء الكوفيين فقد يكون فيما بسطناه من ذلك في الفصل الذي عقدناه عن الخلاف النحوي غناء وأي غناء .

وصوفة القول أن صاحبا كان حريصا على حشد آراء النحاة من مختلف المذاهب والطبقات في كل مسألة تعرض له وكان يدخل هذه الآراء ويختار منها ما يعتقد أنه صحيح سليم فاذا لم يوفق في ذلك رفضها كلها وانفرد برأي بديل .

أما سر شغفه بتتبع آراء النحاة واستحضاها رها في كل مناسبة تعرض له فهو الحرص على تأدية رسالته التعليمية وتزويد تلامذته بثقافة نحوية شاملة . وهي المهمة التي كانت تحتل من قلبه وفكره مكانا كبيرا .

ولا يفوتنا أن نذكر أنه كان يبدى في ذلك كله استقلالا في الفكر وطرافة في المرض وعمقا في الرؤية ولم يكن مجرد حافظ مهمته تأدية ما في الكتب ونقل ما في بطون المصنفات . وفيما عرضنا من حججه استدلالاته أكثر من شاهد على ذلك .

١- أسرار العربية ص ٢٩

٢- نفس المصدر ص ٥٣

٣- نفس المصدر ص ١٩٢

٤- الانصاف ج ١ ص ٢٦٤ وانظر الانصاف ج ٢ ص ٦٢١ واعراب القرآن ج ١ ص ٣٢١

٥- انظر أسرار العربية ص ٢٩ والانصاف ج ٢ ص ٦٠٠

٦- الانصاف ج ١ ص ٢٤٧

٢ - موقفه من السماع والقياس.

السماع والقياس كما عرفنا في الفصول السابقة ، من أصول النحويين هما الأصلان الرئيسان والضمان من بينها . ولا أظننا نستطيع تحديد مذهب من المذاهب دون عرضه عليهما . فهما المحك الذي نميز به مذهباً من مذاهب واتجاهات من اتجاهات

وقد عرفنا في حديثنا عن الخلاف النحوي كيف كان اختلاف موقف كل من مدرستي البصرة والكوفة من السماع والقياس سبباً في كل ما حصل بين المدرستين من تناقض وتعارض . ولذلك فإن من الواجب علينا أن نعرض موقف ابن الأنباري من هذين الأصليين من أجل التوصل إلى تحديد مذهب النحوي لا سيما أن تحديد ذلك المذهب هو هدفنا في هذا الفصل .

ومن الجدير بالتنبيه إلى أننا لا نستطيع أن نتحدث عن أحد هذين الركنين منفصلاً عن الآخر فهما متحدان ممتازان . ولقد قامت صناعة النحو عليها مع الفناء أحدهما يصر تلك الصناعة بل يهز أركانها . ذلك أن الفناء السماع ينفي وجود صناعة النحو كما أن الفناء القياس يفقدها الحياة والحركة .

وابن الأنباري كثير التطرق لهذين المصطلحين والترديد لهما . وهو يحتفظ بلفظ القياس دوماً ولكنه قد يعبر عن السماع بالنقل والاستعمال . فيقول : فان قيل : فنحن لا ننكر أنه (يعني النحو) يثبت استملاً ونقلًا لا قياساً وعقلاً قلنا : هذا باطل . (١) وهو يعرف السماع أو النقل بأنه الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (٢) . كما يعرف القياس بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن

١- لمع الأدلة ص ٤٧

٢- جدل الاعراب ص ٤٥

كل ذلك منقولاً عنهم وإنما لما كان غير المنقول عنهم في ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه وكذلك صداعة الأعراب (١) .

هذا هو مفهومه النظري للسمع والقياس وهو يطبق هذا المفهوم على ما يعترضه من مسائل نحوية. وسنجد فيما يعلق به على تلك المسائل تفصيلات جديدة تزيد الصورة وضوحاً وإشراقاً .

وأول ما يبدو لنا في ذلك أنه يكره القياس على النادر والشاذ ويعمل ذلك بقوله : إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدى إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يجهل ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد الصناعة بأسرها (٢) . وهو لذلك يكثر من قوله : وهي رواية شاذة (٣) وهو من الشاذ الذي لا يبرج عليه (٤) وهو من الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه (٥) وهو من الشاذ الذي لا يعبأ به ولا يقاس عليه (٦) وهذا ليس بمطرد في القياس (٧) وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه (٨) وهو مع قلته لا يعرّف قائله (٩) وذلك لشذونها وقلتها في بابها (١٠) ، إلى غير ذلك من العبارات التي تبدل على أن ابن الأنباري لا يعتمد بالقليل والنادر ولا يبنى قاعدة منها .

-
- ١- جدول الأعراب ص ٤٥-٤٦
 - ٢- الانصاف ج ٢ ص ٤٥٦
 - ٣- نفس المصدر ج ١ ص ١٢١
 - ٤- نفس المصدر ص ١٣١
 - ٥- نفس المصدر ص ١٣٠
 - ٦- نفس المصدر ص ٣٦٥
 - ٧- أسرار العربية ص ٤٢٩
 - ٨- نفس المصدر والمكان .
 - ٩- الانصاف ج ٢ ص ٤٣٥
 - ١٠- نفس المصدر ص ٤٥٦

وذلك بالإضافة إلى ذلك يحكم القياس في الحديث النبوي ويرى أن ما جاء منه نادراً أو شاذاً فهو من كلام الراوي لا من كلام الرسول (صلم) قال في ذلك: فأما الحديث "كأن الفجر أن يكون كقرا" فإن صحَّ فزيادة "أن" من كلام الراوي لا من كلامه عليه السلام لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطاق الضاد (١) . وهذا يعني أنه ينكر ورود النادر والشاذ في كلام الفصحاء فإذا ورد شيء منه فلا يقاس عليه .

وهو لشدة اعتداده بالكثرة ربما أدت به إلى قبول بعض وجوه الاستعمال وإن كان ضعيفاً في القياس . فقد رجح مذهب الكوفيين في بعض المسائل وأخذ به لكثرة ما ورد منه قال : والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج على حكم الشذوذ لا لقوته في القياس (٢) .

وهو إلى ذلك يرفض كل ما لم يرد عن العرب ولم ينقل عنهم قال : فإذا ثبتت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها (نون التوكيد الخفيفة) على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم (٣) .

وقد يجيز القياس وجهاً لم يرد به الاستعمال فيعدل عنه قال في ذلك : ذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه (يعني تابع الضاد) النصب نحوياً أيها الرجل كما يجوز يا زيد الظريف وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال (٤) .

وأكثر أصناف الكلام ضمناً وتهاافتاً في رأي ابن الأنباري ما لم يرد في النقل ولم يصح في القياس قال : وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحد من

-
- ١- الانصاف ج ٢ ص ٥٦٧
 - ٢- نفس المصدر ص ٥١٤
 - ٣- نفس المصدر ص ٦٥٣
 - ٤- أسرار العربية ص ٢٢٦ وأعراب القرآن ج ١ ص ٦٢

المرب ولا يصح في القياس لأنه لا نظيره في كلامهم (١) .

ويتضح من ذلك أنه يعتد بالسمع الكثير ولا يجيز القياس على الشبان والنادر. وتغني عنده كثرة الاستعمال عن القياس ولكن القياس وحده لا يفني عن كثرة الاستعمال . وخير الكلام عنده ما طرد في الاستعمال والقياس كما أن أضغف الكلام ما لم يرد في السماع، ولم يصح في القياس . وهي سمات وخصائص نجدها في المذهب البصري مما يدل على وثاقة الصلة بينه وبين ذلك المذهب وعلى قوة النزعة البصرية عنده .

٣- مصطلحاته النحوية .

ذكرنا في موضع متقدم من هذه الدراسة أنه كان لكل من البصريين والكوفيين مصطلحات خاصة به . وقد أثبتنا ثمة نماذج من تلك المصطلحات المتباينة فلا ضرورة للمودة اليها مرة أخرى (١) . فكل ما هو مقصود هنا أن نلقي نظرة على مصطلحات ابن الأنباري ونحدر انتباهنا إلى أحد المذهبيين .

ويبدو من تتبع أبحاث هذا العالم أنه كان ظلما على مصطلحات الطرفين ، ففي حين يستخدم مصطلحات البصريين يشير أحيانا إلى ما يقابلها من مصطلحات الكوفيين . يقول عند تطرقه لذكر " الظرف " ويسمونه (يعني الكوفيين) " الظرف " " المحال " ومنهم من يسميه " الصفة " (٢) . وقال في موضع آخر : ولهذا اسمى الكوفيون " الظرف " " محال " لحلول الأشياء فيها (٣) . وقال في باب المفعول معه : وهذا الباب يترجمه البصريون واما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا (٤) . وقال في باب هطاف البيان : وهذا باب يترجمه المصريون ولا يترجمه الكوفيون (٥) .

وهو حين يترجم هذه الأبناب التي لا يترجمها الكوفيون فكأنه يدل ذلك على أنه يلتزم المذهب البصري ويراعي شروطه وقوانينه . ومن المواضع التي تتجلى فيها نزعة البصرية في استعمال المصطلحات ألقاب الإعراب والبناء يقول في ذلك : وألقاب الإعراب والبناء ثمانية فأربعة للإعراب وأربعة للبناء . وألقاب الإعراب رفع ونصب وجر وجزم وألقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف وهي وان كانت ثمانية في المعنى فهي أربعة في الصورة (٦) . أما الكوفيون فلم يكونوا يفرقون بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء

-
- ١- انظر ص ٢١٧-٢١٨ من هذه الدراسة .
 - ٢- الانصاف ج ١ ص ٥١
 - ٣- اسرار العربية ص ١٧٧
 - ٤- نفس المصدر ص ١٨٦
 - ٥- نفس المصدر ص ٢٩٧
 - ٦- نفس المصدر ص ٢٠
 - ٧- شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣ وشرح المفصل ج ١ ص ٧٢

ومما يدل على عراقة صاحبنا في بصريته أن ما ذكره عن القاب الإعراب والبناء له أصل في كتاب سيبويه فهو مقتبس منه ببعض التصرف. قال تحت عنوان مجاري أو آخر الكلم من الصرية : وهي تجرى على ثمانية مجار على النصب والجرح والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجرح والكسر ضرب واحد وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبقى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل (١) .

ومن هذا كله يتبين لنا أن مصطلحات ابن الأنباري بصرية . ولا يبدو أنه استخدم مصطلحات الكوفيين إلا في موضع واحد حين أعرب و" يعلم الصابرين (٢) في قوله تعالى : أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . فقال : ويعلم منسوب على الصرف بتقدير أن . أي لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين (٣) . مع العلم أنه في موضع آخر ينهر على أن الكوفيين يجعلون الفعل في مثل ذلك منصوباً على الصرف وإن البصريين يجعلونه منصوباً بتقدير " أن " (٤) وقد ذكرنا في موضع سابق أن الكوفيين يطلقون اسم واو الصرف على واو المعية عند البصريين (د) .

١- الكتاب ج ١ ص ١ - ١٠ ومن الجدير بالتنبيه أنه بقوله : " لما يحدث فيه العامل " الخ . . يعني حركة الاعراب التي تتغير بتغير العوامل كما أنه بقوله : " لغير شيء " أحدث ذلك فيه من العوامل يعني حركة البناء التي لا تنتج عن وجود عامل ولا يدخلها تغيير .

٢- آل عمران : آية ١٤٢

٣- اعراب القرآن ج ١ ص ٢٢٣

٤- الانصاف ج ٢ ص ٥٥٥

٥- انظر من (٢١٧) من هذه الدراسة .

٤- نسبه العلمي أو سلسلة شيوخه

مثلا كان العربي يمتاز باثبات سلسلة نسبه القبلي صار العالم يمتاز باثبات سلسلة نسبه العلمي . فقد كانوا يمتقدون بأنه لا خير في من يدرس على نفسه ولا يتخرج على شيخ . وعلى هذا الاساس عثر أبو حيان من ابن مالك لأنه على زعمه لم يكن ممن لا زم في هذا الفن اما مستبحرا فيه ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكره من اشتغل عليه بهذا الفن . ومن هنا حرص ابن الأنباري على اثبات سلسلة شيوخه معتزا معتدا ، فقال في معرض حديثه عن استاذة ابن الشجري : وعنه أخذت علم المرية وأخبرني أنه أخذته عن ابن طباطبا العلوي وأخذته ابن طباطبا عن علي بن عيسى الرضوي وأخذته الرضوي عن أبي علي الفارسي وأخذته أبو علي الفارسي عن أبي بكر السراج وأخذته ابن السراج عن أبي العباس المبرد وأخذته المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمرو الجرمي وأخذاه عن أبي الحسن الأخفش، وأخذته الأخفش عن سيبويه وغيره وأخذته سيبويه عن الخليل بن أحمد وأخذته الخليل عن عيسى بن عمر عن أبي اسحاق وأخذته ابن أبي اسحاق عن ميمون الأقرن وأخذته ميمون الأقرن عن عنبسه الفيل عن أبي الأسود الدؤلي وأخذته أبو الأسود عن أمير المؤمنين عليه السلام (١) .

فهذه سلسلة بصرية من أولها الى آخرها لا يختلف في ذلك اثنان . ونحن نستنتج من كل ما سلف ابتداءً من موقفه من الشواهد وتشدده في شروط السماع وتوسعه في القياس مرورا بموقفه من النحاة وأصول النحو ونوعية مصطلحاته وانتهاءً سلسلة شيوخه أنه بصري النزعة ينتمي الى هذه المدرسة بفكره وثقافته وقايسه المنطقية ولا اعتبار بمن يعترض على ذلك محتجا بمخالفة ابن الأنباري لبعض آراء البصريين في مسائل الخلاف فهذه المخالفة من دلائل قوة الشخصية واستقلال الرأي . ثم انها تدور حول الفروع والتفصيلات ولا تمس الأصول والقواعد الأساسية بأية حال من الأحوال .

٤ - نسبه العلمي أو سلسلة شيوخه

مثلاً كان العربي يمتاز بإثبات سلسلة نسبه القبلي صار العالم يمتاز بإثبات سلسلة نسبه العلمي . فقد كانوا يمتقدون بأنه لا خير في من يدرس على نفسه ولا يتخرج على شيخ . وعلى هذا الاساس غرّ أبو حيان من ابن مالك لأنه على زعمه لم يكن ممن لازم في هذا الفن إما استبحراً فيه ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن . ومن هنا حرص ابن الأنباري على اثبات سلسلة شيوخه ممتازاً ممتازاً ، فقال في معرض حديثه عن استاذة ابن الشجري : وعنه أخذت علم العربية وأخبرني أنه أخذته عن ابن طباطبا العلوي وأخذته ابن طباطبا عن علي بن عيسى الرهصي وأخذته الرهصي عن أبي علي الفارسي وأخذته أبو علي الفارسي عن أبي بكر السراج وأخذته ابن السراج عن أبي العباس المبرد وأخذته المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمرو الجرمي وأخذاه عن أبي الحسن الأخفش، وأخذته الأخفش عن سيبويه وغيره وأخذته سيبويه عن الخليل بن أحمد وأخذته الخليل عن عيسى بن عمر عن أبي اسحاق وأخذته ابن أبي اسحاق عن ميمون الأقرن وأخذته ميمون الأقرن عن عنبسه الفيل عن أبي الأسود الدؤلي وأخذته أبو الأسود عن أمير المؤمنين عليه السلام (١) .

فهذه سلسلة بصرية من أولها الى آخرها لا يختلف في ذلك اثنان . ونحن نستنتج من كل ما سلف ابتداءً من موقفه من الشواهد وتشدده في شروط السماع وتوسعه في القياس مروراً بموقفه من النحاة وأصول النحو ونوعية مصطلحاته وانتهاءً سلسلة شيوخه أنه بصري النزعة ينتمي الى هذه المدرسة بفكره وثقافته وقائمه المعرفية ولا اعتبار بمن يعترض على ذلك محتجاً بمخالفة ابن الأنباري لبعض آراء البصريين في مسائل الخلاف فهذه المخالفة من دلائل قوة الشخصية واستقلال الرأي . ثم انها تدور حول الفروع والتفصيلات ولا تمس الأصول والقواعد الأساسية بأية حال من الأحوال .

فحين يطبق ابن الأنباري نظريات البصريين في أسماء والقياس والعلّة والتحليل
والعامل النحوي وغيرها من الموضوعات الأساسية لا يكون ثمة مجال للزعم بأنه ليس
بصرياً أو أنه خارج عن نطاق هذه المدرسة أو مخالف لها أو أنه ينتمي إلى مدرسة
تقع منها موقع المخالف أو النقيض. (١)

أما قضية عدم انسياقه مع البصريين في بعض مسائل الخلاف فهي ظاهرة
طبيعية ليست مقصورة على ابن الأنباري وحده فقد خالف سيبويه استاذ الخليل (٢)
في عدد من المسائل وخالف المبرد استاذ سيبويه (٣) وخالف الزجاج استاذ
المبرد (٤) وهكذا واليك . ولم يزعم أحد بأن من هؤلاء من خرج عن المذهب
البصري أو تفرّد عليه . فهذه المخالفات هي من الجوازات المرخص بها في نطاق
المذهب الواحد ولم تكن في يوم من الأيام دليل تفرّد أو استقلال عن المذهب.

-
- ١- ستعرض لهذه المزايم بعد قليل .
 - ٢- البحث اللغوي عند العرب ص ١٠١
 - ٣- نفس المصدر ص ٦٦ ، ١٠١ - ١٠٢
 - ٤- المدارس النحوية ص ١٣٧ - ١٣٨

— علاقته بعدرسلة القياس —

قادتنا استدلالنا فيما سبق أن ابن الأنباري ينتمي إلى المدرسة البصرية وهذا الانتماء ليس في اعتقادنا مجال جدل أو مناقشة . فإذا رحنا نبحث له عن انتماء إلى مدرسة أخرى فليس ذلك لأننا نشكك في هذه الحقيقة بل لأننا نود أن نكون أكثر حرصاً وتخصيماً في موضوع هذا الانتماء .

وتفصيل ذلك أنه قد انبثقت عن مدرسة البصرة مدرسة جديدة يتزعمها أبو علي الفارسي وتسمى بمدرسة القياس (١) . وهي لا تناقض المدرسة البصرية ولا تتعارض معها لكنها تزيد بعض سماتها وخصائصها فرط تجسيم وتشخيص . وقد بدأت هذه المدرسة بإبن السراج وتوطدت بأبي علي الفارسي واكتملت بإبن جنبي . وهذه أهم خصائصها وسماتها :

- ١- الاستقلال الفكري : فلم تكن متعبدية بآراء البصريين فقد خالف ابن السراج أصول البصريين في مسائل كثيرة لتركه النظر في النحو وأقبله على الموسيقى (٢) وكانت لأبي علي الفارسي كذلك طريقة المستوعبة المتقسمة في تناول مسائل النحو في شخصية ظاهرة (٣) ولا غرو في ذلك فقد كان أماماً بصرياً مستقلاً بآرائه في النحو وشيخاً لمدرسة قائمة بذاتها (٤) . وكذلك كان أبو الفتح بن جنبي أصيلاً في نهجه يستعمل عقله في الفهم لا يضيره أن يخالف شيخه أبا علي الفارسي وغيره ولا أن ينفرد برأي ويقول قولاً لم يقله أحد قبله (٥) . فقد كان على رأي الاستاذ أحمد أمين من زعماء الأحرار في اللغة (٦) وقد رفع لواء مذهب القياس حتى فاق استاذ (٧) — يعني أبا علي الفارسي .

- ١- ممن أتى على ذكر هذه المدرسة أحمد أمين (انظر : مدرسة القياس في اللغة ، مجلة مجمع اللغة العربية ج ٧ ص ٣٥١ وما بعد ١٥) وسعيد الأفغاني (انظر " في أصول النحو " ص ٨٦ و ١٠٤) وعبد الفتاح الشلبي (انظر أبو علي الفارسي ص ٤٣٧)
 ٢- أنباه الرواة ج ٣ ص ١٤ — عبد الفتاح الشلبي أبو علي الفارسي ص ٣٦
 ٣- نفس المصدر ص ١٠٨ — فاضل السامرائي : ابن جنبي النحوي ص ٢٣٠
 ٤- مجلة مجمع اللغة العربية مجلد ٧ ص ٣٥١
 ٥- ظهر الاسلام ج ٢ ص ٩٢

٢- الاتساع في القياس: فقد استصرف القياس اهتمام هؤلاء جميعاً وأخذ عليهم — مناحي تفكيرهم . وحسبنا أن نورد في التدليل على ذلك بعض أقوالهم المشهورة بهذا الشأن :

أ) قال ابن السراج : اعلم أنه ربما شد شيء من بابيه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرده في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشد عنه (١) .

ب) قال أبو علي الفارسي : لأن أخطيء في خمسين مسألة مما بابها الرواية أحب الي من أن أخطيء في مسألة واحدة قياسية (٢) .

ج) قال ابن جنبي : ان مسألة واحدة من القياس أنبل وأنه من كتاب لفة عند عيون الناس (٣) . فهذا يدل على مدى عنايتهم بالقياس بل شد ففهمهم به .

٣- الاستمانة بالمنطق : فقد ذكر أبو عبد الله المرزباني في وصف كتاب "الأصول" المنسوب لابن السراج أنه جعل أصنافه بالتقسيم على لفظ المنطقيين فأعجب بهذا اللفظ اللغويون (٤) . وكذلك ذكر ابن السراج أنه عني بدراسة المنطق والموسيقى (٥) . وأما أبو علي الفارسي فيذكر الدكتور شوقي ضيف أنه كان يعتنق مذهب المعتزلة والاعتزال من قديم يجري إلى قراءة المنطق والفلسفة (٦) . وأما ابن جنبي فيذكر الدكتور فاضل السامرائي أن المنطق ظاهر في بحوثه (٧) .

١- المزهر للسيوطي ج ١ ص ٢٣٢

٢- معجم الأدباء لياقوت ج ٧ ص ٢٥٤

٣- الخصائص ج ٢ ص ٨٨

٤- أنباه الرواة ج ٣ ص ١٤٩

٥- المدارس النحوية ص ١٤٠

٦- نفس المصدر ص ٢٥٦

٧- ابن جنبي النحوي ص ١٩٢

هذه سمات مدرسة القياس وخصائصها فما علاقة ابن الأنباري بكل ذلك ؟

يبعد وأن صاحبنا كان على صلة وثيقة بهذه المدرسة . ونستطيع أن نتلمس هذه الصلة من خلال الدلائل التالية :

١- قال الدكتور شوقي ضيف : ويتصل نسبه (يعني ابن الأنباري) النحوي بأبي علي الفارسي . ويظهر أنه كان يعلق على مصنفاته ويدرسها لتلاميذه في المدرسة النظامية إذ نجد بين مؤلفاته كتاب " حواشي الايضاح " وهو من أهم مصنفات الفارسي (١) .

٢- اعجابه الظاهر بأركان هذه المدرسة الثلاثة فقد وصف أبا علي الفارسي بأنه من أكابر أئمة النحويين (٢) . وابن جنبي بأنه من حذاق النحاة (٣) وابن السراج بأنه كان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين (٤) وبأنه كان ثقة (٥) .

٣- تأثره بهم في بعض الموضوعات النحوية التي عالجها . وقد بينا في حديثنا على جهوده في اصول النحو والعللة ما بينه وبين ابن جنبي في خصائصه من نقاط التقاء ومواطن تشابه . كما أنه ليس من قبيل المصادفة المحضفة أن يكون قد نسب إلى كل من هؤلاء الثلاثة دوراً في ابتداء علم أصول النحو الذي ألف فيه ابن الأنباري وقد تقصينا القول في هذا كله في موضع متقدم فلا ضرورة للخوض فيه من جديد .

١- المدارس النحوية ص ٢٧٨

٢- نزهة الألباء ص ٣١٥

٣- نفس المصدر والمكان ، وانظر ص ٣٣٢

٤- نفس المصدر ص ٢٤٩

٥- نفس المصدر ص ٢٥٠

أمّا خصائص مدرسة القياس وسماتها فنجدها عند ابن الأنباري على
الوجه التالي :

١- الاستقلال الفكري ويتجلى في المظاهر التالية :

(أ) الرغبة في التجديد على المستوى الموضوعي والحرص الشديد على السبق
في ميدان الابتكار والابتداع . وبهذا الدافع صنف كتبه المعروفة فسي
الأصول " وجدل الأعراب والخلافات . وهي كتب مهمما قيل فيها فهي جديدة
في بابها طريقة في موضوعها .

(ب) التفرد في معالجة المسائل النحوية والحرص على الاتيان بالرأي الجديد
والموقف المتميز . فهو يحشد الآراء الواردة في المسألة الواحدة ثم
يدرسها ويحصيها فإما أن يختار أحدها أو أن يلقي بدلوه في الدلاء فيورد
رأيا جديدا . والأمثلة على ذلك كثيرة . وقد ذكرنا شيئا منها في مكان
سابق فنكتفي بذلك .

(ج) الجدة في أساليب التصنيف في الترتيب والتبويب . ويظهر ذلك في
كتابه الانصاف وأسرار العربية ولمع الأدلة فهو لا ينسج فيها على منوال
سابق . ونلمس صحة ذلك اذا قارنا بين هذه الكتب وغيرها من المصنفات
النحوية التقليدية كما أن شخصية ابن الأنباري في مؤلفاته ظاهرة بارزه
فله سماته وخصائصه في العرض والمعالجة . وقد أشار هوالي ذلك
في مقدمات كتبه . ولا نرى ضرورة للتدليل على ذلك فقد ألمنا به
في موقع سابق .

٢- الاتساع في القياس : اتسع صاحبنا في القياس حتى جعله دأبه ويدونه
وكما كان لكل من ابن السراج وابي علي الفارسي وابن جني كلمة مأثوره
في القياس فقد أشرعنه قوله : ان انكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو

كله قياس (١) . ولا نود أن نتوسع في التدليل على ذلك فقد أتينا فيه بما فيه الكفاية .

٣ - الاستعانة بالمنطق : فهو يكثر من الاستعانة بالمنطق واستخدام الأقيسة المنطقية ويظهر ذلك في طرح المسائل واستخلاص القواعد وتحليل الأحكام والموازنة بين الآراء وقد اثبتنا في حديثنا عن أصوله ومقاييسه وغيرها من الموضوعات بالتعميل والخلاف شيئاً كثيراً من ذلك . ولكننا هنا نود أن نركز على ناحية واحدة من هذه القضية وهي استعانته بالمنطق الحسي في التدليل على الامور المعنوية . ولعلنا تأثرنا في ذلك بابن السراج الذي ذكر عنه ما يلي : وقد حكى عن ابي بكر ابن السراج أنه شبه الجازم بالدواء والحركة في الفعل بالفضيلة التي يخرجها الدواء . وكما أن الدواء اذا صادف فضله حذفها واذا لم يصادف فضله أخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل على الفعل ان وجد حركة أخذها والا أخذ من نفس الفعل (٢) .

ولقد تأثر صاحبنا بهذه الظاهرة اكبر التأثير فأكثر من استخدامها في التدليل على آرائه وأحكامه ، فمن ذلك قوله : والممدوم لا يكون عاملاً وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعته معدومه والمشي برجل معدومة (٣) والقطع بسيف معدوم والاحراق بنار معدومة فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بمامل معدوم لأن العمل النحوية ، شبهة بالعمل الحسية (٤) . وقوله : فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ . لا به كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب فالتسخين انما حصل عند وجودهما لا بهما لأن التسخين انما حصل بالنار

١ - لمع الادلة ص ٤٤

٢ - أسرار العربية ص ٣٢٣

٣ - في النص " معدوم بالتذكير والصحيح ما أثبت

٤ - الانصاف ج ١ ص ٢٤٧

وحددها فكذلك ما هنا الا بتداه وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ
الا انه عامل معه لأنه اسم والاصل في الأسماء الا تعمل (١) .
وقوله : وعدم عطه (يعني الابتداء) في محل لا يقبل الحمل لا يدل
على عدم عطه في محل يقبل الحمل ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع
في آخر وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل
القطع لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع انما كان لنبوه في المحل لأن السيف
غير قاطع فكذلك ما هنا . (٢)

ومن هذا القبيل قوله : اسم الاشارة لا يضاف الى ما بعده لأنه معرفة
واذا كان معرفة في نفسه استغن عن تعريف غيره فان الكحل يعني عن الكحل (٣) .
والأمثلة على ذلك كثيرة وهي تدل على ولح صاحبنا بالمنطق والاستدلال على المعنويات
بالحسيات .

ومن ذلك كله يتضح أن ابن الأنباري ينتمي الى مدرسة القياس . وهذا لا يتعارض
مع قولنا بأنه ينتمي الى المدرسة البصرية ذلك أن الثانية فرع من الأولى وهي لا تختلف
عنها الا في بعض التفصيلات والتفريعات بالاضافة الى أن الثانية زادت بعض خصائص
الأولى وسماتها فسرط تجسيم وتشخيص كما ذكرنا قبل قليل .

وعلى كل حال فانه يبدو أن مدرسة القياس مصطلح حديث تنبه له بعض
الدارسين المحدثين ولم يعرفه القدامى من المؤرخين وأصحاب الطبقات فلا ريب
أن نجد كثيرا من الباحثين يعتبرون أبا علي الفارسي رأس مدرسة القياس وتلميذه ابن
جني بصريين بل من أئمة المدرسة البصرية الكبار (٤) . واذا كان رؤوس مدرسة القياس
يعتبرون بصريين فلا غرو أن يعتبر ابن الأنباري بصريا . قال الدكتور المخزومي : ولذلك
كان نحوه (يعني ابن الأنباري) بصريا بكل ما لهذه الكلمة من دلالة بل كان في دراسته
النحوية غاليا كل الغلو في اتباع حرفة المنهج البصري الذي يخيل الي أنه كان ان ذلك
في نموه الى الذروة في تحكيم الفلسفة في المسائل النحوية (٥) .

١- الانصاف ج ١ ص ٤٧

٢- نفس المصدر ص ٥١

٣- اعراب القرآن ج ١ ص ٤٤

٤- انظر مقدمة سر الصناعة ص ٣٤ ومقدمة الخصائص ص ٤٤ ودائرة المعارف لفؤاد

البيستاني ج ٢ ص ٤١٥ وابن جني النحوي ص ٢٩٠ .

٥- مدرسة الكوفة ص ٣٦١

نسبته الى ما يسمى بالمذهب البغدادي

على ان من الدارسين من ينسب صاحبنا الى المذهب البغدادي (١) فيلحقونه بأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهما من النحاة الذين لا مسوغ للاحاق هذه النسبة بهم الا انهم سكنوا بغداد. وذلك ان اصحاب الطبقات نسبوا الى بغداد كل من جعلها دار اقامته فقالوا البغدادي كما قالوا الاسيوطي والانباري والحلي والدمشقي والموصلي الخ وليس في هذه النسبة اية دلالة على مذهب .

على ان هذه النسبة الى بغداد قد تكون مشللة بعض الشيء ذلك ان بعض البصريين وعلى رأسهم ابن جني كانوا يبالغون اسم البغداديين على الكوفيين وذلك لان الكوفيين سبقوا البصريين الى بغداد وكان لهم الحظوة عند الحلفاء والامراء اكثر مما كان للبصريين (٢) فاطلق عليهم هذا اللقب نسبة الى الدار لا نسبة الى المذهب .

ولا نود الافاضة في هذا الموضوع وبحثة من جميع نواحيه ذلك ان بعض الدارسين قد سبقوا الى معالجتته وتوصلوا بما بسطوا من براهين وادله الى انكار وجود المذهب البغدادي . وقد يكون من المناسب ان نختم هذا الفصل بما قاله الدكتور فاضل السامرائي بهذا الشأن : "ولهذا لا استطيع ان اتصور البتة ما ذهب اليه بعض الباحثين من ان ابن الانباري صاحب الانصاف مثلا كان بغداديا وهو الذي الف كتابه المذكور آنفا لتأييد البصريين ووافقهم في عامة المسائل النحوية الخلافية ولم يخالفهم الا في تسع مسائل من مجموع (١٢١) مسألة . ولا ادري كيف يمكن ان يمدخل هذا الرجل بغداديا وآراؤه البصرية واضحة بينة . (٣) .

١- من هؤلاء الدكتور شوقي ضيف (المدارس النحوية ص ٢٧٨) والدكتور محمد اسعد طلس (مجله المجمع العلمي العربي - المجلد ٣١ ج ٤ ص ٦٣١) والدكتور عبد العال سالم مكرم (القرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية ص ١٤٨) وغيرهم .

٢- احمد امين : ضحى الاسلا م ج ١ ص ٢٩٧

٣- ابن جني النحوي ص ٢٥٥

الخاتمة

وبعد فقد توقفنا في هذه الرحلة الطويلة المضمينة مع ابن الأنباري، حيث يحسن بنا الوقوف، وثمنا عنان القلم حين أشرفنا على الغاية وبلغنا الختام.

لقد قطعنا في هذه الرحلة مسالك شائكة وبذلنا جهوداً شاقة. فقد اصطحبنا ابن الأنباري في جميع مراحل حياته، وتتبعناه في مختلف أطواره وحالاته، وحاولنا أن نقدم صورة عنه في نفسه ودرسه.

وقد يكون من غير المتيسر ولا المناسب في هذه العجالة للإمام بجميع القضايا التي عالجنها، والمشكلات التي تصدينا لها، فهي متنوعة وكثيرة. كما أننا لا نرى العودة إلى الرسالة لاستنطاقها بما كشفت من حقائق وما جلبت من آراء، فنحن على ثقة بأن الدنيا لم تخل من زوى النزاهة والنصفة.

ولسنا نزعم أو ندعي أننا استطعنا بعمقنا هذا أن نقدّم الصورة الوافية والنهائية عن جهود صاحبنا في النحو، وأما لم نترك فيه بعدنا مقالاً لائق. فباب البحث في ابن الأنباري ما يزال مفتوحاً على مصراعيه لكل من يأنس في نفسه الكفاية للخوض في هذا الموضوع.

ولا نريد أن نشير هنا إلى إكتمالات الكتابة في ابن الأنباري اللغوي والفقيه والمتكلم، فذلك يتمدى اختصاصنا في هذه الرسالة. وحسبنا أن نشير إلى المنافذ المتعددة التي يمكن أن ينفذ منها الباحث لدراسة ابن الأنباري النحوي فيجد مجالاً للقول ومتسعاً للكلام. وقد نستطيع أن نذكر منها ما يلي:

١- أصوله ومصادره: لقد اعتمد صاحبنا في تصنيفه لهذا العدد الكبير من المؤلفات النحوية على أصول مختلفة ومصادر متنوعة. وكان يذكر

هذه الأصول والمبادئ أحيانا ويتقاضى عن ذكرها أحيانا أخرى .
ومن يطلع على هذه الرسالة يلاحظ أننا كنا نلم بشيء منها في نهاية
كل فصل من الفصول التي عقدناها للحديث عن إنتاجه النحوي . ولكن
ذلك لم يكن شافيا ولا وافيا . ولذلك يبدو من الممكن تتبع هذه الأصول
في تراث كل من البصريين والكوفيين ومدى استفادة صاحبا من كل فريق
وتأثير ذلك كله في إنتاجه النحوي . وقد يضاهى ذلك موقفه
من أصول علم الرواية ومدى تمسكه بتلك الأصول وحرصه على تطبيقتها .

٢- تأثره بالمنهج الفقهي : لقد تعرضنا لهذه المسألة كثيرا خلال
حديثنا عن ابن الأنباري إذ حاولنا أن نتبين أسباب هذا التأثر
ونتائجها . ولكن هذه القضية ما زالت بحاجة إلى مزيد من البحث والاستقصاء
فقد يكون من الممكن تتبعها من جذورها ثم دراسة آثارها في النحو
العربي بصفة عامة . كذلك من الممكن بحث أثرها في أدلة ابن الأنباري
وأقيسته التي كان يستخدمها في دراسة مسائل النحو وقضاياها .

٣- منهجه التعليمي : لقد اتبع صاحبا في دراسة النحو منهجا خاصا
به قد نستطيع أن نطلق عليه اسم " المنهج التعليمي " في مقابل
ما يسمى " بالمنهج الوصفي " الذي كان يحمل به الكوفيون . ومن
صفات هذا المنهج التعليمي أنه ينظر ويقعد ويعتمد الأقيسة
المنطقية والأدلة العقلية . أما المنهج الوصفي فهو يعتمد
الملاحظة والتصور البعديين عن التنظيم والتعميد .

وقد يكون من الممكن الاستفادة من المنهج التعليمي هذا الذي
استخدمه صاحبا في معالجة مسائل النحو وقضاياها ، وخاصة في هذا
الزمن الذي تكثر فيه الشكاوى من صعوبة تدريس النحو فيتبارى الأساتذة
والمرهون لتحسين وسائل التعليم القديمة وابتكار وسائل
جديدة .

انه من الممكن استغلال انتاج ابن الأنباري في تحقيق هذه المهمة . فلقد كان هذا الرجل مخلصا لمهنة التعليم كما كان مخلصا للغة القرآن . وقد نستطيع الاستفادة من جهوده بهذا السبيل اذا أحسننا التدبير وأطلقنا النظر .

كل موضوع من الموضوعات السابقة يدرج أن يكون رسالة جامعية . ولا ريب في ذلك فابن الأنباري خصب كما نرى ، وجوانبه متعددة متنوعة . فهل نطمح من علمائنا الأفاضل وشبابنا المتفتح على العلم والمعرفة أن يخوضوا هذه التجربة ويحققوا هذا الأمل ؟

أما نحن فنرجو أن يسمعنا الوقت بذلك آملين أن يكون لنا مع ابن الأنباري في المستقبل لقاءات ولقاءات .

*

* * * *

*

لائحة المصادر والمراجع

أولا : المخطوطة :

- ١- ابن البطليوسى - عبد الله بن محمد (+ ٥٢١هـ / ١١٢٧م) : الانصاف بذكر أسباب الخلاف ، مكتبة الأوقاف في بغداد رقم (٦٠١٨)
- ٢- التكريتى - عبد المنعم أحمد صالح : ابن الشجري ومنهجه في النحو رسالة ماجستير مودعة في مكتبة بغداد المركزية تحت رقم ٤١٥ نحو .
- ٣- علوش - جميل ابراهيم : التمجيد صيفه وأهنيته . رسالة ماجستير للمؤلف . جامعة القديس يوسف . معهد الآداب الشرقية سنة ١٧٢م
- ٤- ابن قاضي شهابية - أبو بكر بن محمد (+ ٨٥١هـ / ١٤٤٨م) : طبقات النحاة واللفويين . مخطوطة الظاهرية رقم ٤٣٨ .

ثانيا : المطبوعة :

- ١- ابن الأثير - أبو الحسن علي :
أ - التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية . تحقيق عبد القادر أحمد طليحات . دار الكتب الحديثة . القاهرة سنة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م
ب - الكامل . دار صادر . بيروت سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٧م
- ٢- الأفغانى - سعيد : في أصول النحو . مطبعة جامعة دمشق . ط ٣ سنة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م
- ٣- أمين - أحمد :
أ - محى الاسلام . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة . سنة ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م
ب - ظهر الاسلام . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة . سنة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م

٤- أمين - حسين ، تاريخ العراق في العصر السلجوقي . المتبعة الأهلية .
بغداد . سنة ١٣٨٥هـ / ١١٦٥م .

٥- ابن الأنباري - ابو البركات عبد الرحمن بن محمد :

أ - أسرار العربية : تحقيق محمد بهجت البيطار . دمشق سنة ١٣٧٧هـ
١١٥٢م /

ب - اعراب القرآن . تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه . الهيئة المصرية
العامة للتأليف والترجمة والنشر . القاهرة سنة ١٣١٠هـ / ١١٦٧م .

ج - الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة . تحقيق الاستاذ سعيد
الأفغاني . دار الفكر . بيروت . ط ٢ سنة ١٣٦٢هـ / ١١٧٢م .

د - الانصاف في مسائل الخلاف . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
القاهرة . سنة ١٣٦٤هـ / ١١٤٥م .

هـ - لمع الأدلة . تحقيق عطيه عامر . المطبعة الكاثوليكية . بيروت .
سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

و - نزعة الألباء - تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم . دار نهضة مصر
للطباعة والنشر سنة ١٣٨٧هـ / ١١٦٧م .

٦- بارتولد : تاريخ الحضارة الإسلامية ، ترجمة حمزة الطاهر . دار المعارف
بمصر ط ٣ سنة ١٩٤٤ .

٧- بروكلمان - كارل :

أ - تاريخ الأدب العربي . ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار . دار المعارف
بمصر سنة ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م

ب - تاريخ الشعوب الإسلامية . ترجمة نبيه أمين فارس ومخير المصلي
دار العلم للملايين . ط ٥ . بيروت . سنة ١٣٨٨هـ / ١١٦٨م

٨- البغدادي - اسماعيل :

أ- ايضاح المكنون . استانبول . سنة ١٣٦٤ هـ / ١٤٥٠ م
ب- هدية العارفين . استانبول . سنة ١٣٧٥ هـ / ١٤٥٥ م

٩- البغدادي - الخطيب أبو بكر أحمد بن علي : تاريخ بغداد . مطبعة السعادة
بمصر سنة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م .

١٠- البغدادي - عبد القادر : خزانة الأرب . المطبعة السلفية القاهرة سنة
١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م .

١١- البلاذري - أحمد بن يحيى بن جابر : فتوح البلدان . تحقيق عبد الله
أنيس الطباع وأخيه . دار النشر للجامعيين . بيروت سنة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م

١٢- البغدادي - الفتح الأصبهاني : تاريخ دولة آل سلجوق . مطبعة الموسوعات
مصر سنة ١٣٣٧ هـ / ١٩١٨ م .

١٣- البهبهتي - نجيب محمد : تاريخ الشعر العربي . مطبعة السعادة بمصر
سنة ١٣٤١ هـ / ١٩٢١ م .

١٤- ترزي - فؤاد : في اصول النحو واللغة . مكتبة لبنان . بيروت . سنة
١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .

١٥- ابن تفردي بردي - أبو المحاسن يوسف : النجوم الزاهرة . المؤسسة المصرية
العامة للتأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .

١٦- الشهانوي - محمد علي : كشاف اصطلاحات الفنون . طبعة بالأوفست .
مكتبة خياط . بيروت . سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .

١٧- التوحيدى - أبو حيان علي بن محمد :

أ - الإمتاع والمؤانسة . مطبعة لجنة التأليف والنشر . ط ١٣٥١ القاهرة سنة . . .
ب - المقاييسات . تحقيق حسن السند وبني . المكتبة التجارية الكبرى
سنة ١٣٤٧هـ / ١٢٦١م .

١٨ - ثعلب - أبو العباس أحمد بن يحيى : مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام
شارون . دار المعارف بمصر . سنة ١٣٦٨هـ / ١٤٤٨م .

١٩ - الجزري - شمس الدين محمد :

أ - غاية النهاية في طبقات القراء . طبعة الخانكي بمصر . سنة ١٣٥١هـ / ١٣٢٢م .
ب - النشر في القراءات العشر . مطبعة مصطفى محمد سنة

٢٠ - الجميحي - محمد بن سلام : طبقات فحول الشعراء . تحقيق محمود ومحمد شاكر
دار المعارف للطباعة . القاهرة سنة ١٣٧٢هـ / ١٥٢م .

٢١ - ابن جني - أبو الفتح عثمان :

أ - الخصائص . تحقيق محمد علي النجار . دار الكتب . القاهرة .
سنة ١٣٧١هـ / ١٥٢م .

ب - سر صناعة الأعراب . تحقيق مصطفى السقا وآخرين . مكتبة عيسى الحلبي .
القاهرة سنة ١٣٧٤هـ / ١٥٤م .

٢٢ - ابن الجوزي - أبو الفرج : المنتظم في أخبار الملوك والأمم . حيدرآباد .
الهند . سنة ١٣٥٧هـ / ١٣٨م .

٢٣ - حاجي خليفة - مصطفى بن عبد الله : كشف الظنون . استانبول .
سنة ١٣٦٠هـ / ١٤١م .

٢٤ - الحديثي - خديجة : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه . جامعة
الكويت . سنة ١٣٤٤هـ / ١٧٤م .

- ٢٥ - حسب الله - علي : أصول التشريع الاسلامي . دار المعارف بمصر ط ٢١
سنة ١٣٦١هـ / ١٩٤١م
- ٢٦ - حسن - حسن ابراهيم : النظم الاسلامية . مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر سنة ١٣٥٨هـ / ١٩٣٦م
- ٢٧ - حسين - محمد الخضر :
- أ - دراسات في العربية وتاريخها . مكتبة دار الفتح . دمشق سنة ١٣٧١هـ
١٩٥٠م / ١٩٦٠م
- ب - محاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية . المكتبة التجارية الكبرى . مصر
سنة ١٣١٠هـ / ١٩٧٠م
- ٢٨ - الحموي - أبو عبد الله يعقوب المعروف بياقوت الرومي :
- أ - معجم الأدياء . مطبعة دار المأمون . مصر سنة ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م
- ب - معجم البلدان . دار صادر . بيروت سنة ١٣٧٤هـ / ١٥٥٠م
- ٢٩ - الحنبلي - ابن العماد : شذرات الذهب . مكتبة القدسي . القاهرة
سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م
- ٣٠ - ابن خلكان - أحمد البرمكي : وفيات الأعيان . تحقيق احسان عباس . دار
الثقافة . بيروت سنة ١٣٦١هـ / ١٩٧٠م
- ٣١ - الخوانساري - الحاج ميرزا : روغات الجنات . سنة ١٣١٥هـ / ١٨١٧م
- ٣٢ - خودا بخش - صلاح الدين : حضارة الاسلام . ترجمة وتعليق علي حسن
الخرطبولي . دار الثقافة . بيروت سنة ١٣٦١هـ / ١٩٧٠م
- ٣٣ - الذهبي - شمس الدين محمد بن أحمد : الصبر في خير من غير . الكويت
سنة ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م

٣٤- الراجحي - الدكتور عبده : دروس في كتب النحو . دار النهضة العربية بيروت .
سنة ١٣٦٤هـ / ١٩٧٤م

٣٥- الرضي - محمد : شرح الرضي على الكافية . مطبعة الرضي سنة ١٣٧٥هـ /
١٨٥٨م . /

٣٦- الزجاجي - أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق :

أ - الايضاح في علم النحو . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دار النفائس
ط ١٠٢١ . لبنان . سنة ١٣١٣هـ / ١٩٧٣م .

ب - مجالس العلماء . تحقيق عبد السلام هارون . الكويت سنة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م .

٣٧- زيدان - جورجى :

أ - تاريخ آداب اللغة العربية . دار مكتبة الحياة . بيروت سنة ١٣٨٧هـ
١٩٦٧م /

ب - تاريخ التمدن الاسلامي . دار الهلال . مصر سنة

٣٨- السامرائي - الدكتور فاضل : ابن جنّي النحوي . دار النذير للطباعة والنشر
بغداد سنة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٩م .

٣٩- السبكي - تاج الدين عبد الوهاب : طبقات الشافعية الكبرى . المطبعة
الحسينية بمصر . سنة ١٣٢٦هـ / ١١٠٦ .

٤٠- السجستاني - أبو داؤود : المصاحف . المطبعة الرحمانية بمصر .
سنة ١٣٥٥هـ / ١٣٦٦م .

٤١- السخاوى - شمس الدين : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : مكتبة القدسي ،
القاهرة سنة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م .

- ٤٢- ابن السراج - أبو بكر : الموجز في علم النحو . تحقيق مصطفى السويدي
وابن سالم الدمرداجي . مؤسسة بدران للطباعة والنشر سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .
- ٤٣- السمعاني - عبد الكريم بن محمد : الأنساب . حيد آبار الدكن . سنسة
١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م .
- ٤٤- سيويه - أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب . مؤسسة الأعلمي للطبوعات . بيروت .
سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- ٤٥- السيرافي - أبو سعيد الحسن بن عبد الله : أخبار النحويين البصريين .
المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- ٤٦- السيوطي - جلال الدين :
- أ - الاتقان في علوم القرآن . مطبعة مصطفى البابي الحلبي
مصر سنة ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م .
- ب - الأشباه والنظائر . حيدرآباد الدكن ط ٢١ سنة ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م .
- ج - الاقتراح . حيدرآباد الهند . سنة ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م .
- د - بذية الوعاة . تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم . مطبعة عيسى البابي
الخليبي . مصر . سنة ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .
- هـ - تاريخ الخلفاء . تحقيق محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة .
مصر ط ١١ سنة ١٣٧٢هـ / ١٥٢م .
- و - المزهرفي علوم اللفظة . تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين . مطبعته
عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر سنة ٢٢٢٢
- ز - همخ الهوامع . مطبعة السعادة ط ١١ . القاهرة
سنة ١٣٢٧هـ / ١٩٠٦م .
- ٤٧- أبو شامة - عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي : الذيل على الروضتين ، ط / ١ .
القاهرة سنة ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م .

٤٨- ابن الشجرى - أبو السعادات هبة الله : أمالي بن الشجرى . طبع الهند
ط ٢١ سنة ١٣٤٦هـ / ١٣٠٠م .

٤٩- الشلبي - عبد الفتاح : أبو علي الفارسي . مطبعة نهضة مصر . القاهرة .
سنة ١٣٧٧هـ / ١٥٧٠م .

٥٠- الشلقاني - عبد الحميد : رواية اللغة . دار المعارف بمصر
سنة ١٣٦١هـ / ١٧٠٠م .

٥١- الصفدي - صلاح الدين : الوافي بالوفيات . الجزء الأول والثاني استانبول
١٣٤٩هـ / ١٣٠٠م والثالث المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٣٧٣هـ / ١٥٣٠م .

٥٢- ضيف - شوقي : المدارس النحوية . دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٨هـ / ١٦٨٠م .

٥٣- الطاهر - علي جواد : الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر
السلجوقي . مطبعة المعارف . بغداد . سنة ١٣٧٨هـ / ١٥٨٠م .

٥٤- ابن الطقطقي - محمد بن علي : ألفخري في الآداب السلطانية . دار صادر
بيروت . سنة ١٣٨٦هـ / ١٦٦٠م .

٥٥- الطوسي - أبو جعفر محمد بن الحسن : الخلفاء . مطبعة الحكمة . طهران
سنة ١٣٧٠هـ / ١٥٠٠م .

٥٦- ابن العبري - أبو الفرج غريغوريوس : تاريخ مختصر الدول . المطبعة الكاثوليكية .
ط ٢١ بيروت سنة ١٣٧٨هـ / ١٥٨٠م .

٥٧- عيود - مارون : أدب العرب . دار الثقافة بيروت سنة ١٣٦٠م .

٥٨- عضية الله - أحمد : القاموس الاسلامي . مكتبة النهضة بالقاهرة
سنة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م .

٥٩- ابن عقيل - بهاء الدين عبد الله : شرح ألفية ابن مالك . تحقيق محمد
محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية . القاهرة سنة ١٣٨١هـ / ١٩٦١م .

٦٠- عمر - أحمد مختار : البحث عند العرب . دار المعارف بمصر سنة ١٩٩١هـ
١٩٧١م .

٦١- عيد - محمد :

أ - أصول النحو العربي . مطبعة عالم الكتب . القاهرة . سنة ١٣٦٣هـ / ١٩٧٣م .
ب - الرواية والاستشهاد باللغة . دار نشر الثقافة . القاهرة . سنة
١٣١٢هـ / ١٩٧٢م .

٦٢- أبو العينين - بدران : اصول الفقه . دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .

٦٣- الفزالي - أبو حامد :

أ - المسعفي في علم الأصول . مطبعة بولاق . سنة ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م .
ب - المنحول من تعليقات الاصول . تحقيق محمد حسن هيثو . دار الفكر .
دمشق سنة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .

٦٤- الفارسي . أبو علي الحسن بن أحمد : الحجة في علل القراءات السبع . تحقيق
محمد علي النجار . دار الكاتب العربي . القاهرة سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .

٦٥- أبو الفداء - اسماعيل الطك المويد : المختصر في أخبار البشر . المطبعة
الحسينية . ط ١١ القاهرة سنة

٦٦- فروخ - عمر : تاريخ الفكر العربي . دار العلم للملايين . بيروت سنة ١٣٨٦هـ
١٩٦٦م .

٦٧- القرطبي - ابن مضاء : الرد على النحاة . تحقيق الدكتور شوقي ضيف . القاهرة .
سنة ١٣٦٦ ل / ١٤٧٠ م

٦٨- القفطي - ابو الحسن علي بن يوسف : انباه الرواة على انباه النحاة . تحقيق
محمد أبي الفضل ابراهيم . مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م

٦٩- الكتبي - ابن شاذان : فوات الوفيات . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
مكتبة النهضة المصرية . سنة ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م

٧٠- ابن كثير - اسماعيل بن عمر : البداية والنهاية . طبعة الخانكي . سنة ١٣٥٨ هـ
١١٣٦ م /

٧١- كرد علي - محمد : الاسلام والحضارة العربية . مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر . القاهرة . سنة ١٣٨٨ هـ / ١٦٨٠ م

٧٢- الكفراوى - عبد العزيز : تاريخ الشعر العربي . دار نهضة مصر .
سنة ١٣٨٧ هـ / ١٦٧٠ م

٧٣- اللقوي - أبو الطيب : مراتب النحويين . تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم
القاهرة سنة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م

٧٤- متز - آدم : الحضارة الاسلامية . ترجمة عبد الهادي أبي ريدة . دار الكتاب
العربي . بيروت ط ٤١ سنة ١٣٨٧ هـ / ١٦٧٠ م

٧٥- ابن محمد - القاضي النعمان : اختلاف اصول المذاهب . تحقيق مصطفى
قالب . دار الأندلس . بيروت سنة ١٣٦٣ هـ / ١٦٧٣ م

٧٦- محمود - حسن أحمد : العلل الاسلامية في العصر العباسي . القاهرة .
سنة ١٣٨٦ هـ / ١٦٦٦ م

- ٧٧- المخزومي - مهدي : مدرسة الكوفة . مطبعة البابي الحلبي .
ط ٢١ القاهرة . سنة ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .
- ٧٨- المرادوي - ابو الحسن علي بن سليمان : الاندلس في معرفة الراجح من
الخلافة . مطبعة الحكمة . طهران . سنة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م .
- ٧٩- المرزباني - أبو عبد الله محمد بن عمران : الموشح في مأخذ العلماء على
الشعراء تحقيق علي محمد البجاوي . دار نهضة مصر . القاهرة سنة
١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م .
- ٨٠- أبو المكارم - علي : اصول التفسير النحوي . مطابع دار القلم . بيروت
سنة ١٣٦٣هـ / ١٩٤٣م .
- ٨١- المصري - أبو العلاء احمد بن سليمان : رسالة الففران . تحقيق بنت
الشاطي . دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٠هـ / ١٩٥٠م .
- ٨٢- مكرم - عبد العال سالم : القرآن وأثره في الدراسات النحوية . دار
المعارف . سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
- ٨٣- ابن النديم - أبو الفرج محمد بن اسحاق : مطبعة الاستقامة . القاهرة
سنة
- ٨٤- الهاشمي - علي بن الحسين : تاريخ الأنبار . دار الثقافة . بيروت
سنة ١٣٦١هـ / ١٩٧١م .

٨٥- ابن هشام - جمال الدين :

أ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين -
عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . القاهرة سنة ١٣٧٥هـ / ١٠٥٦م .

ب - مغني اللبيب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة المدني
القاهرة سنة ٢٢٢٢

٨٦- ولبر - دونالد : ايران ماغيها وحانرها : ترجمة عبد النعيم محمد حسنين
مكتبة مصر . القاهرة سنة ١٣٧٧هـ (١٩٥٨م)

٨٧- اليازجي - كمال : معالم الفكر العربي . دار العلم للملايين . بيروت . سنة
١٣٨١هـ / ١٩٦١م .

٨٨- اليافعي - ابو محمد عبد الله : مرآة الجنان وعبرة اليقظان . طبعة حيدرآباد
الهند سنة ١٣٣٨هـ (١٩١٩م) .

٨٩- ابن يعيش - ابو البقاء يعيث بن علي : شرح المفضل . دار الطباعة المنيرية بمصر .

ثالثا - الفهارس ودوائر المعارف والمجلات :

١- دائرة المعارف الإسلاميه .

٢- فهرس المخطوطات المصورة . فؤاد السيد . دار الرياض للطباعة والنشر
القاهرة سنة ١٣٧٤هـ / ١٠٥٢م .

٣- مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد .

٤- مجلة كلية اللغة العربية . جامعة الرياض .

٥- مجلة المجمع العلمي العراقي .

(٢٧٠)

- ٦- مجلة المجمع العلمي العربي - دمشق .
- ٧- مجمع اللغة العربية - القاهرة .
- ٨- مجلة المرید - تصدر عن جامعة البصرة .
- ٩- معجم المطبوعات العربية والمعربة . يوسف سرکيس . مطبعة سرکيس
القاهرة سنة ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م .

رابعاً - الاجنبية :

AASSAN, I. HASSAN: ISLAM, THE TIME PRINTING
PUBLISHING (P.SH.CO). BAGHDAD, 1976

HITTI , PHILIPPE : THE HISTORY OF THE ARABS .
LONDON . 1960 .

LEWIS , BERNARD : THE ARABS IN HISTORY .
LONDON , 1958 .

الفهارس العامة

١ - فهرس الأعلام.

- ابن الأبار : ١٧٤، ٧٧
 ابراهيم أنيس : ٢٠٦
 ابراهيم بيومي مدكور : ١٥٤
 ابراهيم السامرائي : ١٠٨
 ابراهيم بن هرمة : ٢٧٥
 ابراهيم بن ينال : ١٢
 ابن أبي الجبر : ١٢
 ابن الأشعر : ١٣، ١٢، ٨، ٧، ٢، ١، ١٣، ١٤، ٤٨، ٤٧، ٤١، ٢٠، ١٥، ١٤، ٤٨، ٤٧، ٤١، ٢٠، ١٥، ١٤، ٣٠، ٣، ٨، ٤٨، ٥٢، ٥١
 احسان عباس : ٥٢
 أحمد أمين : ٢٤٨، ١٤٨، ١٤٣، ١٣٠، ٣٥٤
 أحمد عطية الله : ٥٥
 أحمد بن نظام الملك : ٧٢
 الإحشيد : ١٤
 الأخطل : ٢٩٧
 الأخفش الصغير (أبو الحسن) : ٨٥
 ٢٤٦، ٢١٠، ٢٠٦، ١٣٥، ١١٧
 ٣٤٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٢٢
 الأخفش الكبير (أبو الخطاب) : ١١٠
 آدم متر : ٤٢، ٤١، ١١، ١٨، ١٧
 أبو اسحاق الاسفراييني : ٣٧
 اسحاق بن راهويه : ١١١
 أسعد العبرتي (أبو منصور) : ٧٤
 اسماعيل الاستراباذي : ٢٧
 اسماعيل البغدادي : ٤٧، ٥١، ٥٢، ٤٣، ٩٢، ٨٠
 أبو الأسود الدؤلي : ١١٠، ٣٤٦
 أشناس : ١٤
 الاصبهاني (الحسن بن عبد الله) : ١٦٨
 الأصمعي (عبد الملك بن قريب) : ١٠٩
 ٣٢٥، ٢٧٥، ١٥٦، ١١١
 الأعرج : ٢٥٨
 الأعشى : ٢٩٧، ٢٧٤
 ألب أرسلان : ٣٨، ٢٠، ١٠، ٨
 امرؤ القيس : ٢٩٦، ٢٧٤
 أمية بن أبي الصلت : ٢١٧
 الأمين : ١٦٧
 ابن الأنباري (أبو بكر) : ١١١، ٦٤، ٥٦، ٣٤٥، ٢٤٤
 الأندلسي : ٢١٢
 أنوشيروان بن خالد : ٢
 اهيف سنو : ه
 ايتاخ : ١٤
 ابن إياز : ٢٢٠
 بدران أبو المينين : ١٤٠
 بركياروق بن ملكشاه : ٢٦
 برنارد لويس : ٣٤، ٢٦، ٧
 بروكلمان (كارل) : ١٠٣، ٨٠، ٣١، ١٩، ٢١٥، ٢١٤، ١١٥

جبار هـ. أ. ي. : ٣٣
ابن جبير : ٤٢، ٤١
الجرمي (أبو عمر) : ١١٧، ١١٨، ٢٠٩، ٢١٨
٠٣٤٦، ٣٣٤

جرير : ٠٢٦٦، ٢٧٤
ابن الجزري : ٢٨٦
جعفر بن خالد البركسي : ٢٥٩
أبو جعفر بن قادم : ١٦٧
أبو جعفر النحاس : ٢٤٦، ٢١٩
جميل بثينة : ٣٢٠
ابن جنبي (أبو الفتح عثمان) : ١٣٤، ٨٣
١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٢، ١٤٠، ١٣٦
١٤٧، ١٥٢، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٦
١٧٨، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩
١٩٤، ٢٠٣، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥١
٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٢، ٣٤٨، ٣٤٩
٠٣٥٣، ٣٥١، ٣٥٠

الجوالقي (موهوب بن أحمد بن محمد بن
الخضر) : ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨
٠، ٧١، ٦١

جوتولد قايل : ٢١٤، ٢٣٧
جورجي زيدان : ٣٦، ٣٧، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧

ابن الجوزي : ٤١، ١٦، ٢٠
الجويني (امام الحرمين) : ٣٧
جيرقاس : ١١٥
حاجي خليفة : ١٣، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨
٠١٠٢، ١٠٠

ابن برّي : ٢١٧
البيساسيري : ١٢، ١٣، ١٥، ١٥٠
بشار بن برد : ٢٧٤

بشر العريسي : ١٥٤
ابن بشكوال : ٧٧، ٧٦
بطرس البستاني : ٤٦
يضا الكبير : ١٤
يضا الصغير : ١٤
البنداري : ٣١، ٨، ٥٧، ٢، ٤١
بن سالم الدمرداجي : ١٤٠
بهجت البيطار : ١١٢، ٨٣، ٥٥، ٥٠

البيهقي : ٣٧
التبريزي (أبو زكريا) : ٦٣، ٣٦
ابن التعاويذي : ٨٠، ٥١، ٤٦
ابن تفرق بردي : ٥١، ٤٧، ٤٦
تكشش : ٣١، ٢٨

أبو تمام : ٢٧٥، ٢٩٨
تمام حسان : ١٥٣

التهانوي : ١٢٣، ١٤٠، ١٧٦، ١٧٦
١٨٣، ١٨٦، ١٩٠، ١٩١
٣٠٥، ٢٦٦، ١٩٢

ثعلب (أحمد بن يحيى) : ٢١٢، ٢١٤
٢١١، ٢١٥، ٢٥٣، ٣٠٩، ٣٣٢
٠٣٣٨

الجاحظ : ١٠٦، ٨٢
جارونهر كوسوت : ١١٥

خالد الأزهرى : ٢٣٣
خديجة الحديثي : ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤،

٢٨٦، ٢٠٦

خزعل بن خليل المصري : ٧٤
ابن الخشاب (عبد الله بن أحمد بن نصر)

٧٥

الخضري (محمد) : ١٥٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٥٤، ٢٥٥

٣٣، ٣٤، ٣٤٠

الخطيب البغدادي : ٤٣، ٤٩

ابن خلكان : ج ٢، ٦، ٣٧، ٤٧، ٤٨، ٥٣

٤١، ٥١، ٥٤، ٦٣، ٦٤، ٦٨

٨٠، ٨١، ١٠٢، ١٣٨

الخليل بن أحمد : ١١٠، ١١١، ١٣٣، ١٥٦، ١٦٦

١٦٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٦

٣٤٧

الخوانساري : ٥١، ٥٣، ٥٨، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٦

٨٠، ٨١، ١٢٤، ١٣٤، ١٤٤، ١٥٤، ١٦٤، ١٧٤، ١٨٤

١٦٦، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢

خوار بخش : ٨

ابن الخطاط : ٢٤٤، ٣٤٥

ابن خيرون (أبو منصور) : ٧١

ديبس بن صدقة الأسدي : ١٩

ابن الديبشي (أبو عبد الله محمد بن سعيد

الواسطي) : ٤١، ٦٧، ٧٦، ٨١

ابن درستويه (عبد الله بن جعفر) : ٢١٦

دريد بن الصمة : ٢٧٠

ابن دريد (أبو بكر) : ٩٧

ابن الدهان (المبارك بن المبارك بن سعيد) :

٧٤

دونالد ولبر : ١٤

الدينوري (أبو عبد الله الحسين بن موسى) : ١٦٥

ابو حاتم السجستاني : ١٠٦

حارث طه الراوي : ٢٥١

الحريري : ٢٩، ٤٤

ابن حزم : ٢٤٦

حسان بن ثابت الأنصاري : ٢٧٠

٢٧٤، ٢٦٧

حسن ابراهيم حسن : ٢٣، ٢٦

٣٤، ٤٦

حسن الباشا : ٢٢

الحسن البصري : ٢٧١، ٢٧٤

الحسن بن علي بن اسحاق الطوسي :

٧٢

ابو الحسن الفزنوي : ٢١

حسن محمود : ١٣

حسين أمين : ٤٤، ٤٨، ١٣، ١٦

٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٥٨، ٥٩

الخطيئة : ١٦، ٢١٧

حمزة الزيات : ٢٦٠

ابن حنبل : ١٨

ابو حنيفة : ٤٤، ٢٣٩، ٢٤١، ٣٠٠

أبو حيان التوحيدي : ١٥٤

أبو حيان النحوي الأندلسي : ٨٣

١٥٥، ٢٠٦، ٢٦١، ٢٧٢

٣٤٦

الزيادي (ابراهيم بن سفيان) : ٢٠٩ ، ٣٣٤

ابوزيد الانصاري : ١٠٩

ساحور الوزير : ٤٣

الشيبي (تاج الدين) : ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩

٥١ ، ٥٢ ، ٦١ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ٩٣ ،

٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٢

السجستاني (ابوداود) : ٥٦

السخاوي : ١٤٩

ابن السراج (ابوبكر) : ١٣٤ ، ١٣٥ ،

١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،

١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ،

١٩٤ ، ٢٥٨ ، ٣٣٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ،

٣٤٩ ، ٣٥١

ابن السكيت : ٢١٨

سعيد الافقاني : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٣ ، ٨٧

١٠٣ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٤٤ ،

١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٦٢ ،

٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ،

٢٨٦ ، ٣٠٢ ، ٣٤٨

ابو سعيد السيرافي : ١٤٣ ، ١٥٥ ، ٢١٢

٣٣٣

ابن سلام : ١٤٤

ابو سليمان الضظفي السجستاني : ١٥٤

السمعاني : ٥٥ ، ٥٦

سنجر : ٢١

بنو سهل : ١٣

سيويه : ٨٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٧ ،

١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ٢٠٩ ،

٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ،

٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٦٨ ، ٣٠٥ ، ٣٣٣ ،

٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ،

٣٤٧

الذهبي (شمس الدين) : ٤٧ ، ٤٩

٥١ ، ٧٢ ، ٨٠ ، ٨٢

ذو الرمة : ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٩٧

الراشد (الخليفة) : ٢١

الراعي : ٢٩٧

ابن الرزاز : ٧١ ، ١٥١

رسول الله : ١٢٦ ، ١٤١

الرماني : ٨٢ ، ٨٤ ، ١٤٤ ،

٢٢٠

رمضان عبد التواب : ١٠٥ ، ١٠٧

روزن : ١١٥

رومانوس ديوجينوس : ٨

ابوزيد الطائي : ٢٩٧

ابن الزبير (ابو جعفر احمد بن ابراهيم

الثقي) : ٤٩ ، ٧٦ ، ٧٧

الزجاج (ابو اسحاق) : ٨٣ ، ١١٧

٢٤٦ ، ٣٢٦ ، ٣٤٦

الزجاجي (ابو القاسم) : ١٢٣ ، ١٣٩

١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩

١٧٠ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٨

٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٤٣

٢٦١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧

الزركشي : ٢٨٦

الزركلي : (خير الدين) ٥٨

الزمخشري : ٤٤ ، ٦٩ ، ١٤٤ ، ٢٦٩

٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨

زهير بن ابي سلمى : ٢٩٦ ، ٢٩٧

المصاحب بن عباد : ٤٥	سيبولد (جي. اف.) : ١١٢
صدقة الأسيدي : ١٢	سيب الدولة : ٤٥
صرمة الأنصاري : ٢١٧	السيوطي : ٥١، ٤١، ٤٧، ٤١، ٧، ٢
الصفدي (خليل بن أبيك) : ٦٤، ٧٥	٧٦، ٦٧، ٦٦، ٦١، ٥٨، ٥٢
١٠١	٩٤، ٩٣، ٩٢، ٨٨، ٨٠، ٧٨
ابن الضائع : ٢٧٢	١٠٠، ٩٩، ٩٧، ٩٦، ٩٥
غابن البرجمي : ٢١٧	١٤١، ١٣٤، ١٠٢، ١٠١
الطرمّاح : ٢١٦	١٦٥، ١٦٢، ١٥٦، ١٥٠
طفرليك : ١٥، ١٣، ١٢، ٧	٢١٧، ٢١٢، ١٩٤، ١٨١
الطفرائي : ٦٠	٢٦٨، ٢٢٩، ٢٢٥، ٢٢٣
طه حسين : ١١٤	٢٨٦، ٢٦١
طه عبد الحميد طه : ٧٦، ٦٧، ٦٢	الشاشي (أبو بكر) : ١٥٢
١١٩، ٧٨	الشافعي : ٢٣٩، ١٤٨، ٩٤، ٦٤
ابن طولون : ١٤	٢٤١
أبو الطيب الطبري : ٥٩	أبو شامة المقدسي : ٧٥
أبو الطيب اللغوي : ٢١٣	ابن الشجري : ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٣٧
أبو الطيب القنبي : ١٠١	٢٦٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧
عامر بن الطفيل : ٢٩٤	٣٤٦، ٣٣٢، ٣١٨
ابن الصبادي : ٢١	شرف الدولة : ٢٨
العباس بن مرداس السلمي : ٢٧٧	ابن شقير : ٢٤٥، ٢٤٤
عبد الحسين القتلي : ١٤١	شقيق بن جزء بن رباح الباهلي : ٢١٨
عبد الحميد الشلقالي : ١٤٣	الشمّاخ بن خرار : ٣٠٦، ٢٩٧
عبد الرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي	شمس الدين الأربلي (أحمد بن الحسين)
(أبو الفرج) : ٢٤٠	١٠٢
عبد الرحمن بن هرمز الأعرج : ١١٠	شوقي ضيف : ٢١٣، ٢٠٧، ١٤٥، ١٣٥
عبد الرحمن السيد : ١٥٤	٣٥٤، ٣٥٠، ٣٤١
عبد المال سالم مكرم : ٣٥٤، ٢١٣	الشيرازي (أبو اسحاق) : ٣٦، ٣٠
	٠٧١، ٥٦، ٣٧

- عبد العزيز النفراوي : ٤٤، ٢٦ : ٤٤٣
عبد الفتاح الشلبي : ١٤٤، ١٤٣ : ١٤٤، ١٤٣، ١٤٤
٣٤٤، ٢٦٦، ٢٦٦، ٢٦٦، ٢٦٦ : ٢٤٨، ٢٤٨
عبد القادر البغدادي : ٢٦٩، ٢٦٩ : ٢٧١، ٢٧١
٢٧٢، ٢٧٢، ٢٧٢ : ٢٩٨، ٢٩٨
عبد الله بن اسحاق الحضرمي : ١٣٣
١٤٤، ١٦٦، ١٦٦، ٢٧٤ : ٢٧٤، ٢٧٤
عبد الله بن شبرمة : ٢٧٤
عبد الله بن طاهر : ١٣
عبد الله بن عامر : ٢٧٠، ٢٦٩
عبد الله بن علي بن احمد المقرئ النحوي :
٧٢ :
عبد الله بن محمد بن السيد البطاليسي :
٢٤٠
عبد الملك الجويني : ١٢١
عبد المنعم احمد صالح التكريتي : ٢٦٢
عبد المنعم ماجد : ٣٢
عبد الهادي هاشم : ١٠٦، ١٠٧
عبد الوهاب الراجحي : ٢١٦
عبد الوهاب الانطاقي (ابو البركات) :
٧١، ٥٨، ٥٤
ابن العبري : ٤
عبيد الله الازدي : ٢٢٠
العتابي (محمد بن علي بن ابراهيم) :
٧٥
ابن عذارى : ٧
ابن العرس (عبد المنعم بن محمد الفرناطي)
٢٢٠ :
عطية عامر : ١٠٦، ١٠٨، ١٢١ : ١٢١، ١٢١
١٣٦، ١٣٨، ١٥١، ١٥٤ : ١٥٤، ١٥٤
٣٠٢
ابن عطية : ٢٦٩
ابن عقيل : ٢٣٤، ٢٣٥
بنو عقيل : ١٢
الكفري : ٢٦١
ابو العلاء المصري : ٣٦، ١٠٩
علي ابراهيم حسن : ٢٣
ابو علي بن ابي الجبر : ١٢
علي الاحمر : ١٦٧، ٢٣٢
علي الجارم : ١٢٦
علي جواد الطاهر : ١٢، ١٦، ١٨ : ١٨، ١٨
٢٣، ٢٤
علي حسب الله : ١٧٨، ٢٣٩
علي بن الحسين الهاشمي : ٥٥
٥٦
علي بن سليمان المرادوي : ٢٤٠
علي بن ابي طالب : ٢٤١، ٢٩٣ : ٢٩٣، ٢٩٣
٣٤٦
علي بن عيسر الربيعي : ١٠٩، ٣٤٦ : ٣٤٦، ٣٤٦
ابو علي الفارسي : ٨٢، ٨٤، ٨٥ : ٨٥، ٨٥
١٣٤، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٤ : ١٤٤، ١٤٤
١٤٦، ١٥٥، ١٨٢، ٢٣٠ : ٢٣٠، ٢٣٠
٢٤٥، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٣٢ : ٢٣٢، ٢٣٢
٢٣٢، ٢٤٨، ٢٤٦، ٢٤٩ : ٢٤٩، ٢٤٩
٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣ : ٣٥٣، ٣٥٣
علي ابو المكارم : ١٣٦، ١٤٧، ١٥٩ : ١٥٩، ١٥٩
١٨١
ابن العماد الحنبلي : ٤٧، ٨٠، ٨٢ : ٨٢، ٨٢
١٠٢، ١٠٨
ابو عمرو الداني : ٢٦٩
عمر بن عبد العزيز : ٢٧٠
عمر بن علي القدسي (ابو المحاسن) : ٧٥
ابو عمرو بن العلاء : ١٥٦، ٢٧١ : ٢٧١، ٢٧١
٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٩، ٢٩٠ : ٢٩٠، ٢٩٠
٣٢٥
عنيسة الفيل : ٣٤٦
عيسى (المسيح) : ٢٧٨
عيسى بن عمر : ٣٤٦

- الفزالي (ابو حامد) : ١٥٢، ٢٧ : فوزي فيض الله : ٥٣
١٨٢، ١٧٥، ١٧٤، ١٦٠ : ابن الفوطي : ٥٨
٢٠٧، ١٨٦، ١٨٤ : فوقية محمود : (١٢١)
الفلابيني (الشيخ مصطفى) : (٣١١) : فيللو : ٥
غياث الدنيا والدين : ٢٩ : فيليب حتي : ٤٢، ٢٦، ١٣، ٨، ٤، ٢ : ٤٣
فؤاد البستاني : ٣٥٣ : ابو القاسم بن برهان : ٣٣٧
فؤاد تيزي : ١٦٤ : ابو القاسم العلوي : ٢١٠
فؤاد السيد : ٨٠ : ابن قاضي شهبة الأسدي : ج، ٤٨، ٤٧، ٤٠
الفارابي (ابو النصر) : ٢١٢ : ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٤، ٥٢، ٥١
ابن فارس (أحمد) : ٣٠٣، ٢٢٠ : ٧٦، ٧٤، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦١
الفارقي (ابو القاسم سعيد بن سعيد) : ١٦٨ : ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٨٢، ٨١، ٨٠
فاضل السامرائي : أ، ١٤٣، ١٤٥ : ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥
١٠٨، ١٠١ : ٣٥٤، ٣٤٦، ٣٤٨، ٢٨٦، ٢٤٥
ابو الفتح بن الخطيب الأنباري : ٧٢ : قتلش : ١٠
ابو الفتح الأصفهاني : ٢١ : القدسي : ٥٤
فخر الدين الرازي : ١٥٦، ٢١٦ : قطرب (محمد بن المستنير) : ١١٧، ١١٦
الفخر الموصلي (محمد بن أبي الفرج) : ٧٤ : ٢٣٤، ٢٢٢، ٢٥٤، ٢٠٤
أبو الفداء : ٤٧، ٥١، ٥٢، ٨٠، ٨١ : القفطي (ابو الحسن) : ج، ٤٧، ٤٨، ٤٤
الفراء (أبو زكريا) : ١١١، ١١٠، ١١١ : ٨٩، ٨٨، ٨١، ٨٠، ٧٤
كارلوني : ٥ : ٨١، ٨٠، ٥٢، ٥١، ٤٧
١٤٠، ١٥٤، ١٦٧، ١٦٧، ٢٠٩، ٢١٤ : كاظم سعد الدين : ٣٣
٢١٦، ٢١٨، ٢١٤، ٢٥٣، ٢٦٤، ٢٣٢ : الكتبي (ابن شاعر) : ٤٧، ٥١، ٦١، ٨٠
٢٣٨، ٢٣٤ : ١٠٢، ٨٨
ابن فرحون : ١٦٤ : ابن كثير : ٦١، ٦٠، ٥١، ٤٦، ٤٧، ٤٦
الفرزدق : ٢٧١، ٢٧٤ : ٠، ١٠٨، ١٠٢، ٨٠
ابو الفوارس بن محفوظ الأنباري : ٧٢ : الكسائي : ٢٠٤، ١٦٧، ١١٨، ١١٠، ٥٧
ابن فورك : ٢٧ : ٢١٢، ٢١٤، ٢١٦، ٢٥٣، ٢٥٨
٠، ٢٣٨، ٢٦٤

محمد عيد : ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٥٣ ، ١٦٢ ، ٣٠٥
 محمد أبو الفضل ابراهيم : ١٠٨ ، ٥
 محمد كرد علي : ٥٦
 محمد بن ملكشاه : ٣٩
 محمد بن موسى الحازمي (أبو بكر) : ٧٥
 محمد بن ناصر الحافظ (أبو الفضل) : ٧٢
 محمد بن هلال الصابي : ٤٣
 محمد بن يحيى النيسابوري الشافعي :
 ٢٤٠
 محمود فهمي حجازي : ٢٣٨
 محمود بن ملكشاه : ٢٩
 المرزباني (أبو عبد الله) : ١٣٩ ، ٢٧٠ ،
 ٣٤٩ ، ٢٧١
 المرقش : ٢٩٧
 بنو مزيد : ١٢
 المسترشد (الخليفة) : ١٥ ، ١٦ ، ٢٥ ،
 ٢٨
 مسعود (السلطان) : ١٥ ، ٢١ ، ٢٨
 أبو مسلم الخراساني : ١٣
 المسيب بن زيد بن مائة الخنوي : ٣٣٦
 مصطفى أمين : ١٢٦
 مصطفى السقا : ١٣٦
 مصطفى السويبي : ١٤٠
 ابن مضاء القرطبي : ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٩٤ ،
 ٢٠٧
 المقتدي (الخليفة) : ٢٠ ، ٢١
 المقتفي (الخليفة) : ٢٠
 الممتصم (الخليفة) : ١٤
 ابن مكتوم : ٧٦ ، ٧٨

الكميث بن زيد : ٢٧١ ، ٢٧٤
 كيتسي سالم : ٥
 ابن كيسان : ١٦٨ ، ٢١٩ ، ٢٤٤ ،
 ٣٤٥
 ليبيد بن ربيعة : ٢٧٤
 اللحياني : ٣١٦
 لويس شيخو : ١٠٦ ، ١٤٣
 التأمون : ٤٢ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٣٩
 مارون عبود : ٣٢
 مازن المبارك : ١٦٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٢٤٦
 الطازني (ابو عثمان) : ١١٧ ، ١٦٨ ،
 ٢١٠ ، ٣٤١
 ابن ماكولا : ٥٥
 ابن مالك : ٢٣٤ ، ٢٧٣ ، ٢٤٦
 صبرمان (محمد بن علي المسكري) :
 ١٦٨
 المبرد (ابو العباس) : ٨٢ ، ١٠٦ ،
 ١١١ ، ١١٧ ، ١٤٢ ، ٢٠١ ، ٢٠١
 ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥٨ ، ٣٣٤ ،
 ٣٤٧ ، ٣٤٦
 محسن غياض عجيل : ٤٦
 محمد أسعد طلس : ٣٥٤
 محمد البهبهتي : ٥٦
 محمد بن الحسن الطوسي : ٢٤٠
 محمد الخضر حسنين : ٢٠٣ ، ٢٧٢
 محمد خير الحلواني : ٢٢٠ ، ٢٦٢ ،
 ٢٦٣
 محمد بن عبد الله الديلمي : ٧٢
 محمد بن عطاء الموصلي : ٧٢
 محمد بن علي بن دواس القنا المنيزي : ٧٤

(٢٨٠)

ياقوت الحموى : ١٠٨٠٦٣٠٥٥٠٤٨

• ١٥٣٠١٤٤٠١٣٥

اليزيدى (أبو محمد يحيى بن المبارك) : ١١٢

ابن يميمش : ٢١٨

ابواليمن الكندى : ٧٥٠٦٦

يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى القرطبي : ٢٤٠

يونس بن حبيب : ٣٣٣٠٣٣٢٠١١٠

يحيى بن خالد : ١١٠

*
* * *
*

٢ - فهرس الكتب

- الأعلام لخير الدين الزركلي - ٥٨٠٣٦
 أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية للدكتور فاضل السامرائي - ١٠٢
 ابن جنبي النحوي للدكتور فاضل السامرائي - ٣٤٨، ٢١٧
 أبو حيان النحوي للدكتور خديجة الحديشي - ٢٨٦، ٢٠٦
 أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح الشلبي - ٣٤٨، ٢٦١، ٢٤٥، ١٥٤
 الاتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي - ٢٨٦، ٢٦٨
 الاحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي - ٢٦٦
 الاختلاف لمسيد الله الأزدي - ٢٢٠
 اختلاف اصول المذاهب للقاضي النعمان بن محمد - ١٥٩
 اختلاف النحويين لشعلب - ٢١٩
 أدب العرب لمارون عبود - ٣١
 الأدب العربي للمستشرق جب - ١٣٣
 أدباء العرب لبطرس البستاني - ٤٦
 الاسعاف في مسائل الخلاف لابن إياز - ٢٢٠
 الاسلام لحسن ابراهيم حسن - ٣٤٠، ٢٦
 الاسلام والحضارة العربية لمحمد كرد علي - ٥٦
 الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي - ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٣٥
 ابن الشجري ومنهجه في النحو لعبد المتعم التكريتي - ٢٦٢
 اصلاح المنطق لابن السكيت - ٢١٨
 أصول التشريح الاسلامي لعلي حسب الله - ١٧٨، ٢٣٦
 أصول التفكير النحوي لعلي أبي المكارم - ٣٦، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٩، ١٥١
 • ١٨١
 أصول الفقه لبدران أبي الصنين - ١٣٩
 أصول النحو لابن السراج - ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢
 • ١٤٦، ٣٠٥، ٣٤٩
 أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد - ١٣٦، ١٣٨، ١٤٥، ١٥٣، ١٦٢، ١٨٧
 الاقتراح لجلال الدين السيوطي - ١٤٦، ١٥٠، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٧، ١٨١
 • ٢٦٨

- البلاغة الواضحة لعلي الجارم ومصطفى أمين - ١٢٦
 البلغة في أئمة اللغة للفيروزآبادي - ١٠١ .
 البيان والتبيين للجاحظ - ٨٢
 تاريخ الأنبار لعلي بن الحسين الهاشمي - ٥٦، ٥٥ .
 تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - ٨٠
 تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان - ٣٧
 التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية لابن الأشير - ٤١، ٤٠، ٢٨، ١٣، ١٢، ١٠ .
 تاريخ بغداد للخطيب البغدادي - ١٤٢، ٥٦ .
 تاريخ تمدن الاسلامي لجورجي زيدان - ٣٦، ٣٧، ٣٨ .
 تاريخ الحضارة الاسلامية لبارتولد - ١٤
 تاريخ الحضارة الاسلامية في القرون الوسطى لعبد الضم ماجد - ٣٢ .
 تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطي - ٤١، ٢٩، ٢١، ٢٠، ٢ .
 تاريخ دولة آل سلجوق للبنداري - ٤٠، ٣١، ٨، ٧، ٤١ .
 تاريخ الشعر العربي لنجيب البيهقي - ٥٦ .
 تاريخ الشعر العربي لعبد المميز الكفراوي - ٢٦ .
 تاريخ الشعوب الاسلامية لبروكلمان - ١٩ .
 تاريخ العراق في عصر السلاجقة للدكتور حسين أمين - ٥٦، ٥٨، ١٦، ١٣، ٨، ٤، ٢ .
 تاريخ العرب لقلب حتى - ٢٦، ١٣، ١١، ٨، ٧، ٦، ٤، ٢ .
 تاريخ مختصر الدول لابن الصبري - ٤ .
 التمجيد صيفه وأبنيته لجميل علوش - ٢٥٠، أ .
 تفسير فخر الدين الرازي - ٢٦٦
 تقسيمات العوامل وعللها لأبي القاسم الفارقي - ١٦٨ .
 تكملة الصلة لابن الأبار - ١٦٤، ٧٦ .
 تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطي - ٥٨ .
 جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الفلايبي - ٣١١ .
 جمل الاصول لابن السراج - ١٤٠، ١٣٨ .
 الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي - ١٤٣ .
 الحضارة الاسلامية لآدم متز - ١٦
 حضارة الاسلام لصالح الدين خودا بخش - ١٥، ١٤، ٨ .

- الحماسة لأبي تمام - ٢٦٨ .
- خزانة الأرب لعبد القادر البغدادي - ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ .
- الخصائص لابن جنى - ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ .
- ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ٢٠٣ .
- ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
- الخلافة لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي - ٢٤١ .
- الخلافة بين سيبويه والمبرد للرماني - ٢٢٠ .
- الخلافة بين النحويين للرماني - ٢٢٠ .
- دراسات في الصربية وتاريخها لمحمد الخضر حسين - ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ .
- ١٠٢ .
- زبدة الفترة وعصرة الفترة للبنداري - ١ .
- سُر صناعة الاعراب لابن جنى - ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ .
- ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - ٢١٧ .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

- شرح بن عقيل على ألفية بن مالك - ٢٣٥، ٢٣٤
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب - ٢١٨
- شرح علل النحو لأبي العباس المهلبى - ١٦٨
- شرح الفضل لابن يمشى - ٢١٨، ٢١٧
- الشمر العربي في العراق وبلاد العجم في مصر السلجوقي لعلي جواد الطاهر - ١٣، ١٢، ١٨، ١٦
- صلة ابن بشكوال - ٧٦، ٤٩
- صلة ابن الزبير - ٧٨، ٧٦
- ضحى الاسلام لأحمد أمين - ١٤٨، ١٣٠
- الضوء اللامع لشمس الدين السخاوي - ١٤٩
- ظهر الاسلام لأحمد أمين - ٣٤٨، ١٤٣
- طبقات الشافعية الكبرى لعبد الوهاب السبكي - ٢، ٣٨، ٤٠، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٨
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجصحي - ١٣٣، ١٤٤
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الأسدي - ج ١، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٨
- المعالم الاسلامي في مصر العباسي لحسن أحمد محمود - ١٣، ١٤
- العبر في خبر من غير للذهبي - ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦
- العرب في التاريخ لبرنارد لويس - ٣٤، ٣٦، ٣٧
- الملل في النحو لقطرب - ١٦٧
- علل النحو لأبي عثمان الطازني - ١٦٨
- علل النحو لابن الوراق - ١٦٨
- علل النحو ونقض علل النحو للغة الاصبهاني - ١٦٨

- ١٢١) لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل الملة لعبد الملك الجويني -
- ٢٤٦ المبهج لأبي جعفر النحاس -
- ٢١٨، ٢١٧ مجالس ثعلب -
- ٢١٦، ١٦٣ مجالس العلماء للزجاجي -
- ١٦٨ المجموع على العلل لمهران -
- ٨١، ٥٢ المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء -
- ٢١٦، ٢١٣، ١٦٨، ١٤٥، ١٤٣، ١٤٢، ١٣٥ المدارس النحوية لشوقي صيف -
- ٢١١، ٢١٨، ٢٣٠، ٢٣٧، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠
- ١٥٤ مدرسة البصرة النحوية لعبد الرحمن السيد -
- ٢٨٦، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢١٧، ٢١٦ مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي -
- ١٦٣، ١٠٨، ٧٥، ٥٤، ٥٣، ٥١ مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي -
- ٢١٣ مراتب النحويين لأبي الطيب اللفوي -
- ٣٤٩، ٢٧٦، ١٥٨، ١٥٦، ١٤٦ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي -
- ٢٦١، ٢٢ مسائل خلافية للمعكبري -
- ٢٢٠ مسائل الخلاف في النحو لابن عرس -
- ٢١٦ المسائل مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان -
- ١٨٤، ١٨٣ المستقصى في علم الأصول لأبي حامد الغزالي -
- ١٥٢ المستظهر لأبي بكر الشاشي -
- ٢٦٣، ٢٦٢ المشكل في اعراب القرآن لمكي القيرواني -
- ٤٠ معالم الفكر العربي لكامل اليازجي -
- ١٤٢، ١٣٥، ١٣٤، ١٠٨، ٧٥، ٧٠، ٦٣، ٥٦، ٤٨ معجم الأرباء لياقوت الحموي -
- ٢١٦، ١٦٨، ١٦٧، ١٥٣، ١٤٥، ١٤٤
- ٣٤٩، ٢٢٠
- ٥٦، ٥٥ معجم البلدان لياقوت الحموي -
- ٣٠٣ معجم مقاييس اللغة لابن فارس -
- ٣٢٢، ٣١٨، ٢٥٩، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢١٧ مغني اللبيب لابن هشام -
- ١٥٥، ١٥٤ المقاييس لأبي حيان التوحيدني -
- ٣٣ مقالات لمشا هير الصرب للويس شيخو -

٣- فهرس البلدان والبقاع والأماكن .

١٧٤١٥٠٧٤٦٠٤٤٢٠٤ ج : بغداد	٨ :	أرمينية
٣٥٠٢٦٠٢٥٠٢١٠١٦	٦ :	اسبانيا
٤٦٠٤١٠٤٤٠٠٢٨٠٣٦	١٠٤٠١٠٣ :	استانبول
٦٢٠٥٥٨٠٥٥٥٠٥٤٠٥٣	٢٦ :	اسكندنافيا
٧٨٠٧٦٠٧٤٠٧١٠٦٣	٨ :	اسيا الصغرى
٠٢٦٩٠٢٤٠٠١٠٠٨	٧٦ :	اشبيلية
٥٥ :	٣٦٠٢ :	اصفهان
٤٢ :	٦ :	افريقيا
١١٣٠١٠٨٠١٠٦٠٤٠٤٤ :	٠٥٤٠٥٣٠١٢ :	الأنبار
٠١٦٨٠١٢٩٠١٢٠	٠٥٨٠٥٦٠٥٥٥	
٤ :	٠١١٠٧٨٠٧٦	
ثور (مكان في المدينة) : ٢٤١	٠٧٨٠٧٦٠٤٩ :	الأندلس
الجامع الأموي : ٢٩	٠٢٧٢	
جامعة بغداد : ٢٤٥	٨ :	أنطاكية
الجامعة السورية (جامعة دمشق) : أ، ١١٣	١٠٨ :	باريس
الجزيرة : ٢٧٦٠١٦	١٣ :	بحر قزوين
جزيرة ابن عمر : ٤٠	٢٣ :	البحر المتوسط
جند : ٤	٢٧٦ :	البحرين
جوزجان : ٥٥٠	٣٨٠٤ :	بخارى
الحبشة : ٢٧٦	٠٤٣٠٤٠٠١٢ :	البصرة
الحجاز : ١٢	٢١٥٠٢١٣٠٢١١	
الحديثة : ١٢	٣٣٠٢٧٢٠٢١٦	
حلب : ٢٢٠٠٤٨	٠٣٣٩	
الحلة : ١٢	١٢ :	البطائح
	١١٥ :	بطرسين
الخاتونية : ٦٢٠٤٩		

(٣٦٠)

- خراسان : ٣٧٠١٠٠٤٤
خوارزم : ٤
دارالرسال للكتاب : أ
دار السلطنة : ٤١
دار الفكر : ١٢٠
دمشق : ج ١٠٧٠١٠٦٠٦
١١٢
ديار بكر : ٨
رباط الارجوانية : ٤٢
رباط السعادة : ٤٢
رباط شيخ الشيخ : ٤٢
الرها : ٨
الرياض : ٥٣
الري : ٤٣
سبأ : ٢٨٦
سهوب القيرغيز : ٤
سوريا : ٦
سمحون : ٤
الشام : ٤٢٠٢٣٠٩٠٨٠٧
٠٢٧٦
شيراز : ٤٣
الصين : ٢٣٠٦
الطائف : ٢٧٦
طهران : ٢٤٠
طوس : ٣٨
عائر (مكان في المدينة) : ٢٤١
عانة : ١٢
العراق : ٤١٠١٦٠١٣٠١١٠٩٠٤٤
٠٥٥٠٤٢٠٣٢٠٢٧٠٢٥٠٢٤
عمان : ٢٧٦
غزوة : ٣٨
فارس : ٤٢٠٦٤٤
فان (بحيرة) : ٨
الفرات : ٥٥
فينا : ١١٥
القاهرة : ١١٥٠١٠٨٠١٠٥٠١٠٣
٠٢٠٧٠١٦٨
القدس : ٧
القسطنطينية : ٨
الكرخ : ١٧
الكوفة : ٢١٥٠٢١٣٠٢١١٠١٢
٣٣١٠٢٧٢
لبنان : د
ليدن : ١١٥٠١١٢٠١٠٣
المجمع العلمي العربي : ١٠٧٠١٠٦

رقم الآية	رقم الصفحة	السورة	الآية
٢٦	٢١٤	الأحقاف	ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه
١٧٠	٢١٤	النساء	فآمنوا خيرا لكم .
٧	٢٢٢	الفاحة	غير المغضوب عليهم ولا الضالين
٧٥	٢٢٢	البقرة	أن يؤمنوا لكم
١٣٥	٢٢٢	البقرة	بل ملّة ابراهيم حنيفا
٩٤	٢٢٢	الأنعام	لقد تقطع بينكم ويمبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقا من السموات والارض شيئا ولا يستطيعون .
٧٣	٢٢٢	النحل	أفلم يهد لهم كم أهلكنا
١٢٨	٢٢٢	طه	زهرة الحياة الدنيا
١٣١	٢٢٢	طه	فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله .
٤٤	٢٣٢	الأعراف	فإن الجنة هي المأوى
٤٠	٢٣٤	النازعات	وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم .
٦	٢٦٩	الأنعام	ألقيا في جهنم كل كفار عنيد
٤	٢٧٧	ق	كيف نكلم من كان في المهد صبيا ؟
٢٩	٢٧٨	مريم	اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم .
١	٢٧٨	الفاحة	

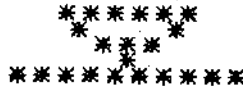
الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
٢٧٨	١٢٦	البقرة	وارزق أهلهم من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر .
٢٧٨	٢١٧	البقرة	يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه
٢٧٨	٢٢	الزخرف	لولا أن يكون الناس أمة واحدة لجملنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة
٢٧٨	٧٥	الاعراف	قال الملا الذين أستبروا من قومهم للذين استضعفوا لمن آمن منهم .
٢٧٩	٣٠	الحج	واجتنبوا الرجس من الأوثان .
٢٧٩	٢٧١	البقرة	ويكفر عنكم من سيئاتكم
٢٧٩	٣٠	النور	قل للمؤمنين يفضوا من أبصارهم
٢٨٠	٦٩	المائدة	إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر .
٢٨١	٩٠	النساء	أو جاؤم حصرت صدورهم ؟
٢٨١	٩٠	النساء	إلا الذين يملئون إلى قوم وأما الذين سمدوا ففي الجنة
٢٨١	١٠٨	هود	خالدين فيها . فإن عاقبتهم ما أنهما في النار خالدين فيها
٢٨١	١٧	الحشر	لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم .
٢٨٢	٤	التين	والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى
٢٨٢	٣	الزمر	

الصفحة	رقم الآية	السورة	الاية
٢٨٣	٩٣	مريم	ان كل ما في السموات والارض الا آتني الرحمن عبداً
٢٨٣	٨٧	النمل	وكل اتوه داخرين
٢٨٣	٣٢	يوسف	ليسجنن وليكونا من الصاغرين
٢٨٤	١٢٠	اليسرا	فليمدد له الرحمن مدها
٢٨٤	١٥١	بلاشعراء	في الفلك الشحون
٢٨٤	٢٢	يونس	حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم
٢٨٤	٢	الواقعة	ليس لوقعتها كاذبة
٢٨٤	٦٠	النور	القواعد من النساء التي
٢٨٤	١٤	فضلت	الاتعبدوا الا الله
٢٨٥	٥٩	الصفات	أفما نحن بصيحين الا موتتنا الاولى
٢٨٥	٨٢	يوسف	وسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها
٢٨٧	٢٥٤	البقرة	لا بيع فيها ولا خلة ولا شفاعنة
٢٨٨	٧٧	طه	لا تخف دركا ولا تخش
٢٨٨	٤٧	آل عمران	فانما يقول له كن فيكون
٢٨٨	٣٥	مريم	
٢٨٨	٦٨	غافر	
٢٨٨	١٧	الكهف	وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
وياطل ما كانوا يعملون رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ	هود	١٦	٢٨٨
وَجِئْتِكَ مِنْ سَبَأٍ نَبِيًّا يَقِيْنُ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ الْأَرْحَامَ	الحجر	٢	٢٨٩
إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْبًا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيْمٌ	النمل	٢٢	٢٩٠
أَوْ تَسْقُطُ السَّمَاءُ كَمَا زَعَمْتُمْ عَلَيْنَا كِشْفًا	النساء	١	٢٩٠
فَأَسْرَبْنَا بِهَا لَيْلًا بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتُ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ	النساء	١	٢٩٠
وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ	البقرة	٩	٢٩٠
وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ	البقرة	٢٦	٢٩١
إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ	الاسراء	٩٢	٢٩١
وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرُونَ	هود	١١	٢٩١
	الانبياء	٨٨	٢٩١
	ابراهيم	٢٢	٢٩٢
	ابراهيم	٢٢	٢٩٢
	يونس	١٥٨	٢٩٤
	آل عمران	١١٢	٢٩٥
	طه	٦٣	٣٠٠

رقم الآية	رقم الصفحة	السورة	الآية
١٤	٢٠٢	التفاهن	ان من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاخذوهم وان تمفوا وتصفحوا وتمفروا فان الله غفور رحيم
٣٠	٣٠٦	البقرة	وان قال ربك للملائكة اني جاءك في الارض خليفة .
٧٦	٣١١	الاسراء	وان كادوا ليلسفونك مبين الارض ليخرجوك منها .
١٠١	٣١٢	التوبة	لا تعلمهم نحن نعلمهم فبم تبشرون
٥٤	٣١٥	الحجر	وارسل عليهم طيرا اباييل قالوا تالله تفتا تذكر يوسف حتى تكون حرزا او تكونون من الهابكين .
٣	٣١٥	الفيل	
٨٥	٣١٨	يوسف	
٩٧	٣١٩	آل عمران	ولله على الناس حق البيت من استطاع اليه سهيلا .
٤١	٣١٩	الفرقان	اهدنا الذي بعثت الله رسولا والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
٣٥	٣٢٠	الأحزاب	
١١	٣٢٥	الطلاق	ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا . قد أحسن الله له رزقا .

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
٢٢٩	٢٠	البقرة	ان الله على كل شيء قدير
٢٢٩	٢٣	البقرة	فلا تجعلوا لله أنداداً
٢٢٤	١٠	طه	أو أجد على النار هدى
٢٢٧	٤٣	ابراهيم	ولا يرد اليهم طرفهم
٢٣٧	١٥٧	الأعراف	ويضع عنهم اصرهم
٢٣٧	١٥	سبا	لقد كان لسبأ في مسكنهم
٢٤٤	١٤٢	آل عمران	ويعلم الصابرين أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين .
٢٤٤	١٤٢	آل عمران	



المحتويات

رقم الصفحة

أ - هـ

المقدمة.....

الباب الأول

عصره، حياته، آثاره

الفصل الأول

عصره..... ١ - ٤٦

١

دراسة المصادر

٤

تمهيد

٦

الحالة السياسية

١١

الحالة الاجتماعية

١١

١- عناصر المجتمع وفتاته

١٧

٢- الحالة الدينية

٢٣

٣- الحالة الاقتصادية

٢٨

٤- الأخلاق العامة

٣٢

الحركة الفكرية

٣٥

١- النشاط التعليمي

٤٤

٢- النشاط الأدبي

الفصل الثاني

حياته..... ٤٧ - ٧٦

٤٧

دراسة المصادر

٥١

تمهيد

٥١

التصريف به

٥٣

مولده

٥٥	صلته بالأنبار
٥٧	نشأته
٥٦	سيرته وأخلاقه
٦٣	مذهبه الفقهي
٦٤	ثقافته
٦٨	شخصيته
٧	في حلقات المعلم
٧٦	رحلاته وأسفاره
٧٦	وفاته

الفصل الثالث

١٢٢- ٨٠	آثاره
٨٠	دراسة المصادر
٨١	تمهيد
٨٣	نثره
٨٧	شعره
٩٠	آثاره
٩٢	١- المفقودة
١٠٣	٢- المخطوطة
١٠٥	٣- المطبوعة
١٠٥	أ- الآثار اللغوية
١٠٨	ب- الآثار التاريخية
١١٢	ج- الآثار النحوية
١١٢	١- أسرار العربية
١١٣	٢- الاغراب في جدل الاعراب
١١٥	٣- الانصاف في مسائل الخلاف
١١٩	٤- البيان في غريب اعراب القرآن
١٢٠	٥- لمع الأدلة في اصول النحو

الباب الثاني

انتاجه النحوي

مقدمة ١٢٣

الفصل الأول

١٦١ - ١٢٥	أصول النحو
١٢٥		التعريف بها
١٢٦		أقسامها
١٢٦		النقل
١٢٧		القياس
١٢٦		استصحاب الحال
١٣٠		أضواء على هذه الأصول
١٣٤		ابن الأنباري ودعوى ابتكار علم الاصول :
١٣٤	-	أبو بكر بن السراج
١٤٢	-	أبو علي الفارسي
١٤٥	-	ابن جني
١٤٦	-	السيوطي
١٥١		بين أصول الفقه وأصول النحو
١٥٦		ثغرات في منهج ابن الأنباري
١٥٦		مصادره في أصول النحو

الفصل الثاني

٢١٠ - ٦٢	العلة والتعليل
١٦٢		تمهيد
١٦٢	أ -	مكانة العلة من اصول النحو
١٦٦	ب -	العلة والتعليل قبل ابن الأنباري
١٧٠		العلة والتعليل عند ابن الأنباري
١٧١		في العلة
١٧١	-	بين العلة القياسية والعلة الأصلية

١٧٢	الاستدلال على صحة العلة	-
١٧٣	شروط العلة	-
١٧٣	تمليل الحكم بعائتيه	-
١٧٦	الاخالة	
١٧٨	- في الحاق الوصف بالعلة	
١٧٩	- العلة بين التمدي والقصور	
١٨٠	- شبه واشكالات	
١٨٤	- الاعتراض على العلة	
١٨٦	- طبيعة العلة النحوية	
١٩١	- بين العلة النحوية والدليل المقلي	
	ففي التمليل	
١٩٣	تعليقاته	-
١٩٤	نصيب تعليقاته من القوة	-
٢٠٣	مصادره في العلة والتمليل	
٢٠٧		

الفصل الثالث

٢٦٣ - ٢١١ الخلف
٢١١	تمهيد
٢١١	نشأة الخلف
٢١٤	شكوك حول وجود المدرستين
٢١٧	المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين
٢١٩	من كتب الخلف في مثل الخلفين
٢٣٠	مسائل لم ترد في الانصاف
٢٣٣	مسائل خلافية اخرى
٢٣٥	أهمية مسائل الانصاف وشهرتها
٢٣٨	منهجيه في الخلف
٢٣٨	١- تأثره بالخلف الفقهي
٢٤٢	٢- موقفه من المذاهب
٢٤٤	٣- طريقته في العرض

٢٤٧	خصائص المذهبيين كما يعرضها ابن الأنباري
٢٥١	تناقضات المذهب الكوفي
٢٥٨	تناقضات المذهب البصري
٢٥٩	صراع المذهبيين
٢٦٠	مصادره في الخلاف

الباب الثالث

منهجه في النحو

٢٦٤	مقدمة
-----	-------------

الفصل الأول

٢٦١-٢٠١	احتجازه وموقفه من الشواهد
٢٦٦	تمهيد حول مصادر الاحتجاج وشروطه
٢٧٧	شواهد ابن الأنباري
٢٧٧	- القرآن الكريم وقراءاته
٢٧٧	١- القرآن الكريم
٢٨٦	٢- القراءات
٢٩٣	- الحديث النبوي
٢٩٦	- كلام العرب

الفصل الثاني

٢٠٢-٢٣٠	أصوله ومقاييسه
٢٠٢	تمهيد
	أصوله ومقاييسه في :
٢٠٥	١- العامل
٢١٠	٢- القياس
٢١٨	٣- الحذف

٣٢٢
٣٢٧

٤- الحمل على المنفى
٥- متفرقات

الفصل الثالث

٣٥٤ - ٣٣١
٣٣١
٣٣٢
٣٣٦
٣٤٣
٣٤٦
٣٤٨
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٨
٤٠٣ - ٣٧١

مذهب النحوى
تمهيد
١- موقفه من النحاة
٢- موقفه من السماع والقياس
٣- مصطلحاته النحوية
٤- نسبه العلمي أو سلسلة شيوخه
علاقته بمدرسة القياس
نسبه الى ما يسمى بالمذهب البغدادي
الخاتمة
لائحة المصادر والمراجع
الفهارس العامة

